







# المركز الدولي لقناة السويس

ونظائرها

تأليف

الدكتور عايشة رشوان

رسالة دكتوراه في القانون الدولي العام ، حازت درجة  
« جيد جداً » ، مع التبادل مع الجامعات الأجنبية »

القاهرة

١٣٦٩ هـ — ١٩٥٠ م

مطبعة بحارى

# تكملة لنقل المفاصل

لعماد الدين

تكملة لنقل المفاصل

الطبعة الأولى: ١٩٨٠م  
الطبعة الثانية: ١٩٨٠م

١٩٨٠م

طبعة الأولى

نوقشت هذه الرسالة علناً بكلية الحقوق بجامعة فؤاد الأول في يوم الخميس  
الموافق ٢٤ صفر سنة ١٣٦٩ هـ — ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٩ م . وكانت اللجنة  
الناقشة مكونة من :

(١) حضرة الأستاذ الدكتور حامد سلطان  
رئيساً أستاذ القانون الدولي العام بكلية الحقوق بجامعة فؤاد الأول

(٢) حضرة الأستاذ الدكتور شارل روسو  
عضواً أستاذ القانون الدولي العام بكلية الحقوق بجامعة باريس

(٣) حضرة الأستاذ الدكتور علي صادق أبو هيف  
عضواً أستاذ القانون الدولي العام بكلية الحقوق بجامعة فؤاد الأول

وقد أبدى حضرات رئيس وأعضاء اللجنة كامل تقديرهم لهذه الرسالة ،  
وقرروا منح مؤلفها درجة :

« دكتور في الحقوق » بتقدير « جيد جداً » مع تبادل الرسالة مع الجامعات  
الأجنبية .





# بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على نبيه الكريم

## كلمة افتتاحية

جرت التفكير من قديم العصور لتوصيل البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر عبر الأراضي المصرية ، وقديماً تم هذا الاتصال فعلاً ، ولكن بطريقة غير مباشرة بأن حفرت عدة قنوات في عهود متفاوتة ، من القراعنة للعرب ، وفي أماكن مختلفة شرق الدلتا ، توصل مياه البحر الأحمر بمياه النيل ، وبالتالي بالبحر الأبيض الذي يصب فيه هذا النهر . وكان الغرض من حفر هذه القنوات كلها داخلياً بحثاً محصوراً في خدمة مصالح مصر والأقاليم التي كان يجمعها بها كيان سياسي واحد ، إذ لم يكن الاتصال الدولي قد انتشر لدرجة تجعل لهذه القنوات صفة أو فائدة عالمية . واندثرت هذه القنوات واحدة بعد أخرى . ومرت قرون عديدة حتى جاءت الحملة الفرنسية لمصر وأجريت في عهدها دراسات جديدة أظهرت فكرة توصيل البحرين توصيلاً مباشراً عبر برزخ السويس . ولم تؤد هذه الدراسات للنهيجة المطلوبة منها في حينها . وظلت الفكرة تتوارى وتظهر وتهذب وتتجور على أيدي أفراد وجماعات ، من عهد الحملة الفرنسية إلى عهد محمد علي باشا وخلفائه حتى أذن سعيد باشا ، وإلى مصر ، إلى فرديناند دلسبس بتنفيذ المشروع وحفر قناة بين البحرين مباشرة . ونجحت الفكرة هذه المرة ، وفي ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ فتحت القناة المطلوبة التي عرفت باسم « قناة السويس » .

وقد خصصت هذه القناة من البداية لخدمة التجارة الدولية وتسهيل الاتصال

بين سائر شعوب العالم . وظلت أهميتها تتزايد حتى أصبحت اليوم شريانا خطيرا  
الأهمية للمواصلات الدولية . واكتسبت بهذه الصفة مكانا أساسيا داخل نطاق  
القانون الدولي العام الذى يشمل ضمن أبوابه أمر القنات والمضائق العامة ، من  
حيث اتصالها بموضوعه ، وينظم مركزها ، سواء بقواعد العامة أو بالمواثيق  
الاتفاقية التى تعتبر ملحقه به والتى وضعت خصيصا لبعض هذه المسائل .

والغرض من هذا المؤلف القيام بدراسة شاملة ، مستنيرة ورعتها ، للموضع أو  
المركز الذى تحتله قناة السويس من هذه الناحية الدولية ، أى ما تعلق بتنظيم حق  
المرور بها وحصانتها والدفاع عنها والإشراف عليها ووضعها بالنسبة لنظارتها ،  
وغير هذا من المسائل التى تتعلق بكيانها المادى .

وحتى يسهل تتبع دراستنا للموضوع نشير هنا إلى أجزاء البحث وهى أربعة أبواب :  
فى الباب الأول ندرس مركز القناة فى الفترة السابقة على صدور معاهدة  
١٨٨٨ ، وفى الباب الثانى ندرس هذه المعاهدة دراسة تحليلية شاملة ، وفى الباب  
الثالث ندرس تطبيق هذه المعاهدة ومركز القناة الدولى وما مر به من عام ١٨٨٨  
الى يوم ، ونخصص الباب الرابع لدراسة نظائر قناة السويس من قنات ومضائق  
دولية ومقارنة مركزها بمركز هذه القناة . وأخيرا نجمع هذه الأبواب بكلمة ختامية  
عما نراه للمستقبل على ضوء الماضى والحاضر .

# الباب الأول

عهد أسس على نصيب الدولة

( قبل مع هذه ١٨٨٨ )

من دراسة مع الدولة من أسس على مرحلتين الأولى ساقفة على انه هذه  
 أي في الأول ١٨٨٨ = ٤ . هدفنا بحث عن مركز نقابة من هذه  
 . حيد عدة عوم من هذه من أسس . انه من هذه في هذه الدولة ،  
 وثاني في هذه من هذه من أسس . انه من هذه في هذه الدولة ،  
 وهذا في هذه من هذه من أسس . انه من هذه في هذه الدولة ،  
 وهذه من هذه من هذه من أسس . انه من هذه في هذه الدولة ،

## الفصل الأول

عقود الامتياز

احد من هذه من هذه والسيادة على مصفحة مع هذه هي صالحة في الاول  
 . احده ، أي من هذه في هذه . انه من هذه من هذه من هذه من هذه  
 أرضي مصر ، وكانت خصص من هذه ، في هذه من هذه ، حكومة مصر ،  
 من هذه من هذه ، وحكومة من هذه ، من هذه من هذه ، هذه كل  
 لا من قبول هذه من هذه من هذه من هذه من هذه من هذه من هذه من هذه  
 فعلا ، في هذه من هذه من هذه من هذه من هذه من هذه من هذه من هذه





در این معبره من بحال آیم و در ای نس و خمس و عصا بر شخص و  
حسب و شرایط رسیده و بعد از آن حق صفت شد که العیة صحبه  
الدینی استعداده تمامه را که بدو عفتش

المادة ١٥ - . يمتد المبدأ المقرر في المادة السابعة ، لايوجد شركة تعمية  
صاحبة لأكثر من اثنين من الشركاء أو شركة أو دامت أو  
فوائد لا تعيب - . استثنى وشركاء ولأول وآخرين - . وط "

وصرح في مادة ١٧ من مذكرته ، أن تمكينا من ائمة ، ما ، في حصول  
رسوم مرور ودلالة وغيرها ، هذه الرسوم تؤخذ من « أي شخص » رسوم ، دون  
أي استثناء ، وتخصيص ، على حدود ائمة ، رسوم وحدة «

ومن هذه مقاصد تصحيح أن لا يضر حرية من حرية ويرصد به  
هو وورثته حكماء مصر، مع شدة حرصه على موافقة بعض رعيه، صاحب  
السلطة على مصر، أن يكون له نصيب في السلطة على يدوا دور الأمن  
التي تحريه، وأن يكون له نصيب على وجه مرسوم من دولتي تميزه،  
مع شرط أن يكون دفعه من قبله من قبله وبعده للوائح وضمه  
في صلبه من قبله السوييس لاستخدامه في مصلحة من دولتي وضمه  
وأحواس وعبره.

ومن على ذلك من شركة عدة من في بعض بعض الشركات أو الشركات  
أو لأنه دمرت بعض الآلات من بعض الآلات وهو في بعض  
الخصوص على المساواة في الرسوم.

[illegible]

تبقى تكون في حالة حرب مع مصر وتركها في حالة مصير مصر بزيادة  
عن بعض حقوقه التي يتسكك بها مع الدول ، تقتصر حق سيادة ، فلا يباشر  
في « منظمة عدة » الحقوق الخارجية ، بل في مواجهة الدول  
التجارية العادية (١) .

وفي بعض النسخ الحديثة قد عرفت من لائحة الدول التجارية  
وحداتها تمنح الدول الخاصة جميعها ، في كل وقت ، من مرور ، خصوص  
والأمم المتحدة التي كانت في ذلك المصير هي أن عدة حرب لا تكون مفتوحة  
للدول الخارجية حرة من محاولات التدخل أو تلك الدول حرب في منطقة  
و لكن هذا المصير يصح لآخره ، كما لا ينبغي من حق الدول تدوير هذه الدول  
خطة للعوائد العامة في الدولة الدولية (٢) .

وهذا في المادة ١٢ أن القادة « يكون مسموحه على دولهم كمرحمة » فما  
هي النسخة التي « بية هذا التصريح » بخير ، وهل ذلك يصح يثبات أن من من  
حائب واحد قاعدة ذات نطاق دولي ؟

أي العالم أن التصريح صادر من جانب دول مصر في القادة تعتبر  
مرحمة لا شيء جيد ، قد في وجه جميع الدول لأغراض في العائلة الدولية ،  
بمستوى — الأول ، سلطان خيري ، في بعض الدول الدولية ، محدودة  
سلطان السطوح ، ويعترف بهذا الصرحه من مادة ١٢ ، والتي « حتى في حالة  
التصدق من جانب السطوح » فإن هذا التصريح من جانب واحد ، منح  
من دولة شركه خاصة ، وليس معاهدة من دولتين أو أكثر ، وخير الدائم

(١) « Essai sur le Canal de Suez-Droit et Politique » .

ص ٥٢ .

(٢) « Traité de Droit International » . Paul Fauchille .

Public ، قسم ٢ من جزء ١ ، ص ٢٩٩ .







هذا تحريم المص من كل أرض مصرية وعلى أي حال يمكن القول بهذا التصريح  
 يؤدي لاحتزامه لفقد وجوبه - ورررب في مه حبة السطح واء في وانركه  
 وديون في حبة ماركور ترك غير مشمكة في حرب و ك في حبة مكس  
 لا كور لالمص ترفي مه حبة هذه ديوه ولا في مو حبة عده

### المبحث الثالث

#### اتفاق وقرمان ١٨٦٦

مد صدور م ١٨٥٦ ك من أن صدق عليه - فان صاحب  
 السدة على مصر ، وقد سبق دسبس هذه العدة وكن - منه لاجرة ،  
 التي عا ص - وع من المد وفدت في حال في على رفضه ، سمعت لدى  
 السبب برفض المصدق كاية وسام ممكن من ذمت رأت له لا قبل من أن  
 يمدمه فلا في أن معنى الشركة من انه كورة مد أن ره صفة الحق  
 وقبل أن معنى ارب ادى موافقته على لامتد حوالب الحكومة اعتمده  
 الوصول أولا لتنظيم مركز امده دوي في ١٧ ديسمبر ١٨٥٩ وفدت على  
 دعوة لدون نصير هذه السدة وفي ٢٠ من من اشهر وحب هذه لدموه في  
 شكل مد كة قدم مدس و من ومبني ديون بالاسدة وحب في هذه  
 مد كة عاده طمات منها وضع عيم اب مابين فاحه لاعد على ان من مصاد  
 الحصة تركه ونصيح مده لأور

وفي ٦ من سنة ١٨٦٣ تمت حكومه اعتميه سدير مدس برفه قبل  
 فيها إن حياد القده من مد أن اتي عيب أن من قبل أن - معنى ارب لعن  
 موافقته على إنشائها

(١) أحمد موسى ، عن قناة السويس ، ص ٤٧ .

(٢) د. د. د. D'Ar ، عن "Negotiations Relatives au"

"Revue D'Histoire Diplomatique" ، منشور في "Anna de Suez"

الطبعة الثانية ، ١٨٨٨ ، ص ٢٢ .

وأعلن الملك على في ١٨ أغسطس سنة ١٨٦٣ ، تحت تأثير احتشاد ، أنه  
يعني موافقة على عدة مخططات ، على تعديلات جديدة ، ووردت في شركة  
على حدود الشركة من حكومة مصر ، في سنة ١٨٦٣ ، في سنة ١٨٦٣ ، وكان  
أحد هذه المخططات ، التي كانت في سنة ١٨٦٣ ، في سنة ١٨٦٣ ، في سنة ١٨٦٣ ،  
فقط ، يعني (١) أن من مميزات هذه في سنة ١٨٦٣ ، في سنة ١٨٦٣ ، في سنة ١٨٦٣ ،  
الحرية الكاملة من (٢) - ووردت في سنة ١٨٦٣ ، في سنة ١٨٦٣ ، في سنة ١٨٦٣ ،  
الطابق الكامل ، وهو أنه كان مقصوداً فقط ، في سنة ١٨٦٣ ، في سنة ١٨٦٣ ، في سنة ١٨٦٣ ،  
في سنة ١٨٦٣ ، في سنة ١٨٦٣ ، في سنة ١٨٦٣ ، في سنة ١٨٦٣ ، في سنة ١٨٦٣ ،  
الأول ، في سنة ١٨٦٣ ، في سنة ١٨٦٣ ، في سنة ١٨٦٣ ، في سنة ١٨٦٣ ، في سنة ١٨٦٣ ،  
والسنة ١٨٦٣ ، في سنة ١٨٦٣ ، في سنة ١٨٦٣ ، في سنة ١٨٦٣ ، في سنة ١٨٦٣ ،  
سنة ١٨٦٣ ، في سنة ١٨٦٣ ، في سنة ١٨٦٣ ، في سنة ١٨٦٣ ، في سنة ١٨٦٣ ،  
أغلبها (١) .

وكانت أسسها ، وهو مشروع ، في سنة ١٨٦٣ ، في سنة ١٨٦٣ ، في سنة ١٨٦٣ ،  
على مسانئ أسسها ، في سنة ١٨٦٣ ، في سنة ١٨٦٣ ، في سنة ١٨٦٣ ،  
أما صورها ، في سنة ١٨٦٣ ، في سنة ١٨٦٣ ، في سنة ١٨٦٣ ،  
على الامتياز ، في سنة ١٨٦٣ ، في سنة ١٨٦٣ ، في سنة ١٨٦٣ ،  
كانت الحكومة ، في سنة ١٨٦٣ ، في سنة ١٨٦٣ ، في سنة ١٨٦٣ ،

وتم هذا العمل في ٢٢ من شهر رجب سنة ١٢٦٦ ، في سنة ١٢٦٦ ، في سنة ١٢٦٦ ،  
والشركة ، وكانت تحت مسمى ، في سنة ١٢٦٦ ، في سنة ١٢٦٦ ، في سنة ١٢٦٦ ،  
وعبرها عما يتعلق بنظام الشركة .

وقد ورد في مقدمة هذا العمل ، في سنة ١٢٦٦ ، في سنة ١٢٦٦ ، في سنة ١٢٦٦ ،  
ومسمى منها سنة ١٨٥٦ ، في سنة ١٨٥٦ ، في سنة ١٨٥٦ ،

من مشرب و معدن و صبا ، و شدة اكل حبوب ، حتى لا تجد جسدا لافدا  
 حتى " ١ " فاشكل كل خصوصية من شدة لافد ، و كذا عيب  
 قدمه ، و صلافة من لافد من مع خصه

و حسب سنة ١٣ من هذا لافد على دى  
 من مظهر من مظهر و ب حاكمه ، و كذا عيب في سلس  
 لافد و حاكمه اي عيب من مظهر ، و كذا عيب من مظهر ، و كذا عيب  
 من جميع لافد من لافد ، و كذا عيب من مظهر ، و كذا عيب

كذلك من مظهر ، و كذا عيب من مظهر ، و كذا عيب من مظهر ، و كذا عيب  
 الأم ، و خصت كذا " من " لافد من مظهر ، و كذا عيب من مظهر ، و كذا عيب  
 من مظهر ، و كذا عيب من مظهر ، و كذا عيب من مظهر ، و كذا عيب  
 لافد من مظهر ، و كذا عيب من مظهر ، و كذا عيب من مظهر ، و كذا عيب  
 من مظهر ، و كذا عيب من مظهر ، و كذا عيب من مظهر ، و كذا عيب  
 ١٨٦٦ لعدم تارضها مع بصوصه .

وراعى هذا الاتفاق ، و كذا عيب من مظهر ، و كذا عيب من مظهر ، و كذا عيب  
 لافد من مظهر ، و كذا عيب من مظهر ، و كذا عيب من مظهر ، و كذا عيب  
 و كذا عيب من مظهر ، و كذا عيب من مظهر ، و كذا عيب من مظهر ، و كذا عيب  
 من مظهر ، و كذا عيب من مظهر ، و كذا عيب من مظهر ، و كذا عيب  
 من مظهر ، و كذا عيب من مظهر ، و كذا عيب من مظهر ، و كذا عيب  
 من مظهر ، و كذا عيب من مظهر ، و كذا عيب من مظهر ، و كذا عيب

وفي ١٩ من سنة ١٩٦٦ ، و كذا عيب من مظهر ، و كذا عيب من مظهر ، و كذا عيب

(١) شارل رو ، برز و قناه السويس ، جزء ١ ، ص ٣٩٤ وما بعدها  
 The ... of the ...  
 ...  
 "Concessions Conferred on the ..."  
 of the ...  
 ١٨٨٣ ، وثيقة ١٤ ، ص ٤٤ . شارل رو ، برز و قناه السويس ، ...  
 ...



تحت حجة جديدة في قعر من قعر دول من تحت الحجة الجديدة . ومن  
 المقدم من جهة أخرى . فمن جهة أخرى من حيث طبعه و  
 من جهة أخرى . كذا . ومن جهة أخرى من جهة أخرى . كذا .  
 من جهة أخرى من جهة أخرى . كذا . ومن جهة أخرى من جهة أخرى . كذا .  
 من جهة أخرى من جهة أخرى . كذا . ومن جهة أخرى من جهة أخرى . كذا .  
 من جهة أخرى من جهة أخرى . كذا . ومن جهة أخرى من جهة أخرى . كذا .

### المطريات فيما يلي :

المادة الأولى .

ومن تحت أي من هذه الحجة الجديدة . كذا .  
 من جهة أخرى من جهة أخرى . كذا .

ومن جهة أخرى من جهة أخرى . كذا .  
 من جهة أخرى من جهة أخرى . كذا .  
 من جهة أخرى من جهة أخرى . كذا .  
 من جهة أخرى من جهة أخرى . كذا .  
 من جهة أخرى من جهة أخرى . كذا .

ومن جهة أخرى من جهة أخرى . كذا .  
 من جهة أخرى من جهة أخرى . كذا .

١١ . روسين . Le Canal de Suez . ١١ و ١٢ و ١٣ .  
 ١٢ . روسين . Le Canal de Suez . ١١ و ١٢ و ١٣ .  
 ١٣ . روسين . Le Canal de Suez . ١١ و ١٢ و ١٣ .  
 ١٤ . روسين . Le Canal de Suez . ١١ و ١٢ و ١٣ .  
 ١٥ . روسين . Le Canal de Suez . ١١ و ١٢ و ١٣ .  
 ١٦ . روسين . Le Canal de Suez . ١١ و ١٢ و ١٣ .  
 ١٧ . روسين . Le Canal de Suez . ١١ و ١٢ و ١٣ .  
 ١٨ . روسين . Le Canal de Suez . ١١ و ١٢ و ١٣ .  
 ١٩ . روسين . Le Canal de Suez . ١١ و ١٢ و ١٣ .  
 ٢٠ . روسين . Le Canal de Suez . ١١ و ١٢ و ١٣ .







الإشراف لكامل للدولة صاحبة الأقليم ، ولا تعبر حقوق الدولة لو أنزلنا هذا الطريق بمقدور الأناء بناء البحر ، وهذا لا يوجب شيء يجره الدولة من حقوقها الكاملة على القناة ، كحرمة من يقيمها ، إلا سائر ما يخص رعيتها .

ويترتب على هذه المصير له التنازع منقطة الثانية :

(١) في وقت السلم كمال الدولة صاحبة القناة حرة في فتحها أو عدم فتحها للدول الأخرى . وهذا أن يفتح في الظروف التي لا يجب فقط (٢) في وقت الحرب إذا اشتبكت الدولة صاحبة القناة فيها ، تكون القناة داخلية في ميادين الحرب وعدم حصرها وحتى تدمرها . وبقيت على الحيادية لا يجوز استخدام القناة - وإن كان من - لأن مرور بحري من غير حيا على الأقليم يعبر الحياد ، وإبقائه معتبر منقطة بعد الأقليم صيغة هذه المادة (٣) بدولة صاحبة القناة أن تزيح عندما يريد ، وهو من الحق الذي تشككه على أي طريق داخل (١)

وهذه المادة لا يرقى ، خصوصاً ما يسهل لفهمها ذات دفع عدم ، لأنها تعني كثيراً حرية مرور أي أصبحت مبدأً سمي به الجميع أصبح التبادل الدولي ، وتؤدي حصره كمنه لم يديه لو استخدمت الدولة صاحبة القناة حقهم في -

### الطريق شانه عدة شبه الماء (٢)

يقول أصدر هذه المادة به بتحديد مركز القناة ، وطبيعتها ونطاق حقوق الدولة التي حيا في إقليمها ، يجب أن يجمع الحجة والحوار ويقولون إن التشابه في الدول المتعددة غير دقيق ، لأن أوضح صفة للقناة هي استخدام كوسيلة لمواصلات بين بحرين عكس اتجاه ، ولكن من جهة صفة في نظرها أهمية من وجهة النظر الثانية ، ولا تعبر حقوق الدولة على إقامتها ، لأن العصر

(١) يار ، Le Canal Interoceanique ، ص ١١٧

(٢) روسنبولت عن دة لويس ، ص ١٧١ . لانور ، عن البحر الأتليسي ، ص ٩٦ .

الأساسي المشترك الذي يسمح بإيجاد شبهة بين ليد و القصة هو أن مسطح القاع الذي تملؤه مياه كل ، بعد حراره منته لاقيمه ندوة ، ودحلا في أملاكها ، واما أن طبيعتها ، واحدة فاسطق يقضى خضوعها لنصه و حدة .

و يقولون إن نصيقها يؤدي سلاسي كبير من لصعوبات التي تقرب على الصاريات الأخرى ، وفي وقت الحرب ككون بصحيدس الحق في قبول سهر الحار بين في مواهبه على ألا يستعده الحار بين هذه لموان مركب ترابط به منهم وفواتهم أو سحده و عدد عمليات الحرسه ، و هسهل يكون هم الحق في السماح لصحريين بالمرور من القصة ضمن شروط ، على أن تم هذا الاذن دون تفصيل أو استثناء تصف شرط عدم الحار ، و ككون للندوة الى أخرى القصة أرضها حق ملكية وولاية عليم فتصع اللوائح اللازمة هـ و تفصده ، و تحص منطقة نقصة ، و تغيب دارت ضرورة ذلك و سلها بأنه إذا كانت هذه الدولة في حالة حرب يكون للندوة اعبادية حق برل قواتها داخل القصة و عروها و حصرها أو حتى دمرها ، و بعدد نتائج هذه الحدة و بوا بعد ماهدة حاد يقضى سلامة القصة و بقاءها مفتوحة .

هذه النظرية غير مقبولة لأن صفة المرور يست ذات أهمية ثابته كما يقولون ، بل هي اهدف الأساسي الذي تتحكم في مركز القوات بصفة عامة ، ولأن تشبه القصة بالنسبة يجعل مرور الحار بين حصصاً لازمة الندوة صاحبة الاقليم ، و لو كانت هذه مشكلة في الحرب فإنها تحرم المرور على أعـدائهم ، و تكون للمؤلا حق مهاجمة القصة و حتى دمرها ، و لو كانت على الحيدد يتكبد أيضاً مع الحار بين جميعهم من المرور لأن للندوة الحق أنه أن تحرم عليهم جميعاً دخول مواهبها ، و هو أمر غير مقبول حتى أن واضع النظرية أنفسهم تابوا في النهاية بضرورة إيجاد اتفاق يصن عددي هذه النتائج

## الطريقة اربعة للقوت صفة مردوحة :

هناك آراء تدور حول فكرة ان القوت لاهي داخله ومنطقه ، فتم الدولة  
تماما ، ولا هي دولية ومنطقه خارج الدولة تمام

وقال البعض ان القوة هي التي تسمى بغير اسم الدولة التي يمر بها ، وأن هذه  
الدولة قبلت تحميله باربعين مائة من جميع شعوب ، وهذا على الخصوص  
بالنسبة قوة السويس (١) ولا يعود هذا ، أي مدى القوة بل يستمد سكيته  
من الاتفاق أو العقد أو الميثاق الذي قبله الدولة صاحبة الإقليم ، وقد قرره الدول  
الأخرى أيضا ، لأنه لا يوجد في القواعد العامة ما يمنع من حق ارضاء على حرة  
من إقليم الدولة دون قبول من جانبها .

وقال دى سيمونت ان القوة جميع بين صفتين متعارضتين في الظاهر ، داعم  
مبدأ داخلية وطريقا دوليا في نفس وقت ، ورس على هذه الصفة للمردوحة ان  
الحرب التي لا شريك فيها الدولة صاحبة الإقليم لا تؤثر على القوة ، باعتبارها طريقا  
داخليا ، وإذا اشتركت هذه الدولة في حرب لا تتأثر القوة بذلك أيضا ، باعتبارها  
طريقا دوليا (٢) وهذا رأي عام ومعتبر ، وقال صاحبه ان احتياط صان  
سلامة القوة في حالة الحروب ، ولكنه لا يقدر على أسس واضحة (٣).

(١) كلمان ، عن قناة السويس ، ص ١٠٩ .

(٢) بيار ، Le Canal Interocéanique ، ص ١٢٢ .

(٣) فان جورج سبي آخر ان القوت مدافع صناعة البحار ، ويؤدي خدمه دولية عامة ،  
وتعد أصلا جزءا من هذه الخدمة وجزءا من ذلك الدولة التي تجري على أرضها ، ولكنها  
بوصف أحيانا تحت صام قانون دولي يحظى عرس المحصنة له وهو حرية الملاحة الدولية  
وانتهى إلى الاعتقاد بأن مركز القوت غير واضح في المبادئ العامة لقانون الدول .  
( جورج سبي - Droit International Public ، Georges Scelle ، باريس  
سنة ١٩٤٤ ، ص ١٤٣ )

## صموحة إتحاد حلي وأصبح :

استعرض مدرس وضع هذه الأسس على هدى نصيبات المختصة ، وكان  
إليه لأحد جزء من البحر كصيق ضيق ، وباعدي مك ط ب و ري عادي أو  
صريق ماني وقع كمة في رة دوه واحدة ، وبس أنه تحكم في مكرها ،  
من ناحية ، رة ، عدد من لأعدادات اسفقه في عدي لأهم مضموم وإهم  
الأخرى بل لأرسله ، مع أهمهم مهم من ناحية ، وهي

(١) فة أسس من عار صيق بين عدي حرس (٢) مع كهم داخل  
إقليم دولة وحده (٣) ، مع كوي عدي (٤) صيفه ، حة جعل منحدامها  
للأعر ص اخره . - فة دي مضموم في وجه حرة (٥) أثبات ودرج سطة  
شركة عار ، تقتضي ميار صدم من و في وضو عة حرس (٦) لأشركه  
حق ، معارفه ، في فرض رسوم على السكك حتى سخدم الفة (٧) هذه الفة  
صحة دواية ، حدها (٨) مذهب ندوة ر في مده ، كما حدث في عام ١٨٧٣  
و ١٨٨٢ (٩) اسدة على لأسم دي سكت عمة مده مضموم السط من  
الجهة ندوية ، والسكن من ناحية ، مع مكر عة لوطية ، على هذا  
نظر في رة عة فوق مضموم ، لأشركه اسدة مده عمة ، خصوصاً  
بعد سنة ١٨٨٢ .

ويرى مدرس أن استع من هذه النتائج التي سب على عدد من الأوجه  
المختصة فؤدي ثلاث مبررات ، كل واحدة في وقت واحد ، فؤدي سدة فؤوية  
معية ، فواحدة فؤوي في أن فة مده من ناحية ، فؤوية كصيق صق بين  
بحرين حرس ، فؤوية فؤوي في أنها صريق ماني فؤوي حصه بالسكك سطة  
الدولة ص حة لإقليم ، فؤوية فؤوي في أنها مده عة وقع تحت إشراف  
دول الأوربية الكبرى ، وهذا وضع شديد لأهمية ، مع أن هناك فؤول لأن  
هذه أثبات بهذا الشكل ، مكر مده مده عة فؤوي ونهبي إلى فؤول

القانون الدولي لا يصح مجموعة من القواعد الواضحة لتنظيم مركز فئة السويس (١).  
وهذه هي النتيجة الراححة .

## الفصل الثالث

### آراء وجهود لتنظيم مركز القمام

ذكرنا في الفصل الأول لمواثيق رسمية هي وضعت بسند على أساسها مشروع إقامة ، ونحن المصوص الى وردت بها حصة بحرية المرور من هذا الطريق ومبدأ المساواة في المعاملة ، ورأينا أن هذه المصوص فاصرة عن أن توجد أساساً له أثر قانوني في تخصيص هذه مسائل ، وعلى اختصاص بقصر عن أن تربط الدول الأخرى ، وبما يحترم حصة بحرية القمام وحريتها ، أي لا تنظر مركزها دولياً . ودرسنا في الفصل الثاني للمادى . امامة والمظاهر الموحدة في القانون الدولي ورأينا أنه يصعب على صحتها كسب حصة فئة السويس وإعداد نظام معين يحكم مركزها . لهذا كله نرى البحث عما يكون قد أسس من آراء وما يدل من جهود لتتلاقى هذا القصور والمقصود له التنظيم لدولى . وأول ما صادفنا في هذا الخصوص افترحات مخرج ودانس ، وار ، هيئات لعمدة وقت رت الى وضعها بعض التأثير ، على مفسين ، ردى ساحة الالة

## البحث الأول

### افترحات مخرج ودانس

ظهر رأى مخرج عام ١٨٣٨ ، عدم كانت وكرد اعمدة محل دراسة حديثة

(١) ورس . Essays on some disputed questions in modern

International Law ، ص ٤٩ وما بعدها .

بعد عصر لحمة الفرنسية ، إذ استشره محمد علي باشا ، والى مصر ، وأحس  
نظام يطق على أقاليمه ، فأشرف هذا السيسى الأورلى بصرودة تقرير حيدها بمهادة  
أورسة ، ول يكون معنى هذ الحيد أن تعقل فى وجه لمن الخربة والقوت  
العسكرية . وب عفت الدقية المصاق ( المستور ويدردين ) فى ١٣ ربيع  
سنة ١٨٤١ أشرف بمحمد هده لادقية مثلاً يحمى لأهل نعم على لمن  
الخربة الأحنية المور من البواغيز (١) .

وقدم مقترح مثل هـ رد بشور دي دساس سنه ١٨٥٥ وفي سنه ١٨٥٦  
اقتراح هو نفسه على وى مصر من ان يفتح عقد مؤتمر دولي لاستعمال  
بوصف احدى مصر اخذ داند ثمة ور عقد اسم من . تحيد للصعوبات التي قد  
تتسبب في استئناف مخصوص هذا الموراد

ومن حسن من حاسه عموم مركزه عدة وانه كنه بعض الامور  
حسب حركتها ، فاور حده في سلاى حد قصور ، و كنه رى ، وقد كثرت  
الاصوات كنه ، الا باقى بالشرع كله في احسان نسبه بدويه وعكس  
معاصيه من خدمه الله على ردة بدول بد كنه ، فمطر مسألة حيد ،  
واكتفى مؤقت لا يشاره الى هذا حيد في مادة ١٢ من متير ١٨٥٦ . (١٣)

وله فضل عن أن يتركب الحاسيات ، هو به فضل إلى من تتفق عليه لدول  
في هذا الخصوص ، حتى كانت نهاية حرب اقره عام ١٨٥٦ وحروب فرنسا معها

(١١) رؤسودون، عی = رؤسودون، ص ١٧٦ - رؤسودون، عی = رؤسودون، ص ١٧٦

[illegible]

منتصرة ، وعقد مؤتمر باريس لوضع معاهدة السلام عقب هذه الحرب فطلب من  
الإمبراطور نيكول الثالث أن يؤيد إدراج النص التالي بهذه المعاهدة . —

« (١) تضمن الدول لموقعة جديدة سويس الحربية على الدوام

(٢) لا يجوز مضادة أقصى على أي سفينة داخل القصة ، ولا على مسافة أقل  
من أربعة أميال بحرية من مساحيق على البحر الأسفل متوسط والبحر الآخر .

(٣) لا يجوز أن تراعى قوة أحذية على شواطئ القصة دون موافقة الحكومة  
المصرية » (١) .

وقد أحقت هذه الخطوة سعة ممارسة اعتبر وأعد دسوس الكرة مرة  
أخرى في أبريل في ٣ مارس سنة ١٨٦٤ مدكرة إلى وزير خارجية فرنسا وضع  
في مدي . وفي ١٨٦٤ حدد بعض طلب الدول ، واختلف فيلا عما سبق اقترحه  
تكملة مذكرة في ١٨٥٦ ، وهذه المدي ، هي .

(١) إعلان الحياد . — القصة وحرية المرور لجميع السفن التجارية في وقت  
السلم ووقت الحرب ، دون مصادرة . (٢) مع السفن الحربية من المرور بالقصة  
إلا تنصرح حصص من الحكومة المصرية . (٣) مع السفن التي عبر القصة من  
إزال قوات بمنطقة مرجع سويس (٤) مع شركة من دولة تحصينات على  
شواطئ القصة . ١٢٠

ويلاحظ أن دسوس يهدف أصلا تقرير جديد القصة ، ولكنه أردو هذا  
شيء من التفصيل في اقتراحه الثاني الذي فرق فيه في المعنيين السفن التجارية  
والسفن الحربية ، ورعى في مقترحه تخصيص بعض الأعمال للمع ، فطلب  
في الأول تحريم القمص على سفن داخل طوق القصة ومع سيطرة القوات

(١) ماهون ، عن جرحه ستند معاهدة سويس في ٩ روسيون ، عن قات سويس ، ١٧٩٩

(٢) هالاج ، عن قات سويس ، ٢٨ . ماهون ، مرجع سابق ، ص ٦

حدد دسوس مثل هذه المسمى ، دون حدود التي لحكومة لربطه أثناء حرب عام  
١٨٧٧ بين تركيا وروسيا .

الأهمية في هذا الموضع دون موافقة الحكومة المصرية . وصلى لثاني محريم  
إزالة القوات ، وكان لأوفى أن بعض عمدة ، بوصيحه للحيد ، على محريم  
أعمال الحرب وكل الأعمال التي قصدت أو يكون من طبيعتها الحرب .  
والسد الرابع من الاقتراح الثاني بعد غير ذي موضوع ، لأن الشركة لا تملك أصلا  
إقامة محصنات ، ولكن هو أن دسس أراد بهذا سد أن يجرى الدول بقول  
اقتراحه بأن يبرهن له أنه يهدف فقط للصالح العام لجميع شعوب المدن وقوله  
حرمنا شركه ، التي يرأسها ، وبه مد صاحب مقابلة كبرى فيها ، من إقامة أية  
محصنات على القناة .

### المبحث الثاني

#### آراء الجهات العلمية

ما كنت فامة السويس قد أدرجت على القاء من الدولي حده جديدة ،  
ولم يكن هناك اتفاق بين الدول بقرار ضمها ، كان من الطبيعي أن يعرض نقباء  
القانون الدولي ومعه هذه بحث مشكلات ووضع الدول بالاربع عشرت مركزها .  
وقد سبقت حملة العموم السياسة الحرب بالاحه باقعة سنة ١٨٥٧ ، والتي بحثت  
وقرارات جمعية القاء من الدولي في سنوات ١٨٧٧ و ١٨٧٨ و ١٨٨٩ ، وجمعية إصلاح  
وتقنين القانون الدولي عام ١٨٧٨ ، ثم عصبة السلام عام ١٨٨٢ وأدلى بعض  
العلماء بأرائهم منفردين . وسبحث في كل هذه لار ، والمحودات ، وشير  
في اساية لوحدة طر بعض اساسة والعلماء الآخر .

#### (١) تقرير جمعية العلوم الأدبية والسياسية

جاء ضمن أعمال هذه الجمعية ، عام ١٨٥٧ ، تقرير عن الأشغال المتعلقة

قناة السويس قيل فيه : —



أن يرحل السويس فرع من إمدادى تنقذ من البحر الأبيض المتوسط  
للبحر الأحمر وإن لم نل بقرته عليه حسب أن تبهم كل أحد، البحارة  
والمدينة . وإذا كانت هناك حجة حسب أن تنفق عليهم ، فثلاث هي حجة  
الانتقال . ويتضح كثير في أمم هذه مبدأ حرية مرور . وهذه هي سياسة  
لاشياء لموضع ذلك موضع العمل . إذا أراد شراء حرية السد ، يجب قبل  
كل شيء ، بقر حرية مواصلات في كل الأمم .

عرض هذا المقترح في نداته طبعه في القاعة وجميته صبح ، بديده ، أشار  
عنه عامه مبدأ حرية المرور ومواصلات . ومعنى حرية المرور ، فرصة دخول  
مشروع قناة السويس في دور جدى ولم يرهده مبدأ ، لدى دولي . ولم تعرض  
التقرير للتفصيل ، واقصر فقط على حجة لأنت ، للموضوع

## (٢) المناقشات وقرارات جمعية تعاون الدول

سبقت هذه الجمعية هذا الموضوع ندسة حرب إلى ومب عام ١٨٧٧ من  
روسيا وتركيا ، وقعت في اجتماع رور في ١٣ سبتمبر ١٨٧٧ . حجة ندسة  
الوسائل التي تخرج قناة السويس من يدى دول الحرب ، وكأحد الأعضاء  
وهو برنارد ترافيرس Travers Twiss أصبح له برونه على جميع . من في  
سبتمبر ١٨٧٨ .

وضع نوس بقرره ، وقرر فيه أنه يجب وضع معاهدة خضاد هذه القاعة ، نص  
فيها على أن تكون ملاحية ، حرية ومباحة في كل وقت حتى لو كان لمنا  
العالم في حالة حرب ، مع حرمان أعدائه من المرور . وإن شغل المعاهدة صدها  
تحم ، في حجة الحرب ، كل حصر وقص في معقده القاعة ، وإن تنده هذه  
الخصاصة لمصلحة مدحوى امده ، لا تتجاوز في مددها ، لفقة التي تداراة من

الدولى لعدم تمتعها بحيد من شواطئ الدولة المجاورة (١)

وقد اتعد البعض بهذا التقرير على أنه من أنه يحرم جميع السفن التابعة لأعداء المات اعدى من مرور بحرية ، وفي هذا صديق كثير وإفراط في مراعاة جانب الدولة صاحبة السيادة في أمور سيادت هي نفسها فيه تقتضى المواثيق الصادرة منهم والتي شئت فقل على أساسها ، حصص خاصة للسفن التجارية (٢).

وكان هذا النقد نفسه سببا في أنه - عرض التقرير على جمعية في اجتماعها بباريس في ٤ سبتمبر سنة ١٨٧٨ أي بمسئلي Blumière علاج هذا العيب ، من على أنه في حالة ما كان مصرودا كمنه في حالة حرب أو حصار ، لدولة بحرية ، يجب أن تكون ملاحقة السفن التجارية حتى لاك الدولة للمدة المحددة ، وتتمتع من المرور بسفن تجارية وسفن نقل لقوات اتمه للمدو فقط

ودا أحب الجمعية لموضوع لاجتماع ١٨٧٩ تدخل دي مارتين de Martens رأيه وكان بالرجوع لمكة تقرير جدد القادة عندهم وسيلة الوحيدة العملية بوجه صد أعمال الحرب ، وعلى الحيد معنى أكثر دقة مما راد نوس ، فقل من الحيد يجب أن يؤدي معزيم القادة على السفن الحربية للدول المتحاربة جميع في وقت الحرب ، وأن يسمح للمرور للسفن الحربية في وقت السلم ، وأن يخلق حرية المرور في الحرب والسلم للسفن التجارية جميع حتى ، كان معها تساهل للمدو في وقت الحرب التي شترك فيها الدولة صاحبة القادة (٣)

وإذا كان اقتراح دي مارتين يبدو أفضل من اقتراح نوس ، لأنه يؤدي لمساواة في معاملة من ستن الدولة صاحبة القادة وسفن أعدائهم ، فمن السهل أن

(١) تقرير نوس عن Neutralisation ou Protection Internationale  
Annuaire de L'Institut de Droit International ، منشور في عهد du Canal de Suez  
، ص ١٩٢٨ ، من ٣٨ وما بعدها  
(٢) كابلان ، عن مياه السويس ، ص ١٠٦ .  
٣ ، روسيلون ، عن مياه السويس ، ص ١٨٥

يلاحظ أنه غير مقبول من ناحية أن المبع المطلق لاستخدام المحار بين القادة في وقت الحرب ، نسبة للمصالح الحربية تعتبر على مدرجة معرطة ، فشملة أيضاً حتماً تكون الدعوة صادقة القادة على اجابت دون أن يحد ضروره في هذه الحجة يدعو عدم السماح للمحاربين بالمرور .

وفي اجتماع الجمعية ببروكسل عام ١٨٧٩ كانت كل هذه الآراء موضوع مناقشة بحصة ٢ ستمه ، و في ١٢ Arutz أن يولى بمادة حصة دوييه ، وأن يخصص ، بشكل ما ، بعضه المخرج الدولي ، وندومس Nauman نظام الحد الأدنى ، و يمكن انهاء ، لا حيز عرصو هذا المصداق شدة اسناد إلى الضرورات العملية (١) .

تم انتهت الجمعية من وضع القرار الآتي

(١) من المصاحبة العامة لجميع الشعوب أن تكون سلامة واستخدام قدة السوسن بمواصلات شواعي محبة ، بقدر لا يمكن ، بقانون الدولي العام .

(٢) ولهذا العرص من المراعوب فيه أن ساهم الدول فيما ينبغي لتصل ، بقدر الصافه ، بقادى كل بحر ، يمكن أن تصد به القادة أو ماحفظ أو تعرض للخطر حتى في حالة الحرب .

(٣) إذا سنت دولة ما صر لأشغال اشركة انعميه بقدة لسويس ، بزم بقوة القانون ، أن يجر انصر ، ادى سدينه ، في فصر وقت ممكن ، وأن تعيد الحرية المطلقة لملاحه بقدة (٢) .

ويستنتج من امس الأول أن الجمعية ترى أنه ، طبقاً للقانون الدولي العام ،

(١) كان كل هذه تأثر في رة عند ك . مصححه خاصة للدولة في دمها ، فكل هذه ، الاول ، لا . بمهارة كاتمة . على صون كل صم صم من حق دوييه في مرور (٢) كان ، دراسة . جام قديم عام . س . س . ١١٥ . موسى . في قون الاول العام ، قسم ٢ من جزء ١ ، ص ٧٢٤ و ٧٢٥

لأوحد قواعد فاهية محددة يرمي الدول بحقوقه انفاذ التي حازت بمرح  
السويس وتنفذ ما يترتب على هذا من نتائج ملتبسة ، في السد الثاني ، ضرورة  
اتحاد القوى خفية لفدو والحد من حقوق المخربين حادها ولكن كيف وأنى  
إجراء ؟ قبل النص شئ ، وهن عين عناصر الاتفاقية في

والنص الوحيد المحدد الذي شديداً هو السد الثالث الذي نص على التزام  
الدول بحزم نصير الذي ساءه بثبات الشركة ومع ذلك يدو أن لا يحل لهذا  
النص هذا ، لأن هذه المادة لا تدخل في نطاق العلاقات الدولية العامة ، بل تقع  
بين دولة وشركة ، ومن ثم يحكم أساساً القانون الخاص لا القواعد الدولية العامة .  
ومع أن هذه الفصوص ليست لازمة من حيثها عمده محددة عن الصفة الرسمية  
لأنها صفة تقنية كبرى سمدها من أن يخص أهم . ليس وصفها ، وكلها  
نصين النص في نص آخر لدول لا يوربه الكبرى للمحكمة للتدبر على صيته  
حرية الملاحة بقناة السويس<sup>(١)</sup>

### ( ٣ ) رأى جمعية اصلاح وقياس الدول

تعرضت هذه الجمعية بمركر فدا لاه من ، واسعة صحت بعض الآراء في  
احتاجها بمرسكورت من ٢٠ إلى ٢٣ أغسطس سنة ١٨٧٨ ، ثم أعدت  
اقرار التالي :

« ترى الجمعية أنه يجب أن لا تجمع أن ينقرر بندق دولي أن يكون  
قناة السويس ، ومشارب لأخرى مشابهة ، حرة ومفتوحة على الدول ، وأن  
يكون تخاض من الهيئات اعددية في وقت الحرب »<sup>(٢)</sup>

(١) كاهن ، راجع سابق ، ص ١١٤ وما بعدها

(٢) إيريا ، مصيقي ماحلان ، ص ٣١٧ .

(٣) موسى ، في قانون الدول ص ٢٠٥ من ١٠٠ - ٣٣٥ لاور ، النهر

راعت هذه الجمعية بهذا القرار المصالح التحررية لجميع الشعوب ، ورأت أن  
يوضع أمام دولي يمرر أقصى قدر من الحرية بقسوة وسلامتها وقت الحرب ، وهذا  
في مصر بعين لا اعتبار للقبول في تلك السب على حق السيدة للدولة صاحبة نقدة أو  
معرضها مبادئ الحياذ الدقيق .

#### (٤) قرار الرابطة الدوائية للام

عرب صفة الحظر وعلقت حرا على - ١٨٨٢ في صيف سنة ١٨٨٢  
ورب على هذا العهد أي في أوروبا ، ورأت اراحة الدوائية للام  
من واحد ش على في هذه السنة أضدت في مؤتمرها في عقدته خفيف  
في سببها عام ١٨٨٢ ورأت في بعد السنة من أهمية هذه النقدة  
« في إلقاء لأشغال العامة ، وود حذر ، وفي عقدته الحرية واستمرار  
مواصلات ، بعد صدمة محتمل وفهم من جهة جميع الشعوب ، وفي محاولة  
من أي شعب كان يحكم نفسه على عقدته ، مع حق تمتع به وحسنه  
« لا احتلال أو إخفاء أو حصة ولا عرف ، يجب أن مد اعتماد صمد حسن  
الشرى وعدم الاضطرار منه وود حذر كله بحق جميع الأمم وفي مقدمتهم الأمم  
المحررة ، ويجب عيب ، أن يكون صفة منه في لا أحد لأحرار التي تحقق  
للجميع امتنع في صفة مطعنة بعدة ومعها ، تنقصي الحق مشترك ، وود كان  
المؤتمر مدى عقدته خير في تربت من حذر وود حذر وود حذر وإعطيا  
وروسيا وبرك ، قد اعترف وحكم صفة جمعية بهذا ، احب وهذا الحق كمداء  
ولما كانت حرية وطعنة النقدة ومحقق لا تحقق ، لا تحذر الحق ، وود  
كان إنكم مشروع هذا حدد تنفق ، دون الأثرية ، وود حدد نقدة فص

(١) سدرس أحداث هذا العام في الفصل الرابع

(٢) في صواحي لأساسه ودرس ماحق من أعمال هذا المؤتمر في هذا

إن كانت الصعوبات التي تترتب على سعيه بفتح طرق لاستئصال نفوذ دولي،  
لهذه الأسباب كلهم قراره أن حياد هذه السويس ومحققها تعتبر داحل إلى  
نطاق القانون الدولي العام. وأن تحقق هذا الحياد حق كل الشعوب المتقدمة  
وواجب عليها» (١).

وقد استدرج أحد الشراح من قرار رابطة السلام أن عناصر الحياد التي تدرج  
هذا الطريق هي :

« عن القصة ، يجب أن تكون حرية مرور مكتملة في كل وقت وفي كل  
طرف ، رسوم واتزامات وشروط واحدة لجميع السفن ، حرية وحيدة ، مهم  
كانت حربية ، وأن تنزه هذه السفن أن لا يركب داخل مياه القصة أو  
مخاضهم أي عمل حربي مباشر أو غير مباشر ، وأن لا يترك على أي نقطة  
شبه لمخاضات المذكورة ، حيد أو سلاح أو غند حيد »

وعن مخاضات القصة ، كاشفي ، نفسه وحيد ومواني ولم يكسب ومساكن  
المياه العذبة التي تخرج من جبل ، يجب أن تكون في كل وقت متاحة من أي  
احلال أو غند أو ، « ف أو غير أو مخاض من أي » (٢)

و لاحظ أن الآراء التي دعت بها رابطة السلام أو صحت ضرورة في ر  
حياد القصة وحل الصعوبات التي نشأت عن هذا الحياد عن طريق اندخل الدولي  
الذي ينتهي إلى وضع الحد عام يقطع كل هذه الأمور . وكانت الرابطة في قرارها  
متأثرة عملا اخترا استند حيال القصة عام ١٨٧٢ (٣)

### (٥) آراء بعض العلماء :

اهتم الشراح متعددين بتشكلة القصة كما اهتمت بها الجمعيات المعنية وورد

(١) دي فلكس ، عن استقلال مصر وحياد قناة السويس ، ص ٩٩ وما بعدها

(٢) دي فلكس ، المرجع السابق ، ص ١١١ .

(٣) كتاب ، دراسة ضاموام سويس ، ص ١٣٤ . دي فلكس ، مرجع السابق ، ص ٩٩ .

المعص ما سبق أدومه في أمحت جمعية القادون الدولى ، وأصافوا عليها جديداً  
لما حد من ظروف أخصأ أحداث عام ١٨٨٢ ومن هؤلاء رافرر توس الذى  
نادى فى تلك السنة وحبوب دعوة ممثلى الدول للاختص فى شكل مؤتمر يقرر  
« أن الحرية السكامة هـ وره تقديعاً أن تعتم على ادوام واسطة المحاربين ،  
وأنهم حكومات الدول لوفقة أن خط الدول اتى هـ شريك فى المؤتمر على مهذا  
القرار وتدعوها للموافقة عليه » . (١)

ومن دي مدرن فى سنة ١٨٨٢ فى الأهميه مدومه عدة اسوس لا تعبر  
لأى دوة احسكاره هـ عسها الحاصه ، ولا أن يكون صفها ادومه بحمل  
اعتراض . (٢)

ومن هـ هذا الشرح أنه إذا كان من امربوب وهـ ، غلال فة اسوس  
محيادة جيداً دائم وقت السلم ووف الحرب من بعض دوس ، كحسراً ، لن  
قل هذا الحيد لأنه يقع استبعد هـ افقة وف الحرب ، وهذا صد مصحهم ،  
وهذا اقترح حلالاً وسطياً وفق بين مصحح جميع وهو غلال احيد دى نمصير ، لأن  
مصير افقة مرتبط بمصيرها ، وأن خط هـ هذا الحيد تنصى الى دول حتى  
لا يترك أمرها لاحتكار دوه أو دوتين ، وأن حصص الدول حصه مصر وحرية  
الملاحه بالقصة صد أى اعداء . وبين أن هـ الحد لا يبيج أثره إلا إذا كانت  
مصر مستقلة تمام عن ركيا حتى لا يلع مصير هـ مدومه صاحبة اسبودة عليها  
وتعرض لأخطار عديدة ، إذ كل حرب تشتبك فيها الدولة اعني بية مدح من مصر

(١) مقال توس عن :

De La Securite de la navigation dans le Canal de Suez.

منشور بمجلة :

Revue de Droit International et de Legislation Comparé

بروكسل سنة ١٨٨٢ ، جـ ١٤ ، ص ٥٨٢ .

(٢) لا نور ، البحر الاقلمى ، ص ٨٥









## الكبرى ، دور الدول في التفاصيل

### (٢) مؤتمر الآستانه عام ١٨٧٣ :

عقد هذا المؤتمر للصر في مسأله رسوم المرور ، بقية الخلاف الذى ثار خصوصاً بين اشركه وأرباب السفن<sup>(١)</sup> ، ويرى فى مناقشه من ٦ إلى ١٨ ديسمبر ١٨٧٣ مسأله حرية المرور وأصدر خبره بقراريه « أن تكون الملاحة بقناة السويس عامة للسفن البحريه والسفن خريسه وسفن سفن القوات »<sup>(٢)</sup> ويخالف هذا التصريح عما كانت عصى به امددة ١٤ من ميار ١٨٥٦ من فتح المرور للسفن لتحرية وحدها ، بقرار حرية المرور ضد السفن الخريه والسفن التى ستخدم سفن القوات وحدها ، مما يهجم منه ، على عكس فكرة الحد حسب التفسير الذى له ، أن سفن بخارى من تمتنع بحق المرور ويرى بعض الفقهاء ، على العكس ، أن سفن التصريح لا ينصم الاذن بحرية المرور لبحريه<sup>(٣)</sup> وم كان لأمر كما رأوا ، فمسته براهنة .

ولاحظ أن هذا التصريح وإن كان عاماً لا كفى لحل الاشكال فى حالة الحرب التى تكون الدولة اغترسه طرفه فيه ، وه سبب عدوه حقوقه لحرية على أقاليمها ، وسبها طمعة السوق ولا يمكن القول أن هذا اقرار تنصم لحرية الكاملة للملاحة بقية ، ولا أنه يصر مكرها على سفن وسفن سلامتها من كل اوجوه ، وإن كان بعد سند لادنى به لغيره وهذا الطريق إذ وضعه منحه جميع الدول البحريه تقريباً .

(١) مصره مشهور وساحكا وأند - دوبر - وروم - وجران وإيطا -  
وألزاسى ، صفة (هوند) وروم - وسيد - وبرك  
(٢) روسينبول ، عن قناة السويس ، ص ١٨٢ .  
(٣) أكسيولى ، القانون الدولى العام ، ص ١٤٤ .



اختبر في ذلك ، وحدت المذاهب الثلاثة في حكمهم ، لاستتد عام ١٨٧٧ ،  
ووضع مشروع مدق قنوم على أساس حاد ، اقوت له طائفة من مصر في مدى  
ثلاث سنوات ، على أن يكون أحد حق في مادة قوانينهم ، لا يورث في حدة  
لاضطرابات مداحيه أو لأخطار حرجه ، وعن في مادة لمسه من هذا  
لأمد في حدة مدقة الموضع وحده ، وجميع مدور في وقت - لم  
ووقت حرب

وقد عانت الدول الكبرى ، خصوصاً - وروس ، هذه الشروع لانه  
عطى اعداء وحدهم حصة الأسد في زيادة قوتهم ، وهذا أحجم الهم  
المرى عن التصديق منى على لا يرق وقيل ، شرويع <sup>(١)</sup>

الفصل الرابع

\_\_\_\_\_

درسہ فی النصوص لأول مؤلف لأحمد بن أبي نصر - كما تقدم وحق مرو .  
 وفي نصوص أبي نصر ما قد عده في بعض النسخ - وفي قدس من  
 مشكل إلى ما عني صهر رفته - وسوس في حيز وجود - وفي النصوص  
 ثلث مجموعات التي - ت - من مركز - قدوة - وسيد الفروع - كما  
 النصوص الواردة في عقود الأمتياز .

[illegible]

هذا هو الحساب المطرى في الفترة السابقة على صدور معاهدة ١٨٨٨ . ١٢  
هو الحساب اعملى في ثلاث رحله : وكيف سارت الأمور وفعلياً ؟  
للإجابة على هـ - تموز أن فترة وقوعه من صباح القعدة سنة ١٨٦٩ وصدور  
معاهدة ١٨٨٨ كانت تسبب أيام سمر ، وهدد سير فير ، الأمور عادة شكل صعب  
وسود له - هل رعاية المصالح أم لا - ثم الأمر . وهو ما تم ، أسسه قناة السويس  
بذلك تحت مصر مد ، فصار من جميع السفن ، في له وحريه ، مما كانت  
حسبها ، ودور في قلة ما من هذه السفن بعد دوح شركة ودفع  
الرسوم المقررة (١) .

ولم تحمل هذه الفترة من حالات حرب أو شبه حرب وفي من هذه الحالات  
غير العادية ش عادة من أن دولة حصة مد حل البحر . أمه وحركة المرور ،  
خصوصاً ، أسس في البحر من ومن الحروب وشاهها ، التي حدثت هذه الفترة ،  
وكان هـ في على مراك قد هـ من ، حرب سبعين من فرنسا ، وأما عام  
١٨٧٠ ، وحرب سنة ١٨٧٧ من كيا ، روسيا ، وحوادث سنة ١٨٨٢ بين مصر  
وبريطانيا ، على التصيل لأن

### (١) حرب سنة ١٨٧٠ :

كانت حرب السبعين من فرنسا - وثلاث أو نحو ذلك غير عادة صدمها  
قوة السويس . وكانت تركيا . وهي الدولة صاحبة السيادة على مصر ، على  
الحياض أثناء هذه الحرب وجميع المدونين المتحاربين ، مستخدماء لقوة مرور

---

(١) موسى ، في قانون الدول عام ، قسم ٢ من ج ١ ، ص ٣٩ . أما في هذه  
الفترة من مائل عامه ١٨٦٩ ، ووربط صفة غير مباحرة ، كما في سنة ١٨٦٩ ، وكانت نتيجة  
قوة مراكز بخار بصفة هذه عادة و... كيا ، وأما هذه في فرنسا ، فيسبب لأسهم لحدوث  
سنة ١٨٧٥ ( L'Achat des Actions de Suez , Lessage )  
ص ٨١ و ٨٢ ( بعد ذلك )

سفيهما جميعاً<sup>(١)</sup> . واحترمت هذه السفن مركزها العدة بدقة<sup>(٢)</sup>

واعترضت مصر وترك السفن الحربية التابعة لمجارين مرور ساقية هامة  
ميدانها في حارة الحرب التي لا شراك فيها . لكي يكون لجميع السفن التامة  
لمجارين أن تمر بأمان دون عائق ، شرط عدم ارتكاب أي أعمال مداهمة  
وسكن هذا الاستدح لا تمتد لحارة الحرب أي سفن فيها ركاب

## (٢) حرب سنة ١٨٧٧ :

في ٢٤ أبريل ١٨٧٧ تمت الحرب بين تركيا وروسيا . وبهذا عرضت  
السفن التجارية مدقة عدتها صارت مدقة صالحة لخدمة عليها في حالة الحرب ،  
وأصبحت هذه ومصر وحسن على الأوامر المدونة . وبسبب ، والتي يحق لهذه  
الأحيرة أن يجمعهم ونستعمله حشداً كل مدونه لها قوانين حرب ولا يوجد  
عدة من روسيا . فصار على هذا خلق مدى عولاه فاقوم عد لعمه في القوم  
الدولي ، أو تمنع الناس على والحكومة المصرية من مباشرة حقوقهم على مطلقه  
القناة كحرم من أنانيهم . وحلف كثيراً أن تدرس روسيا حقوقهم الحربية على  
القناة بالاعتداء على سلامتها ، بالحصار أو التدمير أو تعطيل المرور بأي شكل ،  
خصوصاً وقد قدمت مصر معونة فعيلة لتركيا في صراعها ضد روسيا . وحيف  
أيضاً أن سحر تركيا قناة السويس لخدمه أعداءها الحربية

(١) كان جمال حصور سفن تجارية مدقونه هذه على نادل وحيات لخدمه في حكومات  
أفريقية ولاسيما في مصر . وكانت حكومتها تطلب من السفن التابعة للحكومة المصرية أمراً  
بأن لا تغادر كل مدقة حتى ومعها عليه قصد عدم إغارة . وعارضت فرنسا هذا الرأي  
وهذا الأسلوب . حتى بعد الحرب (التي لم يزل الخاسر هذه السويس معطولاً في مصر عابدين) .  
(٢) وحسب ما ذكره في كتابه : « تاريخ مصر » من ١٨٠٠ م . عن قناة السويس ، ص ٥٦ .  
« بعد حصار السفن التجارية في خليج السويس تجردت دجونه ، مياه القناة ، بد  
البحر . فصار على السفن التجارية في خليج السويس حصاراً . فكانت السفن بعد مرورها  
( ماهون ) عن حرية استخدام قناة السويس » ص ٧ .

وكانت عثرة ، التي وقعت على حدود في هذه الحرب ، ص حجة المصاحبة  
السكرية في سلامه القعدة ، ونجحت لماير حامية لدى استخباريين كان لهم أثر  
فعال في صيانة القعدة ، ووجهت في ٦ مايو ١٨٧٧ رسالة إلى روسه تقول فيه  
« ن كل محاولة لحصر القعدة أو تخومها ، أو عظم أي شكل ، تعتبر  
الحكومة البريطانية مهددة للمهد و صرار حسم منجدة القعدة و قدس الاعتدال  
تري حكومة ص حجة خلافة كل من من هذه القليل يكون متعرض مع  
احتفاظهم بموقف الحد السني ، وترجو ألا يكون إحدى يومين استخبارات  
رعه في ارسكاك مثل هذا العمل »

و دب روسي في ١٨ مايو ١٨٧٧ على هذه رسالة إلى  
« لا ترغب الحكومة لأميرطوية ( روسه ) في حصر أو عقيل  
أو مهدد الملاحة عدة امور من و بها تعتبر هذه القعدة عملا دولتهم حرد  
القعدة ، ويجب أن يفي عيده عن أي اعتداء »  
و الاحد أن موقفي اعتبر وروسيا و فيها اعتبارات سياسية تحت سدد  
لصالح الخاصة لكل منها دول سكن على قوم عدو سنة قائمة ، لأنه من  
هناك ما يمنع روسيا قادم ، كما أنه من غير منطقية إمارة مدان حرب إذ هي  
حره من الدولة العربية أي ثقب منها هو هدف الاعتداء ، وكنتم أحجم عن  
ذلك خصوصاً ، عندئذ حدثت عثرة في رسمها ، بحيث أن هدف الحد بدأ  
يعرضت منطقة القناة للخطر .

وقد وجهت الحكومة البريطانية الحكومة في ارباب على و خدم روسه  
القعدة مثل المذكورة التي وجهت لروسيا و ردت حكومة القعدة في ٢١ يونيو  
١٨٧٧ على هذا أنها في بدلة حربية مرور بعدة امور من جميع السفن في عدة



للأمر المخلد، وكسب في بوقت نفسه تقترودة له من حرة من الأرملة  
العينية وه وضع نبي شكل عت هذه الحدود، وسندت هذين سمح بالهين  
معدية بدحوه، وأوصحت أسف قد عذب بدابير السكينة حمة مدحى العدة  
صمد فترات اسفل معدة تدانصم حبيب هذه الصفحة تمبر راجد

وطلب اسف العلى من حكومة الهند أن تعمل على أن تنفذ لاسوس  
مفتوحة كل اسف المخلد وأن يبقى مفضة فى وحده كل سنه معدية، وأن  
تعمل اسف، وسه فى لواى معصرية ومدة من معاصه نى بده فى سائر  
مواى لامرطوط به معربة، وسه ه سهد معدية

وردت حكومة هندو على عيت سلطان مودة بدنى الأخرى،  
التي قد حصل سهر الخدين، ومهت فى صود مرمعه حكاه مادة ١٢  
من ميمار ١٨٥٦

وأوصحت حكومة اسف انه فى لحدده وحبه سهر حصص مودة ١٢ من  
امسار سنة ١٨٥٦، أن هه لاميمار كمله ومصححة فى سنة ١٨٦٦، وأن  
هه امددة، حتى وأريد سمع بضم فى حروفهم وروحم، لا بدنى المعنى ه  
حياد انقادة، ولا يرى إلى ه وحق، ور جمع سمن سحره على وحده مساواة  
لده، وأن السطاب معربة حنفظ حقهم كمال فى نقص على اسفل وسه  
التي لدخل معصقة لده وموى ومدة معصرية

ورنى لخدم أن يسير، بعدد لامكن، عيات سمن، على لا يرس  
عبيها نى بعضين تح، ه الخدين، وموى بدتر لأمن حنفظ لده وفام رقابة  
وسه بصوص مخر ه، وخطر مثلى، وأن، فى ٥ ديه سنة ١٨٧٧، أن اسف

لعلنى قرر أن أصل القصة مفتوحة للسفن الحادثة ومقيدة تماماً في وجه السفن  
اروسية طوي مدة حرب (١) وكان مركز الحديو دقيقاً بين منيات السلطان  
وموافق عبد الومود لأمير

وفي اوقع صلت اذراجه بعدة سوس بعدة عن كل مطيل طوي فترة  
حرب . وبعد تركت في محسن عدنى داعها . وصلت الاشد كانت خرمه  
ميدة عن مصر

### (٣) حوادث عام ١٨٨٢ :

في سنة ١٨٨٢ شددت خلافات مصر بين احمد وعالي باشا . فند  
الحسن . فأتت حرس اعرضه موم للتدخل وحلال الأراضي المصرية حتى  
شرفه . دة على مصر . فده السوس وحقق سيسم احده . ود استعصى عليها  
دحون القطر مصرى عن مصر في عرى امة تمت شطار قصة لاجد الا  
واتخاذها قاعدة لاحتلال مصر .

وفي ٨ رومة كان الأسطول الحالى الانخيرى مورسعيد . وفي ١٠ يولي  
صدر الأمر للسفن البحرية الاخيرة بعدة دحون القصة . وفي ٢٢ يوية أصدرت  
الحكومة البريطانية مهاب لاسطوط تأخذ التدابير اللازمة لاحتلال منطقة  
القناة . (٢)

وتراد الاخير . يعطو مكرم وصموا على أعظم صعة فدية .  
وستصدروا من الحديو . ووفق نصر حار . رجة ٣١ يوية . هذا  
« مصر حاكم احتلال كل نقط روج السوس الي رومها مفيدة الحرية

(١) باب Canal de Suez 68 2 1398 مجلس الدولة ( قسم الرأى بوزره  
الخارجية ) .

(٢) عند ٢٠ رافعى . ث . ثور . لهرية والاحتلال الانخيرى . س ١٦٦ . ثوشى .  
القانون الدولى العام . قسم ٢ من جزه ١ . ص ٣٢٢ و٣٢٣ .

المرور بالقناة وحده اندس والسكان المحذرين ، وتخطم كل قوة لا تعترف  
بسلطاننا . (١)

وفي ٧ أغسطس أعلنت حصارا دوليا بأنها ستحدد المداير المسببة لحدوث  
القتل ، تقتضي السلطات المنطقة بحوثا من الحدود (٢)

وأصدر الحذو مر ١٤ في أغسطس قول « يمكن معرفة مدى  
السلطان العسكرية ونسبته في منطقة قناة السويس أن أمير الأسطول  
الانجليزي ونائبه بعد للحوس برح به باب قدم مقبر لإعادة الأمن والحد  
إلى ، وهذا سمح في جميع الأماكن التي يربط في حصارها ، باب عند  
على فرع العيص ، وعلى هذه السبب أن مع هذا الأمر في كافة سكان منطقة  
قناة السويس ، وخاصة إلى موطن وعمل القتل ، ومن حيث أن هذا هو  
حارحا على برادو و برن به شدا بعد (٣)

بعد هذا أسرع الانجليز في بدء احتلال منطقة القناة ، فوقفوا مرور  
السفن المتقدمة ، وعطوا سلطة الشركة لمدة الإلزامة سيبد حطهم ، واقتحمت  
سفنهم الحربية وقواتهم القناة واحتلوا مدينتي ومواشيخ وب سمحهم الاستيلاء على  
مناطقها ، وعزلوا بقية الجيش المصري وانتهى الأمر بحلها في القاهرة (٤)

واحدثت شركة القناة من انداء موقف لا عثر من على كل مدينتي سلامة  
هذا الطريق وطلب مجلس من الدول أن ترسل كل واحدة منها سفينة حربية  
لمنطقة القناة لحماية حيادها ، واحتج على بصيرة حصارا مقرر أنها بعد اعد ،  
على حياد القناة الذي أعينه بمصوص لامتيازات خاصة به وصرح الآمنة

(١) شارل رو ، عن برح وفد - سويس - ٢٠٠٠ ، ص ٢٩ - كلمان ، دراسة عام  
فاه سويس ، ص ١٢٨

(٢) شارل رو ، المرجع السابق ، جزء ٢ ، ص ٧٩ .

(٣) الراسي بك ، عن الثورة العرابية ، ص ٤٣٤ .

(٤) برنعي بك ، عن ثورة عرابية ، ص ٤١٧ - قوس - قانون الدول عام ، قسم ٢

من حر ١٠ ، ص ٣٢١٣٢

سنة ١٨٧٣ ، واعتمد على الامم بدون الحد

وتخصر بمصر ديد مصر في ٥ أغسطس سنة ١٨٨٢ - - -  
أعلن بدون ، وتقدمه ديس ، ولا - - - - -  
الحد لا تثبت قسمة مخصوص مصر على صفت الامم - - - - -  
لا عند ، على - - - - -  
مباشرة غير مشروعة » . (١)

هذا عن موقف لاجنه وشركه - - - - -  
قائه ، على - - - - -  
الخطوة فعلا . (٢)

ويذكره حكم على هذه الامم ، - - - - -  
عن كونه « اعتمد » - - - - -  
على الاقل عند ، على - - - - -  
قرار الامم - - - - -  
واقعة ، وموقفهم - - - - -  
مضرورة ، - - - - -  
ما وراءها مهم ، كات - - - - -  
مصالحها ، - - - - -  
كثير في - - - - -

وذكر كات - - - - -  
بعد مفاوضات ، لأب - - - - -

(١) حواران بك ، عن قناة السويس ، جزء ٣ ، ص ١٨٥ .

(٢) - - - - - ٨٩٢ - - - - -

للد - - - - -



في تكليف بضم هذا الطريق ورأى أن مصير الأمة تحكمته منه اعتبارات  
وأنها هي الحقيقة : فهي في مصر بعض مدون ، كبر حيا ، ثورة عمل دولي واجب  
الاحترام ، وثورة طريق روح مدونة صاحبة لافهم جوار حقلاته واركان أعمال  
حرب في طاقه " ومة مساهل السلطات صاحبة الأمم معهم مفتوحة لجميع  
العلم مهم كانت صفهم " وحساب ، ومرتد شدد هذه النقصات فمحرم  
دخولهم على بعض المدن وفتحهم لأخرى ككل هذه سنة عدم وجود نظام  
صالح مدوم . ونمادى هم لاصطحاب كان لا بد من ، جاد اتفاق دولي صريح  
لأحكام التي تطرح مركز قوة السويس وحره ، ورسم شكل محدد ، وهو  
مادى ، العلم ، وسيم ، الجميع وسيرى في لسان الذي كيف عرفت هذه  
الرغبة العامة .



[illegible][illegible][illegible]

Le libre usage du . ١٨٨١ م. The Suez Canal . ١٨٨١ م.  
Canal de Suez et sa 'Neutralité' . ١٨٨١ م.  
(٢) إلى وقت مصر في صيف ١٨٨٢ .



أن من المفيد وضع نظم بين الدول لكبرى حقوق هذه الأعراض وبتدعى  
اشتهرت الأخرى انصرافه على الأساس الآتي :

- (١) أن تكون القصة حرة في جميع النظم في كل الأحوال
- (٢) تحديد في وقت الحرب فترة من زمن - بقية النص الحرة النصف  
للدول المتحاربة ، ولا يجوز فرض قوت أو مواد حرة به بداحية
- (٣) لا يجوز سكك خلال عدته دخول القصة في بحره ، ولا في أي  
مكان ، منه الإجماع عليه ، حتى كانت تكتب بحري الدول متحاربة
- (٤) لا يملك النص سعة على لا حرة التي تكون ضرورية للدفع  
عن مصر

(٥) كل دولة سبب سبب حرة به ضرر ، بقية تحصل مصاريق حرة هذا  
انصراف مباشرة

(٦) تتخذ مصر في وقت الحرب سبب اندية التي في سببها لتعيد الشروط  
التي توضع لمروسة المحاربين باعثة

- (٧) لا يجوز إقامة حصص على القصة أو في حرة
- (٨) لا يمس الامتياز الذي يوضع حقوق الحكومة لمصريه على إقليمها ،  
عدا ما ينص عليه صراحة . (١)

هذا هو منشور حرمين الذي أرادت الحكومة البريطانية تقديمه ، مع  
اعترافها بصحة سلامة القصة وحرية مرورها جميع الأمر ، أن تدفع عن  
صرفها العدائي تحبها نحة أبه صحت ذلك باسم الحدي وصدته لحقوقه ، وهي  
حجة واهية كما في الباب الأول . ومن غير المقبول أن يكون الحد القصة عدة

(١) من رسالة حرة عن ممثل بريطانيا في ٣ مارس ١٨٨٣ . مقال فبراير D'Avril  
عن "Négociations Relatives au Canal de Suez" منشور في Revue  
D'Histoire Diplomatique ، السنة ١٨٨٨ ، ص ١ وما بعدها



وب طلب بدون ائى وجه سب هذا انشاء رى هذه نسخة تى تهدف  
الىها حكومة مصر عقب ذلك سنة ١٨٨٥ واستد لاد الحدود حصوات حدى

## المبحث الثانى أبحاث اللجنة الدولية ( باريس عام ١٨٨٥ )

بعد محاولات من الحكومة مابين بر صومعه وادم سنة ١٨٨٥ بعد سب فى ١٧  
من سن ١٨٨٥ بعد سب حاص . به مقدره ، وقعه تمتب لاد و تمس و تمس  
و ر طاية و ر طاية ، وسد و تركه ، و تمس فى امس لاد ث منه على الآى  
لاد كانت الدول مقدره على صرود الموضع بقير ابناء امبائى الذى  
تمس حرية استخدام قد سب فى كل وقت و جميع ناور نقصى فى  
دولى ، فسادا قرر بدون اسبغ لاد كفى ل عقد مرس فى ٣٠ مرس حصة من  
مستوى من جميع حكومات بدون مد كة . بحث و وضع فى على سب من  
صبر سب الحكومة امبر صومعه بعد سب ٣ مار ١٨٨٣ . و ل سب لى اللجنة ،  
صحه اسبغ به ، مندوب على سب لخدمة و . من مشروع لى سبم المايحه  
على حكومات بدون مد كوة ائى به لى من حاصب حصوات على موافقه بدون  
الأخرى عليه . (٢)

(١) كاد ، Etude sur le régime juridique du Canal de Suez ، من ١٣٧ سبارو ، L'Isthme et le Canal de Suez ، حر ، ٢ ، من ٨٥  
و ٨٦ و ٨٧ موسى ، Traité de Droit International Public ، صبر ٢  
من حر ١٠ ، من ٣٢١

(٢) شارل رو ، تاريخ وفاة لاد من ، حر ١٠ ، من ٨٧ و ٨٨ تنوعه صبر حاص  
حكومة لاد . مع مد كورة عن مائة نص به ، من ٩ مد كة مندوب مصر بمؤنة ١٠  
عام ١٩٢٣ ، عن Canal de Suez ، ص ٦ .



وسمين هذا الماش التي طيبت في اسهم الماشي وكانت محل بحث في اللحمة،

[illegible]

مذہب کے لاکھوں پیروں کے ساتھ ساتھ وہ عیسائی ائمہ کے ساتھ بھی  
 صبر و تحمل سے معاملہ کرتے رہے۔ وہ سب سے پہلے ان کے لئے ایک  
 علی - ہریم بنیاد کیا۔ وہی جگہ کہ اب اس کے نام سے ایک  
 لکھوں کے قریب مسلمانوں کے لئے ایک مسجد بنائی گئی ہے۔  
 مارچ ۱۸۸۵ء

وَعَلَى الْمَوْلَاةِ الْمُحْصَنَاتِ أَلْفٌ مِائَةٌ شَهْرًا وَفِي كُلِّ شَهْرٍ عَشْرٌ

لقد و  
أنت في حبك معي  
مما جعلني أكون معك  
هذه هي الحياة

(في حساب ٢٩ و ٣٠ من ١٩٥٤ - ١٩٥٥) كانت ١٠٠ من مائة حرة  
البناء و ١٠٠ من مائة من مائة و ١٠٠ من مائة و ١٠٠ من مائة  
١٠٠ من مائة و ١٠٠ من مائة و ١٠٠ من مائة و ١٠٠ من مائة  
١٠٠ من مائة و ١٠٠ من مائة و ١٠٠ من مائة و ١٠٠ من مائة

1- اذاعة  
 2- اذاعة  
 3- اذاعة  
 4- اذاعة  
 5- اذاعة  
 6- اذاعة  
 7- اذاعة  
 8- اذاعة  
 9- اذاعة  
 10- اذاعة

1891

١- لكهنه فساد سده بس سده نه سده و ده سده علي الدوله . في وقت سارمه  
 و وقت اسير كه سده سده سده سده سده سده سده سده سده سده سده سده سده  
 اي شهر حارس باخدايه سده سده سده سده سده سده سده سده سده سده سده سده سده

وگنجینه بد لا قسم ع د ن د . سر د جو د ص م ح ن و لا خور ع ق ص ع و ر ه  
من بحر لآجره باعتبارها مبرا عما بدنا ، مبعها كات المظروف

لاندہ ۳ لا بخور ۱۰۰ توالہ او متد حیرت دانی لقاہ  
لاندہ ۳ لا بخور لقاہ حیرت دانی ۱۰۰ توالہ او متد حیرت دانی لقاہ  
لقد ۱۰۰ توالہ او متد حیرت دانی لقاہ





اقترح المندوب الفرنسي<sup>(١)</sup> أن يصاغ خصوصاً المادة الثانية كالآتي

« ما كانت امتدادات قناة سده العديدة ضرورية للقناة البحرية ، لهذا يصق عليها وعلى فروعها الحصانة الواردة في المادة السابقة ولا يجوز تعريض وطيفة هذه القناة أو محاولة ذلك وصراً ، هذا سخطاً لمتة هذون برامات سمو الخديو حين الشركة العالمية لقناة السويس . »

وبعد ما أصعب التوفيق التي لا مثيل لها الصادر من الخدمة للشركة في أن تصف هذه المادة الفقرة الثانية « تنفق الساهلون على أن الأثرام له شيء من المادة الحالية غير محدود مدة الامتياز . »

وبين مندوب إنجلترا المصنوع مدوع القناة العديدة فرعان سجون من الإسماعيلية ، شمالاً لبور سعيد وجنوباً للسويس ، واقترح أن يصفه بأنه « سجون لمتة هذون رةمة قناة العديدة بقناة البحيرة ، وسجون البرامات الخديو هذه شريعة قناة السويس ولها امتياز أشرفه هذه الخديو بخصوص هذه القناة العديدة وكذلك تعهدون بعدم المساس بالامتياز هي وفروعها ، على الدوام ، حتى لا يختل وصيغته في أي وقت »

وأنهى مندوب الدان على خوفه من أن سجون الملحمة اختصاصها قد بد أنحبها لأدب جارحه عن مصفئة القناة البحرية وهدد منس ملكه الدولة صاحبه السيادة على هذه الأقاليم .

وأجاب ديسل<sup>(٢)</sup> على سؤال خاص « يمكن قصر الحماية على الدان المتجهين شمالاً وجنوباً من الإسماعيلية ثم يرم أحدهما بحافة الخري الأصلي من حافة القاهرة ، إذ بدوره ستعطين لخصون على السده مضمونه

(١) أعقب رسالة للجنين بفرعها وبعده مندوب فرنسا

(٢) جنبه اللجة بفرعها في ٢٠ من أيار ١٨٨٢ وهو وثيقة تاريخية « على ما عهد اللجة لاستشارتهما في موضوع قناة المياه العديدة .



وأجاب شريف دسيس بخصوص احتمال التسلط على مياه النيل وقطعها عن  
مسطحة القناه البحرية ، بأن الامتياز الحكومة المصرية نصب على اعزى لأعلى  
وفروعه ، أى امتداد من الفتحه الفعله على النيل نفسه .

وقرر مندوب جنرال ، أنى متفق على حماية لقناة اعدية ، ولكن خلاف  
في كيفية الوصول لذلك ورأى أنه كفى النص على حصانه هذه القناه ، وهذا  
يؤدى صحتها وعدمه لأضرارهم . واما من مد فكره الحد الذى تراد عنها  
بخصوص القناه البحرية على قناة مياه القناه لأن هذا خارج عن اختصاص  
اللجنة ولا يجوز أن يحد بحري في قسب مصر .

وأخير ووفق على ، هذه النسخه من مشروع <sup>١</sup> ، « تصفحه النسخه »  
« سجل الدول السمية معاقبه ، اعترافهم بأن قسبه امياه اعدية لأعلى  
عنها للقناه البحرية ، الامتياز سمو اعدو هذه النسخه قناه اسوس من قسبه  
تعلق بقناه امياه اعديه »

وتمت هذه المسامحه على شكل - الامه هذه قناه وفروعه ، أى لا كمن  
وظيفتم بحالا لآى بحوة معصم »

### (٣) صيانة ملحقات القناة :

وافقت اللجنة ، على ما مضى <sup>٢</sup> على كتاب مود مشروع كالأى  
« كذلك بناء على الدول السمية منه قدود بحريه مود ومؤسسات ومبشرات  
وشمال لقناه البحرية وهذه امياه اعديه »

### (٤) تحريم التحصينات

وردت هذه المسأله في مادة النسخه من مشروع الامسي وندد ان نسخه من

(١) حصة اللجنة العامة في ٢ يويه .

(٢) جده اللجنة له عليه في ٢ من وجده للجنة العامة في ٢ يويه .



الشكل خامسة وتتضمن تقرير حاد حرجي سير محدد من إقليم مصر خارج القعدة .  
وعلى سر ألتوني<sup>١١</sup> أن يمدد في بين لاحق وأعمال لحظ وحظ  
لاحتياط صد لاحقيات وعميدت لأعمال لحظ ومسر لاحقيات

ومن مديونكم ثمانية من الائمة الاقدم حده من حب الصلح  
على سبع حلال قطارهم سد حده لان قوتكم في وقت قصير  
والله اعلم بالصواب له الاعلى من حصول ثمة

وهو مبدون في ج 4 - تحذير القادة لا يحق لأتباع الأحداث  
العسكري للنقل المشرفة عليها

وأخبر ووفق " على نسخة لاهوتية من نسخة " . . .  
 « لا يجوز دمه أي حبس على أي قصه شرف على القصة البحرية أو بدهد  
 ويمكن أن يعمل عدة عمل خدمي صدر ولا يجوز أن يعمل على أي  
 قصة شرف على بحر ودمه ودمه »

(۵) مفید حقوق المحاربين من قتلته قتله

١. بدأت المجلة تحت مائة خمسة من مشروع في سنة ١٩٠٢  
٢ و ٣ من مشروع لإحدى فترج مدون في سنة ١٩٠٣  
٤. كانت المجلة مجلة مفتوحة في وقت الحرب كما كان للمجلة الحرية الكاملة  
في تحرير بين طلبة المهنة الأولى من مهنة المحاماة ، هذا على ما يبدو من  
لا يوجد ، كتاب على يد ، وفي سنة ١٩٠٤ بقصد به تمهيد فنانير العمليات  
المهنية ، داخل المجلة ( و داخل عدد المجلة المصرية ) حتى و كان ادب  
على أحد الدون متجارية ولا يجوز للنسب أن يخرج أو شخص دخلها قوات  
(١) خمسة ، أما في سنة ١٩٠٥ ، وبعد في عمل المجلة كأحد مدون لا بد من  
(٢) مجلة المجلة العامة في ١ يونيو .  
(٣) خمسة المجلة العامة في ١٤ أبريل .

(٢) مجلة اللغة العامة في ١٠ يومه .

(٣) جديده العدد ١٥٤ في ١٤٤١ هـ .

أو دحائر أو مواد حرمه ولا يجوز للسفن البحرية التابعة للمحاربين أن تتجهر أو تقوم داخل القواعد إلا في الحدود الضرورية التي تكفي لوصول المركب لأقرب ميناء ولا ترابط هذه السفن داخل القواعد لأكثر من ثلاثة أيام إلا في حالة القوة القاهرة .

ضمن هذا النص أربع نقاط الأهمر العدائية ، وعربيع وشحن القوات والعداد ، وتجهر السفن البحرية ، ومنه نطلب ، وهن النقاط الثلاث الأولى لها في اللجعة لأعمال وحيات السفر خصوصاً

وحرى بحث مسألة مراقبة السفن البحرية داخل القواعد ، وعربيع عيب مسألة امدة التي تقع بين سفر سفين متعددين

ورأي بيراتوني اتم في بين مدة الارمة بعبور القواعد ومدة المراقبة في مواينها وقال ان امر طه في هذه موى يخصه مبادئ امة في نه بون الدولي التي قضى هذه حواراً خاصة سفن بحرية في اوائى الخادمة لأكثر من ٢٤ ساعة إلا في حالة القوة القاهرة .

وقال مندوب روسيا لا يكفي التمس من فقط بين مدة عبور القواعد ومدة ابرطة في مواينها ، لأنه محد غير مبدى من معدد والمبدى من ، وهن يخصن تقواعد انه من الدولى الخاصة بوائى الخادمة ، مبدى من حتى آخر في الإستماعية ، وكذلك محد مرسى في البحيرات امة تمكن السفن من التوجه وقتها ، ولتبع السفن عاب أن تحدد وتقوم في مدة العبور ضمن كل الوقت الارمة بعبور القواعد بين مينامى مدحليها .

وبين مندوب بحترا السفن البحرية التي عبر القواعد يجب أن تحصى أولاً للوضع الشركة التي يجوز ، لأى سبب أن يحصر لأقصى حد امدة الارمة بعبور القواعد ، وثان لمعدات والمطعم التي تمنع ابرطة لأكثر من ٢٤ ساعة في اوائى الخادمة ، والتي هي في هذا الخصوص السفن ودر معدد



[illegible][illegible]

و بعد از این همدست و قشور مافذ محلی محبت ، کا و صعب المحدث ،  
ندی . و امضی فی المعاهده علی حد کمال و بعض میده اسرار الاخر حایه

١١) في "سيرة خديجة بنت خويلد" خاصة بجزءه الثاني والثالث وحديثه بما رواه  
خاصة كما سنبينه في السألة القادمة .

(٢) مجلة اللعبة الماء في ٩ يونيو .

مدخل القصة من جهة الجنوب في كل وقت وكل الظروف حتى تكون المعاهدة  
دلت مدحه عمده فعالة عند التصديق. وحتى يتحقق المدوة بين الدول في التمتع  
حرية المرور بالقصة دون أن تكون موقود عصم في مدعى بحر الأحمر ثم في  
الاحلال بهذه المساواة .

وعارض مذهب يطالب بمكة على أساس أن هذه مسألة سياسية تليق  
خارج عن مومض اللجنة ومدخل في نطاق الانصراف من مافى بين دول وصال  
بين مودة حجاج مسدود وسواء في حتم ته يز حد البحر لاجل كانه ، من  
وأحد حجاج عس وريم ، ولا يمكن توصول عملا لحد حدد مسدود الشسعة  
ورأى أن مدوة « بيد الاقضية المصرية » جميع ادب بتسوير سير  
مقبولة ، ويعين حجاج من المدوة كلفه تلعب مدد المعاهدة بالمدوة بمدد  
شكل واضح .

ورد مسدود وسواء في مشروع حرجل شير معهود المدوة وميد الاقضية  
المصرية والخمس ، وعلى هذه ناحية أن تحت قصة ومدى هذه لاصلاح  
وعسب مسدود مصر في ١٧ مارس ١٨٨٥ . أن قصة هذه فعلا يتحقق  
حده لتقوم لخدمته التي شرف على مدخل القصة  
وهل مسدود برصد . بكلمة التقوم هي مناطق اعززة مشددة ،  
واقترح تمديدتها في المادة ثلاثة من مدخل بحر مسدود من موفى  
مدخل القصة .

وعارض مذهب تركي تحديد المعهود بالثلاثة أميال ، وقد عجز من ذلك  
قليل الصفاق لمقرر بصفة عامة لبيد الاقضية ، ولى تضمن حدا حقوق  
السلطان .

وفي المنة رأيت الأعلى أن تكون للدول تحديد نطاق لبيد الاقضية  
المدكوته ، وأقرب المدوة احده من مشروع بصفة عامة .

« ب. كانت القذة البحرية جنل مفتوحة في وقت الحرب ، كغيرها ، حتى  
لمنع الحرب من أن يسهل على من ، طبقاً لمن أراد لأولى من معاهدة الحماية ،  
فقد انقلب الدول - من استعانة على أن أي حق حر في أو أي عمل عدائي  
أو أي عمل يكون من من انتعصم منه شره عممية حر به لا يجوز مدسه  
شيء من ذلك الفقه أو في كونه ، وكذلك داخل موانئ مدخل ، ودخل  
منه لأقسامه - ، حتى وإن كان إلى أحد من دول متجربة

ولا يجوز للسفن في أية أمة مدخل من شر - بحر أو موانئ داخل  
القذة وموانئ مدخل ، لا بعد أن يورى حله و ، مرور السفن المذكورة  
منه في فترة مدة مدة موانئ موانئ ودون أي حيز آخر لا يسمح  
عن صيرورت العمل ولا يجوز أن هذه الخطم تبيده - بعد ودخل  
مرور السفن من على أربع وعشرين سنة ، إلا في حالة القذرة وفي مثل  
هذه الحالة - سفر في أقرب وقت ممكن

ويجب دة أن تمر فترة أربع وعشرين ساعة بين - من سفينة بحرية  
وسفر سفينة تامة للوقت ، دة من أحد موانئ مدخلين »

### (٦) براب وشحن الهوات ومواد الحرب

رأت اللجنة في دادة خاصة بهذا الشأن بالنص في التالي -

« لا ، السفن أو شحن ، داخل القذة وموانئ مدخل ، قوات أو  
دخار أو مواد حربية »<sup>(١)</sup>

ون جرى البحث حول هذه الدة<sup>(٢)</sup> طلب من دول الاحتلال ، طبقاً  
للقاعدة الثانية من منشور حر ، قبل ، أن قصر هذا المنع على القذة نفسها دون  
موانئ مدخل ، وأن يكون ذلك في وقت الحرب فقط وبالنسبة لبحار بين

(١) ملحق بجله اللجنة الفرعية في ١٩ مايو -

(٢) بجله اللجنة العامة في ٢ يوتة -



وعدمه ويد مدعوب به هذا الرئي على أن شمل مع في وقت الحرب  
موانئ المداخل أيضا .

ومع سير تطوى في أن العرب مدولى أخرى على لتصرف مع تقود اسع  
أن ذو للمحة قو حدود دى وروى نهر على سبيل ان حصة ومرة عاة صحتهم بعد  
مدعوبان ، ومن قد العمل ذي مع سى و عكسى ، ويجب قصر  
ماده على سعى مح بين وقت الحرب حتى لا حول دون هذه إعادة شفعة .

وروى مدعوب روسا وجوب طمس امددة في وقت السلم وطب وروى ان  
طيف لا حص بران احد هو حمة دمت دن دون اشدحة عسة للعرب الدوق  
وأصبح مدعوب لا حدى به حمة لأن ران دحا في الوسى كوا حمة  
سلطات الإقليم ، وروى حد حق كى مدعوب فسد فسد الحدة ، وهو لا يعطل حرية  
مرور ويجب أن عمل سى وروى به في حمة مدعوبه لأى سبب تتكسر للقوات  
أن بران مدعوب وفتحة ومقل ، كفة احسد ، ولكن فاده المعروضة  
تحويل دون ذلك .

وروى مدعوب امضى له لا عة امددة بين وقت السلم والحرب ، لأنه قد يجه  
من هذه حور بران حمة دوق سى لأسب أخرى غير مخرت به امددة  
اندمية من بران الحدود ودرجى ادى ، وهى معجوب مدعوب ساسة تمام  
الباب العالى .

ثم تمت لأعنيه ن ، و ر امددة مدعوب من مدعوب مع مدعوبه مستوفى  
الديق دكة ولكن مدعوب بر حمة فتحة الحصة لاية « في وقت  
الحرب لا حول للدول الاخرى « مع أو شخص دحل مدعوبات أو دحتر و  
مدعوب حمة « واعلم مدعوب حمة حدة حصة على أن حصة مدعوبه « وموئى  
مدحليها « بعد عبارة « داخل القناة » .

(٧) صرو ، صانه

صت مدعوب حمة من منبر و مع لا حدى على مع السعى الحرية التجارية

من إدخال عناصمها بالقناة .

وبدأت اللجنة دراسة مسألة <sup>(١)</sup> تسيير صوئ أن المكرة العامة لقانون الدولي العام أنه لا يجوز دخول عناصم في موانئ محددة إلا في حالة لقوة القاهرة . وقال به لا يوجد شبه كامل بين القصة والمبدأ الأخير ، لأن الأولى طريق دولي عام ، فصلا عن أنه يقترب على منع مرور العناصم بها تأخير القصد في أمرها . وعرض لأفتراس عصيين دائرة لمركب المصيبة في أثناء العبور ومنه لا يوجد خوف من حصول مثل هذا لأنه لأن يعرف الذي يقتضيه تقوم ربح لمركب العائمة بفعل بحاره المصيبة على مركبه من شأنه أن يجعل المرور في شكل عادي . وهذا كله رأى عدم النص على منع مرور العناصم ، وإحصاء هذه الحالة بمرکز السفن الحربية

وقال مندوب فرنسا إن مسألة عصيين دائرة المصيبة ، على فرض حصوله ، مسألة تختص سلاسل السلطات التي سوف كل ذلك مراعاة تطبيق المعاهدة وأند شبه أمانهم بالنص على طريقية تمام لأن قواعد المنفعة الخاصة وحجج المجيبين حيال القناصم لم تتحدد بعد .

وبين رينوا Renault <sup>(٢)</sup> ضرورة وضع نص خاص ، عصي بشبه العناصم بحصن الحربية ، إلا في شكل شت لأن الدول لا تجد تمدد وحذ في هذا الخصوص . ومن مندوب الجزائر البصر بمقطة أخرى هي دخول العنصة في أحد موانئ مدخل المدة إذا كانت السمية العامة لا صوئ عبور العنصة .

ورد مندوب الأمان أن اللجنة لا تخص سحت هذه مسألة لأحيده ، وأن السلطات صاحبة الأقليم هي التي تطلق شرطها على النص المقصود عيبها التي تعادليه السوايس وترصد قصد لاحق ، لا قصد عبور القصة .

(١) جنة اللجنة الفرعية في ٢٧ أبريل .

(٢) أحدثتها لجان دون ، وقد حضر هذه جنة عدم مشورته في مسألة العناصم .

وأن مدبوق هو مدبوق مدبوقه أى يختص فى موى عمدة  
 مدبوقه من عتق ، واما دككت فى هذه الحة على معدة هذه الموالى  
 فى مدى ٢٤ ساعة مع حظوظه ووقه مدبوقه فى أى من هذه المصروف . واما  
 المدبوقه فى ذلك حتى لا يمتنع . واما مدبوقه مدبوقه مدبوقه مدبوقه مدبوقه  
 احتيا العمدة الى يكون مدبوقه مدبوقه مدبوقه مدبوقه مدبوقه مدبوقه  
 هذا التالى الذى يعد . كما صمد مدبوقه مدبوقه مدبوقه مدبوقه مدبوقه مدبوقه  
 التجارية مدبوقه مدبوقه مدبوقه مدبوقه مدبوقه مدبوقه مدبوقه مدبوقه  
 امدة مدبوقه مدبوقه مدبوقه مدبوقه مدبوقه مدبوقه مدبوقه مدبوقه  
 كانت امدة مدبوقه مدبوقه مدبوقه مدبوقه مدبوقه مدبوقه مدبوقه مدبوقه  
 الحرية مدبوقه مدبوقه مدبوقه مدبوقه مدبوقه مدبوقه مدبوقه مدبوقه  
 واما مدبوقه مدبوقه مدبوقه مدبوقه مدبوقه مدبوقه مدبوقه مدبوقه  
 مدبوقه مدبوقه مدبوقه مدبوقه مدبوقه مدبوقه مدبوقه مدبوقه مدبوقه

وأخير أقر اللجنة امدة لاية مددة مدبوقه مدبوقه مدبوقه مدبوقه مدبوقه  
 « خصص المائة فى جميع الأحوال المدبوقه المدبوقه المدبوقه المدبوقه المدبوقه  
 الحرية التابعة للمحاربين » .

وأقرت اللجنة فى الوقت نفسه المدبوقه المدبوقه المدبوقه المدبوقه المدبوقه  
 على المدبوقه المدبوقه المدبوقه المدبوقه المدبوقه المدبوقه المدبوقه المدبوقه  
 من المدبوقه المدبوقه المدبوقه المدبوقه المدبوقه المدبوقه المدبوقه المدبوقه  
 القواعد الخاصة بالسفن الحرية .

### (٨) مرابطة السفن الحرية :

قدمت للمبحث (١٢) المادة الثالثة من مشروع القواعد التى عصى على اشتراطها

(١) بحلة اللجنة العامة فى ٨ يويه

(٢) بحلة اللجنة الفرعية فى أول مايو .



واستجرت مرده) ومع هذا كان رافضى مؤلفى مذنب ، ورسيد واسويس ،  
 تراكم حرمته لا يريد على نفس شكل ذوبة ولا يمتنع لاجل من يهد الحق  
 وما جدد ولد كم هذا ، حجة كانت قد اوفى مبدئاً صحبه وردت به  
 عدرة « ادون المتعاهدة » ، وكتب « ادون » بكلمة « ادون » فقط حتى  
 يكون فى هذا ما يقو منه ان حاكم هذه البلاد لا يقصر على ادون التى وقعت  
 لمعاهدة ، وكذلك وصفت بحجه كلمة « مراك batiments » ، واسمه  
 للعدد « مراك » ، تراطبه مؤلفى مذنب ، بل كلمة « مراك »  
 حتى يكون مفهوم ان هذه « مراك » فاسدة على مراك اخسبه ادون اسون  
 لصحة خطاة

#### (٩) مرافقة خطى المعاهدة

قدوم لبحث ثمة لاجله ٢ المادة ٢ من الم شروع اعرفى خاصة  
 تألف بحجه ذوبة ، وبمبدأ معاهدة ان « صبح » حربه ، و فى هذه  
 اسوس وفتح ادون انه من اصبه الابه  
 « مجتمع » رتبة مندوب ، كذا ، حجه مكانه من مثلى ادون اسوسه على  
 اعلان عدل فى ١٧ مارس سنة ١٨٨٥ ، وعصره مندوب عن مصر بحجه  
 استشارية ، و « كى » تحقرو حجه لقاء ، تفصل بحجة شركه « اسوس » للعمل  
 على احترام اللوائح موضوعه « اسوس » ، وتراقب ، فى حدود اختصاصه ،  
 تفوق شروط معاهدة خفية ، و « خطا الدول » لاجل « تى » تراها لامة  
 تفصيلها ومن مفهوم ان وصفا بحجه مراكولة لا يحتل اند حقوق الاسدة  
 اتى لامة اسطال »

وأوضح مندوب فرنسا أنه عند وضع قواعد معينة يجب وضع هذه بعض

(١) مجله الماده العامة فى ٨ يومية .

(٢) مجله الماده الفرعية فى ٦ مايو .

مفيد ، وأن هناك فرق بين عهد المعاهد ومصرقة عهد التمسيد ، و تمهيد يجب  
ركه للسلطة الخفية وتبركها بقية ، وأن مصرقة فتعصى سدوى لدون ولا عاق  
مع الدولة صاحبة السيادة .

و مندوب تم هذا لا فترج على ناس من أبناء حبه في فيه سمع  
عنه من حنة من و بعده وعقد معاهدات خاصة مدخل الأثر مصر من  
حسب جميع دول الواقعة على دول هذا الذي شئت صفة الدولة التي قواه  
السو من ، وأنه من حدث أعده على جيد نقد . كانت هذه هيته مصدرة في  
محت هذه حنة وعقد مقترح من خصه صي

وهو مندوب وسين الا فترج في سى لا سى حقوق سبده سى  
للطعن لأن بحبه مقترحه سبده من حكومة مصرية وسبكون راسم  
لمندوب تركيا

و سى مندوب المحم من حكومه مصر وسبكون حبه مصرقة ، وتوى  
هو من هذا الأمر حكومه لإسمر ١١ و سى في وقت حب و ص اقبه  
للحطار يمكن ، من تصرف مدولات بحبه ، من مشور الدول مدشرة ، وتحدد  
من الاجراءات الدولية ما بعد الخطر .

و أنه مندوب الاحدى لأحد قواه من موافقه على لا فترج في سى  
سبكون عيب يرد سبكه نشه على مصر ص . اقبه حب الحكومه مصرية  
والشركة ، وأنه لا داعى تعديل المطا . المحم سى شئت التحب كقبته مد  
انتصاح القفاة .

وهو مندوب ابروسى من حبه ارفه ضروره من سب كل ايوميه  
فصلا عن الصعوبات التي سبج في حتى حب والثرة  
ومه مندوب الأمانى في أنه حب حصر سبكون بعد ، ولا يجوز تراه

مصر معاهدة دوية هامة صغيرة شركة حصص عرصه للجنح حتى قبل انهاء  
امتيارها وقال بان الافراج الفرضى لا يجد حكامه لافتر من حق استخدام  
قواتهم عند اللزوم بمقتضى أحكام المعاهدة . بل ان هذا الافراج يستلزم  
ويقتضى صراحة مكمل ، يستلزم للجنة الدوية اذنته على جدار مهم .

وقال مير خنوف ، مندوب حضار ، كل ، بحق ، ديرة قدم السويش  
مصلحة انهم بات ، وان هدد نقدة عمدة عن مصيق دوى ' شانه لا  
أموال من عقد شعوب ، وحقاف مدون الدوى حرة ، وحقاف ، وكما  
لا يصح تحت إشراف حان دوية جميع على إقاييم الدوية صاحبه شواضه  
وقال بان مصر حكومتها غير ، مه ، سيادة ، وقد يمكن من مشاركة حق ايرونة  
على الصدر اتجه ، وكان حان مصر ، لسه فاسم الحربية و اى  
للجنة لقا حان ، لسا صا ، لا لا لمدد ، هدد ، و حسب حدد حقتهم ،  
حقوقهم في وقت السرا ، دوى لا اعتداء على حقوقهم . وكما هذه التي قد ترفض  
الاتفاق من سلطان ، وأما لا لزوم لاشا حان مراقبه مادم جدد القاهرة  
تمثلون ديوه يوب للذول اعتداف ، عليهم صحتة كهم ملاحضة مفيد و حزام  
امهذت ، وسكون من لعهده موضوع البحث و صيغة وجهة النظر هذه  
أقترح انص الآتى .

« نوب ممثلو الدول النافعة على نصريح مدون ، الماملون ، القاهرة ، لجنة  
بريسه مندوب خاص عن ترك عديوه مندوب مصرى و سوي هذه اللجنة  
مطيع مهمة حامية نقدة . وتتفق مع شركتهم على ما ضمن حزام نوايح الملاحة  
واسويس عند قدم حرب أو مهدد سلامة نقدة ثورة داخلية »

وقال مندوب فرنسا بان صعوبات لى ترسب على وجود لقوات الانجليزية  
على شواطى القيادة عام ١٨٨٢ يؤيد ضرورة حدد سلطة لمرافقه في وقت الحرب ،  
وفي حالة عدم وجود هذه السلطة لا يوجد ، يحسن بعد أحكام المعاهدة محل









من المشروع انه سى والادة ثمانية من مشروع لاخيرى . قدم مندوب  
فرنسا بالصيغة الآتية :

« متحد الحكومه مصر . فى حدود مصر . ولا يعلق مع هيئة  
الادارة ، لانه لا يردى لانه لا يردى لانه لا يردى لانه لا يردى  
تعد هذه الحكومه التدرج الحكومه عليم حسب ما عده من ادب لعللى  
والدول الاحدى الموقفة على ما يردى فى ١٧ مارس سنة ١٨٨٥ . وبعد  
مشاور هذه الدول فور محدد ، « ما من مشترك . لانه لا يردى لانه لا يردى  
عند . ولا مطلق حكاه . « د د و ١٨٨٥ » لانه لا يردى لانه لا يردى  
المصرية أو الدول بمقتضى هذه المادة » .

وقدم مندوب امين جمعية اخرى هى

« لا مطلق لانه لا يردى لانه لا يردى لانه لا يردى لانه لا يردى  
الحدود ، « ما من مشترك . لانه لا يردى لانه لا يردى لانه لا يردى  
الحكومه مصر . « ما من مشترك . لانه لا يردى لانه لا يردى لانه لا يردى  
لاروم مع الدول موقفة على ما يردى فى ١٧ مارس سنة ١٨٨٥ . وبعد  
لا يردى لانه لا يردى لانه لا يردى لانه لا يردى »

وقترح مندوب روسيا<sup>١٢</sup> نصه الآتى لى ترتيب اللجنة مندوب<sup>١٣</sup>

« متحد الحكومه مصر . فى حدود مصر . ولا يعلق مع هيئة  
الادارة ، لانه لا يردى لانه لا يردى لانه لا يردى لانه لا يردى  
لا يردى لانه لا يردى لانه لا يردى لانه لا يردى لانه لا يردى  
الواردة فى مادة ٤ خصوص مع بانه تخصصات ، علة فى سبل هذه التدابير .

١٢ هذه وثيقة ثلاث من خمسة من هذا ولا يعلق حرسه خمسة من هذا

من هذا وحسب

١٣ حسب هذه المادة فى ١٨٨٥

١٤ من خمسة مندوبين « ما من مشترك . لانه لا يردى لانه لا يردى لانه لا يردى »

ورد في مذكرات الحكومة بمراسل الكيفية عييه لأحكام للدستور الذي  
تتشاور مع الدول لأحرى لموقعه على صير بيع بلد في ١٧ مارس سنة ١٨٨٥  
الذي على ختمه من يد بي محمد لأمانة هذا حسب «

وقد طلب مرسوم تركي<sup>(١)</sup> لأحد في بعض على الحكومة بمصر به  
لأعمال مع هيئة في هذه حتى لا يكون في هذه . تهيئته خصوص هذه الحكومة  
مراقبه الدول لاسيما في عييد هذه الدولة صاحبة السيادة والتي انتهى الأمر<sup>(٢)</sup> في  
بلد هذه بعد ذلك . « ثم أعاد لأحكام هذه في معاهدة خاصة<sup>(٣)</sup> التي في  
عظم مرسوم احترا وعلم من هذه على حدود ، ثم قوت لأعماله ، علاه ،  
التي هذه الأمة ، هذه في مرسوم مشروع مع بعض بمعدلات

« محمد الحكومة بمصر به في مرسوم سري<sup>(٤)</sup> : «مادة من المرسوم  
وتمتأة لأحكام<sup>(٥)</sup> في هذه خاصة ، المدينه في هذه التي في مرسوم  
هذه مع هذه وفي هذه . « كما كانت الحكومة بمصر به لا في المراسل الكافية  
عظم أن هذا للدستور الذي تشاور في ذلك مع دول موقعه على صير بيع  
بلد في ١٧ مارس ١٨٨٥ تقصد لأداء في هذه مرسوم على ختمه من يد بي  
محمد لأمانة هذا حسب ولأعمال حكومه ، وودود<sup>(٦)</sup> و<sup>(٧)</sup> و<sup>(٨)</sup> التذاوير التي  
تتجد تطبيقاً للمادة الحالية .

### (١١) ادفاع عن الأراضي المصرية

« بدأت اللجنة في بحث هذا الموضوع ، الذي ورد في أدلة السادة من  
مشروع الترسى ومادة خاصة من مشروع الأخير ، بين مرسوم قرب

(١) جلسة اللجنة العامة في ٨ و ٩

(٢) جلسة اللجنة العامة في ١٣ و ١٤

(٣) مادة ٦ خاصة بغيره من بعض مواد من مرسوم محمد وودود

(٤) جلسة اللجنة الفرعية في ٤ مايو



وقترح مندوب بريطانيا الصيغة الآتية

« إن أحكام المواد ٥ و ٨ و ١٠ من معاهدة جنيف ، باستثناء ما يتعلق  
بتحصيلات ، لا تعطى لأحر ، بل هي راحة جزئية لسلطان ، أو حكومة  
مصرية ، في حدود حقوق محكومة من حالته ، ضرورة للدفع عن الأقليم  
وإقرار النظام العام » .

وبعد مندوب العراق بصيغة أخرى هي

« لا يحصل مواد معاهدة الخاصة بحقوق الساب على في اتحاد وسائل  
والأحر ، بل التي يراها ضرورة للدفع عن مبدأ حد كل دولة بحرية ، وفي  
حالة الاضطراب الذي يقع بها » .

ومن مندوب إيطاليا هذه الصيغة على حق حكومة مصر في  
الدفع عن إقليم ، وعلى الساب ، دون حكومة أجنبية ، وعلى خلاف  
كل شك أن يكون لحكومة مصر هذا الحق

ومن مندوب النمسا في أن اقترح مندوب ، وفي شمل عبارة « بموافقة  
خاصة » وحسب إقرار ذلك حتى لا يفسد مبدأ الدولة صاحبة الإقليم من  
الاستثناءات المقررة لها .

وهذا مندوب إيجة على هذه العبارة لأنها تضمن في حد على استقلال  
الدولة صاحبة الإقليم ، وبذلك هذا المفيد للدولة صاحبة الإقليم في حالة الاعتداء  
عليها خاصة

وهذا مندوب فرنسا ، ناكداً للعبارة المذكورة ، بل للجنة قامت على  
أساس مساواة المصلحة بين الدول تحت الدولة صاحبة الإقليم .

وقترح مندوب النمسا في صيغة العبارة الآتية « ولا يجوز أن يوق  
هذه الأحكام حرية المرور بالفتنة » .

وعلى ضوء هذه مناقشات قدم مندوب النمسا في الصيغة الآتية

« إن انقود واردة في المواد ٤ و ٥ و ٨ من معاهدة خانية ، بسبب  
 لشرط واردة في المادة ٤ خصوص مادة التخصيصات ، لا تعطى الأجاءات التي  
 يرى حاله سلطان أو سمو خدم ، باسم حاله وفي حدود قوة نائب سموه  
 ، ضرورة الاتحاد ، قواتهم الخاصة ، تدفع عن مصر ، ويقرر لبقاء العلم  
 ولا يجوز أن يوقع هذه الأجاءات حرة أو واردة »

ثم افترج مندوب روسيا (١) أصيعة ثانية

« إن أحكام المواد ٤ و ٥ و ٨ ، بسبب شرط واردة في خاص  
 تمنع مادة التخصيصات ، لا تعطى الدائير التي ترى حاله السلطان ، أو سمو  
 الخدم باسم حاله ، من غير وري خدم ، قواتهم الخاصة ، تدفع عن مصر  
 ، بقرار اعظم العلم ، ولا تعطى هذه الدائير التي ترى حاله أو واردة  
 وداوحد حاله سلطان أو سمو الخدم أن خبر ودة علم عليها الاتحاد  
 الاستثناءات المذكورة وحسب إعلان دول الموقفه على صرح ملين ذلك »

وأخيراً أقرت أعسة اللجنة أصيعة الآتية للمادة ٤ عشرة من مشروع  
 « وكذلك لا تعطى أحكام المواد ٤ و ٥ و ٦ و ٨ اقتديير في صطر  
 حاله السلطان وسمو الخدم ، باسم حاله وفي حدود ممتلكات مصادرة ،  
 لأخدمه ، قواتهم الخاصة ، لتدفع عن مصر وخط مصر العلم وفي حالة إد  
 صطر حاله السلطان أو سمو الخدم إلى الاستداده من لاسمات و دقة  
 لادة الحالية يجب إخطار دول الموقفه على صرح ملين بذلك »

وقد طلب مندوب ختراء (٢) حذف عديري « باسم حاله سلطان »  
 و « قواتهم خاصة » وقال إن لغيره لأوى خاصة بملادوت بين سلطان  
 و لخدم وهي مسألة ميسرة لا تدخل في اختصاص اللجنة ، وبين لغيره انسية

(١) مجلة اللجنة القرمية في ١ مايو

(٢) جلسة ١٠٠٠ في ٨ مايو





والذى يعد أساساً لمعاهدة الحية ، على ألا تسعى واحدة منها ، في تحقيق بقية  
الحصول على ميزة ، فبقيته أو تحريمه ، وأي تنص في الترتيبات التي قد  
تم مستقبلاً .

وبالتوفى بموجب الخبر من أن يكون في هذا النص ما يؤيد على مصباح  
وحداد داخل الشريعة ، وعلى مذهب الحرية الأخيرة ، نصفاً لقصة ، رد  
مبدوب وبت مفرح ، بل لا كحل عموص ، دحل كلمة « بدوية » بعد كلمة  
« الترتيبات » .

وأي مبدوب ، من مبدوب « تحريم حكومه لافيه » عبارة « في  
في حرية المرور بالقصة » .

ثم ووفقاً من على اصبعه لأه ، وهي من دة الثالثة عشرة من مشروع  
المعاهدة .

« تنفق بموجب معاهدة ، تنفق بموجب مودة في تنفق حرية المرور بالقصة ،  
وهو مبدأ أدى من أنس من معاهدة الحية ، على لا تسعى واحدة من للحصول  
تتضمن على فو تدقيقه أو تحريمه ، في تنفق ، عبارة ، و تنص في الترتيبات  
الدوية التي تم شأنها » .

وأما المبدوب الثاني على هذا النص ملاحظة خاصة فقال (١) : إن مكر  
ركباً يختلف عن مكر بموجب لأخرى ، وكتب النص على مستند من أحكام  
هذه المادة ، ورد بموجب و - من النص على مستند ، رك من التراتب للمادة  
موضع البحث قد أدى ما شج غير مبدعة تنفق حرية المرور بالقصة ، وفي  
العدم أجمع يستمر مركب المبدوب الذي تنص ، أي أن النص لا يفس هذا  
المركب .

وعند مراجعته المشروع الثاني (٢) طلب بموجب ركب إضافة عبارة

(١) جبهة اللغة منه في ٨ ص ٤

(٢) جبهة اللغة منه في ١٣ ص ٤



« نذكرهم بدور ائمتهم المعهدة في محيط دول التي توقع معاهدة الحامية  
عما بها وتدعوها للانضمام اليها - »

وقد ادى مدون ركيه الى خصوص اولي هذه المواد من مقصود به حماية حقوق الناس وحده ، سلكنا ما قد فهمه من ظاهر عدلها من ان هناك قبول على هذه الحقوق وانما الحق وحده نظر هذه

وهذا أخرجت عنه ، من مهمها بعد ذلك جمعت سائر المواد التي سبى  
 رأيي أراي في شكل مشروع على حصره ، مع وجوب النظر بعرضه لبعض  
 مواد (٢) ، على حكومات الدول منته فيه بقوله كعاهدة خاصة حرية الدول  
 بقناة السويس . (٣)

$$d_1 \in \{1, 2, 3, 4, 5, 6, 7, 8, 9, 10\} \text{ (1)}$$
[illegible]

(۳) مشروع الملحة :

هذه هي مواد مشروع المائدة المحتمة :

الجمعة ١٠ من حكمة ١٠٠٠ في وضع في طوافه حكمة ١٠٠٠  
أدنى اتصال حره استجده ١٠٠٠ في كل وقت وجمع الأول ١٠٠٠  
أصله الذي ١٠٠٠ في حالة اتصاله ١٠٠٠ في ٢٢ في ١٠٠٠  
١٨٧٦ (٢٠ في حكمة ١٢٨٢) في حكمة ١٠٠٠ في ١٠٠٠  
في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠  
١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠  
١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠  
١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠  
١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠

المادة ٢ — \* تجعل القول باسمه للمادة ، اعترافاً منها بأن قائد المياه اسمه لا يمي  
عنه لأنه سيجعل ، حرم من حرمه ، عنه بقية سوس فيه يتبعه قد  
له اسمه و حرمه مناس يـ كـ . لأنه عند مدور وعه يـ لا يكون  
ويجب على أن يكون . \*



## المبحث الثالث

### مفاوضات الحكومات

تركت حكومة مارس سنة ١٨٨٥ للحكومات مختصة أمر هذه الخصومات  
الارمية للوصول لانفاقهم في مخصوصات تعدد على أساس ما انتهت اليه هذه  
للجنة وقد توفرت حكومة الدية سبيع وفي حال الحاجة للدول التي  
استمرت فيها ونسب على هذه هذه الدول تمت حكومتها ايرانية وبريطانية

على الذي يشترط في ذلك هذه الدول بوجهه في شهر رجب سنة ١٢٠٦ هـ - ١٨٨٥  
بموجب الاتفاقية هذه التي كانت في سنة ١٢٠٦ هـ - ١٨٨٥ في بلاد فارس  
بموجب الاتفاقية هذه التي كانت في سنة ١٢٠٦ هـ - ١٨٨٥

سنة ١٢٠٦ هـ - ١٨٨٥ في بلاد فارس بوجهه في شهر رجب سنة ١٢٠٦ هـ - ١٨٨٥  
بموجب الاتفاقية هذه التي كانت في سنة ١٢٠٦ هـ - ١٨٨٥ في بلاد فارس  
بموجب الاتفاقية هذه التي كانت في سنة ١٢٠٦ هـ - ١٨٨٥ في بلاد فارس  
بموجب الاتفاقية هذه التي كانت في سنة ١٢٠٦ هـ - ١٨٨٥ في بلاد فارس  
بموجب الاتفاقية هذه التي كانت في سنة ١٢٠٦ هـ - ١٨٨٥ في بلاد فارس

سنة ١٢٠٦ هـ - ١٨٨٥ في بلاد فارس بوجهه في شهر رجب سنة ١٢٠٦ هـ - ١٨٨٥  
بموجب الاتفاقية هذه التي كانت في سنة ١٢٠٦ هـ - ١٨٨٥ في بلاد فارس  
بموجب الاتفاقية هذه التي كانت في سنة ١٢٠٦ هـ - ١٨٨٥ في بلاد فارس  
بموجب الاتفاقية هذه التي كانت في سنة ١٢٠٦ هـ - ١٨٨٥ في بلاد فارس  
بموجب الاتفاقية هذه التي كانت في سنة ١٢٠٦ هـ - ١٨٨٥ في بلاد فارس

سنة ١٢٠٦ هـ - ١٨٨٥ في بلاد فارس بوجهه في شهر رجب سنة ١٢٠٦ هـ - ١٨٨٥  
بموجب الاتفاقية هذه التي كانت في سنة ١٢٠٦ هـ - ١٨٨٥ في بلاد فارس  
بموجب الاتفاقية هذه التي كانت في سنة ١٢٠٦ هـ - ١٨٨٥ في بلاد فارس  
بموجب الاتفاقية هذه التي كانت في سنة ١٢٠٦ هـ - ١٨٨٥ في بلاد فارس  
بموجب الاتفاقية هذه التي كانت في سنة ١٢٠٦ هـ - ١٨٨٥ في بلاد فارس

سنة ١٢٠٦ هـ - ١٨٨٥ في بلاد فارس بوجهه في شهر رجب سنة ١٢٠٦ هـ - ١٨٨٥  
بموجب الاتفاقية هذه التي كانت في سنة ١٢٠٦ هـ - ١٨٨٥ في بلاد فارس  
بموجب الاتفاقية هذه التي كانت في سنة ١٢٠٦ هـ - ١٨٨٥ في بلاد فارس  
بموجب الاتفاقية هذه التي كانت في سنة ١٢٠٦ هـ - ١٨٨٥ في بلاد فارس  
بموجب الاتفاقية هذه التي كانت في سنة ١٢٠٦ هـ - ١٨٨٥ في بلاد فارس

سنة ١٢٠٦ هـ - ١٨٨٥ في بلاد فارس بوجهه في شهر رجب سنة ١٢٠٦ هـ - ١٨٨٥  
بموجب الاتفاقية هذه التي كانت في سنة ١٢٠٦ هـ - ١٨٨٥ في بلاد فارس  
بموجب الاتفاقية هذه التي كانت في سنة ١٢٠٦ هـ - ١٨٨٥ في بلاد فارس  
بموجب الاتفاقية هذه التي كانت في سنة ١٢٠٦ هـ - ١٨٨٥ في بلاد فارس  
بموجب الاتفاقية هذه التي كانت في سنة ١٢٠٦ هـ - ١٨٨٥ في بلاد فارس

سنة ١٢٠٦ هـ - ١٨٨٥ في بلاد فارس بوجهه في شهر رجب سنة ١٢٠٦ هـ - ١٨٨٥  
بموجب الاتفاقية هذه التي كانت في سنة ١٢٠٦ هـ - ١٨٨٥ في بلاد فارس  
بموجب الاتفاقية هذه التي كانت في سنة ١٢٠٦ هـ - ١٨٨٥ في بلاد فارس  
بموجب الاتفاقية هذه التي كانت في سنة ١٢٠٦ هـ - ١٨٨٥ في بلاد فارس  
بموجب الاتفاقية هذه التي كانت في سنة ١٢٠٦ هـ - ١٨٨٥ في بلاد فارس

الحاجة علمها وتدعوها للاضمان إليها

المحادثات متساوية لمصوبه ما كان يحل خلاف مصلحة باريس مما ورد في بعض المواد التي انتهت بها هذه اللجنة، وهي المواد ٥ و ٦ و ٩ و ١٠ و ١١ الخاصة بتقييد حقوق بحارس و بتر و بسجن القوت و لاعداد و مراقبة انضام لمصوبه هذه و دايير مصوبه و مدعى عن مصر و سبب في بيانه خصوص كل من هذه المواد على حدة حتى لا يخلو ما بين الحكومات، كما حثوا على موفقة الدول الأخرى على تشريع المرسوم<sup>(١)</sup>

(١) المادة خامسة ( خاصة بتقييد حقوق بحارس مصوبه نقدة )<sup>(٢)</sup>  
 « في خلاف بمصر عند مدعى عن مصر في مدعى عن مصر و مدعى عن مصر  
 لا يجرأ أن يركب أي شخص في مصر، غير مصرح له بمصر في مصر  
 للعمليات الخاصة »

و فتحت حكومة باريس، في مصر، مصوبه في مدعى عن مصر  
 الخلاف و يصر على أن العمل لا يجرأ لا يجرأ مباشرة « داخل القدة أو حومها  
 وكذلك داخل موانئ مداحم أو داخل مدعى عن مصر في مصر في مصر  
 و يجرأ تحديد مدعى عن مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر  
 بعد أن كان مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر

و دلت حكومة مصر أن لا تفرج في مصر في مصر في مصر في مصر  
 الإقسيمة على ما يجرأ مدعى عن مصر في مصر في مصر في مصر في مصر  
 وقد عسر شكل غير مقبول لدرجة جعلها تجرأ مدعى عن مصر في مصر في مصر

(١) تمت و تلى هذه المفاوضات في مجموعة من الدورات  
 relatives au reglement international pour le libre usage du  
 Canal de Suez.

(٢) و تلى هذه المفاوضات في مجموعة من الدورات  
 حكومية و العسكرية في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر في مصر  
 الثانية للأولى في ١٩ مايو و ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٨٦ )

كان الأمر غير هذا المذهب فبها يكون رتبة لأب في هذه حجة محل  
صما في هذه مذهب ، و الاقترح لأحاديث متفر على هذا الاقتراح بأنه يعطى  
بصدق منه لإفصحة مذهب محددة هي ثلاثة مذهب بحرية

وكان رد الحكومة انسية ان قد فتح احدنا ويرا كان له مية التحدث  
إلا انه يصح مصادقة هذه لافسية وبعده شكل لا كفي في هذا العصر ، رد  
أن القبول بدوى كان قد حدد عرض مباد لافسية ثلاثة نفس على أساس أن  
هذه انه قد هي أقصى مدى مقدمة مدفع ، وقد اذهب اندى كبر في الأرمه  
الأخير ، ووجد أن وحدة الامة نفس أحداث غير كافية وطا . . .  
الأخير رأت الحكومة انه . . . صدم ذلك في كلامه « . . . » ثم نهى  
الى قبول وجهة نظر حكومة المخترا .

وعادبت الحكومة من مصر على العمدة « أنى عمل அரச من التخصيص  
مسيرة مدته خمسة « على أساس « وهو تمتد للفترة وموسى مدحت  
قد جرى أن لا يكون فى مكان الحكومة البريطانية أن ترسل فى حالة الحرب  
من ميسر السوس قوت وود حار من مصر راوكون وحسبها الهند ، قد  
يفسر هند « أنه حوز من حرب ، خصوصاً وحالة الحرب حاة واسعة قد شمل  
الحرب بين دول موقعة على معاهدة أو من دول موقعة وأخرى غير موقعة أو  
بين دول أحادية غير مدبره ، وأن هند من قصد واضعى مشروع الاتفاق ،  
لأنه من استبعد كلمة « مسرد » وكذلك من مجموع النص يتضح أن العمدة  
يجل الخلاف ترمى لأنعم العدائنة ضد القادة ، وأنه دفع بشك يحسن ، بدال  
هذه العمدة معادة « أنى عمل அரச من حصص حربه الملاحاة بالعمدة »

وأحدث الحكومة الفرنسية في هذا الاعتراض سياسة رغبة رصدي في أن  
تتمكن من أن تقلل من السويس قوت احتيريه ، معكزة حيا تنصر ، للهند  
واستراليا والشرق الأقصى ، وهذه حجة وقتية باعتبار حكومة لندن ، ويمكن

حينئذ يصف في كلمة «بروة كور» متصل بحدوده الحكومة البريطانية مدة مقوله يكون فيها صفة أساسية الحق في شخص قوب من ميسر - اوس ، إذ لا داعي لأن نرب على هذه الكلمة مؤلفه بعد مد هذه قصده من مادة المستقبل بشكل دائم .

وأجيرا اعفت الحكومتين على اعادة بحث البحث<sup>١</sup> ، وطهرت العقرة الأولى من ، التي كانت موضع اختلاف ، باستطوف اش

« ل كانت القصة البحرية من مملوحة في وقت الحرب كمر حر حتى اسم المجر من طرسة طلبة لمدة الأولى من مد هذه الحدية ، فقد انفق المتعهدون على أن أي حق حر في أو تي عمل عدد في أوصل يكون العرض منه بتعجيل حرية الملاحة ، لا يعور مدشرته داخل القصة ومواي مدحطب ، وكذلك في مد فة ثالثة أمين بحرية من هذه المواي ، حتى لو كان اسب العالي واحدا من اسول المتحررة » .

وأتمت الحكومة المصرية في خطاب للدول بعد اسب بحدانها مع الحكومة البريطانية ، من قد اعفت مع هذه الحكومة على أن سنني من القوات التي بحره الزائد أو شحم اخمود مرضي المحدثون من اسلاح القدس يوصون بالسننمت العسكرية ، سويس ومار سعيد<sup>(٢)</sup>

(٢) اعادة السدس ( احصه بالارال وشحن القوات واعتقد )<sup>٣١٠</sup>

كان رأي مندوبي مصر في حجة برس ، أن يكون عدم حوار الرال

(١) سار ، رو ، - وفند سويس ، حر ، ٢ ، ٣٩٤ و ٣٩٥

(٢) وثائق مصوبات من كور ، ١٠٤ (خطاب فرنسا للدول في ١٧ نوفمبر ١٨٨٧) ،

(٣) وثائق مصوبات من كور ، ١٦ و ٢٤ و ٢٩ و ٣٩ و ٤٩ - ارال ، حكومه

المصرية للحكومة المصرية في ٢٤ مارس و ٨ يونيو و ٨ يونيو - سنة ١٨٨٧ - ورسائل اسب الأولى في ١٩ مايو و ٢٢ يونيو - سنة ١٨٨٧ -



وتشمل القوات والمدافع على داخل القبة في وقت حرب الخطر خمسة مدون  
 بحرية وحدها . ولكن حكومة حرب رأب أن هذا التحدث صديق حد . و  
 اصطلاح « في وقت الحرب » عمن لأن الحرب عند موجوده سم . و  
 على هذه المقصده . ثبت على وجه معموله ، و « على هذه ذات دول سري عيبها  
 وصف « مدون الحار » ، وكذلك لا قائده من قنصر مص على القبة وحدها  
 دول موانى مدحيم . و « هذا فقد فترحت هذه الحكومة من حد مدحيم  
 وجهات النظر الصيغة الآتية :

« في وقت الحرب لا يرس الدول بحرية أو شخص ، داخل القبة وموانى  
 مدحيم ، قوات وعداد و مواد حربية »

وهي حكمة باريس في سرورده لا حصاره مدرد « وموانى مدحيم »  
 لأنه صعب عملا عند القبة مقصده عن موانى الواقعة عند طريقه ، و « به من  
 اتناقص أن يحدف من مادة السادسة عدده ووفق عيب في مادة خمسة

وأحدثت الحكومة البريطانية أن القاعده الثانية من مشور حرب مدحيم ، هي  
 هي أسس هذه المادة ، ذكرت المادة وحدها ، وأب لا وافق على تسريح المص  
 حتى يشمل ور سعيد والسويس . لأنه قد ثرب على هذا في حدة وضع الملاحه  
 باقعة ، مثلاً ، عدم إمكان شحن قوات و عداد للهند في وقت حرب من ميب ،  
 السويس ، ويكون هذه القوات قد عبرت مصر . ثم فقه حكومه الاقليم ،  
 لأمر مدحيم بصره في مصره بافند واشرف

وتمكنت الحكومة البريطانية صروره مدحيم موانى مدحيم القبة حتى  
 تميم بالصلح ، حتى لا على عيب سلامة هذا الدول و « ردت على حدف  
 بريطانيا ، من عدم امكانها إرسال قوات للهند ، نفس الدول و « فقه  
 مدده الخامسة من أن هذه حدة مؤقته يتمكن حين واسطة « بروتوكول »  
 خاص مؤقت .

وفي نهاية فست حذر من سوء فهمه الحكومة العربية ، وصحرت به  
المادة محل البحث بالمطوق التالي :

« في وقت حرب لا يجوز مدون الخ...  
ومو... مدح... موت...  
... في مو... مدح...  
... مدح...  
... مدح...  
(٣) ... مدح... »

معه في مدينة كادي هي من حاكمية عريانة  
في راسه على البحر في سنة ١٨٨٥. من موانئ الدول الأخرى،  
موقعة على بحر في مدينة عريانة، في حوضه هذه وحساب  
موانئ الدول الأخرى في شكل خمسة من موانئ الكبرى في هذه الدول قد  
تم على عامه مستوية في هذه بحره حكامه هذه، وحسن حساب الدول  
الأخرى بحره هذه المستوية ١٢. ثم انتهى الأمر بمص على أن وكل هذه  
مهمة بمصلي جميع موانئ موقعة على هذه، ومص هو بلد وسما

وہ مدت معوضت میں حکومتی میں واپس نہ گئی ، حکومت نے حکومت  
 کو سب سے بڑی شہادت کے طور پر دیا کہ اس نے اس کے لئے اس کے لئے اس کے لئے  
 لایا ہے ، لہذا اس کے لئے مدت میں اس کے لئے اس کے لئے اس کے لئے

(١) شارل دو ، يروح وقتة السويس ، جزء ٢ ، ص ٣٩٥ .

[illegible]

(۴) - در حکمیه سر دوش پاشی خود و سه ساقی "و" و به  
شماره ۳ و ۲ و ۱ از آنجا که در این محله و کوه ایستاده است  
در ۱۸۸۵ میلادی ۴۴۰ نفر بودند.

مع هذه ، والمادة كما أنها لاجبة على كل من بينهم « كما هو » ذلك .  
وأثبتت هذه الحكومة أن الصيغة لا يجب أن تقصر حتى تشمل دول على  
الحالات جديدة محدودة كحرب ، لا مستطاب ، وحية ، و كل من سلامة  
نفسه في هذه الحالت ومن على حاشيتهم « في كل طرف يهدد سلامة  
القوم وحده من رؤسهم » ويجب أن كل من صدم في هذه الأحوال  
مع حكوماتهم ، ولا حتى ، كما في حكومة ، سنة ، سنة ، حكومة  
عصرية مسطرة و سنة ، لا في حاشيتهم ، وهذا لا ينسب من حصار  
حكومة منهم .

وأخيراً رأيت الحكومة الفرنسية أن تنهى المادة « بارة » وعلى أي حال ،  
يتمتعون مرة في السنة من سنة من سنة من سنة ، لأن من الصوت  
يكون بأكملها ، من كل من سنة من سنة من سنة من سنة من سنة  
على الأقل لهذا الغرض .

ولقد كله فترحت هذه الحكومة الصيغة لآية

« كما أن مراقبه مفيد معاهدة حامية تشمل دول موقعة عقيب ، انضمام  
تصير ، و تتمتعون عند ما يجد حية تهدد سلامة القوم و حرية ، و رسم ، و  
على دعوة أحدهم ، وتحت رسة مفيد ، لاجد ، انحقيةت الازمة ، ويحفظون  
الحكومة المقترحة بقتراح التي وفيها مساهمة حية حرية من ورئاسة ، وعلى  
أي حال ، يجمعون مرة في السنة لتتحقق من سلامة مفيد المناهضة . »

وأما حكومة ملدا ، أنها عترض على النص على حاشيتهم « مرة في  
السنة » ، لأن هذا النص من القصاص صفة مفيدة مسديته وهو لا يقبله  
الحكومة الفرنسية وراثت ، بعض ، فصل حاشيتهم مقترحت للحدود  
من حكوماتهم قد يؤدي بهم إلى التدخل في شئون حكومة حية ، وهذا  
أمر غير مقبول







من السهر حديق عند مدية المسافات الأولى ، وكان حديق الار ، بعد أن  
أقرت اللجنة ، قد تمسك بجمع فود المعاهدة وية حتى أن الحكومة المصرية  
لا تنفيذ شروط المعاهدة الخاصة عند مصر ، تقتضي هذه المادة .

و تحت الحكومة البريطانية ، حوت الحرية اسمها للحكومة المصرية  
في يخص يدفع عن فئة السويس ، وأنه كان مقصود في المادة بالحد من  
الاعتراض أن تصرف الخدم بالاشتراك مع لجنة لمراقبة مذكورة في المادة التاسعة .  
ومادامت الحكومة المصرية قد قبلت صيغة أخرى للمادة ، مذكورة في المادة  
السادسة لروم ، فضلا عن أنه يجب أن راعي أن كل مادة تمس استقلال الخدم  
تعرض مع القواعد ٤ و ٦ و ٨ من مشروع حراويل

وأخيراً تمت حوكمة النص كما قرره اللجنة ، مع مبدلات  
شكالية طفيفة <sup>(١)</sup>

(٥) المادة الحادية عشر (الخاصة ببيان الدفاع عن مقصر) (١٧)

اعترضت الحكومة البريطانية من البداية على صدور «قوانينها»  
الوردة مهددة اذده التي حصلت من لجنة «رئيس» من الدواع من الاراضي مصر  
وقد بينت الحكومة ان حرم من هذه العشرة لا يمكن حرم مصر  
وابتدع من ركب أعمال على على القصة لأهد يحد روح الهدوء  
وإن لا يمكن لأن حتم الحكومة لا بد من أن يهدى هذه عذرة حرم حكومتي  
الرب الأعلى والحمد لله رب العالمين. وتتم ذلك شئت فبرحت حكومة مصر.

(١) شارل رو ، يروح وفاة السويبي ، ج ٢ ، ص ٣٩٦ .

(٣) وثائق مطبوعة: ١٧ و ٣٢ و ٢٧ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ و ٦٢ و ٦٥ و ٧٥ (رسائل الحكومة المصرية للكويت) ٨٩ و ٨٨ و ٨٧ و ٨٦ و ٨٥ و ٨٤ و ٨٣ و ٨٢ و ٨١ و ٨٠ و ٧٩ و ٧٨ و ٧٧ و ٧٦ و ٧٥ و ٧٤ و ٧٣ و ٧٢ و ٧١ و ٧٠ و ٦٩ و ٦٨ و ٦٧ و ٦٦ و ٦٥ و ٦٤ و ٦٣ و ٦٢ و ٦١ و ٦٠ و ٥٩ و ٥٨ و ٥٧ و ٥٦ و ٥٥ و ٥٤ و ٥٣ و ٥٢ و ٥١ و ٥٠ و ٤٩ و ٤٨ و ٤٧ و ٤٦ و ٤٥ و ٤٤ و ٤٣ و ٤٢ و ٤١ و ٤٠ و ٣٩ و ٣٨ و ٣٧ و ٣٦ و ٣٥ و ٣٤ و ٣٣ و ٣٢ و ٣١ و ٣٠ و ٢٩ و ٢٨ و ٢٧ و ٢٦ و ٢٥ و ٢٤ و ٢٣ و ٢٢ و ٢١ و ٢٠ و ١٩ و ١٨ و ١٧ و ١٦ و ١٥ و ١٤ و ١٣ و ١٢ و ١١ و ١٠ و ٩ و ٨ و ٧ و ٦ و ٥ و ٤ و ٣ و ٢ و ١ و ٠ و -١ و -٢ و -٣ و -٤ و -٥ و -٦ و -٧ و -٨ و -٩ و -١٠ و -١١ و -١٢ و -١٣ و -١٤ و -١٥ و -١٦ و -١٧ و -١٨ و -١٩ و -٢٠ و -٢١ و -٢٢ و -٢٣ و -٢٤ و -٢٥ و -٢٦ و -٢٧ و -٢٨ و -٢٩ و -٣٠ و -٣١ و -٣٢ و -٣٣ و -٣٤ و -٣٥ و -٣٦ و -٣٧ و -٣٨ و -٣٩ و -٤٠ و -٤١ و -٤٢ و -٤٣ و -٤٤ و -٤٥ و -٤٦ و -٤٧ و -٤٨ و -٤٩ و -٥٠ و -٥١ و -٥٢ و -٥٣ و -٥٤ و -٥٥ و -٥٦ و -٥٧ و -٥٨ و -٥٩ و -٦٠ و -٦١ و -٦٢ و -٦٣ و -٦٤ و -٦٥ و -٦٦ و -٦٧ و -٦٨ و -٦٩ و -٧٠ و -٧١ و -٧٢ و -٧٣ و -٧٤ و -٧٥ و -٧٦ و -٧٧ و -٧٨ و -٧٩ و -٨٠ و -٨١ و -٨٢ و -٨٣ و -٨٤ و -٨٥ و -٨٦ و -٨٧ و -٨٨ و -٨٩ و -٩٠ و -٩١ و -٩٢ و -٩٣ و -٩٤ و -٩٥ و -٩٦ و -٩٧ و -٩٨ و -٩٩ و -١٠٠ و -١٠١ و -١٠٢ و -١٠٣ و -١٠٤ و -١٠٥ و -١٠٦ و -١٠٧ و -١٠٨ و -١٠٩ و -١١٠ و -١١١ و -١١٢ و -١١٣ و -١١٤ و -١١٥ و -١١٦ و -١١٧ و -١١٨ و -١١٩ و -١٢٠ و -١٢١ و -١٢٢ و -١٢٣ و -١٢٤ و -١٢٥ و -١٢٦ و -١٢٧ و -١٢٨ و -١٢٩ و -١٣٠ و -١٣١ و -١٣٢ و -١٣٣ و -١٣٤ و -١٣٥ و -١٣٦ و -١٣٧ و -١٣٨ و -١٣٩ و -١٤٠ و -١٤١ و -١٤٢ و -١٤٣ و -١٤٤ و -١٤٥ و -١٤٦ و -١٤٧ و -١٤٨ و -١٤٩ و -١٥٠ و -١٥١ و -١٥٢ و -١٥٣ و -١٥٤ و -١٥٥ و -١٥٦ و -١٥٧ و -١٥٨ و -١٥٩ و -١٦٠ و -١٦١ و -١٦٢ و -١٦٣ و -١٦٤ و -١٦٥ و -١٦٦ و -١٦٧ و -١٦٨ و -١٦٩ و -١٧٠ و -١٧١ و -١٧٢ و -١٧٣ و -١٧٤ و -١٧٥ و -١٧٦ و -١٧٧ و -١٧٨ و -١٧٩ و -١٨٠ و -١٨١ و -١٨٢ و -١٨٣ و -١٨٤ و -١٨٥ و -١٨٦ و -١٨٧ و -١٨٨ و -١٨٩ و -١٩٠ و -١٩١ و -١٩٢ و -١٩٣ و -١٩٤ و -١٩٥ و -١٩٦ و -١٩٧ و -١٩٨ و -١٩٩ و -٢٠٠ و -٢٠١ و -٢٠٢ و -٢٠٣ و -٢٠٤ و -٢٠٥ و -٢٠٦ و -٢٠٧ و -٢٠٨ و -٢٠٩ و -٢١٠ و -٢١١ و -٢١٢ و -٢١٣ و -٢١٤ و -٢١٥ و -٢١٦ و -٢١٧ و -٢١٨ و -٢١٩ و -٢٢٠ و -٢٢١ و -٢٢٢ و -٢٢٣ و -٢٢٤ و -٢٢٥ و -٢٢٦ و -٢٢٧ و -٢٢٨ و -٢٢٩ و -٢٣٠ و -٢٣١ و -٢٣٢ و -٢٣٣ و -٢٣٤ و -٢٣٥ و -٢٣٦ و -٢٣٧ و -٢٣٨ و -٢٣٩ و -٢٤٠ و -٢٤١ و -٢٤٢ و -٢٤٣ و -٢٤٤ و -٢٤٥ و -٢٤٦ و -٢٤٧ و -٢٤٨ و -٢٤٩ و -٢٥٠ و -٢٥١ و -٢٥٢ و -٢٥٣ و -٢٥٤ و -٢٥٥ و -٢٥٦ و -٢٥٧ و -٢٥٨ و -٢٥٩ و -٢٦٠ و -٢٦١ و -٢٦٢ و -٢٦٣ و -٢٦٤ و -٢٦٥ و -٢٦٦ و -٢٦٧ و -٢٦٨ و -٢٦٩ و -٢٧٠ و -٢٧١ و -٢٧٢ و -٢٧٣ و -٢٧٤ و -٢٧٥ و -٢٧٦ و -٢٧٧ و -٢٧٨ و -٢٧٩ و -٢٨٠ و -٢٨١ و -٢٨٢ و -٢٨٣ و -٢٨٤ و -٢٨٥ و -٢٨٦ و -٢٨٧ و -٢٨٨ و -٢٨٩ و -٢٩٠ و -٢٩١ و -٢٩٢ و -٢٩٣ و -٢٩٤ و -٢٩٥ و -٢٩٦ و -٢٩٧ و -٢٩٨ و -٢٩٩ و -٣٠٠ و -٣٠١ و -٣٠٢ و -٣٠٣ و -٣٠٤ و -٣٠٥ و -٣٠٦ و -٣٠٧ و -٣٠٨ و -٣٠٩ و -٣١٠ و -٣١١ و -٣١٢ و -٣١٣ و -٣١٤ و -٣١٥ و -٣١٦ و -٣١٧ و -٣١٨ و -٣١٩ و -٣٢٠ و -٣٢١ و -٣٢٢ و -٣٢٣ و -٣٢٤ و -٣٢٥ و -٣٢٦ و -٣٢٧ و -٣٢٨ و -٣٢٩ و -٣٣٠ و -٣٣١ و -٣٣٢ و -٣٣٣ و -٣٣٤ و -٣٣٥ و -٣٣٦ و -٣٣٧ و -٣٣٨ و -٣٣٩ و -٣٤٠ و -٣٤١ و -٣٤٢ و -٣٤٣ و -٣٤٤ و -٣٤٥ و -٣٤٦ و -٣٤٧ و -٣٤٨ و -٣٤٩ و -٣٥٠ و -٣٥١ و -٣٥٢ و -٣٥٣ و -٣٥٤ و -٣٥٥ و -٣٥٦ و -٣٥٧ و -٣٥٨ و -٣٥٩ و -٣٦٠ و -٣٦١ و -٣٦٢ و -٣٦٣ و -٣٦٤ و -٣٦٥ و -٣٦٦ و -٣٦٧ و -٣٦٨ و -٣٦٩ و -٣٧٠ و -٣٧١ و -٣٧٢ و -٣٧٣ و -٣٧٤ و -٣٧٥ و -٣٧٦ و -٣٧٧ و -٣٧٨ و -٣٧٩ و -٣٨٠ و -٣٨١ و -٣٨٢ و -٣٨٣ و -٣٨٤ و -٣٨٥ و -٣٨٦ و -٣٨٧ و -٣٨٨ و -٣٨٩ و -٣٩٠ و -٣٩١ و -٣٩٢ و -٣٩٣ و -٣٩٤ و -٣٩٥ و -٣٩٦ و -٣٩٧ و -٣٩٨ و -٣٩٩ و -٤٠٠ و -٤٠١ و -٤٠٢ و -٤٠٣ و -٤٠٤ و -٤٠٥ و -٤٠٦ و -٤٠٧ و -٤٠٨ و -٤٠٩ و -٤١٠ و -٤١١ و -٤١٢ و -٤١٣ و -٤١٤ و -٤١٥ و -٤١٦ و -٤١٧ و -٤١٨ و -٤١٩ و -٤٢٠ و -٤٢١ و -٤٢٢ و -٤٢٣ و -٤٢٤ و -٤٢٥ و -٤٢٦ و -٤٢٧ و -٤٢٨ و -٤٢٩ و -٤٣٠ و -٤٣١ و -٤٣٢ و -٤٣٣ و -٤٣٤ و -٤٣٥ و -٤٣٦ و -٤٣٧ و -٤٣٨ و -٤٣٩ و -٤٤٠ و -٤٤١ و -٤٤٢ و -٤٤٣ و -٤٤٤ و -٤٤٥ و -٤٤٦ و -٤٤٧ و -٤٤٨ و -٤٤٩ و -٤٥٠ و -٤٥١ و -٤٥٢ و -٤٥٣ و -٤٥٤ و -٤٥٥ و -٤٥٦ و -٤٥٧ و -٤٥٨ و -٤٥٩ و -٤٦٠ و -٤٦١ و -٤٦٢ و -٤٦٣ و -٤٦٤ و -

بصفة خاصة ، في منطقة بغداد ، فيكون صيغة عادة كالاتي .

« وكما ان لا تكون شروط مود ٥ و ٦ و ٨ مفعلة على المدير اي  
 رى حاليه السيد او حتى خذوه ، تطبيقا لقوانين الصلابة ، من اللام  
 ثوره بقاء ، بقوتها ، خاصة ، بدفع عن لافس ووفاء بضم اعم ،  
 في منطقة بغداد »

وتمسحت بحكومة بحريه في شرط استخدام قوات خذوه ولسطون  
 فقط . في على هذه من حاشه ثوباني مصر ، وهذه هي سبب اصابة  
 عمدة « في منطقة بغداد » ، ولما كان شرط استخدام قوات خذوه  
 بقاء وبقاء ، في على حاشه ثوباني ، في على منطقة بغداد ، في  
 عند ، على حقوق بقاء في حاشه ثوباني ، في على حاشه ثوباني ، في  
 مصطنع عند السيد ، لان جميع هذه بقاء بقاء ، حرية الخديو والسلاطين  
 في بغداد في منطقة بغداد ، في على حاشه ثوباني ، في على حاشه ثوباني ، في

وتتمسحت بحكومة لاجل في على حاشه ثوباني ، في على حاشه ثوباني ، في  
 حتى مع حاشه ثوباني في منطقة بغداد ، في على حاشه ثوباني ، في  
 تعاقب اذاع على مصر ومصر هذه منطقة ، في على حاشه ثوباني ، في  
 اذاعه من مشور حاشه ثوباني ، في على حاشه ثوباني ، في  
 في حاشه ثوباني ، في على حاشه ثوباني ، في على حاشه ثوباني ، في  
 عند خطر ، في على حاشه ثوباني ، في على حاشه ثوباني ، في  
 خطر حاشه ثوباني

، لكي يتحدى الحكومة اير حاشه ثوباني حول اذاع لاجل حاشه ثوباني ،  
 ، صيغة حاشه ثوباني

« لا تعارض هذه لاجل مع أي مدير يكون لاجل ، للدفع عن مصر  
 وسلامة القناة » .



وقد رأت الحكومة المصرية في هذا الاقتراح الأخير سعياً لحد كبير مع  
المسائل الواردة في المادة ١١ من البحث، وإن المصلحة وضعت للقصة وحدها  
دون باقي مصر. ولا مبرر لاعتقاد أن هذا الذي يدخل في الاعتبار، خاصة،  
هذا فضلاً عن أن الاقتراح لا يبين صراحة من أي سجد التدابير المذكورة ومن  
الذي يقدر لزومها.

وأما هذا المذهب في مصر فيحصل منه مصر عن جهة المدة شكل مطلق  
خصوصاً وأن القضاء مكن من جهة من. أخرى إلى أن يضاف على الشاطئ  
من المدين. وهذا أن الخدم هو الذي يقرر التدابير التي يحدو ويحددها بقوانينه  
الخاصة وقوات حفظه.

ووصفت حكومة باريس أن المصلحة التي تقترحها اعتباراً مطلقاً بموجب  
الصيغيات المزعومة من جهة المدة. ولا يكون هذا الحياد إلا وهماً إذا كان  
الدفع عن هذا الظرف، عندما يحدث عارض في ظروف محتملة، لا ينفذ  
واسطة مصر وإنما إلى فقط بل أيضاً واسطة حلفاء غير معروفين، وأنه إذا  
سمحت مصر والدب لعل يدونة ما من تدخل على المصلحة من الدول الأخرى ترى  
نفسها في حل من إغاليه أصبحت بهذا التدخل ورفع غير ذات مفعول، ولا يوجد  
دولة أوربية، من الدول التي معها حرية المدة. قبل أن تترك الدفع عن  
مصالحها فيما للحلفاء إلا حتى بين مصر والدب العلى، وإن شدد الأخيرين حرية  
التحالف للدفع عن إقليم مصر في هو خارج عن المدة، وتقوم المفاوضات لحاية  
على مبدأ أن المدة يمكن تغييرها من بقى مصر وصيغتها حيد خاص، ويمكن،  
لهذا امرص، تحديد منطقة المدة في التبركا حددت من جهة البحر ورأت  
الحكومة الفرنسية من غير الأخيرة، من النص الذي اقترحه على  
أوجه الآتى

« من ينهون أن المصوح المدة لا يظل التدابير التي تحددها الحكومة

الحذيرة والباب العالي ، صاحب السيادة ، للذوق عن سلامة قسم مصر خارج  
لمطبعة لدى بعضي عيسى الأماقية احمد «

وفت حكومة مصر انه قد كانت لموات التي مهدد لقدمه مما دخل في  
مكان. حديد والسبب التعاضد بينه وبين سهل في هذه الحجة احدى عن وجهة  
المطر التي نحو لهم الاستعانة حديد. ولكن موقف بتعبيرات جاء هذا التهدد  
من جانب قوات متفوقة.

وأجابت حكومة باريس أن سلامة نفسه إذا عرضت لعدوان القبائل  
مخوذة من قوات الحدود كفى - ده ، وإذا عرضت ثورة داخلية كان  
هذا عادة وقت صريح ممثلي دول متحدة مهتمة بموكلتها ، بلده التسعة  
وخطر الحكومة المصرية وحكومتها بتدبير حتى يروى ، وإذا عورت  
الحدود البوسنة على الألامه فيه بحيثيات لعللى الذى يقع مع دول على التداير  
التي تتحد طبقا لمدد المشرع ، و لكن ، ح ، تهديد القاعة من حاسب دولة  
مؤمنة على الألامه و - هـ مد مد هـ ، ح - دة الأولى منها ، وبقدها  
قوسها الألامه ، و يكون حبر واثبات اعالى ح - هـ و دفعه دول ،  
مخفاء أو بدون حلفاء .

[illegible]

وأخيرا أقريت الحظيرة العامة « بقوسيتا » وبيت وحيد المطار التي  
يقول « مستعدة كل دولة حرة في العمل وعدم تقديم مصلحتهم في حالة

وقوع الاعتداء من جانب دولة موقعة سببها وفشت انه في حالة الاصطدامات  
لداخية تكون للدول حق حماية سببها التي لم تلتصق

### نهاية المفاوضات

في ٢١ أكتوبر ١٨٨٧ وحسب حكومة مصر للحكومة المصرية مشروعاً  
كاملاً يتضمن التعديلات التي اتفق عليها والتي بنسبها خصوص مواد استنفذ  
التي كانت محل خلاف (١) وسبق هذا مشروع في باقي مواد مع استمرار  
الذي وضعه لجنة باريس ، عند مددة اربعة من هذا الأخير فقد قدمت لها  
نصحت في الواقع رائدة من التعديلات التي أدرجت على أساس التسعة  
والثانية عشرة إلى خمس ، سواء داخل اللجنة المذكورة أو من حكومتها  
لندن وباريس . (٢)

وبعد في هذا من الحكماء ، ومن حكومة مصر ، في ١٠ و ١٢  
نوفمبر ١٨٨٧ ، سخط حكومات لندن التي شاركت في لجنة باريس عام ١٨٨٥  
بخصوص الاتفاق وجميع وثائق التسعة به ، تمهيداً لتوقيع مع في سنة

وقد وقعت حكومتها على المصالحات المعروضة ، وبمقتضى  
لتوقيع النهائي حسب طلبها ، حيث انبأ إلى منها أن تكون رتبة هذه  
التفاصيل ، انكسار ثمانية مائة ، بتدوين غائب في ذلك غير هـ  
السياسية (٣) ، وصلى وضع سببها ، تحول دون أن تكون احكام هذه معاهدة

(١) شارل رو ، بروج وقناة السويس ، ١٩٠٠ ، ص ٣٩٤ وما بعدها .

(٢) ترصد على حذف المادة الرابعة من ميثاق التسعة به أرقام المواد النهائية

(٣) في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٨ من حكومة مصر من حكومة مصر من كون

بأنه احتياطات لتدوين تدوين عن حكومة مصر ، وقد جرد هذه في مجلس لجانته  
إلا في حالة تدوين تدوين غير سببها لا احتياطات غير (سنة ١٨٧١ ، Canal de Suez)

Suez: Libre usage du Canal de Suez. Le projet de Convention

entre l'Angleterre et la France ، خطوط وريد خارجيه )





المادة الثانية من مذور اسمها السعدية ، اعتبارا مما ينشأ من ايام العبد  
 لا على اعتبار القصة البحرية ، بل على اعتبارات سمو الخدم تجاه الشركة العلية  
 لقصة السويس في حقها قصة ثبوت اعمده ، وهي الايرادات المنصوص عليها في  
 الاتفاق المؤرخ ١٨ مارس ١٨٦٣ . انتهى لشمل ما هو مضاف

ومنه لا يشك في شكل سلامة هذه القصة وقروها ، التي لا يجوز  
 كون مهمتها محلا لأي تحريم معتصم

المادة الثالثة وكالات بره ، دول اسمها المتعاقدة باحترام دول ومؤسسات  
 ومساكن واسكان امدة مع هذه المادة العبد

وهذه المادة كانت مقدمة امدة في حق مفتوحة في وقت الحرب كمر  
 ح . حتى للسفن في هذه المادة مع من . تنبئة في هذه لأولى من المصادقة  
 الحية ، فقد وقعت دول اسمها متفردة على أن في حق ح في أو أي عمل  
 عدائي أو في عمل كور . من منه حصل حرية الملاحة بامدة لا يجوز مباشرة  
 دخول القصة وموانئ مدحيد . وكما في دخول مد في ثلاثة شمال ح في من  
 هذه ام في ، حتى لم كانت اممة مع . في ام في حدى الدول متجارية

ولا يجوز للسفن ح في شعبة البحار من ان تود أو تمون ، دخول امدة  
 وممن في مدحيد . لا يجوز الصير في حدى . وتم عمود هذه السفن بالقصة في  
 قصر مدحيد بونج . وودون في حيدر ح غير . منج عن ضرورات  
 العمل ولا يجوز من مجبور من حيد في . من مدحيد صرف من ، أربع  
 وعشرين ساعة ، في حدة قود قود امدة وفي هذه الحية ، بمرم لا سفر  
 في أقرب وقت ممكن . ويجب دت في ثمة فيه . مع وعشرين ساعة من  
 خروج سفينة بحرية ، من حيد موانئ ح حيل ، وسفر سفينة تابعة  
 للدولة المعادية .

المادة الخامسة في وقت حرب لا يجوز بدول بحرية أن من أو أحد ،

داخل القضاة ومواري مذاحب، قوت أو دحا: ومودح به وسكن، في حالة  
 التابع العرضي داخل القضاة، يجوز، داخل مواري لمذاحب، أحد أو يرال قوت  
 مقسمة إلى جماعات لا يجوز، حده بها ١٠٠٠ حال مع لمحات لمحية  
 التي تناسبهم.

المادة السادسة عصفه عصفه من جميع الموالي من مضاء المصالح باليمن  
 المحررية التابعة له.

لعدد له لا يفي بدور أي سفينة حربية داخل مضاء القضاة (٤ فيم  
 بحرية المبحر و محركات ٤)

ومع ذلك، يجوز له، في مضاء المبحر، سفينة السويسي،  
 ما لا يزيد على خمسة عشر سفينة، ككل دولة  
 وله حق امتنع به بحرية.

المادة السابعة - قضاة سفينة سفينة سفينة وكلاء دول موقوفة عليها  
 بمقتضى مضاء و جميع سفن كرك حربي يهدد سلامة مضاء أو حربية لفرور  
 بها، على دعدد المضاء من المضاء تحت مضاء مضاء، لأحد الموقوفات  
 اللامرمة و مخطون حكومتهم الجديدة، حصر لدى مضاء حتى تتحدد سفينة  
 الحكومة التي يراعى كمال حمية قضاة وحده مستخدم.

وعلى أي حال، خمسون مرة في السنة لتحقيق من سلامة سفينة سفينة  
 ومقتضى هذه الاحتراف لاجتراء زبانه مديون حاص منه مضاء العرض  
 حكومتهم لامتراطورية مضاء و يجوز لمتنوب مضاء أن يشترك أيضا في  
 الاجتماع ورأسه في حصة عيب مديون المضاء

وعليه بصفة خاصة أن يطلبوا المضاء كل عمل أو مريق كل حشد، على  
 أحد حاصي القضاة، يمكن أن تكون العرض منه أو يؤدي مضاء بحرية الملاحة  
 وسلامتها التامة.

المادة التاسعة : تحدد الحكومة المصرية ، في حدود سلطاتها المستمدة من  
القرارات ، وبشروط اعادة في المعاهدة الحالية ، لتدابير الدارمة التي حصل على  
احترام تنفيذ المعاهدة المذكورة .

وفي حالة ما إذا كانت الحكومة المصرية لا تدرج من قبل الحكومة . حسب  
الاستعداد للحكومة الامبراطورية المصرية ، وهذه سجدت التدابير لضرورة لاحد  
هذا الطلب ، وبعد ذلك في غير الدول لأخرى مرفعة على حد ما يحصل في  
١٧ مارس ١٨٨٥ ، وعقد مع ، عند بدو ، في هذا الموضوع .  
ولا تعتبر أحكام المواد ٥ و ٧ و ٨ عنه في سبيل تدبير أي سجد  
تطبيقا للعادة الحالية .

المادة العاشرة : وكذلك لا تكون أحكام المواد ٥ و ٧ و ٨ عنه دون  
التدابير التي يقتضي خلالها ضمان وتنظيم حدود . بسم حاشيته وفي حدود  
القرارات المبرورة منه ، في حدوده . قواتها الخاصة ، ضمن الدفع عن  
مصر وإقرار النظام العام .

وفي حالة ما إذا حصل خلالها أصل أو تنه حدود إلى الاستعداد من  
الاستعدادات المذكورة في حدود حاشيته ، ولا يجب على الحكومة الامبراطورية  
لتعيينه أن تخطط قبول مرفعة على حد ما يحصل عند ذلك  
ومن استقر عليه أصل أحكام المواد ٥ و ٧ و ٨ كورة لا يوافق ، متى  
حال ، لتدابير التي ترى الحكومة الامبراطورية لاجتماعية ضرورة محدها ،  
قواتها الخاصة ، ضمن الدفع عن تمسكها لأحد مرفعة على شقي ، شقي  
للبحر الأحمر .

المادة الحادية عشرة : ان لتدابير التي نتجت في خلال مدة كورة في مدس  
٩ و ١٠ من المعاهدة الحاشية حسب ألا يوافق حرية استخدام عمدة  
وفي نفس هذه الحالات ، يجرى اطلاق اشاء تخصيص دأته عدم خلافا  
لأحكام المادة ٨ .







الدائمة التي لا تنقيد وقت معين أو طرف محدد أو مع شخص ، أى أن كل سمينة  
تطلب المورسواء كانت تجارية أو حربية ، في وقت السلم أو وقت الحرب ،  
تخضع هذه القنود ولا حرمات من مودريت سيدة الأمر هذا خرمين

وسمح هذه الشروط ونقود في العطف لانيه احترام أحكام المعاهدة ،  
وسمى وتخرج شركة القفة ، وبيع ، وسوء ، وصحة ، اندبير صحبه ، وعدم مولة  
القول غير المشروط ، وأن لا يكون سمينة عمة تدد سائمة القفة ، والخصوع  
للمع وراب العمة ، على ستمين لاني

### (١) احترام أحكام المعاهدة

من متى على معاهدة لا يحل به لاحر ، صرت ولا تمنع أحكام كل  
هو أن من حاتم ، وسمينة في ستمين مصوص معاهدة ١٨٨٨ و . س  
مهمت عنه أحكامها ، كان متى على مسمعة القفة ، كات ثمن العداون  
بداحيه أو ااطله مشكا ، مع . د المعاهدة ، لا يبق ه ، أن ستمين الحفوى  
انقررة ، ويخو السطة أى مولى ميبند معاهدة أن نجد حال هذه السمية  
سار الدابير الكمية مسمين حرم ، ستمين حتى ه أدى لأمر إلى مسمين  
انور ، إذا لم يكن هدم مع من هذا سم .

### (٢) تنقيد لوائح الشرية

قمة السوم من عانة عن بحرى صدى سبق ، وهذا كان من اللاد ان  
صمى السلطات التي حرم فواتد مصر برورم حتى لا يمتل السادة مسم ، دا  
مكت غير شرف على حركه اسفن مرمه وهده مع عدهى للونح الى وصمته  
شركة القفة ، لا يبق مع السطة الخبية ، وقبات اسفن لعمم م . وقد وردد كها  
في ابددة اربعة من المعاهدة الحايه ، مسمين برور اسفن الحريمه س في قصر  
مدة حقا للوائح المصقة ، وكذلك ستمين مسمين في المعده التي قول ان  
العص من المعاهدة بكالة النظام لى وضع الملاحه تنقضى ومن السلطان

والامتيازات التي أصدرها حكومتنا المصرية ، وواجب الشركة باعتبار مدققة مبدئية ، واشتق  
 ود حيلة من هذا

وقد تمتثل هذه به في عدة أحكام خاصة بالنصر والملاحة ، كتفديد مساهمة  
 السهم أثناء مسيرها ، وتجرى قسمة توزيع أرباحها ، وتقسيمها في وقت دخول  
 القسط وتقسيمها في وقت إخراجها ، وإلا وعبر هذا من بين سمات  
 المعمول بها

### (٣) دفع رسوم

تمت بعد نقابة شركة خاصة من استطاعت صاحبة الإقليم ، وؤوس أموال  
 محتفظة ومن مدتهن موقوفات استعمارية في ممتلكات هذا المشروع ، نظير مؤهله ،  
 ومن أجل أن يضمن قدر من يتصرفونه على سهمهم ، وأورد المدهن  
 هذه الالتزامات مائة من رسوم أي حتى من السهم في تمتع به ، ومن  
 هذا انصر في وقد ذكرت هذه الرسوم من مده في عقود الامتياز الخاصة  
 بالشروع ، وحددت في نسبة مائة من كل مائة من عبور القاطنة

### (٤) مراعاة التدابير الصحية :

نصت المادة ١٥ على أن لا يجوز أحكامها لأحكام الصحة  
 المصرية في مصر ، ولحق هذا عند تطبيق يهدف صيانة الجنس البشري من  
 لأوشة ولأمر من أمهات ، خصوصاً تلك التي تقل سرعة العدوى ، فلوفرص  
 أن سفينة أبحرت من ميناء باشا في أقصى ممتلكات الكوادر ، ووقت من هذا  
 الميناء أعدية أو مسافر من دول مجاورة كانت الصحة اللازمة ودور أن يكون  
 معها من لأوراق والأدلة ما ثبت سلامة هذه المواد أو هؤلاء الأشخاص من هذا  
 الوباء ، سكان من اللازم احتصاص هذه السفينة بتدابير دقيقة ، كالخمر وغيرها ، قبل  
 مرورها ، نقية ، بل قد حصل لأمر من مصر من مرور ، كنية إتمام تسكن هناك  
 وسيلة فعالة غير هذا الآخر ، فتعدى هذا الأمر الذي قد بشره مرورها في موانئ

القناة مع موانئ أوروبا وسهرا ، لا يمكن أن تعرض لأذى للقاء صحية مبدأ  
حرية ، و الذي قد وضع لا ينفذ حسن البصري ، ودام ثبت أنه في حبه  
من الخلاف ، و الذي بالإجماع ، بشرية ، كل هذا أدنى معر لأحترام طامعه  
في هذه الحدة

(٥) مشروعية النقل :

هذه أماع من الحجرة ، بعد وقت طويل من ان يتم منسوب الاحلاف  
أو لقضاء لدون أو حقوق الأهل . وقد منب هذه الحقات مع ومن و  
بعض مشروعات في سالف لأهم حاتم من هذات لاجه أو مع لار مع مستوى  
الأحلاف للوجه ومن هذه لأهل أي كات سائده فبذ القرضه ولا  
في اريق (١) وكات القرضه على من ، مشاهير مع فقه . فواتوس من محور  
سندهم بول في حروب . وغير مشروعه تقوم . لأواد خـ به الخاض  
للهم والسابق عرض البحر ، ثم حـ من سـ ١٨٥٦ ، الذي أعقب  
حرب القرم ، وحرم القرضه ببوعها .

[illegible]

وسه وإن انفصود بهد مع است لأعمال التي استقر اجماع بعد على  
عربها ، و لكن ههنا عدا حد تحريمها في حد تقتضي موافق اسلام ، وأهم  
عهد عصه الأمر ومشق الأمر متحدة ، و يطوى تحت اصطلاحات مختصة ،  
كالأعمال التي تركت في حه « احرب غير مشروعه » ، وهذه كلها لا زالت  
غير مستقرة في التصدير العيني وقد أصبح بعد فو عدل سبعة في اقسام ثلاث وهم  
بعد عدم اجماع اعمى ، وهذه كلها من مبادئ الفار من مذهب من  
تدول التي تركت ههنا لأفصل من مذهب من مذهب من مذهب من مذهب  
ملاحظة ١٨٨٨ .

#### (٦) مراعاة سلامة اقباه والملاحه

قد لا يسمح صاحب بحري بقعة أو معة ، من سببه صحبه طبع ، و  
استحبه هذا موروته معة ، و شبهه سبب صرا ، بقعة أو معة ، وقد  
يكون سببه في ههنا ، و معة بعض معة حيث عني احرب عرقها  
أو جوحها دحل بحري في سبب بعض مورو ، و سداد بقعة ، وفي مثل هذه  
الأحوال حه للسبب مختصة أن بعض مورو ، و معة المورو صاحب كتاب  
الأسباب التي تمنع موروها طاعة  
(٧) الضرورات العملية :

و قد عني الظروف أن عدا السبب مختصة مورو السبب معة من مورو  
لأنه عني كمن يكون بقعة مشعوبة مورو حوص عني من أحوال من  
كمن مفعول من معة ، و كمن حكمة لا في في حاحه لإدومه كوري  
على عده ، و خط سكة حديد و ط من عه فسيده الأمن بخلاف بحري بقعة  
بعض وقت حتى يتم مورو كمن كوري وسبب حرمه ، و تخدح بشر كه  
لاحر ، بعض لأصلاح و لأشغال في معة بقعة أو معة ههنا  
وههنا تندبير و أمشاط يؤدي عملا ، في أعده لأحجب ، لتخفيف الضرر دون

أن يكون لأرباب السفن الحق في الاحتجاج على هذا التحجير مستنداً لأحكام معاهدة ١٨٨٨ ، ولا بعد أعمال هذه الحلات عند على حرية مرور كاورب هذه المعاهدة . ما ذهب الملاحه من أن سفن تجرد اسباب هذه الحروب لمعية

## المبحث الثاني

### ضمانات حرية المرور

درسنا في امبحث الأول من حرية المرور والقعود مدعة على هذا سند وهناك قيود خاصة وأحكام نصت عليها معاهدة ١٨٨٨ ، لم تكن منها ضمان سلامة القناة وعدم تعطيل حرية المرور ، خصوصاً في وقت الحرب ، ونفصيلها كالآتي :

#### (١) التزام عام :

نصت الفقرة الثانية من المادة الأولى على أن يكون دول معقدة على عدم تقييد حرية استعانة قناته في وقت الحرب ووقت السلم ، وهذا نص عام يقتضي تحريم كل الأعمال التي تعطل حرية المرور ، ولا يجوز كونه من هذه الحرب المخصوص التي ذكرت بعض هذه الأعمال ، فمثلاً ، قد تعطل حرية الملاحة بواسطة حرق السفن ، كبحها ، حجب السفن ، أو قمع عمل داخل القناة أو بحجوه الاصطدام ، كإسكس وحدثت ثمة من عدم إضرار أو الاضرار بمصالح حكومة الإقليم .

#### (٢) تحريم الحصر :

نصت الفقرة لأخيرة من المادة الأولى على عدم حصر حرية حصر على

(١) لا يجيب عن المال أن المرور قد بعض أيضاً لضرورات لا تدخل لسلطات القاعة على شؤون عامة في دولهم ، ولا بعد مسئولة عنها . كوجود من حرب بحري أو عدم أضرار منه عمل علو خارجي . وقد تكون لطبيعتها سبباً في ذلك ، دون تقييد على أحد ، كأن يهجر حراً من سفن حربية أو سفن بحرية بحرية مدعة مدعة مدعة





الحقوق حق ابدية و شخصي و حق الاعتدال (١٠)

(٣) تحريم حقوق الحرب :

بصت لمدة سنة على حق الدول معقدة على أي حق من حقوق  
الحرب أو أي حق على أي من كونه لبعضهم البعض معطية الملاحقة رقابة  
لا يجوز من غير ذلك من مدد أو في مدد حسم أو في مساهمة ثلاثة أميال بحرية  
من هذه المواضع .

وهذه عذرات عمه شمس كل نفس حرب والأعمال أعدائه فلا يجوز  
مثلاً أن يفتد مدعى مدعى حربه في المعركة إلى منطقة نقدة ، أو احتلال مياه  
أو شواطئ ، يموت مدعى ، أو مدعى يفتد تحت راية حرية إلى داخل  
مطلقاً أو تحت راية مدعى أو مدعى عام . وما شاكل ذلك من الأعمال  
الحربية . ويقتد مع إلى كل ما يقتل من مدعى حربه لأعمال حرية كإقامة  
لعرص عدو أو رسم مكائن أو جعل المباحث أو المراسم . ونحوه الأعمال  
التي يقصد بها تحقيق الضرر ، أي من المدعى أو المدعى مدعى مدعى كإقامة  
الأوار التي يهددهم في مدعى مدعى مدعى أو يفتد هذه الأوار في أمكن  
أخرى أو يثبت الأرقام أو غير ذلك .

كل هذه الأقسام وما شملها بحجره في منطقة هذه وقد عُدَّت هذه المنطقة كمحرومة ومو في مدخلها من جهة الشمال ومن وفاقها من جهة الجنوب وأما ما داخل من هذه في وقد رُفِد في بعض الأول من هذا

[illegible]



مخارطة ، عند مرورها ، عادة ، تراسى الامم عليه أو البحيرات المرة ومن أفرادها  
من يحاربها ، يحررين من السلاح - من - من - نقصد رياضة - وهذه له دة  
لا تحول من أن يصنع - تمتع به - وهذا تقدير اسعة الخمسة ولدوة ص حبه  
البيده ، على هدى من حبه وحبوهم - في نصب المهددة على حتم

(٢) في موصفات أى حرب بين حكومتى راس وسدر . خصوص  
مشروع سنة ١٨٨٥ ، على أن كده «أوب» ، أنورده بالنص بين لمحت ،  
لا يرى حكمها على خلود . حتى حرر من السلاح الذين يوضعون بمسبقيات  
أحوار انقده بسويس و - - - - - وهو يصنع أيضا على ونية أمثال هؤلاء  
الجنود بمسبقيات الامم عليه و - - - - - لآخرى دخل القدة وحسب برامج ،  
قياسا على حبه - مشعب - سويس و - - - - - ومرة عاد للصححة العامة  
ومقتضيات الامم

(٣) حسب القدرات من مائة خمسة على أنه في حياه ادمع عرضي  
داخل القامة خور شخص و - - - - - فوات قد في مدحبه ، على أن يكون مقدمه  
لمدحت لا سحور اه احده منها ثم - - - - - من مع بود خدته حتى ماسمها  
وسن انقصود بهد لاسد - - - - - يكون من وشخص هذا العدد حد مصف الدول  
في حياه ادمع اعرضي القدة دون ضاى ادموه صاحبة الاقدم ، من انقصود  
منه . كما تصحح الأعمال شخصيه ماهدة ، لا يكون من مائة خمسة عتقه  
وما يخص توالى مدحلى هذه دات - - - - - حكومه مصرية أن ستخدم حقه في  
أن تخير بعض الدول - ال فوات و - - - - - مروره - - - - - بعهده شخص في حبه دايغ  
بالقاة ، كسده فرق نفسه مدحبه أو امده حره من شوشن وغير ذلك من  
المورس التي مع جدا أو هلا أو عن الخليفة وعقل مرور بالقده وروعى أن  
لكون القوات التي يسبح ، زف أو شحبه مقبلة بهد لا سمح بمكان  
استخدام هذا لاسد ، وسيد للعدو على حكمه ماهدة وسلامة مصطفه قبة

## (هـ) تحریم مرابطة السفن الحربية داخل القناة:

صت بغيره لادن من مدد نامه على لا ضبط لاول نای مرک

حرب نه حل میده انه و تدریج تحدد و ساح و امحیات نه

و حقیقاً هذا من نفس الحریه و ترید و احسن و دائمة و سه و فی وقت

اسیر او وقت حرب حتی لا کبر فی حدود و ساح و احسن لال امی

حرصت نه مدد علی ایامه من القدره و مدد کذا و احسن و مر حله

و حقیقاً هذا من نفس الحریه و ترید و احسن و دائمة و سه و فی وقت

اسیر او وقت حرب حتی لا کبر فی حدود و ساح و احسن لال امی

حرصت نه مدد علی ایامه من القدره و مدد کذا و احسن و مر حله

و حقیقاً هذا من نفس الحریه و ترید و احسن و دائمة و سه و فی وقت

اسیر او وقت حرب حتی لا کبر فی حدود و ساح و احسن لال امی

حرصت نه مدد علی ایامه من القدره و مدد کذا و احسن و مر حله

و حقیقاً هذا من نفس الحریه و ترید و احسن و دائمة و سه و فی وقت

اسیر او وقت حرب حتی لا کبر فی حدود و ساح و احسن لال امی

حرصت نه مدد علی ایامه من القدره و مدد کذا و احسن و مر حله

و حقیقاً هذا من نفس الحریه و ترید و احسن و دائمة و سه و فی وقت

اسیر او وقت حرب حتی لا کبر فی حدود و ساح و احسن لال امی

حرصت نه مدد علی ایامه من القدره و مدد کذا و احسن و مر حله

و حقیقاً هذا من نفس الحریه و ترید و احسن و دائمة و سه و فی وقت

اسیر او وقت حرب حتی لا کبر فی حدود و ساح و احسن لال امی

حرصت نه مدد علی ایامه من القدره و مدد کذا و احسن و مر حله

و حقیقاً هذا من نفس الحریه و ترید و احسن و دائمة و سه و فی وقت

اسیر او وقت حرب حتی لا کبر فی حدود و ساح و احسن لال امی

المقصود أن تكون الرابطة محدودة بقدر امکان ، بشرط لدول عديدة  
من السنين الحرة الصغرى . لاسيما حرة صحة غير وجودها على الادوات  
مور سعيد و اسو من كثر من على و لاصحاب

وفي عهد الأمير تيمور هذا تمكن حريش حقيق نقسب نقسده ودة في  
تقوى الدولة مندهش من تيمور الذي في النوى الأحمية حابة في  
عند ، بلا رتب بدوة صاحبه مندهش حقيق حقيق في وقت حرب  
وغير تقوى مندهش من تيمور مندهش هذا الحق الاستد في لا تقوى به  
الذين الكازيه ، حتى لا تيمور حقيق الحقيق به استد في حقيق نقسده ، تقوى  
طوبه ، من كتاب وصلاح حقيق كثير من مع منها حتى وهي داخل مندهش حقيق  
حقيق مندهش ، وفي هذه مندهش مندهش مندهش ، مندهش حقيق حقيق

(٦) تمديد دون معنى الحرية الشخصية

قررت تنقية الشريعة من هذه الزيادة التي ليس فيها حكمة ولا فائدة  
أن يتروك أو يمتنع من دخول هذه الأمور في مدونة، إلا بعد حصول  
هذا الحكم من قبل مجلس الشورى، وانه في هذه الأمور التي هي من  
الحق في التروك أو تمتنع في هذه الأمور، يجب أن تكون هذه الأمور  
الأقرب منه، ويجب أن تكون هذه الأمور، لا أن تكون في هذه الأمور  
حكمة. (١)

وطلعت مدد هـ هـ نستق حرة أن تروى من مولى القدة،  
الوفعة تدحير وهي ير سعد ، سوس و ع نه دحيم كداسة عينية . سدوان  
التي تروى شرعاً من هـ ، أن كآول كمة موييت ابي دحيم هـ نفسه  
محدودة بالقدر الضروري جدا .

وإذ علمت بوجهي في حد كنهه لم أكن في شعور من شعور خزيه الخوفه  
في المولى عده، وشعور عده كنهه التي أحدها من هذه العنق، بقعة،  
وحكم، قد حمله على عده من شعور فوات أو حذر  
ومود حمله من قلة وجهه في عده من كنه على مود النضر  
بخصوص شعور من مود عده في عده عده هي مود في لا يستعمل  
مده في شعور عده من كنه، وكنه لا يحمله من كنه لا يتصور  
التزود بها.

[illegible]

أثره على محمد كيه المويضة التي يسح بها ، ولكن ليس  
ي احدث في هذه الحجة ، بل هو ي احدث في هذه الحجة ،  
التي هي في هذه الحجة ، واما في غير هذه الحجة ،







عنه كثير من الاضطراب وحتّى وشيخ الاعداء. لم يدى د ب به حديد  
حياة القياة منه .

وفي حقه تمنع سفين حرسه بحرية مرسد له في حجب عبيده ،  
للخص ، ان يحرق في اوت ووف ممكن تحرقه ووف حقه قوة تفتد

(أش) - سنة مائة وثمانية في ...  
رسو سفينة ...  
فيه مائة أخرى ...  
تقسم في ...  
... من وقت ...  
... من هذه ...  
... كل ...

المصرح بها

[illegible]





عنه وسعته المحرقة على حدة ، ولم يرد أحده من هذه المنطقة أن يتصرف كما تريد ، وبغير هذا الخلل لم يكن من هذه المنطقة لأحد أن يخرج من المنطقة ، لأن بحرية حبيبه يجب أن تكون من بعض الناحية محبوبة ، وحتى أنه قد ذهب دون عدول في أسفله لعدة ساعات من حرمه ستودد عيتمته لكل عروق ، وقد كان قد حرم عيتمته أن يخرج من بعض الناحية ، فخطاه ، فخطاه إلى جانب بقية عيتمته ، وهي دعيمة ، وحيث أنه كان موكول بالأسباب المحيطة بتدبيره لهذه

### (١١) صياغة لعدة حادثة

بعد هذه الأربعة حادثة ، فأنه قد كان من لآخر ، ثم مضى إلى ما بعد سنة ١٨٨٥ ، وكان من أنى المعين من غير حاجة حتى مضى هذه الحادثة من ثم عيتمته على عيتمته ، فخطاه ، فخطاه إلى جانب بقية عيتمته ، وهي دعيمة ، وحيث أنه كان موكول بالأسباب المحيطة بتدبيره لهذه

وقد وصفت هذه الحادثة لعدة حادثة ، فأنه قد كان من لآخر ، ثم مضى إلى ما بعد سنة ١٨٨٥ ، وكان من أنى المعين من غير حاجة حتى مضى هذه الحادثة من ثم عيتمته على عيتمته ، فخطاه ، فخطاه إلى جانب بقية عيتمته ، وهي دعيمة ، وحيث أنه كان موكول بالأسباب المحيطة بتدبيره لهذه

### أولا : الترامات الخديوي :

من أن دحيته فكريه ، من حبه ، فأنه قد كان من لآخر ، ثم مضى إلى ما بعد سنة ١٨٨٥ ، وكان من أنى المعين من غير حاجة حتى مضى هذه الحادثة من ثم عيتمته على عيتمته ، فخطاه ، فخطاه إلى جانب بقية عيتمته ، وهي دعيمة ، وحيث أنه كان موكول بالأسباب المحيطة بتدبيره لهذه



وعن حقوقي لاسيد لاسي لأصلي معديت، وهو الحق الذي كمنه  
تقتضي نفوذ زمني، وحيثما يتجوز عرض من الأسمعية للسويس  
حتى يمكن استخدامه للفلاحة الهيرية.

وحيث أنه - به حصة - يدبر في دست على سبب شركة عن مهمة  
أقدم بعد ترقه، فمقتضى سبب أن حكومتهم بضمهم في حق التوضيعة  
في حق ترقه أو ذى، من مدة عند مدة نسخة حصة ذاته، وأر  
كان بعد ذلك خطة من مدة ١٨٥٦، أحصم أن هذا تمسك على  
أسس الأسبق وأرسم وحده تمسك أن من أهم من شركة وحكومتهم  
بضمهم، وحيثما يشرف مهندسي شركة، وأن كل هذا قبل شمس  
مارس سنة ١٨٦٤.

وأنتم من ورد في سنة ١٨٥٣، وحصل من هذا الاتفاق في معاهدة  
١٨٨٨ فانه حصة، وهو من مدة من مدة الذي يقول:

أحصى حصة في حصة من مدة ودية، وهي في شمس  
حكومتهم بضمهم من مدة فدية من مدة، حصة من مدة أي كان  
حصة من مدة كان ثابت حصة من مدة، في حصة من مدة  
من حصة شكل الذي من حصة من مدة، وهو كل حصة من مدة  
حساب شمس في حصة من مدة، وأن من حصة من حصة حصة  
من مدة لا عدد فمقتضى حصة

هذا أمضى، من حصة من حصة من حصة من حصة حصة حصة  
أما به، فمقتضى حصة من حصة من حصة من حصة من حصة ١٨٨٨، فمقتضى  
حصة من حصة من حصة من حصة من حصة من حصة من حصة  
من حصة من حصة، حيث فمقتضى من حصة من حصة من حصة من حصة  
كان من حصة من حصة من حصة من حصة من حصة من حصة من حصة

تحكم الطبيعة ، وهو ما يحدث في سنوات كثيرة ، وبمرور هذه الحكومات تختصيص  
 المنطقة التي يوجد على جبل لاملد عدد عدة ودرهم في حدوده  
 ونص اربعة اربعة من الناس في هذه حكومتهم بعدة بعدة حصص  
 رسوم على ملاحه في كس و قمارب ملاحه بعدة في رسوم

و قمارب اربعة ملاحه في حدوده بعدة في حدوده بعدة في حدوده  
 البعد في عرجه في حدوده في حدوده في حدوده في حدوده  
 ونقدر انهم في حدوده في حدوده في حدوده في حدوده

### ثانيا : التزام الدول :

انصب في ١٨٦٣ من حدوده في حدوده في حدوده في حدوده  
 الذي يخرج من اسفل في حدوده في حدوده في حدوده في حدوده  
 هذا الماربع وكما ان حدوده في حدوده في حدوده في حدوده  
 ١٨٨٨ ، التي كانت في حدوده في حدوده في حدوده في حدوده  
 وتقدم من اسفل في حدوده في حدوده في حدوده في حدوده  
 شمالا واسفل في حدوده في حدوده في حدوده في حدوده  
 سلامة هذه القصة وروعي ، ولا تنص في حدوده في حدوده في حدوده  
 لمرور بحدود البحرية في حدوده في حدوده في حدوده في حدوده  
 للهيئات التي في حدوده في حدوده في حدوده في حدوده

وقد اريد ان يادة المدة في حدوده في حدوده في حدوده في حدوده  
 ولكن في حدوده في حدوده في حدوده في حدوده في حدوده  
 من لاس في حدوده في حدوده في حدوده في حدوده في حدوده  
 السيادة على هذا الإقليم .

(١٢) مخدضة على ملاحه في حدوده في حدوده في حدوده

نصت لاسادة في حدوده في حدوده في حدوده في حدوده في حدوده





حایى القبة ، وكون عرض منه و قدی صیغته لیس من بحره ملاحه  
وسلامتها التامة .

ومن هذه لأعمال حشد حیوش و دمة حصوات دمه و بقاءه و به شکلات  
عسکره و عظم فقه و سیه من لأعمال دت صدمه خ بیه اتی بقصد هب  
مطلی اور و اس من سیه دمه ، و قدی لثت صدمه . دون قصد ،  
کأن تستخدم لمنافع الحصون لاجل مساورب و عتد . و سحبه فعلا فی  
عند لاصه دمه ، و لیس من قدی دمه من سطح میاه القناة لما یجعل  
مرور السفن بها محفوف بأشد الخطر .

و من عمل مصر دمه لأعمال بحر حاره ، لانه أسد ممثلی اول  
صوبه مصر ، و کان ذو تمی من مصر ، کانه من علی بحره حصن  
الخلوة المصریه صدمه دمه و هذه دمه و دمه سوا کیں  
د دمه موفد سیه و کانه لیس المصر دمه من مدون تری أن  
هذه لأعمال بحر حاره دمه لیس من دمة الأولى و سیه من مود الماهدة  
عند حرم کل مود دمه لیس ملاحه دمه دمه من حکومت مصریه  
والدوة صحبة الإفری و هم دمه دمه علی حده دمه ، و کذلك کل دونه  
أخری ، حتی د حصن علی من مود دمه سیه دمه دمه دمه  
بالقیم علی دمه دمه دمه دمه دمه دمه دمه دمه دمه دمه  
من هذه لأعمال حشد دمه دمه دمه دمه دمه دمه دمه دمه دمه دمه

والمصفاة لیس دمه دمه دمه دمه دمه دمه دمه دمه دمه دمه  
د طنبها ، و اتی ینکر أن ترب سیه دمه دمه دمه دمه دمه دمه دمه  
د شر الملاحه دمه دمه دمه دمه دمه دمه دمه دمه دمه دمه  
حدتها المدة دمه

و سیرى أن دمه دمه دمه دمه دمه دمه دمه دمه دمه دمه

النص محل البحث ، عند اتخاذ التدابير اللازمة لتسليمه ، أو الدفاع عن مصر أو  
ممتلكات ترك على البحر لأخر ، لا يفتى في فترة شدة من المادة  
الحادية عشرة على أنه حتى عند أخذ هذه التدابير ، وما سبغ فيه من بقاءه أشغال  
وحصون وحشد جيوش على شواطئ القسمة ، مثل محرم بقاءه استحصات ابدائه  
(١٤) تحريم المرات الأخرى ، احتراماً لمبدأ المساواة .

تعرض حرية المرور العامة لمحضرة في مدحت دوه ، أو مع مصر  
الدول دون مصر ، للسفيرة على مصداق قضاة اسوس وبجاءة مصالح الخاصة على  
حساب مصايح الآخرين ، هذا وحده من البداية أن مبدأ مساواة من امدى .  
الأساسية التي يهتس عليها حرية المرور ، وقد تشير إليه في المادة الأولى من  
المعاهدة التي تقرر أن المرور يفتى في كل السفن « الدول عند خدمتهم » ،  
وأعيد تأكيدها وتوضيحها في المادة الثانية عند التي تقرر أنه طبقاً لمبدأ المساواة  
فيما يخص حرية السفن ، وهو أحد أسس هذه الحرية ، يقرر الدول  
المتعاقدة ، ألا تسعى جداراً للحصول على ما استبقية أو حرة أو مخصص خاص  
في وضع من مضمت دويه مخصص للمصر ، وقد من وقت من المثل التي  
مصر عليها من جهة في الامتيازات الأولى في تصديرها من مصر من دسوس

ومن مناقشات سنة ١٨٨٥ ، أصبح أن المدخل في شأن حرية والتجارة  
تتمتع بقدرة وأسهم ، وهو ما يفتح نظم شدة في شأنه من هذين ، سواء كانوا  
فرادى وحكومات ، وشمع به فعلاً بعض الدول من شأنه في شأنه بقدرة ،  
محدود ، حيثما ، لا بد من تدخلات تفتى مدته لانه عبارة ادكو .

وهذا ما يفتح جوار أسس في شأنه كاد . من شأنه خدمة سمن أي  
تقر بقاءه ، ومثلاً ، انصرح في حصص سمنه حكامة بقاءه ويخود  
الاحتفاظ بنور سعيد مخزن ثم لامتداد السمن الانجليزية بحاجتها منه .  
وللتجاوز عن مثل هذه الأوجه أي ثبوت عند حث سنة ١٨٨٥ ، رثي

فصرح به المدخل المذكور على أن كل من ترسبت «دولة» ، أى التى  
تختص الدور بنظمها ، ومما يستلزمه ورد ذكرها فى نفس المعاهدة الحالية ،  
مثلاً لا يحق لإحدى الدول سلب حق حصول شعب دون غيره فى أى عاق  
يتمس بقية ، وإنما يجب ويردونه ودون حدى ، على أن يكون شعب الحرية  
عند اشتراكه فى حرب ، أن يراعى فى اقامة صفة مستمدة أولاً كثر من المدة  
المقررة ، أو تعدد فاعلة لإبرار وسحب القوات وانتمى ساب والدخار ، أو أن  
يكون له الحق فى احتلال سويسرا معاهدة أو عصبة

وأشارت المادة فى - ١١ - إلى أن حقوق ترك باعبارها الدولة من جهة الاقليم  
وأن روس فى هذا لا تستدرج بحكمه ترك وخصوص على موقفها على المعاهدة  
وهو من ناحية أخرى معنى مستفيد مع خصوص الأحدى التى من عدم المس  
حقوق الساب بعد رد من حرب - ١٢ - على مصر ، وفرضى هذه النية لا حرم  
الدولة من جهة الاقليم من أن هى مستفيدة للتصديق على حقوق الدولة بياها حق  
السادة ، ولا تمنع من دون لأحدى ، ولكن يجب ألا يكون هذه الحقوق  
على يده الخدمه من جهة مع الأحكام المدة صفة مع هذه حماية ، وعلى  
خصوص يجب أن يردى معاهدة حرة برور ، معاهدة

### المبحث الثالث

#### الأحكام الخاصة بتنفيذ المعاهدة

كل معاهدة خاصة بحكمه مخصوص ، هذا حيث العادة عند وضع المعاهدات  
أن يدرج بها بنصوص ضمن شروط تنفيذها ، وتحرط أطراف المعاهد على احترام  
أحكامها ، وهو ما نسميه بنصوص هذه ١٨٨٨ ، ووضعوا بنصوص خاصة بتدابير  
تجند للمعاهد على احترام بنصوص هذه المعاهدات ونصوص معاهدة رقية هذه التنفيذ  
وهى التى ندرس أحكامها فيما يلى :

## ١٠ - دابير التمسيد -

مؤتمنت معاهدة ، في مدتها سنة ، مهمة اتخاذ دابير للارمة تنفيذ  
أحكام مصر كما تترك والدون ، على مقتضى لى

### نصب مصر

نصت اقرة لأولى من سنة تسعة على أن يحمد حكومة المصرية  
الديبر لضرورة العمل على حرية تنفيذ معاهدة خيه ، وذلك في حدود  
مقتضاها استمعة من المراسم ، وانه شرط ان يكون في هذه المعاهدة  
ومن هذا المصالح المهمة اتخاذ تدبير الارمة على أن أحكام معاهدة  
واحترام جميع على احترامهم ، قد فوضت أساساً للحكومة المصرية في حوت  
سببه حرية مذل أن تتخطى الشروط ، سواء لأمنه كمن تراعى داخل القدة  
أو عاون اربكاب حص الأعمال المدنية في مصفها ، وى هذه الحكومة  
سعد من الاحداث ماعول دون تمكن هذه السببه من بعض الشروط  
موضوعه ، وى أدى لأمر لاستخدام قدة صده وهذا حق للحكومة المصرية  
وواجب عدم في من وقت

وب كانت الحكومة المصرية في وقت مرفد عن حكومة بحيه في  
ويم حاصص سيادة لى ، وى است سداهم وحقه فم مقتضى ان مهاب  
لى صده سبب ترك بلاد مصر ، ولا يجوز عدلاء ، أن يتخطوا أحكام  
هذه موافق في عمومون له من إحداث على إقليم مصر ، هذا الحاصص واضعو  
المعاهدة ، على أن كما دابير على سدها حكومة منه في حدود  
سبب حكومة مقتضى فرب سبب .

ونصت اقرة تسعة مد كورة على أن يترعى عند هذه التدبير شروط  
لوردى . هذه احده وهذا حص عام كل صدى في سبب الأولى في حه

۱۸۸۵ - اتحاد احکام مدینه سی نص علی شاکل خلیه من ممثلی مدوره افقه  
 بعید المعهوده ، و سبب معارضه ممدوبه لآخر حدوث مدینه الی شیخ  
 ابوالفیض و وضع مدینه عبدالعزیز ، و تقرر من سبب خصی من ترعی حکومه  
 مصر فی حکامه معهوده مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه  
 مفهوم مدونه من ، و سبب ذکر مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه  
 وقت مع لاشهر مدینه ، و سبب من صعب کما یزی

### ب - بصلب ترکی والدول :

بصلب مدینه مدینه من ، و سبب مدینه علی مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه  
 مصر مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه  
 التذایه المدونه مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه  
 علی مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه  
 لخصوص مدینه مدینه

و سبب کما مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه  
 مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه  
 مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه  
 المدینه مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه  
 صعب لوائها و لای سبب مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه  
 أن عود مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه  
 و سبب مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه  
 قبل مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه  
 مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه  
 مصر و ترکیا .

و فی مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه مدینه

على نصريخ لندن في ١٧ مارس ١٨٨٥

وراد النص أن تشور تركيا ، عند حاجه ، مع هذه لدول ذاتها في هذا الأمر ويجب أن يتم تشور ، من لزومه ، مع جميع الدول الموقعة على نصريخ مدل كور ، ولا يقصر تركا ذلك على عصم دول الأخرى ، وهذا يقتضى ، لتسليم الأخرى للدول الكبرى في مداير غير معقدة ، فقد رى تركيا أن الاعتد ، وقد عرفتته قوات قوى من قوتها ، أو نعتب به دول أقوى منها ، وأنحاصت به صروف واهتبات بحرمه مع هذه دول مشتركة ، فتتقدم مع الدول المذكورة بمرتب الأمر في سبيلها ، راسداير للارمة ، التي وقد تكون منها بدحيها ، بتمتعه ، ومعه دة ، جعل أحكامه مع هذه القدة لمفعول والدولة صالحة سيادة أن تتحد من جانب مارة مع هذه بواجبة الحقة حتى بعد التشور مع الدول الكبرى ، وحتى كانت مع هذه ، ولان اتفاقا على المداير التي ترى اتحادها ، بشرط أن تكون مع من هذه المداير حماية القناة ويعتد بصوص المعاهد ، وأن يكون في بعض الحقوق التي تفرها المعاهدة لهذه الدولة .

### ثانياً مراجعة تنفيذ

الدولة وقع من النص تنفيذ المعاهدات وقد رى ، بامنه ، المعاهدة ١٨٨٨ أن يكون للرافة على تنفيذ هذه دويته ، بعد ، شكلها ، للدول التي وصفتها وكان اقصد في مدة مفاوضات هذه ١٨٨٥ أن يصح هذه المهمة في ذات الحال أن شكلها هذه دائمة ذات اختصاص واسع ، ثم انحصر بعض ، بسبب موقف احتقار ، إلى أن أصبحت المهمة شكية أكثر من قبله وحاد من ابدية المهمة ، من مهمة مراقبة تنفيذ المعاهدة ، إلى لدول بواقعها عليها ، بمتدين تنصرو وهذا لا بد ، من مذهبهم ، فقد احتمات ، عند ما اتحد طرفو معية أه بصفة دة ، على تنصير لاني

١ احتمالات قتل طروف .

نصت الفقرة الأولى من مادة السابعة على أنه في كل حالة تهدد سلامة القناة وحرية المرور بها ، يجتمع ممثلو الدول ، سواء على دعوة ثلاثة من بينهم ، وبخط رئاسة عهدهم ، لإجراء التحقيقات اللازمة

وإطراف وحدها هي التي ترسل عيها عقد الاجتماعات في هذه الحالة وهذه الصلوات كما نصت عيها المادة . هي الأحداث التي تهدد سلامة القناة أو حرية المرور بها ، كوقوع حرب أو مذبحة أو سطو بعض السفن الحربية على مداخلها أو رفضها الخضوع لأحكام الماهدة

وقد وقع في عدة من هذه ممثلي جميع الدول المتوقعة على الماهدة ، استعملوا المادة . اجتماعات من هذه والمتحقق من الأحداث التي يمتثل أن تهدد القناة أو حرية المرور بها . ولا يحاط بها سائر ملابساتها

وإذا وقع الخطر الشديد الذي أعدته احتقرا لخاصة مراقبة ، اشتراط لا مقدها — هذه الاجتماعات إلا . على دعوة ثلاثة من ممثلي الدول ، الذين كفوا بالمراقبة .

وكون رئاسة الاجتماعات في هذه الحالة لعهد الهيئة السياسية بالقاهرة ، على أن تكون طوعاً من بين ممثلي الدول المتوقعة على الماهدة ، ولا كانت لرئاسة لأعلام درجه أو أقدمية في منصب أو أكبرهم سناً حسب العرف السائد في تعيين عميد السلك الإسباني في أي عاصمة من العواصم .

والنتيجة التي منسوبة إلى هذه الاجتماعات هي منية الحكومة المصرية للخطر الذي يراه المجتمعون ، حتى يسجد من جانب التدابير اللازمة لحفظ لقناة وحرية المرور بها . ولا تكون وجهه هذا أو ترى الاشتراك إلا بالحكومة المصرية ، فلا يحاط بممثلي الدول للشركة أو دولهم أو لأي جهة أخرى مباشرة . وهذا لا يمنع أن كل منهم أن يتصل وحده حكومته بصفة مستمرة ، ويحاط بها من راء ، وهو ما يدخل

في مجلة امثال الديسي بقعه عامه

واللحكومة المصرية بعد ذلك أن تتقدم بتراسل من شأنه أن يدفع تحت الموقر  
والنصفي المدة المسموعة ، حتى يحقق سلاماً قوياً وواحداً في مصر  
ويلاحظ أن الأحداث في سبب وضع البلاد ومن شأنه أن تكون الثامنة ميدان  
أن هذه الحكومة غير ماهرة في العمل في مصر وقد يرسمها في مصر في  
أي مشاري

[illegible]

عمر رانده قاضيه من رتبه ادمه شايخه معتمد دوله عيني قاضي  
ممره في ادمه ناسخه من - 40 - 41 - 42 - 43 - 44 - 45 - 46 - 47 - 48 - 49 - 50 - 51 - 52 - 53 - 54 - 55 - 56 - 57 - 58 - 59 - 60 - 61 - 62 - 63 - 64 - 65 - 66 - 67 - 68 - 69 - 70 - 71 - 72 - 73 - 74 - 75 - 76 - 77 - 78 - 79 - 80 - 81 - 82 - 83 - 84 - 85 - 86 - 87 - 88 - 89 - 90 - 91 - 92 - 93 - 94 - 95 - 96 - 97 - 98 - 99 - 100 - 101 - 102 - 103 - 104 - 105 - 106 - 107 - 108 - 109 - 110 - 111 - 112 - 113 - 114 - 115 - 116 - 117 - 118 - 119 - 120 - 121 - 122 - 123 - 124 - 125 - 126 - 127 - 128 - 129 - 130 - 131 - 132 - 133 - 134 - 135 - 136 - 137 - 138 - 139 - 140 - 141 - 142 - 143 - 144 - 145 - 146 - 147 - 148 - 149 - 150 - 151 - 152 - 153 - 154 - 155 - 156 - 157 - 158 - 159 - 160 - 161 - 162 - 163 - 164 - 165 - 166 - 167 - 168 - 169 - 170 - 171 - 172 - 173 - 174 - 175 - 176 - 177 - 178 - 179 - 180 - 181 - 182 - 183 - 184 - 185 - 186 - 187 - 188 - 189 - 190 - 191 - 192 - 193 - 194 - 195 - 196 - 197 - 198 - 199 - 200 - 201 - 202 - 203 - 204 - 205 - 206 - 207 - 208 - 209 - 210 - 211 - 212 - 213 - 214 - 215 - 216 - 217 - 218 - 219 - 220 - 221 - 222 - 223 - 224 - 225 - 226 - 227 - 228 - 229 - 230 - 231 - 232 - 233 - 234 - 235 - 236 - 237 - 238 - 239 - 240 - 241 - 242 - 243 - 244 - 245 - 246 - 247 - 248 - 249 - 250 - 251 - 252 - 253 - 254 - 255 - 256 - 257 - 258 - 259 - 260 - 261 - 262 - 263 - 264 - 265 - 266 - 267 - 268 - 269 - 270 - 271 - 272 - 273 - 274 - 275 - 276 - 277 - 278 - 279 - 280 - 281 - 282 - 283 - 284 - 285 - 286 - 287 - 288 - 289 - 290 - 291 - 292 - 293 - 294 - 295 - 296 - 297 - 298 - 299 - 300 - 301 - 302 - 303 - 304 - 305 - 306 - 307 - 308 - 309 - 310 - 311 - 312 - 313 - 314 - 315 - 316 - 317 - 318 - 319 - 320 - 321 - 322 - 323 - 324 - 325 - 326 - 327 - 328 - 329 - 330 - 331 - 332 - 333 - 334 - 335 - 336 - 337 - 338 - 339 - 340 - 341 - 342 - 343 - 344 - 345 - 346 - 347 - 348 - 349 - 350 - 351 - 352 - 353 - 354 - 355 - 356 - 357 - 358 - 359 - 360 - 361 - 362 - 363 - 364 - 365 - 366 - 367 - 368 - 369 - 370 - 371 - 372 - 373 - 374 - 375 - 376 - 377 - 378 - 379 - 380 - 381 - 382 - 383 - 384 - 385 - 386 - 387 - 388 - 389 - 390 - 391 - 392 - 393 - 394 - 395 - 396 - 397 - 398 - 399 - 400 - 401 - 402 - 403 - 404 - 405 - 406 - 407 - 408 - 409 - 410 - 411 - 412 - 413 - 414 - 415 - 416 - 417 - 418 - 419 - 420 - 421 - 422 - 423 - 424 - 425 - 426 - 427 - 428 - 429 - 430 - 431 - 432 - 433 - 434 - 435 - 436 - 437 - 438 - 439 - 440 - 441 - 442 - 443 - 444 - 445 - 446 - 447 - 448 - 449 - 450 - 451 - 452 - 453 - 454 - 455 - 456 - 457 - 458 - 459 - 460 - 461 - 462 - 463 - 464 - 465 - 466 - 467 - 468 - 469 - 470 - 471 - 472 - 473 - 474 - 475 - 476 - 477 - 478 - 479 - 480 - 481 - 482 - 483 - 484 - 485 - 486 - 487 - 488 - 489 - 490 - 491 - 492 - 493 - 494 - 495 - 496 - 497 - 498 - 499 - 500 - 501 - 502 - 503 - 504 - 505 - 506 - 507 - 508 - 509 - 510 - 511 - 512 - 513 - 514 - 515 - 516 - 517 - 518 - 519 - 520 - 521 - 522 - 523 - 524 - 525 - 526 - 527 - 528 - 529 - 530 - 531 - 532 - 533 - 534 - 535 - 536 - 537 - 538 - 539 - 540 - 541 - 542 - 543 - 544 - 545 - 546 - 547 - 548 - 549 - 550 - 551 - 552 - 553 - 554 - 555 - 556 - 557 - 558 - 559 - 560 - 561 - 562 - 563 - 564 - 565 - 566 - 567 - 568 - 569 - 570 - 571 - 572 - 573 - 574 - 575 - 576 - 577 - 578 - 579 - 580 - 581 - 582 - 583 - 584 - 585 - 586 - 587 - 588 - 589 - 590 - 591 - 592 - 593 - 594 - 595 - 596 - 597 - 598 - 599 - 600 - 601 - 602 - 603 - 604 - 605 - 606 - 607 - 608 - 609 - 610 - 611 - 612 - 613 - 614 - 615 - 616 - 617 - 618 - 619 - 620 - 621 - 622 - 623 - 624 - 625 - 626 - 627 - 628 - 629 - 630 - 631 - 632 - 633 - 634 - 635 - 636 - 637 - 638 - 639 - 640 - 641 - 642 - 643 - 644 - 645 - 646 - 647 - 648 - 649 - 650 - 651 - 652 - 653 - 654 - 655 - 656 - 657 - 658 - 659 - 660 - 661 - 662 - 663 - 664 - 665 - 666 - 667 - 668 - 669 - 670 - 671 - 672 - 673 - 674 - 675 - 676 - 677 - 678 - 679 - 680 - 681 - 682 - 683 - 684 - 685 - 686 - 687 - 688 - 689 - 690 - 691 - 692 - 693 - 694 - 695 - 696 - 697 - 698 - 699 - 700 - 701 - 702 - 703 - 704 - 705 - 706 - 707 - 708 - 709 - 710 - 711 - 712 - 713 - 714 - 715 - 716 - 717 - 718 - 719 - 720 - 721 - 722 - 723 - 724 - 725 - 726 - 727 - 728 - 729 - 730 - 731 - 732 - 733 - 734 - 735 - 736 - 737 - 738 - 739 - 740 - 741 - 742 - 743 - 744 - 745 - 746 - 747 - 748 - 749 - 750 - 751 - 752 - 753 - 754 - 755 - 756 - 757 - 758 - 759 - 760 - 761 - 762 - 763 - 764 - 765 - 766 - 767 - 768 - 769 - 770 - 771 - 772 - 773 - 774 - 775 - 776 - 777 - 778 - 779 - 780 - 781 - 782 - 783 - 784 - 785 - 786 - 787 - 788 - 789 - 790 - 791 - 792 - 793 - 794 - 795 - 796 - 797 - 798 - 799 - 800 - 801 - 802 - 803 - 804 - 805 - 806 - 807 - 808 - 809 - 810 - 811 - 812 - 813 - 814 - 815 - 816 - 817 - 818 - 819 - 820 - 821 - 822 - 823 - 824 - 825 - 826 - 827 - 828 - 829 - 830 - 831 - 832 - 833 - 834 - 835 - 836 - 837 - 838 - 839 - 840 - 841 - 842 - 843 - 844 - 845 - 846 - 847 - 848 - 849 - 850 - 851 - 852 - 853 - 854 - 855 - 856 - 857 - 858 - 859 - 860 - 861 - 8

و بعد من هذا حصل بحضرة بني تيمور...  
قدمها، حتى الآن...  
الأمور شكل...  
أقطة الأولى...  
على بعد...  
الافتتاح الأول...  
تقدم عليه...

وحتى لا يكون مذهب الخوارج مذهباً يوجب ذم مذهب من على أن  
يتحقق التعميم من الحكمة لله في دعوت في سنة الله على الاحياء ،  
فيجب لهم مثلاً ان يرضوا من حكمه بدمية في سرقة او في حمله في  
بيوت خصوص حدود في ذوات سنة ، وليس هذا ما يحرم فيهم  
اصداً ، خصوص مثل هذا حسب على حجة ان حدى وسكن في خلقوا  
من الحكمة لله في دعوت في شكل ، في حله اي في حله في مقتدرتهم  
لها هي حكمه مصر به وحده ، في ان على احدة لا يرضى ، لعدم انصاف في مقتدر





ثانية . في جانب المادة الثامنة التي وضعت خصيصاً لسنة الزمنية على عقد  
معاهدة . رأينا في السحب الذي أنه طيف بالمادة سابعة خور للذين غير المحاربين  
أن يرتبطوا في مدح حتى انحد من حرية حصة لا تتجاوز مئتين مليون كل دولة .  
وهذه الملاحظة تترك عسماً من ناحية المعية ومع من ادعى انباده والحق  
منع أحكام معاهدة . بشأن في المحرر وجود هذه السبع مائتين المليون على  
احترام القواعد والمواعيد الموضوعية . وبين كانت هذه المادة ذات أثر محدود  
ضعف ان كانت أي سمح به ضمن وقد عددها وما يحصل من احترام المعص  
لنوع عن الاستعداد بعد حق

## المبحث الرابع

عقوبات استثنائية من بعض أحكام معاهدة

صحت مع هذه ١٨٨٨ على بعض الاحزاب التي يجوز فيها . عند التزوم ،  
عبر أحكام المواد ٤ و ٥ و ٧ و ٨ التي نعلم وعقد بعض الأعمال في مطلقه  
القصة . وليس الا على من أحكام هذه المواد مطلق من كل قيد بل هو مشروط  
بمادة مشروط . وسنبحث في بي حالات المذكورة ثم القيود واشروط  
الواردة عسماً

أولاً - حالات تجاوز أحكام المواد ٤ و ٥ و ٧ و ٨ :

هذه الحالات ، كما صحت عسماً من المادة السابعة والعشرة . معصاً خاص  
بمفيد انه هذه و معصاً خاص بدفع عن مصر أو بمسكات تركت على الشاطئ .  
الشرق على البحر الأحمر .

(١) حالة تنفيذ المعاهدة :

رأينا في مبحث ثالث أن المادة التاسعة نصت في فقرتها الأولى والية على  
أن يجد معصاً تدابير اللازمة لتنفيذ المعاهدة ، وقد تعرضها وسائل محا





هذه المعاهدة ، فهو وقع اعتداء خارجي على هذه الممتلكات ، أو قامت به ثورة  
مثلا ، كانت ترك حرية في تدبير مسائل الكسب لا اعتداء على وضع اخصاي  
سها ، دون أن يقيد لأحكام جارية في المواد الأربع السابقة ، كإن شخص  
قوات أو دحا داخل القصة ، أو تحمل سببا لخرقة في مياهم ، وما شاكل  
هذه من حرمة أو قيد للمواد المذكورة

### ثانيا - شروط أساسية :

لأنه في الحالات السابقة يجب أن يكون موافقا للمواد ٨ و ٧ و ٨ و ٩ دون قيد كان  
في هذا ما يترتب من هذه المعاهدة وعطس لأجله بقصة هذا رأي واسع هو هذه  
المعاهدة المتوافق بين المصالح الخاصة بفسده ودفع عن مصر وممتلكات  
ترك و بين تحقيق حرية الملاحة وحق عدم تعسف في هذه الحالات الأساسية  
وتؤكد هذه الشروط في حصة لأية

### (١) كفالة حرية المرور :

العرض لأية من لدى وضعه هذه هي هو حرية الملاحة العامة للقصة ،  
وتو صبح اخصاي كل في هذا مع ضرورة إتاحة لعبه هذا تحت اقرة  
الأولى من مادة هذه المادة على أن المديون في تعدي في الحالات المذكورة  
في المادة التسعة و عشرة يجب أن تكون حرية مستعدة مدقة ،  
وكانت مادة الأولى من هذه هي ترتيب مدقة حرية المرور ،  
نسبت من مواد الأربع أي حرة وضعها ، وهذا في هذه كل هي عن إعداد  
المص في المادة الحادية عشرة على سيرة كمنه حرية مرور ، إلا أن في هذه  
ما يؤكده حرية الملاحة و بينه لأهمها مقصود حتى عند عدم تدبير التي تحر  
لتوقيف بعض المواد .

وب كان بعض ورد عام في حصة هي أن حرية مرور ، حتى في حالة

اند میرا بستانہ ، خب ان مسکوں مکھوہ شیخ نس . دوں عمره ۴۰ کا  
کات نامہ اندھی حیدر خب نوبی حیدر مصر و کیا

(۲) احتظار الدول :

تقصي مقرة سنة من سنة اتمه على في حدة اي تحيب فيه  
حكومة اعني وطلب من عدد ائدير اللامه تمديد حكام المعاهدة ،  
نموه حكومة مدكورة حصار الدوير ، تو وصفت حصر من في ١٧  
مارس ١٨٨٥ ، ملك

وهذه القاعة من مدخلها الشرقية على جهة مائة صفاً منظر  
والجدار إلى مائة لا تدور لاستقامة مدخلها في هذه القاعة مائة  
التي هي حقل السور مائة على جهة مائة من باب  
في جهة الأولى مدخل على جهة مائة من باب مائة من مدخل مدخلها  
ومن هذا السور إلى جهة مائة على جهة مائة من جهة السور إلى  
جهة مائة من جهة مائة من جهة مائة من جهة مائة من جهة مائة  
كل من جهة مائة من جهة مائة من جهة مائة من جهة مائة من جهة مائة

وفي هذه الاسماء حدث من يدركه . من يدركه كما يدركه من يدركه  
صحة الله في الأولى من يدركه . من يدركه كما يدركه من يدركه  
والاستطاع من يدركه . من يدركه كما يدركه من يدركه

وحي حبه التديري اني بعد هذا تركي مدوخ عن تمسككم على شخصي ،  
الشرقي للمحرر لاجل ، ومن بعد ان الخطر يثبت مدون ، لأهل ، كانت لفظة  
احصه بهذا التديري في حاتم في حرمه له سره ، بعد المقرد في شخص على  
لاخطر ، لأن لفظة لثابه مرر أن هذا لاخطر ضروري في حبه الإسماء  
«التديري الاستدلال به كورد في هذه لفظة ، وحي التديري عن تمسككم  
ركب على المحرر لاجل من علم في مادة هي ته حل ضمن هذه التديري وحي

بحسب هذه الفقرة في آخر المادة ، فإنه ، كما هو معلوم ، أنها وضعت ، بناء على طلب الدب العالي ، في آخر مراحل تحضير المعاهدة

والدول التي تحظر ، والتي وقعت على تصريح جنيف في ١٧ مارس ١٨٨٥ ، هي الدنيا واتساقهم ، وروسيا وفرنسا وبريطانيا وروسيا ، ووقعت التصريح معها تركيا التي تقوم بالإحصارات محل المبحث . وهذه هي الدول الموقعة على معاهدة ١٨٨٨ ، عدا هولندا وأستراليا . وقد روعي قصر الإحصار على الدول الكبرى ، حتى متى الدول الصغرى من مهمتها قد تم الاشتراك في عمل تحضير معاهدة

وهذا الإحصار ضروري في حالة النذائير خاصة بمسألة المعاهدة ، لأن الدول التي يتوجب في هذه الحالة تدخل تركيا ولا يمكن مصر من رده لأن ذلك سيكون من الخطورة بحيث يتم حظر الدول الكبرى ، حتى تكون على مئة منه ، وحتى تتحدد ، بإقليم الخليل ، فلسطين بمدة التسعة ، بعد ذلك ومع تركيا وبالإشراف معها ، من التدبير مادة ذي مواد أحكام معاهدة

ويوجب هذا الإحصار في حقه الدفع عن لأقصى مدته وبمبدأات العيشة ، أن تركيا ومصر سيكون ههما معهما ، في كل منى ، على سلامتهما أراضيها ، فيده أن أهم الدول ، في هذا الدفع ، حتى يجد ، عند انتهاء الاحتياطات انصروا ، في مواد أحكام مواد التي لا ترقى على حقه ، التوقف ، والاحتياط أجمع ، إلى سرعده شروط خاصة بهم .

ومن يؤيد فكرة الإحصار في هذه الحالات فإنه من قد اكتسب من المدينة ، ثم أنه هذه الحالة منه دعوة جعل دول كبرى بينهم شعوبها لأرتباط مصالحها بها .

(٣) مع بقاءه تخصصات دائمة .

عبر الفقرة الثانية من مادة واحدة عشرة ، في حالات استثنائية أي موقف في أحكام مواد ٤ و ٥ و ٧ و ٨ من مجرمة ، خصصت دائرة حالية لأحكام المادة الثامنة .

وحتى يذهب الدون صحيح هذه الفقرة يجب أن يتمتع حق إقامته الشخصيات  
من الديار ثم يسهل في خصوصية خاصة حتى يصل بعض محل بحث

من هذه الديار لاوس خاصة هذه الأسوس، احتفظت بحقوقها في  
حالات شتى، هذه فقرة، وقد نص على ذلك صريحاً في هذه الفقرة من المرق  
٢٢ و١٨٦٦ أن على حكومة هذه الفقرة في كل حق، في ممتلكاته أي  
حقوقه، كما حق هذه الحكومة، كل هذه الفقرة في هذه الفقرة من المرق  
فيهم، أي ألا يحدى هذه الفقرة، كما في هذه الفقرة، خاصة (١)  
وحتى لا يحدى هذه الفقرة، حتى هذه الفقرة، خاصة وحقوقها في هذه  
في هذه الفقرة، خاصة وحقوقها في هذه الفقرة، خاصة وحقوقها في هذه  
في هذه الفقرة، خاصة وحقوقها في هذه الفقرة، خاصة وحقوقها في هذه  
في هذه الفقرة، خاصة وحقوقها في هذه الفقرة، خاصة وحقوقها في هذه

فقد أسويس تدركاً عن هذا الحق.

وقد رتب وضعه مع هذه ١٨٨٨ أن هذه الحق على طلاقه وقد يؤدي التعتل  
حرية دون هذه الفقرة في خصوصية هذه الفقرة.

وقد رتب هذه الفقرة من هذه الفقرة، كما في هذه الفقرة، خاصة وحقوقها في هذه  
في هذه الفقرة، خاصة وحقوقها في هذه الفقرة، خاصة وحقوقها في هذه  
في هذه الفقرة، خاصة وحقوقها في هذه الفقرة، خاصة وحقوقها في هذه  
في هذه الفقرة، خاصة وحقوقها في هذه الفقرة، خاصة وحقوقها في هذه  
في هذه الفقرة، خاصة وحقوقها في هذه الفقرة، خاصة وحقوقها في هذه  
في هذه الفقرة، خاصة وحقوقها في هذه الفقرة، خاصة وحقوقها في هذه  
في هذه الفقرة، خاصة وحقوقها في هذه الفقرة، خاصة وحقوقها في هذه  
في هذه الفقرة، خاصة وحقوقها في هذه الفقرة، خاصة وحقوقها في هذه  
في هذه الفقرة، خاصة وحقوقها في هذه الفقرة، خاصة وحقوقها في هذه  
في هذه الفقرة، خاصة وحقوقها في هذه الفقرة، خاصة وحقوقها في هذه











الخاصة بالتنبيه إلى احترام حقوق السكان واحداً بعد الآخر ، و منهم  
الذين هم المصليون غنم ، على الخصوص لدى

(١) احترام حقوق السبعين والحدود

[illegible][illegible]

و احدثت هذه المشقة في آب في صمد هه بخاره انهم عدا  
الارباب من كورة صر حتى في شوس به همد حجه اا . وهه عند صر حجه  
ان كل اا بر مات ي صمت عجب . به همد حجه در تر به وهه به . تمام كا  
حججه در شوس الا حني به صمد به . حني نوكن في شمد حني به حجه وهه به .  
و ا سمع و حله صمد به به حني به حجه به همد به و رد به به  
في صمد به

[illegible]

## (٢) مدة سريان المعاهدة :

صحت لمدة ١٤ على الأقل ، لا تمت اثنى عشر سنة هذه المدة لا ترتبط بمدة  
امبير شركة مدة المدة من

وهو يحدد انفس مدة المدة المدة المدة ، ولكنه يحدد على نقول ان  
مدة سريان لا ترتبط بمدة سريان المدة المدة ، بل على سريان  
١٧ شهر ١٩٦٨ ، لا حد مدة ٩٩ من المدة المدة ، الذي  
تم في ١٧ شهر ١٩٦٩

والمرص منى هدف به وصف المعاهدة ، تكون مائة على المدة ،  
حتى انهاء مدة امبير المدة ، ولكن انفس المدة الا ان مدة  
المدة لا ترتبط بمدة المدة ، ويحدد مدة مائة ، لا لتوضيح هذه المدة  
الرجوع للقواعد له في المدة المدة ، المدة المدة التي لا حدد  
صورتها مدة مائة حوز المدة المدة ، أو مائة في وقت المدة مائة ،  
ليحد من المدة المدة ١٨٨٨ أو مائة ، مائة ، انهاء امبير المدة  
والمدة ، دون ان يكون في المدة مائة

## (٣) نسخ المعاهدة للدول الأخرى :

ولفت المعاهدة سبع دول ، وقد مائة ، مائة كولات مائة  
والمدة ، ان كان المدة من المدة في المدة مائة ، مائة مائة  
تضمنه مائة ، مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة  
مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة  
كان من المدة مائة مائة ١٨٨٨ مائة مائة مائة مائة مائة مائة  
مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة  
المرص مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة  
للاضمة إليها .



القانون الذي وحدت به القوة ومركزه الصحيح بين أعدائهم الدول  
العام تقتضي هذه الأحكام ، وبعد هذا يصبح أوجه النقد التي ترد على هذه ،  
وأخيراً نبحث قوتها لأهمية أي مدى لسطتها في دول العالم .

## المبحث الأول

### تكيف أحكام المعاهدة

إذا استعرضنا المصير الذي عثر عليه في الدول الأوروبية فهو يصف لنا في

الصحيح الذي يمكن أن نطيقه مع هذه المعاهدة ١٨٨٨

شعبت لأراء خصوصاً هذه . أنه يرجع إلى أن في أراء

واضحة معاهدة لا يهدو في العالم في الدول المتقدمة هي في الدول

وقد كان بعض النقاد من نقاد الحيد هم في أراء الخصم مع هذه التي وضعت ،

ورأي آخرون أن المعاهدة وضعت في حالة دائمة ، ووضوح غير شمس أصبحت

دولية ، وإلا أي مدى يرجع أن مجموعة أحكام هذه المعاهدة قد وضعت المعاهدة في مركز

خاص لا يرجع في أساسه إلى نظام معين ، ثم في الدول وسنرى هذه

الآراء فيما يلي :

### (١) نظام الحيد :

تأخر ستجد اصطلاح « الحيد » المتعارف على مر قرونه وليس يختلف

مدلول هذا المصطلح في الدول الأوروبية ، وفي فرنسا ، ألمانيا ، وقت

الحرب توحد حسب الدول بحرية دول كدولة ، وميهم ، وفي هذه

الحالة تختلف طبيعة الحيد في أراء في مع ، وفي وقت لا توحد دول

وضعت في حالة حيد دائمة لأغراض خاصة ، صمم مركزه وموقعه ، وغير هذا

من أوجه الحيد في وجه من مطلق على هذه وفي هذا الرأي ، هي أصبحت

أراء أصحاب نظرية القبول أن المعاهدة أصبحت محالة



منها من يقول ان بعض شروط معاهدة خضع من احد بين هذه شروط  
البري الخاص في ارض مصر في هذه الفترة الحرب ، على أساس ان فترة الحرب من  
الاراضي المصرية و نصيب البعض في نظام حديد البري في ربح السور  
قد حمل ، على مرور ، تدفق في معاهدة خضع ، ور على شيء ، البرية معاهدة  
في حالة سدادها ، من ما (١١)

وقد آخرون ان حديد الحديد سميح ، في هذه لأفيمه بحدة ، اسددا  
الى ان معاهدة قد الحرب بين بحر من ، و ، على ان لا تركب أحد لا  
عدائية داخل مصف ، وهي معاهدة خضع من اريد ما كوره و عر  
على ما ر قبل ان معاهدة قد وضعت حدة من ارضي مع ، من من عمل  
الحرب (١٢)

و يقول آوتم ، في هذه سوس من عذرت معاهدة سنة ١٨٨٨ في هذه حودا  
دائم ، وهذا هو سبب في هذه حدة ، في مع ، في هذه من  
الدول و ، في وقت الحرب ، وقت ، وسيد وسعة في التمهيد في الدول  
بعد ان دعت الضرورات إلى تقيده لبعض مناطق العام كنجيكا وسويسرا .

## (٢) حالة سلام دائم :

في سرب ١٩١٤ ، في كنه البقاء على قراره معاهدة لأسسه في هذه السور  
من حديد ما هو وقع من السلام اندك (١٣) وقرت من هذه الدول في حود  
س ١٩١٤ ، ١٩١٥ من ان فترة ، بقرار حدة ، في هذه معاهدة ١٨٨٨ ، لأن

(١) كان ، Le régime juridique du Canal de Suez

ص ٢٢٢ ،

(٢) روي ، Le Canal de Suez ، ص ٢ ، Tar S (2) Canal

ص ٢٩٣ ، في ، في هذه سوس ، حرة ، ص ١١

(٣) أوسهام ، International Law ، Oppenheim ، ص ٩

(٤) كان سرب ، Eléments du Droit International Publie

ص ٢٢



معاهدة ١٨٨٨ ، وخلص في ملحقه ، السيد . مندور صريح أو حق  
الصمعي كدرة مادة ، حيث يتقدم أو يعترف ، و في هذه المعاهدة من مراعاة  
في الموضوع أو هناك ، مع ، كما أنه قد تمسك

[illegible]

وكانت له دعوة مدعاه في قمة العرب من جانب سادة الدولة التي بحري  
في مصر. وأصبحت مساهمة جميع الدول بعد عهد عن صواب لأن



## المبحث الثاني

نقد أحكام المعاهدة

[illegible]

أولاً - عيوب النص :

عن مود الحنفية - تحت مباحثه - في حقه لأبي - وخصه حقه  
شجرة وجملة وسمه في حقه مع خصه ، على انفسه في

$$A \approx B \quad A \approx C \quad A \approx D \quad A \approx E \quad A \approx F \quad (1)$$

صحت المادة الأولى من معاهدة جنيف كما هي معدة وحده ومسوحة في  
أوقات الحرب وسمي من معاهدة وحرية ، دون أي تغيير بدونه .  
وقضت المادة الرابعة بأنه لا يجوز أن يكتب في معاهدة قسرية على أي طرف  
على قصد أن يفتل لما هو قسري ، حتى إذا كانت الدولة متبعية في حده حرب  
وقررت المادة الحادية عشر أن لا يبرر أي شخص في ظروف من كراهة في ذلك  
لنفسه . عشرة من نفس المعاهدة ، ومن بين ذلك على مقرر ، على الأحوال  
حالة من . وحصلت المادة ثمانية عشر على حده حقوق بعض وحده .  
وسمى حده . تقول في أوله « في عهد » لا يبرر من مخصوص « يجب » حرية حده  
في المعاهدة الحالية .

هدیه که معده ش ... هده ... ش ... و ... و ... و ...  
 ... و ... و ... و ... و ... و ...  
 ... و ... و ... و ... و ... و ...  
 ... و ... و ... و ... و ... و ...  
 ... و ... و ... و ... و ... و ...

هدیه ...

و ... و ... و ... و ... و ... و ...  
 ... و ... و ... و ... و ... و ...  
 ... و ... و ... و ... و ... و ...  
 ... و ... و ... و ... و ... و ...  
 ... و ... و ... و ... و ... و ...  
 ... و ... و ... و ... و ... و ...

و ... و ... و ... و ... و ... و ...  
 ... و ... و ... و ... و ... و ...  
 ... و ... و ... و ... و ... و ...  
 ... و ... و ... و ... و ... و ...  
 ... و ... و ... و ... و ... و ...

و ... و ... و ... و ... و ... و ...  
 ... و ... و ... و ... و ... و ...  
 ... و ... و ... و ... و ... و ...  
 ... و ... و ... و ... و ... و ...

(۱) فرانسوی در ... و ... و ... و ... و ... و ...  
 ... و ... و ... و ... و ... و ...  
 (۲) ... و ... و ... و ... و ... و ...

حالة . حتى ادفع عن النفس احدى قسمه لغيره من كورثي ورثته  
 ادوية عند يدي في صحتهم كسب ورفيقهم صديق في حارة به وردة خضراء خذ  
 كل من يكتسب لدفع عن نفسه ولحسنه عند الله من أي لبرم ،  
 تكون قد رخصت به في ماله و عيشه . فإني حذره من فدية جهوده  
 في هذا الدنيا و قد كانت هذه حسن ثمرتي و قد بدت تجارة لدعوة  
 والمثل المجري كالم من سمة وجهه سيرة من جميعه و سعيها  
 تقر بمدأ حرية مدور . لأن هذا ليس معدن شامي كمال ادوية مدحه  
 الفضة و من صم القضاة في سبيل شيعه ليس له ما لا عديها و من ليس لتي  
 لا تسمعهم و كتم حشموه . و قد لمروا في قلبهم و قد و صم و صلا  
 دونه اورية معدنه تحت قواهم و اشرب حباله . و قصير . في حال  
 مصر على السح الاخر . فليبد فليدخول في قلب و ذى من . فمراة من  
 معقول . به . ان ليس به شتر في هذه . بهمة مدته و خذله . مع  
 حرية امر و بقية اسوس ده . و حيثة من موى دونه و قد لافه فصرى  
 لا شل أن تسط لدمييت لاند تصحبه كمال دونه و هذه مهم في دونه  
 عن نفسه . و بشكل احدى سببونه . حقره حرية مد و سبب دونه مدونه  
 لها . أو سبب تحده أعدده . من صبه .

هذا فصلا عن مرور السبب مدونه مدونه صاحبه لافه قد مرص  
 الفضة بقسم للحضر . و قد ختمت أن عهد استن مد كره لافه في نفسه دحل  
 بحارها أو ث الأعد سربها و اركاب لأهل أعدته أشاء مرورها .  
 بدية بحرسب الفضة أو مدشأها و عظم اندور به بصير . مدونه صاحبه السببة  
 عسب و خدمه الأعد اسب حتى يهدف لها امدول لتي سكر في حالة حرب مع  
 الدولة صاحبة القضاة .

وكان حب على واضع المعاهد أن يسلموه حد بعض مد حة على أن حرية

المروور لا تقمه به بدوه ي يكون في حلة حرب مع بدوه صاحبه اقامة ، و  
حتى يحد امض على به في حلة لا غنة ، على رضى مصر حرم السن التي عشر  
هذا اعد ، و تحرم غنم اقامة به ، مسيرة و غير مباشرة ، من المروور  
باقية ، و ملك حتى لا يمكن احكامه ، معاهدة تحده حدودى رئيسية التي  
قدمه من بدوه بدوه وى على ي ابراهيم بن يعقوب بن محمد

[illegible]

புறவ அடங்குதல் (4)

مجلس بني حنبله - ١٩٤٤ م - مدرسة القعدة - دار المعلمين  
مدرسة دار المعلمين - ١٩٤٤ م - مدرسة القعدة - دار المعلمين

هذا أحد مدونه لاه من ملامه فقه و بعد الاحكام في قررها  
 مع هذه المدونه كل من كان فيه مصنفه فقه في مطلق عيها هذه  
 الاحكام و قد كان مصنفه تمكن من مع مذهب مدونه و بعد خبر في  
 و نحن نمدحه لأمر حقيقه و بعد لا تقصر على محاضره حاشي  
 من و بعد لاه من و مدونه و بعد حتى مشرف بغير لأحر من الحبوب  
 و قد كان حتى مدونه و قد كان حتى مدونه و قد كان حتى مدونه  
 من أي نقطة فيه.

و قد يقع في صلب هذا بحر لأحر كله من مدققة فقه و طبقى  
الأحكام الخاصة بها عليه ، تصد تماما ، لعدة اعتبارات سياسية ولأن في هذا  
تعريض الاعاق لمخالفات عدده ، ويمكن كان يجب أن يص على تحرير

(۱) کتابی، دوامتہ : ۳۵۴ - ۲ - ۶ - ۷ - ۸



اركان أى عمل بهد مع كون المقصد منه و يؤدى نتيجته تفصيل مرور  
نقد الموضع

وقيل ان المادة الأولى من ميثاق حرمت حصر مدونة أى نقطة تقدر  
فيها هذا الحصر ، ووكال في نفس حصر البحر الأحمر ، في هذا الحد ،  
لكي لا يحدد كل حصر من حصر هذه البحر الأحمر وسكان حبان بالاحتفاظ  
بمادة يتكهن بهد ربح ح . . . . . حى لا يفسر حصر من ناحية القومية  
المنه ، كتمشيش المنه من جهة المقصد و بعض منها وحتى انظر في ، دون ان  
كون الدالة انى من هذه لأم قد تمت توقيع حصر مدونة  
وحددت لمصلحة من بحري من حصر مدونة حتى مدة ثلاثة أشهر وهذه  
مسافة قليلة من جهة عدم الاحتمال من في حصر المدونة وموانئها بعد تقدم  
وسائل النقل واسع من في هذه المدافع وسهولة هدم الشواطئ من سفن معدة  
عنها من قوة أكثر من ثلاثة ميا . . . . . ومن القاعد الدولية القديمة التي استمدت  
منها واصبحت المعاهدة هذه المحددة ، وهي القاعدة التي تحدد عرض المياه الإقليمية  
ثلاثة ميا ، فصحت في وقت الذي صممت فيه المعاهدة محل قد كبير لقصورها  
وعدم تشيها مع روح العصر .

ونحاسب التحوم المدية هذا من حصر المدونة ولا تشمل منطقة القصة ، كما  
حددتها المادة الرابعة ، أي حصر من البر الذي شاح بحري مائي . وانقضت  
المعاهدة في هذا الخصوص على المنع على تسوية مية مدة مدونة ، ولما كانت  
الخاصة من منطقة البحرية ، وريبة الأعمال واخشود التي تسد بحري القصة  
والحقيقة أن حصار منطقة مية حوار القصة الأحكام التي ورثت المعاهدة  
فيه حد سطة مدونة التي بحري هذه القصة في أرضها ، ولكن في وقت الذي  
كانت فيه مصر مدونة ، تركها وحصة في البحر طر ، كان الأقص ، ص .

بالامانة العامة ولعصر معها ، أن تمتد صيرورة هذه منطقة البرية التي  
تتأخر المحرى. (١)

### (٥) جود بعض النصوص :

اقتست هذه بعض موادها وأحكامها من قواعد القانون الدولي ، ولكن  
أوردتها بشكل حامد لا يمتثل مع التطور  
ومن هذه الأحكام - أنه الثلاثة أوّل من هذه المدعى - حرم مدعى القصد  
وإدخال ضمن منطقها - وسبق يد - هذا عدد خاص لدرجة معناه لا يتج  
الأثر المطلوب.

وهناك لفقرة الأخيرة من مادة ١١٤ إلى ١١٥ من مرسوم ٢٤ مدعى بين سعر  
سبعينتين متعديتين من أحد موافق مدعى القصد - وهذه قاعدة معمول بها في  
القانون الدولي ، ولكن من بعض الظروف وظهور برمن مدعى وضوح حدود  
هذه القاعدة التي تقصد بها أساس عدد ممكن إحداثي سبعينتين من اللجان  
بالأحرى في المياه الإقليمية حتى لا تقع سبب فاس مدعى ، وهو ما يعد اعتداء  
على حصانة هذه المياه - فوكانت المدعى الأولى من المعلن الشراعية أو  
سبعية صميمة سبب ما كانت مدعى ٢٤ - أنه غير كافية أحياناً خروجها منه من  
المادة الإقليمية عرض البحر والإفلات من سببها الأخرى ، وعلى العكس

(١) من بعض النصوص لأمان حرية القصد صيرورة وسهولة ، فقال بأنه كان يجب كتابة  
النظام الذي قررته معاهدة ١٨٨٨ ، على أن يستلزم صيرورة بركا ، وعلماها عاصمة  
جاء دائما كموافق مدعى Régime International de la Mer ، Godev Territoriale ، من ٢٩ ) ولكن يدعى هذا عن عدم ، أو أنها خروج هذه  
مسألة عن اختصاص وصفي معاهدة ١٨٨٨ ( سارز روي ، بروج وفاه انبويس ، حرم  
٢ ، من ١١٥ ) ، وثانياً أن مصر ، حرم ، كان مدعى يستلزم عن بركا ، فلا تقل  
لخصوع بعدم اتحاد الدائم في مدعى - منها أو حد آخرها في كنه من التصرفات  
ويعرف في ملكها كل دولة مستقلة كمنع عقد لمخالفات مسكر ودخول الحرب .

(٢) رأيت بعض مدعى ، في هذه الحالة ، مدعى هذه ( كمان ، دراسة نظام قناة  
سويس ، من ٢١٤ ) .

د. كانت اسعفه الأولى قوية وحديثة فيه كغيرها للخروج من ليله الاقليمية  
 أول من هذا لمدة كثير وغير هذا يحدث في حالة وقوع الحرب بين دولتين  
 حربين فوتين أن لا تتغير كغيره عظمه فاعده ، يرمي و سرعه كبيرة ، فهو  
 طلق هذه فاعده في مثل هذه الحروب لأدى هذا عطيل كبير مرور ورجح  
 القوه وارب كم ليحه عنه الإذن من إحدى الدول باله إلا بعد ٢٤  
 ساعة من سفر من الدول لأخرى معدية دون أن يكون هناك ضرورة ذلك ،  
 إذ يكفي ، كما قد ، مرور ساعات فيه من خروج السفن المحرقة السريعة من  
 طلق منقطة الفاعده ودخول أحد الدول أن تمكن السفن لهديه من اللحو  
 بها في هذه المنطقة أو حتى قريباً منها

وبما كانت - ماهدة قد وصفت - من غير محدود ، فيه كان الأوفق في  
 الحالات السابقة أن يص على حالة هذه السفن ، دون تحديد ، على قواعد الدول  
 الدولي ، وهي قواعد في طور مسير ، حسب مقتضيات الزمن ، أو أن تحدد  
 عدد والساعات ، بد أن يحد مدى ما قد شو من حالات حروب قواعد القرون  
 المذكور ، شكل من ، وفي نتي من التفصيل ، تنمى مع كل الظروف وبلائهم  
 سائر المصور بقدر الإمكان .

#### (٤) صنف المراقبة

كان القصد عند مناقشه مسألة مراقبة في سنة ١٨٨٥ أن يؤف حبه دائمه  
 من ممثلي الدول ، يكون اختصاصها مراقبة سفيد الماهدة ، ثم انتهى الأمر إلى  
 نص ضعيف هو المادة الثامنة التي فوصت هذه المهمة لممثلي الدول الواقعة اعتمدين  
 بالقاهرة ، وحددت احيائهم واختصاصاتهم بشكل صيق لا ينتج الأثر الذي  
 يجب أن يترتب على المراقبة بمعناها الصحيح .

وقد أوجد هذا النص مجرد الفكرة ، ثم قيدها باشتراطات كميته جعلها غير  
 فعالة الأثر ، أن نص على ألا عقد الاجتماعات إلا في حالة وقوع ظروف تهدد

سلامة القادة وحرية مدورهم ، وهو ملائم في حرب مصر له ، من قد تمضي  
عشرات السنين دون وقوع شيء من عدم روى عتيق دونه على هذه لطوف  
مقدم عرض حكامهم للسب ، وهو ما قد وضعي معاهدة نفس على أن عقدت  
الدون احتجاب سبه بة ذات اختصاص سبه صوي

والشرط أن تحسبه بدعوة من "له من ممثلي مدور وه" اقدم مقصود ،  
ما كان له روه وكان اقتصدت "كون انة قد وه" وكان حرب لآخر حرب  
بمقدد لاحتجعت "على دعوة وجه من هؤلاء مدورين أو حتى من "له سطة  
أحدى ترى "له صروف خطر

وه بدد احتصاص ممثلي مدور شكل "صح" وكل ما يخص عنه حكامهم  
هو مجرد بيع رأيهم للحكومة مصر ولا عند امس "له ده" حكومة مصر  
باتباع هذا رأى "له" حتى مد له "له" مجرد ادبير اى تره شى منسبه  
هد فصلا عن "له" هذه احكامه "كاب" وقت وه "له" "له" حصوا  
واقعي للحكومة مدب "وهو ما يخص هذه الحكومة لا احد صدد "له" اى اديا  
كثير من هذه له حيه

وقصد نفس حكومة مصر على لاحتجعت "له" "له" وكان "له" حرب  
مهم تبين فى "له" "له"

#### (٥) سافس من مواد

قررت الفقرة الأولى من مادة خامسة أنه ، فى وقت حرب ، لا يجوز  
لتجارة أن يخرج أو شحن ، داخل ائمة وموانى مدحيهم ، قوات أو حيا أو  
مواد حربه وصحت الفقرة الأولى من مادة الـ "له" على أن تحتفظ الدول بى  
مركب "له" داخل مياه القدة ، "له" فيها خيرة التماسح وانجبرت لمرة .

ومن مطلق مادة الخامسة ومساخات "له" حرب خصصتها فى حمة "له" من  
ممن من الحكومات الفرنسية والبريطانية مدب "له" "له" "له" وشحن الموانى



ضمن هذه الحرية ، وه مقترحة نحيها عند نهجدها . ولتبرها حالاً ، في هذا الخصوص ، لا يريد عن مجرد التزام أدنى فهو التحف تركي للدول الواقعة على مصر مع مدن ، في حالة الاعتدال على أحكام معاهدة ، كما تقتضي بذلك المادة التاسعة ، فإن كل دولة من هذه الدول حرة في أن تضع ما تشاء عليها ، من حيث الخاصة سواء بالتدخل أو عدمه ، بل لا سيد المصوص التزامها به

ورداً كانت مقدمة المعاهدة قد نص فيها على أن الغرض من وضع نظامها في « ينص ١١٢ » « لا لجميع حرية استخدام القوة على الدوام » ، في هذا الاصطلاح قصد به معناه الواسع ، أي مجرد « تحقيق ١١٢٢ » « هذه الحرية وتؤيد الأعمال لتحصين هذه القول ، إذ كان المشروع المرسوم الذي عرّض على لجنة باريس نص في مادته الأولى على التزام المتعاهدين بعدم تعطيل حرية المرور ، وأن « تقوموا من حاسمهم بما يمكن » احترام ذلك « ولكن هذه المادة الأخيرة ، التي عكس التزام الدول ببقاء تناطبات مهم ، لاقت معارضة شديدة من جانب مندوبي بريطانيا مما أدى لهدم وعدم ظهورها في المشروع النهائي ولم كانت الدول قد أقرت صراحة ، مدخل إذا سمحت ، ليهما السلطات صاحبة القادة في حالة الاعتدال على أحكامها هذه ، شكل هذا من العمل التي تقوى مفعول المصوص أي وضعت

## (٢) جزاء المخالفة :

نص معاهدات برطانيات المصوص - الذي يعلقه إيها ، كالمادة ، تنص على وجع من الجزاء والحرمان ورفع على من يخالف أحكامهم من طوائف المتعاهد ، ومن كذلك الجهة التي يختص بهم وطريقة لأحكام في حالة الخلاف على تطبيقها

أمثال هذه المسائل سكنت عنها معاهدة القبة ، ولم حين ، مثلاً طريقة حل الخلاف الذي ثور بخصوص تسعة سفينة مصرية ، هل هي حرية ، وبالتالي تخصم للشروط موضوعه للسفن الحربية ، وهل هي حرية لا تخص هذه الشروط . وكذلك ، نص على حراً معين في حالة بحالة تصبها صراحة .

وفي مثل هذه مسائل حب ارجوع للفواقد العامة مدامت المعاهدة لم تضع لها صراحة خاصة . ويحور عرض كل خلاف على المهشات التي تكون الدول قد اعفت على بعضها حل كل الدولة

### ( ٣ ) مراعاة السفن التجارية :

نظمت المعاهدة مرور السفن الحربية ، خصوصاً كاتمة لمحاربين ، وفيدته بعدة شروط . وعاب هذه شروط لا تخص في السفن التجارية ، خصوصاً ما يتعلق بالمرضاة ، سمعت السفن الحربية من ايراطة داخل القبة ، سواء في وقت الحرب أو في وقت السلم ، وحددت صراطها غواي مدخلها تمركن على الأكثر لكل دولة من الدول غير الحاربة وحده

من هذا سبب أن المعاهدة - عند مراعاة السفن التجارية داخل القبة وخبراتها وموانئها ، وهو ما يند صمد أن هذا تراط في هذه الأمكن لأي مدة وبأي عدد وقد وعى في عدم تقييد مرابطاتها سفن مسالمة ، ولا يترتب على وجودها عريض القبة لا يحظر لأهل لا يمكن من ارسكاب الأعمال امدانيه عند مدخل الدولة التي تسبح في حالة حرب ، بعكس الحال المسنة للسفن الحربية

والكن قد يحدث في الحروب أن لمحا السفن التجارية التسعة لإحدى بدول الحاربة إلى مياه القبة هرباً من القبض عليها في عرض البحر ، وتراط بها لأي مدة حتى لو كان أهلها به الحرب . وفي هذه الحالة تعرض القبة لرحم هذه السفن بشكل يعطل المرور ، بل وقد تحر هذه ايراطة إلى وقوع كثير من أعمال

تتحرر من لقي هوومها سغن اعداده و حرمهم في مصفحة عمدة . و قى قد مقاس  
الى قتال و انحر حررية شهيد سلامه شد الخطا يى . وهو لأسر ادى ح . مته  
المعاهدة هذا فصلا عن ثمة فصلا من السهل حول سغن اتحرره في مده  
و حيرة اى سغن حريمه

وہ سب سے پہلے خود اپنے ہی سے تعلیم و ترقی و مدد و اشتیاق کی جہت سے  
میں نے یہ سب سیکھ لیا ہے کہ ان کے لئے کیا ہے

(2) تنظيم علاقة الدول بشركة اعمدة

[illegible]



هذه الدولة المتعاقبة في معاهدة هذه الدول وحده ، لأن معاهدة تسمى في وضع  
من هذه المعاهدات تسمى في معاهدة دول أخرى ليس لها فيها  
عدد الدولة من معاهدات لا بد أن تكون لها في الحكم في ذلك  
حكم مقدر من الدول وعبر لا يمنع أن تسمى دولة أخرى من معاهدة  
أو شرط في معاهدة لا بد أن تكون لها في الحكم في ذلك  
تصل من الدول معاهدة تسمى في معاهدة في صحتها ، كما أن هذه  
دولة تسمى لا يمكن أن تكون معاهدة تسمى في معاهدة تسمى

هذه المعاهدة تسمى في معاهدة لا في صحتها تسمى في معاهدة  
تسمى في معاهدة تسمى في معاهدة تسمى في معاهدة تسمى في معاهدة  
دول وحده ، ولكن معاهدة تسمى في معاهدة تسمى في معاهدة تسمى في معاهدة  
في مجموع ، كما أن الحاد والحد والحد والحد والحد والحد والحد والحد  
بموضوع هذه المعاهدات عامة بحيث تقر من جميع الشعوب المتعاقبة بها ،  
ومعاهدات تسمى في معاهدة تسمى في معاهدة تسمى في معاهدة تسمى في معاهدة  
يصلح كسب ، عدد المعاهدات ، كما أن معاهدة تسمى في معاهدة تسمى في معاهدة  
في معاهدة تسمى في معاهدة تسمى في معاهدة تسمى في معاهدة تسمى في معاهدة  
المعاهدات ، كما أن معاهدة تسمى في معاهدة تسمى في معاهدة تسمى في معاهدة  
تسمى في معاهدة تسمى في معاهدة تسمى في معاهدة تسمى في معاهدة تسمى في معاهدة  
وتسمى المعاهدات التسمية والتسمية *traites réglementaires* أو المعاهدات  
تسمى في معاهدة تسمى في معاهدة تسمى في معاهدة تسمى في معاهدة تسمى في معاهدة  
أو قوة معاهدة تسمى في معاهدة تسمى في معاهدة تسمى في معاهدة تسمى في معاهدة  
والتي تسمى في معاهدة تسمى في معاهدة تسمى في معاهدة تسمى في معاهدة تسمى في معاهدة  
تقرر فيها. (٢)

(١) حرب تسمى في معاهدة تسمى في معاهدة تسمى في معاهدة تسمى في معاهدة تسمى في معاهدة

٢ - Cours de Droit International Public من ٢٢



التي وقع المعاهدة ، والكهنة وحدهم صنفوه ، خدمة للدول غير الأوربية (١) ويسكر آخرون هذه الحقبة ، ويكتفون بالقول أن معاهدة ١٨٨٨ بين الدول الأوربية التي وافقها لا على أساس أن هذه الدول مدمنة قد قررت الدول الكبرى أن على أساس فكرة المصالح الضمنية ، وإنما خدمة للدول غير الأوربية ، خصوصاً الآسيوية والإفريقية ، صنف قوامها في ذات هذه المعاهدة أو قبلها بهذا الشكل الضمني ، خصوصاً أن حجة الإزاحة في حيزها أكثر مما تنفع لأنهم يسمون الدول الأوربية أي سمي لأحدها (٢)

والحق أن هذه شترت صغيفة ، دامت مع هذا التي عقدتها الدول الكبرى بهدف لا بد من إنداء واسع الألبان ، ودايحدث إحدى الدول مثال هذه المعاهدات ترمي لخدمة مصالحها الخاصة وفي غيرها من الشعوب فإن وزير هذا لا يحمي المعاهدة أي قصد به خير العالم ، من تتجمل الدولة التي تحاجت على هذا القصد العام وحمية وسيلة لتأديتها هي والامرار غيرها .

(٢) إن قناة السويس من يداه ، مشروعة قصد في خدمة الجنس البشري والتجارة العالمية وخص في لامتياز الأولى هذه دورة خصوصاً أن يكون الملاحة بها عامة دون مصير دولة على أخرى وكل مصر موضعاً ، خصوصاً من الدول الكبرى ، يجب أن يكون دائماً عام ، حتى يحقق الغرض منه

(٣) راعى واضعوا معاهدة ١٨٨٨ دولته القومية المهمة التي تؤيدها ، فوصفوا صغيفة ، ترمي لخدمة العالم ، وحريه المرور بها للجميع دون تفرقة دولة دون أخرى ، ودون تفرقة الدول الواقعة على الدول غير الموقعة . ولم يخص الدول التي مهدت للمعاهدة من مصفها ، وهي التي وقعت مصر بجزء من

(١) فوش - في القانون الدولي عام ، ص ٢ من جزء ١ ، ص ٢٢٢

(٢) مقال دسباغنييه عن Le Conflit entre l'Italie et l'Abyssinie  
Revue Générale de Droit International  
Public ، جزء ٤ ، مارس ١٨٩٧ ، ص ٤٦

عام ١٨٨٥ ، لا في حجة من على سبب أحكامهم و من حيث تركها إذا عورسها  
 انبساط من بدت و عند تناسل بعض نسل هذه المعاهدة ، ولكن المادة  
 أي مرت على هذا السبب نعمة يمنع بها الجميع دون عرقه .

١٤٠ صحت معاهدة على أن تكون المادة من حرية ومصلحة الدول جميع  
 ليس من جهة جميع الشعوب في جميع الأوقات و يؤيد هذه المادة عرض من  
 صلي سألته هذه المادة و من حرية من حتى يحق حرية الدول على كل وجه  
 وهذه الأحكام كلها فمد على الحقوق في غيرها فوعد أنه من مصلحة من جهة  
 السيادة على مصلحة المادة و غيرها من الدول ، خصوصاً الحقوق الخاصة ومصلحة  
 من وسطي أن الدولة في استقلال من حرية الدول و من سبب من جهة  
 حيث أن يخص بدورها من هذه المادة و من

(٥) صيف ، حيث نعمة المادة من حيث أنه هدت من مصلحة لأصل  
 دول أخرى ، و بيد المادة من جهة في هدف ، و صدق معاهدة ١٨٨٨ .  
 نص في المادة السادسة عشرة من على أن الدول من هذه السبب الدول  
 الأخرى أي في شترك في وضعها ، و عورسها في هذا حتى كادت  
 عموميتها مطهرار سمحاً أوسع قدر لا يمكن

(٦) صدقت معاهدة ١٨٨٨ فولا على جميع الدول التي رأت فيها  
 من لا أن من الدول من حرية في المادة من ، وهذا يكون الدول التي  
 من جهة قد أظهرت قبولها ضمنى لأحكامها واستعدادها للتقيد بخصوصها بغير  
 استعادة سببها من غيرها .

(٧) بد فسان معاهدة ١٨٨٨ لا من إلا أن هذا عرض منطقة  
 القناعة لتصرف كبير من أحكام هذه المعاهدة وأتقوا عدمه ، و ظهر هذا التصارب  
 و صوح في حالة وقوع حرب بين دولة موقعة عليها ودولة أخرى غير موقعة ، خصوصاً  
 بد كانت هذه الدولة الموقعة هي الدولة صاحبة السيادة على الأمة ، إذا سبكون للدولة



## الباب الثالث

### مركز القناة بعد معاهدة ١٨٨٨

درسنا في الباب السابق معاهدة ١٨٨٨ ودرسنا في هذا الباب تطورات التي لا لبس فيها في هذه المعاهدة منذ صدورها لليوم . وقد حدثت في هذه الفترة ظروف ونقصات وموت يبق أثرت جدا على هذه المعاهدة من كورة ، وعرضت الكثير من الموضوعات ، توفيقات ، نقصان ، ثم استلزم حصول عقد بوسن في لاودون ، معاهدة عام ١٩١٨ لاندالاجت من لاجلها ، حتى يصل سركر دولي حقيقي الذي تضمنه الآراء على هذا الموضوع . وسنرى من الآن إلى أن هذا ما كان على كل شخص على يدوم هذه المسألة من وجهة النظرية لأحكام معاهدة ١٨٨٨ .

والمعامل المتغيرة التي لا تست . ك . هذه المعاهدة وصيقت مع هذه هي المحظ الذي قدمه بريطانيا على عادتها هذه ، وحروب في وقت في أوائل الحرب العشرين ، وأحجمت الحرب الكبرى ، من التي أعقبها وهي معاهدات السلام وميثاق عصبة الأمم ، وفي دور سابع ولما وصفت من مصر واحدا ، والتي كان حق الدفاع عن هذه من عظم الأهمية ، حتى عقدت معاهدة ١٩٣٦ بين البلدين ، وحارب في لمبة الحرب العالمية وعظم مشاكل الأمم المتحدة وتجدد الصراع بين مصر وبريطانيا . وسندرج هذا كله في الفصل الآتي .

## الفصل الأول

### التحفظ البريطاني على معاهدة ١٨٨٨

حيث تحتل الأراضي المصرية عام ١٨٨٢ . وسيد اشرف صلا على قاعة

سويس من احياء دوليه وب حاتم لأبحاث الخاصة بمهدة ١٨٨٨ ، في  
اسموات اقمته هذا الاحتلال ، رأت بر طاب في مصر امود التي رأت في  
ما عند سلطان على القدة ، تقدمت ، لمحمدة دون هذا ، تحفظ بدرس  
في امسحت لتيه بريجه ومدوية وصنعه وحبر التدرج عنه تقصى الوعد  
الفرسي الإنجليزي سنة ١٩٠٤ :

## امسحت الأول

### تاريخ التخط

عرضت اللجنة لفرعية سويس سنة ١٨٨٥ نسخة أعدها وأعطتها ،  
مخصوص وضع مشروع معاهدة تنظيم مركز القدة ، على اللجنة اعمده لمحتسب  
في ٤ يونيو ، تقر رقدمه رئيسه ، وشار في سياتة إلى س هذه اللجنة المعبية  
قامت بمهمته دون أن يدخل في امسرها اجاء الاستاذية الموحودة مع مصر ١١  
ومعنى هذا أن اللجنة : تتقدم بالاحتلال الاعبدي بل وصمت من قو عند مد  
بمصر مع ممتصاته ، وراعت فقط ان المطلوب وضع مشروع مع هذه نظم  
مركز قده السويس بصفة دائمة باعتبارها سياتة مع ، دون عبدة «بصالح  
الخاصة المؤقتة لبعض الدول ،

وقد انتهت بر طاب هذا الموضوع وحشت أن مرقل معاهدة سلطانها  
ومعدها مصر ، وألفت حكومتها مدوية بجهة «راس رسالة مؤرخة ٦ يونيو  
١٨٨٥ بقول فيها : « يجب أن يكون مفهومها بصفة عامة أن المشروع المقترح  
معد في نظر حكومة صاحبة الخلافة ( البريطانية ) س ، للتدابير التي تقبل  
لدول في سياتة تنظيم مركز القدة بصفة دائمة ، ولكن لا بعد هذه التدابير  
واحدة انطبق شكل مرقل حقوق القوت البريطانية ، التي تحتل مصر ،  
أو يحطل حرمته في العمل الذي لاغى عنه تقو مهمتها على وجه فعال ، في







وقد وصفت سمات النجدة الحرة في نصير وهي في قصه، ثم  
حالة «مؤقعة واستدانة» وهذه معدة شهد النجدة وقت ويزول بحمد زوال  
السب لدى دعا ربه وهو احسان مشير موت برضا ربه. ومعددة شهد  
هذه وضع استثنائي ولا شدة محدود غير ورد في نصير ربه في حد  
من نص منصوص معددة لاستدانة معددة لاجل المذكور من اعتبار  
بحسب اعتبارات فخره هذه نصير ويمكن هذه نصير في نص محدود مدد  
التي لا يبيع للحكومة برضا ربه في محال من نص منصوص معددة  
مع الحد ما يبره لا بد كالت لا حرة في حق نصير مدد ربه في  
النص في وقت واحد. ان شدة في نصير معددة في نصير مدد  
حتى لو كان في راحة في حد في حد في حد في حد في حد في حد  
نصير النجدة انصوص معددة في حد في حد في حد في حد في حد في حد  
العمل ونصير في حد في حد في حد في حد في حد في حد في حد في حد  
نقد كالت في حد في حد في حد في حد في حد في حد في حد في حد  
وحد في حد في حد في حد في حد في حد في حد في حد في حد في حد  
ذلك من انداير في حد في حد في حد في حد في حد في حد في حد في حد  
معددة في حد في حد في حد في حد في حد في حد في حد في حد في حد  
النداءير في الحد في حد في حد في حد في حد في حد في حد في حد في حد  
وشحن في حد في حد في حد في حد في حد في حد في حد في حد في حد  
نصوص المعاهدة.

من هذا كله عهد في حد في حد في حد في حد في حد في حد في حد في حد  
وحد في حد في حد في حد في حد في حد في حد في حد في حد في حد  
معددة في حد في حد في حد في حد في حد في حد في حد في حد في حد  
ارباط في حد في حد في حد في حد في حد في حد في حد في حد في حد

(١) كنان، عن نصير في حد في حد في حد في حد في حد في حد في حد في حد، The Suez Canal



السطح، أي تترك على حاله في جميع الأراضي المصرية، وهذا لا يكون للدول  
ميرة من جميع نسل أثر المحظ لأهل لا تحت مثل هذا الاحتلال ولا تمتنع مثل  
لمركز مدى تترك عليه وحده مستعدة حتى عند من تحتفظ

ومع هذا فقد عهد حتر توسيع حدودها من السطح وتوقف بعض  
خصوص معاهدة صفة مستمرة وتوسيعه، وهذا ضم أثر حيث دول الأخرى  
معاهدة، ليس يسكن في إحدى في حين من حصول حكم مصر الذي  
توقفه اعتراف هذا الشكل

ويلاحظ أنه في حالة ما يفت من خصوص معاهدة يكون الموقف كما  
يوكل هذا المص غير موجود وليس لأمر، نسبة، معاهدة أي، هل، كما كانت  
سير قبل عقد المعاهدة.

### المبحث الثالث

#### طبيع المحظ

حين التحفظ البريطاني سنة ١٨٨٨ إلى أن تم تعديل هذه سنة  
١٩٠٤ وفي هذه الفترة تسعت حتر، ما من مواد في مصر، في الاسمدة  
من هذا المحظ حتى صارت الحال كما مع هذه ١٨٨٨ قد توقف،  
ومطلت فعلا لحكام، التي تعرض مع، هذه الحتر، وهي كما، قبل،  
يعود هذه المدونة، في مصر، تقتضي الاحتلال، وحصر مركز هذه،  
نامة لما تملية السياسة البريطانية.

وهذا حتر، حرية، مدونة، وكان، على، في، قيد، حرية  
حكومة، في، تصرف، أو، مدون، لأحد، في، تصرف، في، الأشرف، على  
مركز، مدونة، وغنت، حتر، من، المدونة، على، وقف، في، مدونة، أي، وكلت، لمثل  
مدون، مدونة، تقتضي، مدونة، مدونة، من، مدونة، وقد، عقد، مدونة، خصوص،  
في هذه المدونة في من الأنام. (١)

وهذه قائمة التوسيعات التي تم تسجيلها في السجل الوطني للمحفوظات في مكتب التاريخ الأمريكي عام ١٨٩٨.

الحرب الاسيائية الأمريكية عام ١٨٩٨

في اربع سنه ١٨٩٨ تمت طبع - ثلاث مجلدات واسمها ، وكان  
منها مجلدها من شرق الأقصى ، وكان لابد من ان تترجم فذا لاسوس ،  
مروور عصر الدول الاسمه ، زاد ملكيه من اذهاب الى مدينه قنبر عن طريقها ،  
وكانت المجلدات اسمها على محمد في هـ من قبل سنة ١٣٠٠ هـ حكومتها على  
الحكومة مصر به حسب لاجل وال وزير من المجلدات

وقد وقعت ترديد هذه الحرب على حدودها وسكانها ، وسميت  
لاؤذات المصاهرة ، من اسم حذر مشيع ، وسميت صريجات المصاهرة  
أمر خطية تعذر ، وسميت المصاهرة الحرب والمصاهرة هي المصاهرة على قده  
السوسن ، وسميت لأسمه ١٨٨٨ غير هذه المصاهرة ، وأسمها صريجات  
كبري وكنول ، وسميت في ١٢ ١٨٩٨ ، اسمها في المصاهرة ،  
والذي قرر أن هذه المصاهرة ، مدخل دو ، وسميت المصاهرة ،  
مفرد المصاهرة ، وسميت في المصاهرة ، سنة ١٩٠٤ ، من أنه لا للمصاهرة  
الأخيرة ولا للمصاهرة ، وسميت في ١٨٩٨ بأن الاتفاق الخاص  
بسمه السوسن ، وسميت في المصاهرة ، وسميت في المصاهرة ،  
لورس ، وسميت في المصاهرة ، وسميت في المصاهرة ، وسميت في المصاهرة ،  
الأخيرة في المصاهرة التي ترسو فيها . (١)

ومع هذا كله كانت مشكلتي وندم هذه الحرب خصوصاً فدائيس  
يرجع في حرمها نفسي نه يوم معاهدة ١٩٨٨ ، مادامت لا تتعارض مع مصالح  
بريطانيا ، على التفصيل الآتي :

(۱) تقریر کرومر عن مصر والوہان عام ۱۹۰۴ء : ص ۶۸ .

في ١٤ يرمه ١٨٩٨ سمعت حكومه لائى المتحدة من الحكومة  
البرطانية عمدا كان خورده أن تم سحب الحد منه داخل قناة السويس وان  
كانت غير موقعة على معاهدة ١٨٨٨ ، ليكن قد لا يجب على أساس أنه  
لا يوجد أى عرقه في هذا الصدد بين الدول الموقعة والدول غير الموقعة (١) وهذا  
معناه ان خروج أى حكم مدقة لأولى من معاهدة أى ممر ان حدية مرور موقعة  
مكتوبة لجميع الدول المتبعة لجميع الدول فى كل الدول ، مادامت هذه الدول  
تخبر أحكامها لأحدى وقد عت حكم هذه مدقة أساسا هذه الحرب  
وفى ٢٧ يرمه ١٨٩٨ كان قد وصل مدقة أصول حرة سائى بمقد  
دور والوجه مدقة مدقة ، وليس ، وتجر د وصوله بمقد أعين فائدة  
حكومه مدقة مدقة فى أن ، لم يملكه مدقة مدقة ، ولكن مدقة  
حكومه عقب مدقة حتى ش فى ذلك ، لم يجره بر طامه ، وهذه  
قدمت مشورتها على مدى مدقة من هذه طام وقواعد مدقة مدقة لديها  
ومدقة مدقة مدقة مدقة مدقة مدقة مدقة مدقة مدقة مدقة  
مدقة لا المدقة مدقة مدقة مدقة مدقة مدقة مدقة مدقة مدقة  
على ذلك ، مدقة مدقة مدقة مدقة مدقة مدقة مدقة مدقة مدقة  
مدقة مدقة مدقة مدقة مدقة مدقة مدقة مدقة مدقة مدقة مدقة  
سواء كان هذا المبدأ ، مدقة مدقة مدقة مدقة مدقة مدقة مدقة مدقة مدقة  
هذا أن مدقة مدقة مدقة مدقة مدقة مدقة مدقة مدقة مدقة مدقة  
فى تمك مدقة مدقة مدقة مدقة مدقة مدقة مدقة مدقة مدقة مدقة مدقة  
لا مدقة مدقة مدقة مدقة مدقة مدقة مدقة مدقة مدقة مدقة مدقة مدقة  
المدقة مدقة مدقة مدقة مدقة مدقة مدقة مدقة مدقة مدقة مدقة مدقة مدقة  
مدقة مدقة مدقة مدقة مدقة مدقة مدقة مدقة مدقة مدقة مدقة مدقة مدقة مدقة

صعوبة أخرى مادية سمها بناد البحر وحتفه فعلا من هذا المبدأ تتدابرا بعدها  
في السوق نائب فصل لولايات المتحدة ، وعاد الأسطول بعد هذا ادراجه لاسباب  
بعد ان كان قد عثر القذة ودخل مباد بحر الأحمر في طريقه للتيمبين (١)

ومسألة أخرى هي أن السلطات المصرية أدت الأسطول الاسمانى باجراء  
القرصية الضرورية لتتولى مدخل القذة ، وتسمح لإحدى سفينة التي أصبحت  
تطلب جسم أن ، بعد ١٥ يوما من وصولها ، طلبت إعادة اراسة من المعاهدة  
التي تسمح للسفن بحرية التجارة - مدور ، في حالة الضرورة - مدة الأربع  
والعشر من سنة بفترة حد أقصى لا تخطه تتولى مدخل القذة (٢)

ومسألة أخرى هي أن بعض حرة الأسطول ، مدكور عصموا بمرورهم  
وأمرت بحرية المرور ، حيث قذفتهم الميناء من عارض في عادمهم  
لسمهم ، مدور على أن هذا من تحت يدى الحدود (٣) وهذه  
حالة - مدور - مدور ١٨٨٨ ، وكان لابد من رجوع بخصوصها لقواعد الجوار  
كما كان مدور ، المدور في المدور ، لأن ما سكت عنه المعاهدة يرجع فيه  
مدور مدور .

هذه هي الحقول التي تمت حلها في أي أن حرب سنة ١٨٩٨  
بخصوص قذفة المدور ، وهي حرة من اتفاق مع أحكام معاهدة ١٨٨٨ ، وكانت

(١) كان مدور مدور مدور ١٧ ، مدور Le Canal de Suez et les Salaisons de l'Égypte N°  
Revue de Suez et les Salaisons de l'Égypte N°  
Grande de Droit International Publ.  
Peut-on fermer le Canal de Suez? (Cahier de la Revue de Droit International Publ.)  
N° ١٩٣٦ ، مدور ١٩٣٦ ، Disposition of Suez, Crabitès ، مدور ١٩٣٦ ، وما بعدها .

(٢) كان مدور مدور مدور ٢١٢ ، Disposition de la condition juridique du Canal de Suez avant et après La Grande Guerre  
N° ٨٢

(٣) كان مدور مدور مدور ٢١٨ .

في نفس الوقت في صالح الولايات المتحدة حتى كانت ربحية قريب من ١٠٠  
ومن بدري ، ربما كان موقف غير مبدع . ربحية لأحكام هذه ، ووفيقها  
تقتضي التخطئ الغير طي ، أنه وجد أن تصديق هذه لأحكام في غير صالح  
لولايات المتحدة

## المبحث الرابع التنازل عن التحفظ

( اودقو التي لاجدي ١٩٠٢ )

بعد صدور معاهدة ١٨٨٨ كانت لدول سوف ، ، مصففة صفة هذه  
دول أن يعطى أحكامها حفظ أو صرف من دوف ودر كل تحفظ رخصت  
مشاريع دشت من الحكومات فصد أنه ، وكانت في ، وول التمهين سلك  
كهم ونحكم مكره في معترض دولي معقود ، سبي من حذر ، وهو  
لموقف ابدى أمسه طسعه له دوت من دولي ص ، من لاسه عشر ، والذي  
كان شوبه الكثير من عو من سوف ومما سته مداد رخصت  
وكانت اختار من حاسم تخاص في سارل من قسم حتى خلق الأء ص  
لتي وحتهم مع وحتى موصل موبة عس من ، لأحكام من رخصت معاهدة  
١٨٨٨ ولتي ترى فيها ما تعرف معاهدة قصر ومبد شكل كات تحيب  
الحكومات الأخرى التي سعت لاء هذا التخص

وفي بداية القرن العشرين بدأت امالات بين حذر وفرد حدش ككلا  
حدداً نحو التحسين ، وتقدرات لاء ، مع هذه القوى لدولة وظهور  
مدسات حدلدة عاية وورسة ، أحصيا زور ، دوة لاء مة وسعها ، بد بفرود  
مبادي حدلدة شكل يهدد المفود وسع اندى تهمبه ماحه لاء عس الدول  
الأخرى كتحترأ وفرد ، مما دفع هذين الدولين نحو موبة أوجه الخلاف بينهما ،





مضمون هذا المرسوم يدل على عظمة السبق وقبورها الأثر منصوص  
المعاهدة والعمل بها حتى وإن كان في ذلك ما يتعرض مع مقتضيات احتلالها لمصر  
وهذا القرار وإن كان منصوص دور تعيد الحق للمعاهدة ، وهو من أهمية  
القانونية وحدها

ومع هذا فقد تمكّن بعض من أخذ بصيرة من آثار توقف  
الاحتجاجات السماوية التي حُرِّقَت في ابدية منسية على كفاف مثلي للذين يقدِّموا  
تريسة مندوب غارٍ للعلم في سلامة بعيد المآخذة. ومن لهذا الشرح الخمد  
صحة لدواء أي لا يرضى بصيرة نصير من هذه ١٨٨٨ بل هو شرط أمثلة على  
احتجاجات من حيث حكمة علم، وهذا هو، بل في هذا الاحتجاج، لا إذا  
ألقى قلبه،

[illegible][illegible]

و بعد تمسك خبر تكملة تحقيق الاحزاب سوية التي يعقدها عشو  
الدول عيضا جديدا او شرط علق عليه . ف من المخطط السابق ، وهو مقدمه  
الصفة بعد المنعول في مد حجة لدون الأخرى التي تمت المخطط الأول وهذه  
الدون ، طلبها مبدأ الدعوة أيضا ، أن يسحب به . كان لها مصبحة في ذلك  
وقد تحدثت اجتمعت مع دون لأخرى خطوت التي حصل وفي سنة ١٩٠٤  
مقبولا بدمشق . وفي ذلك العام من العرب في مصر و سوريا وسوريا وقطر  
بحرف ر كتاب في مصر ، لا يصيب حدود وقت ومن الاحتياط ولا بأي شكل  
أحد ، والذات واقفت على ان حصل معها ا مسئلة لاجيرة من النساء الأولى  
ومعهم مقرة اسم من مدة اربعة من مائة هـ وفي مقابل هذا أعطت  
الحكومة امر حاد به خدمة دون خمس من سن متعلقة بمصالح ومصلحة كإيجار

١١

وحيث لا إشارة في سره من مذكراته في نسخة ١٩٠٤ فترى  
الاحكام على - سنة ١٤٠١ من مذكراته ١٨٨٨ اي - حصل على ترخيص من  
الملك اشركه في الحكمه التي كانت له في ذلك الوقت بالملك الذي  
وتبع عام ١٨٨٨ حصل من قبله من قبله « ب » ولا تخصص للتعبيرات  
التي قد طاعت على نسخة اخرى في ودي من (٢٠)

وعيد التصديت والآفة - إلى لا سبب ١٩٠٢ من مع هبة القمه  
كانت أوب إلى أن كان موقفه من سنة لاحية إلى رائلعص  
في أقوار من ١٨٨٠ - ١٩٠٢ مع ١٩٠٢ - إلى الأخير ، هو القدر  
السمي وضع مع هبة ١٨٨٨ مع صبح المسد (١) وسنة ١٩٠٢ - آلاف هذا وقت إلى

International Law, We take as a

في ١٢ من شهر ربيع الثاني ١٩٨٢

... l'essai sur le Canal de Suez, 52-53 (4)

(٣) أحمد موسى ، المرحوم السابق ، ص ١٠٠

المعطى من قبله لا ينفذ . هذه صفة من صفات الدولة المستقلة .  
وان كل ما به من اثره كان يحتر لا يحد ان يوقف من احكامها ما يراه  
منه رصامع مقتضات اخلاصه الا انسى انفسه

## البصل الثاني

مركز سنة في حروب ١٩٠٢ و ١٩١١ و ١٩١٢ .

بعد ان اُلغى عن المحطة من بين است المعقدات المتعددة التي فوق  
لتطبيق المعنى معاهدة ١٨٨٨ ، وانضمت ما بينهم لاسلحة دون غيرها . جمع  
الذي في حكمه كمر و قد اسس . وقد سب على هذه المعاهدة سنة ١٩٠٢  
فترة حدثت فيها أحداث هامة كان من شأنها تحريك عيني مكر هذا طريق  
وقد بدأت هذه الفترة حروب شنت بين روسيا وفرنسا سنة ١٩٠٢ ، ثم قامت  
حرب بين تركيا وفرنسا سنة ١٩١١ ، وأخير ذلك حرب المكسيك التي  
انبعضت في قمع هذه الحروب سنة ١٩١٢ و ١٩١٨

وفي فترة سلام التي حلت بين هذه الحروب سارت الأمور شكل  
صعق وه قمع فيها ما عدا من الأحكام نفسها في فترة معاهدة ١٨٨٨ ، عدا  
استمرار توقيع الاتفاقيات معوية التي حسب عيهم زيادة الضمة منها ، وهو  
ما اشتهر به من عهد الحرب من منقط سنة ١٩٠٢ . بل من الاتفاقيات الأخرى  
الذكورة في هذه المدة نفيت كذلك معصية

ومن صفة أوت اسلام أن يضل احكام معاهدات مرعية صفة عامة ،  
ولا تقع فيها عادة ماثير احدث و سقيف عن حقيقه تصديق احكام هذه المعاهدات  
مداومت اليات على حاصمها . وهذا يستتصر درسا في اساحت الآلية على  
حروب ١٩٠٢ و ١٩١١ و ١٩١٤ من حيث أثرها على قناة السويس وتنفيذ معاهدتها .

## المبحث الأول

الحرب الروسية اليابانية عام ١٩٠٤

في فبراير ١٩٠٤ وقعت الحرب بين روسيا والصين ، واستمرت إلى ديسمبر ١٩٠٥ (١) وكانت ضد اسوش طه قنصلها في موسكو ، ثم منحه الصين الروسية ، حرية وعير حرية ووقعت روسيا ، في كات شرف واقف على شؤون المصرية ، على الحياة ، عندئذ كانت ترعى من صاحب حاف ، ومن جهة أخرى . لكن ملاقات ودية بين روسيا والصين ، كان قد انقضى مصالحة مباشرة في مقبل أحكام سنة ١٨٨٨ ، مع أن روسيا كان مستعصم أن يحصل هذه الأحكام في شؤون الأوس من جانب تقصى ، بحيث لا يوافق لدى ، من القدر عنه ، بل في ٨ أبريل ١٩٠٤ ، وكان أحكام معاهدة صفت من حرية الحرب على من عجزه أي مرتبة ، دون أن يشار هذا التطبيق بالخط اندكاري في هذه ، في سنة ، كما أنه من تفصيل ثانية .

تحرروا ، حسب ما كان نصرت حاكمه بحرية في ١٠ فبراير ١٩٠٤ للسفوف الثانية في موالى المعاهدة ، التي أتت مع حيال من المحي وأهم هذه التعليلات هي :

- (١) حتى كل سببه حرة ، في كنه محمدي ، وهم وسبحها .
- بوصول لأفرب ميد ، في كنه ، وحصل به على ثوب الزمة موصلة رحنتها ، مع مراعاة مقدم محمدي موجود معهم في وقت صلبت أحكامه .
- (٢) حب على كل سببية حرة بحرية ، في كنه ، في قصر مدة دون .
- تحرير ، إذا كان هذا ، ما حير نتيجة ضرورة ، وليس صفت قنصل
- (٣) لا يربط أي سببية حرية بحرية مورسعيد أو صرف أويس أكثر
- من ٢٤ سنة إلا ، كانت ، تحصل من على المحمدي ، وفي حرة











وهذا الحدث القوي ساقص الموقف لدى اتحاد حكومه المصريه في هذه الحرب، ويخضع حكم مصر حمله من معاهدة ١٨٨٨ التي حرمت على الدول المتحاربه انزل القوات داخل اقاليمه وحتى وقت ان الحكومه المصريه كانت تصدر هذه الحاله أن رك ست ، تقتضي ان يبين نفسه واضحه من معاهدة المذكوره ، واعلم انه صاحب مذهب على المعاهده في الاراضي المصريه ، بعض الحقوق الامتيازيه التي يجوز عن حكم المذمة حمله ، فان اثاره محل البحث لا تدخل ضمن الحالات التي حرم هذه المذمة مع مهدد الحقوق لانها لا تتعلق بمقتضاها هذه وانما هي عن مصر او مروج من ممتلكات اعني في في البحر الأحمر ، خصوصاً من مصر حرم على العربي كان في ماضي يمينه خارج حدود مصر العربيه ، اللهم لا نؤيد من وفوج لا عدد على أي جزء من ممتلكات مركب فيه من مصر من لأحد للعطراء ولو بصفة غير مباشرة ، ومهما عذب الله بهما ، وهذا من مقتضى قوله ولا يسير قصد وضع المعاهدة

## المبحث الثالث

### الحرب السكيري

( ١٩١٤ - ١٩١٨ )

بدأت الحرب في ٢٨ يومه ١٩١٤ من وسط و ، إعلان عن الحرب على ص ب ، ومنه على ملايين هشم صا في هذه حالات خسيمة وطارات المعسده في كاس و مع وفد في دون ، خصوصاً الدول لأوربيه ، وانعتت حرب من آب ما على روسيا في أول عشرين ١٩١٤ وعلى فرنسا في ٣ منه ، ومقتدب أربعة حتى تمتت الحرب في يوم من شهر مذكور وعدد كبير من الدول الأخرى في وقت مع مع مذهب مركب في ٥ تموز ١٩١٤ وكننت الدول المتحاربه كننت . كنه في دول مذهب في ١٠ من ١٩١٤ الى حاليه .





[illegible]

ب۔ بچہ شدہ سب سے زیادہ میں یہ سب سے زیادہ ہو گا۔  
معقولہ ہو گا۔ یہ لاجسک ہے کہ انہی میں سے  
جو زیادہ سے زیادہ میں سے انہی میں سے انہی میں سے  
انہی میں سے انہی میں سے انہی میں سے انہی میں سے

د. آؤن عيبر - ١٣٥٥ م هـ - في سنة ١٨٨٨ م  
المهمة في سنة ١٨٨٨ م (١)

هذه هي المبادئ التي تمركزها - من حيث المبدأ - في وحيث  
التي ترمي إلى تحقيق هدف واحد وهو : توفير الأمن مع توفر الحرية ،  
والحرية مع توفر الأمن .

تمتص الحركات الديمقراطية الحديثة - منذ القرن الثامن عشر -  
فكرها في " الحقوق الطبيعية " ، والتي تعود أصولها إلى  
وكان - نفس الفكر الذي كان يسيطر على أفكار الفلاسفة القدماء  
حكم من بعدهم ، وهذا هو الفكر الذي سيطر على الحكومات الغربية  
حول تصديقها على ميثاق حقوق الإنسان ، والذي تضمن حق الحياة  
والحرية والعدل .

ولقد كان هذا الفكر الذي سيطر عليه حكومات هذه الدول حجة  
خدمته به حصصهم بسوق العمل ، وأنشراح أهداف لأرضهم مصير  
هذه الدولة وحسن قولنا في حرب يوم غد مع هذه ١٨٩٨ في مقابلة شخصيت

(١) جريدة الأهرام في ٧ أغسطس ١٩١٤ .

التحقيق ١٤ رمضان ١٣٣٥ - ٦ أغسطس ١٩١٤ . ر . بطوى ناشأ عن قبه السويس .

أكبر ١٩٣٥ - ١٧

أحكامها بدور في وقت هذا الهدف ، يتعد من خصوصها ما يتعلق معه ويهطل  
 منها ما ينافيه أو يعوقه ، وقد ظهر أثر هذا كله جدي في القرار الثاني الذي أصدره  
 مجلس الوزراء المصري في ٥ أغسطس ، وتأثر قراره ليس منه ١٣ و ٢٠ ،  
 إذ فوّضت المادة ١٣ للقوات البريطانية مسألة كافة حقوق الحرب في أراضي مصر  
 وموانئها وأعضائها كما اعتبرت كإرصادة حق الفصل في كل ما يستولى عليه من  
 سفن وغيرها في حدود لأراضيها إلى . وحدات سادة العشرة تقرر سريان هذا  
 القرار ، بما فيه المادة ١٣ ، على موانئ مدخل قناة السويس ، وهذا في نفس وقت  
 كونه حكم المادة ١٣ في مرسوم حكومي على جميع الموانئ المصرية ، التي  
 منها موانئ قناة السويس ، غير لاي استثناء .

وهذا يوجب للدخول وحده بحكمه من هذا القرار ، وحكمه معاهدة ١٨٨٨ وأقول  
 إن الحكم هذه بحكمه أن موانئ مصر لا يخرج عن أوصافها ، بل هي مصر ،  
 موانئ أحسنها ، وقد جرت به هذه على أن تكون قوات دولة أحسنها ، كما  
 حق المدخل في شؤون هذه دولة ، حتى لا يمس هذا على موانئها ، ويعطل  
 مبدأ السيادة الذي رغب به هذه حكومة مصر ، بل قد أدى في نهضت عليها  
 وقد قلنا إن هذه بحكمه لا يهين أمامه حقها ، بل هذه العشر في سدها  
 . إننا نعلم أن قراره في مصر ، ضد معاهدة مدخل في موانئ مصر واحد  
 موانئ مصر لا يمتنع في ذلك ما دامت المعاهدة لا . ذلك ، وما يلي لا يرب  
 عليه مدخل في شأنه ومبادئ حقوق مدخلها ، وهذه مبدأ مساواة بين  
 الدول فيما يخصها . بل إن هذا مدخل مدخلها ، لا هذا ، بل مدخلها معنى لأن مد  
 مادة المدخل . حكم المادة ١٣ على مدخل مدخلها . بل قول المدخل  
 الأخيرة منها . بل على جميع موانئ مصر ، هذا فضلا عن أن كل أحكام  
 المادة ١٣ لا يتفق مع أحكام معاهدة مدخلها ، بل إن هذا أي وجه لأن قول

المدة العشرين على حكم المادة ١٣ على موافق القضاة ، كان المقصود هذا احترام هذه المعاهدة .

وكل ما للتخصيص ، في مدة العشرين من ثمة أنه يعتبر مجرد إشارة لاحترام معاهدة ١٨٨٨ في لا تعارض مع التدابير والأعراس الحربية البريطانية وحلفائها . والأحداث نفسها تؤكد هذا

ومن ناحية أخرى جاء المدة الثلاثة الأولى من المادة العشرين فصيح عن أن واضعي قراره أعطوا وأدس أو عروا به قصدوا المصلحة في معنى أن صلبها من أحكام المعاهدة ، في حسب هذه المدة على حرية مرور السفن الحربية ومصر هذه دون الإشارة إلى شكل مدفن الحربية

المعاهدات التي مركز السفن المعاهدة منطقة القضاة

ما أن تمت هذه الحرب بين مصر وأبوابها من جهة وأبوابها من جهة أخرى حتى كانت لا تعد إلا حربية مصر دورها . حسب التدابير واشتراط المعاهدة ، كذا أن من ساحة مدون معاديه . حسب عند وجوده منطقة لسوا من وأثيرت عدة مسائل في هذا خصوصاً من بينها من اسمها من الحالات الآتية في أول الحرب قدمت من بعد من البحر الأبيض بعض السفن المصرية ، فحرمها السطاب المصرية وحررت أحدها لا تسلكي أي منها لا اعتد بأنها أسيات متعلقات في هذا السبب . فحصرها السفن الحربية لمعاديه تتحركت السفن الأخيرة ، وهو مستلزم أنه الحكومة البريطانية في سواي والأعوان العدائية التي حرمت المدة أربعة من معاهدة ١٨٨٨ لا يكفها عيشة القضاة ، ورأت أن الحكومة المصرية على حق فيما اتخذته من تدابير لأن هذا واجب مبرور عليها تقتضي المادة التاسعة من هذه المعاهدة (١)

(١) باهون ، حربه استخدام . سورس ، ص ٢٢ جورج دويون George Douin ، L'Attaque du Canal de Suez (3 Fev 1915) ، ص ١٥ شرايف -

و من بدنه أغسطس ۹۱۵ کت برده بود بعد از پیاده شدن از کت  
و در ۱۷ مه طاعت کتب و کتب قدیم و کتب و کتب و کتب و کتب  
مجلس علم و کتب و کتب و کتب و کتب و کتب و کتب و کتب و کتب  
از کتاب محل و کتب و کتب و کتب و کتب و کتب و کتب و کتب و کتب

[illegible]

من مركز قناة السويس قبل وبعد الحرب العالمية ، ١٩١٧. كرايتس The Spoilation  
of Sucz (٢٤٠) (حالي العبيد النصارى) . بين ديرلنجر Derfanger وأما  
- (Lutzow)

(١) ماهر ، عن حرية استخدام قناة السويس ، ص ٢٢ .

(۲) از شیء بی ادب و بی ادبانه در هر حال و در هر جا که باشد.













ورأت أبا عبد الله وهو يمشي في حديقته - سنة ١١

الحركة الأخيرة وأعز منه مع ما قدمته لطيفاته من قوت وعزم من  
الضرب من وفقت حركة. وبمعد فاعلا في قوت يد وفيه شبهة ل  
وخرج المرحوم في هذه الناحية وحصل هو استهلاله في غير القنطرة ولكن  
الأمر انتهى بخرج احداه في رة شجرة واستحب لانه ولا من من مصلحه  
القنطرة وجوارها. (١)





شعب الصروف اتار حيه . ده والبعده به مصر اع سنة ١٩١٤ . والاعاده لفكرة  
 المعون الدولى ، و نظام جديد لى وضعه فيه مصر بين العانة الدولية ، والدور  
 الذى يقوم به برصية . ده فى دى ايام كى انبثاق عن مجمع الدول وطوعها  
 لارعية مصر جميع الشعوب . و ده كانت مذهب « الاخضر به افرسية المصرية »  
 . مستخدمه لالاكتة ضرورية سقيده و حمة نظام القصة ، ولم يعترض أبدا مرور  
 الحيدى فى هذا الطريق ، و ده لم يمانع وحده حق مباشرة الحقوق الحرية  
 فى هذه منطقة . كى لا تهم واحصر ، حتى فى مواجعه سنن الاعداء ، فصلا عن  
 منح هذه اسنن حق حوده موى بالادها أو بحده المحدث ، بل هذا كله معاه  
 به لا حد عند من حارب هذه القوات وحكوماتها على معاهدة القصة ثم  
 يعون صاحب هذا رأى ان هجوم ركة وحيدى فى فبراير ١٩١٥ بعد ، على  
 العكس ، عتداء على هذه المعاهدة ، لأنه لو قبل ادعاء ركان لها الحق فى أن  
 تعتبر مصر ، رغم كل الظروف ، ولانه ناره وأن لها أن يبيدها بالقوة سيادة  
 السلطان ، فإنه لأخلاف فى وحوب التعريف بين مسألة مصر ، اننى تخصم للسياسة  
 اعمامة ، ومسألة مرور « عدة » الى وضعها نصه دولى نهائى وقته الدول انتشاره  
 الآن ويدمها جميعا حرمه على وجه اب واة لامة . (١)

ويقول رأى آخر ان عسوق معاهدة ١٨٨٨ لى لاعداء القوب الانجليزية  
 و لفرسية انى حمت منطقة اماسة غير محتصة . ممل فى هذه المنطقة لأن هذه  
 المعاهدة مد . فده فى مواجعه برصية ، كغيره . بعد ده عن حصص عليها  
 ١٩٠٤ ، و لكن لم ير اعداء حده فى هذه الحرب على نصوصها أن هذه  
 المعاهدة لا تندر مسئلة مصر وسطه دولة أو أكثر من الدول الواقعة عليها ،  
 أو استحداث من غير سنن قصة مصر كتمى فيه من أعتائها ، وهذا يجب قبول

(١) أحمد موسى ، عن قناة السويس ، ص ١١٤ و ١١٥ .

تجهل بريطانيا وفرت لصوص من راحيه واقع بعد أن تحررها على هذا ماظهر  
من استعداد القوات التركية للهجوم على مصر وقدة (١)

هذه الآراء ، وأما ما سجد به من عنصريون أحد طرفي النزاع ، وبعد عن  
محور الموضوع ، والمجلس الأعظم وأصبح من صروف حارحة عن موضوع اعتك  
لقانون الذي صممت الدول به من كراهة السوس ١٨٨٨ ، وصوغ هذه  
الأعداد أحياء في ذات ماسد صحيح مدة مدته في طر به ستخدم في دعاه الحرب  
واسيسه وسكبه لا أصبح أمره ، بحيث المده في السليم ، وحدث كاقول أن  
بريطانيا وفرت هذه فت كروب عن مجموعته بدون عيه مصحح جميع اشعوب ،  
دون أن يجد بين أنداس من المدهات و مؤيق مشب وجود مثل هذه مد  
لعامة وما أسهل ماسمه المده على به على نفس من المدهات بناء الحرب  
لاحدب ارثي العام ، وى في صم ١٨٨٠ في موقفه وحجت مافد شوب صيرفها  
الحربية من ما أخذ .

والحق أن هذه ، وى مدهتها في مدهتها من حبه ، وبركي وأديا  
وكتنهم ، من راحه أخرى ، قد حمو محمد أحكامه مده ١٨٨٨ ، التي  
اشركوا في وصفها وتوقيع عليم ، واترموها ، أي عدلو على مركزه وى  
نصه السوس ، دون أن يكون لأي من تدفين مده من المده ماري  
مده ١٨٨٠ محمد مده من صفة لأعداد على مده مده ، على المنصين الاتي ،  
(١) عن صرقات بريطانيا وحدها

رمت بريطانيا من بداية الحرب استعدادات عسكرية واسعة داخل منطقة  
الغداة خشدت في نفوس ووطط من حربه في مده وفرنسيه ونامت  
لحصون ، وتنبى لأمرين استعداد مده كله في نفس مده وقع على شاطئ القدة  
ود حل بحرها في ٢٣ فبراير ١٩١٥ ، وهذا المده مده ١٨٨٨ اتى لاجير ،

صحة عامة ، حشداً لمصر ، وبإقامة الحقوق على شواطيء القضاة أو ، كتاب الأعمال  
العسكرية داخل منطقتها .

وحتى في حالة التذير لا يستند به إلى مجرد تنفيذ المعاهدة ، خصوصاً ما علق  
الحفاظ على سلامة القضاة وإلزامهم من مصر ، تحت شروط المعاهدة هذا الطريق  
وأصبح هو قديم مصر بدمه مدم ، وقد أعاد لهم المبادئ العامة لتركيا ، وهذه  
تتفق ، عند الأول ، مع في بديل موقعة على تصريح بين سنة ١٨٨٥ ، لاتحاد  
المدابير الضرورية ، واستقرت على وجه حقوق من سجنه مصر وتركها ، فواتهم  
لخاصة عدد آخر هذه المدبر لا يشك فيه ، وقد دخل مدون لأحدى كل  
هذا التدخل المتضمن ، في شجرة فيه جميع مدون موقعة على تصريح بين  
المدكور ، ومنها تركها ، واتفق على حشد منصفة القضاة لا يمكن اعتباره  
فوات عامة مصر وتركها أو ، مدون موقعة على نصيحة بحكومة

بما قبل من مطالبه ، مع إعلان حرية على مصر ، وفتح صله هذا الإقليم  
بتركها ، صالحة سيادة عامة ، فقد أعلن جيلانه ، قضاة البريديه ، وقد اكتسبت  
مركزاً دولياً ، بحقوق مدونة ، في تنسكها مصر ، وفي الأقل حالت من مصر  
بكل تركيا ، فصار مدونة حقوق هذه الأخيرة ، وهذه حجة غير مقبولة لأن الترك  
القانوني لمصر والقضاة ، يبرهن صدور مصر بركات من جانب تركيا وحده .

وحتى مع اقتراب من تركيا قد كانت عمدة في الصلح عن حقوقها على مصر ،  
وكان لهذا أثر حتى من ٥ نوفمبر ١٩١٤ ، في حروبها ، فإن هذا  
لا يمنع أن تعديلات تركيا في منصفة القضاة كانت عند وقت صدورها ، اعتداء على  
حقوق تركيا ، فضلاً عن أنها مدعى لدولة عتداء على باقيصوص معاهدة أمية  
وحقوق مصر ، وهيصوص وعتداء على لا أثر حتى تنسكها تركيا الذي  
لا يصب إلا على حقوقها هي وحده ، هذا عتداء من اتزان المدكور ثم بصحة  
مصر وفق القواعد العامة ، كما سري عدد دراسة معاهدة نوفمبر سنة ١٩٢٣



فبراير ١٩١٥ الى أن انتهت الحرب سنة ١٩١٨ - إذ استمرت استعداداتهم الحربية قائمة بمنطقة القصة طوال هذه الفترة  
 وقد انتهت الحرب أثار الحوادث التحصينات التي كانوا قد أقاموها بمنطقة القصة حتى لا يكسب مقابض صفة التحصينات الدائمة ، ويكون بهذا شهداً على اعتداء آخر من جانبهم على أحكام المعاهدة التي تحرم إقامة التحصينات بهذه المنطقة .

### (ب) عن تصرفات تركيا وألمانيا :

لنا بهما أيضاً جانب مصر وبهما أحكام معاهدة ١٨٨٨ ولكن قبل أن ساقش أوجه الاعتداء منه إلى حجة قد تعرض سنيل الباحث الذي يتصدى بمقد مصر ترك ، وهي أن هذه الدولة قد تفتضي هذه المعاهدة بعض الحقوق الأساسية باعتبارها الدولة صاحبة السيادة على مصر ، وأنها حق التدخل بمنطقة القصة والتدخل من بعض الخصوص صير بعيد المعاهدة والمحافظة على القصة والادعاء عن مصر عندما لا يمكن هذه الأخيرة من ذلك ، وعند شوب اقتبال منطقة القصة في فبراير ١٩١٥ كانت تركيا لا زالت متبر مصر حاصصة سديتها ، وأنها لا زالت تتمتع بالحقوق التي اكتسبتها في معاهدة تفتضي هذه السيادة

ولكن إذا سلمنا وجهة النظر هذه ، بل في جانب أكثر من هذا ونحوها عما تقرره المعاهدة من أن تدخل تركيا في هذه الحالات يكون بناء على طلب مصر ، عندما لا يتمكن من اتخاذ التدابير اللازمة ، وقبيل هذا أن تدخل حتى لو لم يستدعهم الحكومة المصرية ، حسب أن سلطة مصر عطلتها مريضاً ، فإن هذا كله لا يسمح بقول أن تصرفات تركيا كانت في صفى حقوقها المذكورة ، التي أعطيت لها بقصد ضمان بعيد المعاهدة وسلامة القصة والادعاء عن مصر ، فصلا عن الشروط الجوهرية التي هذت بها هذه السلطة والتي أهمها المحافظة على سلامة الملاحة واستخدام القوات الخاصة عند اتخاذ التدابير اللازمة .

والواقع أن تركيا قد أحنت بالترامانيا في المعاهدة بدعت على القصة



راحت سمن حرية داخل قفسه ، وحصنت ، ولأن الحكومة الفرنسية أرست  
بعض القوات لتعصر بقصد التميم ما نحن اعدوا من امراضوية الفرنسية (١)  
وارأى الخد في هذه السكة ، على فرض صحة مذهبها ، لا يبرر  
تجاهل تركيا لأحكام معاهدة لندن ، لا لاعتداء لا يبرر لاعتداء ، إلا إذا قلنا  
إن هذه المعاهدة ، حدثت قبله بعد أن يقسم أحد طرفيها

وتمسكه بالسكة التركية هناك كلمة حق لابد من بدائها وهي أن الحدث  
يحدثه في حيرة وشم حيرة في الحكم على تصرفات اسرار بين بصفة عامة  
دون التعميد حدوث مع هذه السكة ، ولكن توصيح هذه الحيرة أن يبقى السؤال  
لأن السكة من جانب ورف من جهة ، وكذا ونشير من ناحية أخرى ،  
قد يحدث كالم على و داسة من وطء ما على مدى و رة مع هذه ١٨٨٨ ،  
دون أن يحدد ، دوة مهم على أساس و رة بقمعه ، و إذا كنت تعمل  
أنه واحدة مهم في وقت الحرب أي شترك فيها داهي أرادت أن تنفذ بدفة  
بأحكام المعاهدة والقصد الذي للقصد ، هل يذهب الموقف الدقيق بهذه  
الأحكام حتى إذا كان حصونها قد اعدوا من جانبهم جميعا بمره لتفديد حطهم  
الحربية التي تهدف صين القصد ، المبادئ الحاسمة ، دون أن تنفذ هؤلاء الحصوم  
بأحكام المعاهدة

الحق أن إذا اعتد سائر الاعتبارات التي بلاس الحروب والتي عرض  
على الدول استحرارة اسير في البحر بق الذي يؤدي سب للمصر ، وهو ما تؤدي عادة  
للتصحية سائر الاعتبارات التي فوق هذا هدف كالحكم المعاهدات وغيرها ،  
وإذا راعينا أن مع معاهدة ١٨٨٨ لا ترسم لنا حراء يقع على من يحلها ، بل  
ولا ترسم لنا طريقة تنفع عند الخلاف على تطبيق أحكامها والحكم على تصرف

(١) موسى ، في القانون الدولي عام ، قسم ٢ من ج ١٠ ص ٢٣٨ - مقال بويل  
عن قناة السويس وحرءات عصبة الأمم ، ص ٥٨ - أحمد موسى ، عن قناة السويس ، ص ١٥٠

معين هل تتعارض أو لا تتعارض مع هذه الأحكام ، وإذا اعتدلت من هناك  
بصفة عامة هيئة أو جهة أعلى من الدول ، أى سلطة فوق سلطة ، عكس  
الاستعداد اليه وقت الحرب للملح في حروب التي من شأنها تتعدى بين حوز  
تطبيق المعاهدات وغيرها ، خصوصاً ما في عيش - دى ، بحرق مبادئ تقدمه  
وأحكام المعاهدات ، والفرقة بين حق والاصل ، كل هذا يجب أن يكون  
من طرق الداع قد حرقوا معاهدة ١٨٨٨ ، دون مرور من أحكامهم أو من تضم  
الثقة بصفة عامة ، وأنه كان يجب عليهم مراعاة هذه الأحكام ، ولكن عدم  
الاعتناء قد وقع من الدول من المستعمرات في ذلك الوقت - وهذا  
كان يجب أن تحترم بصوص المعاهدات وهي ترى خصوصاً في خصوصها .

وهذه هي نتيجة الحرب بصفة عامة ، وكانت مبدئية ، وكل ما يجب يهدف  
للصبر دون اقامة دور كبير بما يبقو منه هذه ، وخاصة انحصار في خصم الحوادث ،  
وبنتهى الأمر بقرار وجهة نظر العالم

### المطالب الخامس موقف شركة المياه

الخاصة - ثم راجع البحث في بعض الظروف والأحوال التي تحكت في  
المركز الدولي نقطة المياه من الجانب الكبرى ، من معرفة الدول لدى  
قامت به الشركة ومدى اشتراكها ودرجاتها في هذه الحرب  
سبقت هذه الشركة من المدة نفسها ووجوب في العمل على ما يضمن مهمه  
القناة ومركزها ، خصوصاً بعد أن ظهرت ودر عشي أن يؤثر على الامتياز  
كطهورسفن حرية امنية قوية حيث استحق منه من البحر لأبيض بوسط  
وفي ٣ أغسطس ١٩١٤ . أى بعد قيام الحرب ولكن قبل اشتراكها  
ومرسانها ، أعلن رئيس الشركة في جلسته مجلس ادارتها أن واجب الشركة  
الأهم هو أن تعلن وتحمي بوسائلها حرية المرور بالقناة . وهو ما يجب الذي يرميها



به خصوص متغيرها وقد صدرت لتعويض هذا فعلا لإدراجها معه . و شئت  
هذه الأخيرة بدقة (١)

وبدحت اخترا الحرب وندت بوعز السلطات المصرية بالحد من  
صد من دول امسط ~~مستقل~~ مرور بحسب . وروايل الله له تقصر هذه  
السلطات أن إدارة الشركة لا يمكن أن تشر في اجراء جوي جريه دور . وأحظر  
ذلك امر كر الرئيسي مدرس ، فقام رئيس الشركة بالاجل . فغير امر طاق  
ها ، وهذا بر هذه الاحداث على أساس أن سمعه التي عطل مروره ستخدمت  
أجهزة الملاسيكي بها للتجسس على السفن لا عبارة . وهو عن مسوى الامن  
العائنية التي حرمتها معاهدة ١٨٨٨ .

وفي حالة أخرى تحت الشركة فمضى احد اذو - هو سعيد - مستعين  
عظيم أن يرفض القيمة . و ان الدلائل تدل على كونه من مصر . والمسبب  
في عطل مروره ، لا شيء ، لا محذور من جانب صاحب الجهد ، بل هذه  
السمعة سوى سدا لثمة عبوره . و دون أن ند يد هذا امر هي كونه  
و فعلا قدمت شركة مدبول المطوع ، ويمكن سلطات جده هي التي منعت  
مرور السفينة (٢)

وقد أصبح أردب من معاده لدى الشركة في لاجراءات من اتخذت  
صد منهم عداء على مركز القضاة ، فاجبه أن هذه الاجراءات تمت بها  
سلطات اخرى به وأنها من في مكاتب معارضة هذه السلطات . ويعتقد ان كل  
مالي استصغبت عمله في هذه الاحوال هو الامتناع عن الاشتراك في شكل في

(١) بانون ، عن جريه سجد على قناة السويس . ص ٢٢

(٢) بانون ، مرجع . ص ٢٢ و ٢٣ . ان رئيس . The Spoilation of Suez

ص ٢٢ . دون ، هجوم على قناة السويس . ص ٥٧ . حسن . عن . كان انفسه  
السويس . ص ٢٧



انقرده ، أي أنها حدثت عن موقعها الأول لدى تمت هذه الحوادث  
والحق أن الشركة كانت تهدف بخاصة مع حرب ولا سيما بصفة رسمية ،  
وعت الاعتبارات الخاصة بمصالحها مع هذا الهدف  
وهذا ما حثه حتى خرج من تحت لأحداث وترتيبها وهو أن  
الشركة تأثرت حد كبير مع هذه الحرب ، ولكن هذه الظروف  
على شتونها ، وبعدها من ، سحر ، لا حصر لمصالح تجارية التي كانت  
في نفس وقت سحر في ذلك ، حد مع مصالح تجارية والتي الخاصة ومصالح  
الشركة نفسها .

### المطلب السادس - نتائج ودروس

إننا نرى حرب كبرى على كبرى من هذه الحرب ، فما هي النتائج  
التي خرجت منها والدروس التي نتجت من هذه الحرب بخصوص هذا الذي  
الذي وضع القصة ومعها هذه المصالح التي لا بد منها وحمل الاعتبارات والأحكام  
القانونية مصداقاً مع قوله واه في

نصارت القوارب متحدة في منطقة قناة السويس على أن تصور الأمن  
الذي يضمن للسفن حرية المرور في هذه المنطقة الذي هدفنا إليه معاهدة  
١٨٨٨ من الصراخ الذي كان محله البحر الأحمر الأوسط والبحر الأحمر  
خارج منطقة القناة فمن أمن هذا البحر من خطر حد كبير من البحر المحيطة  
به ، حتى أن حركة المرور بحره بعبء شكل واضح في سبب الحرب إلى طريق  
رأس الحاء الصالح

ووضح خلال الحوادث أن معاهدة القناة لم تحفظ القصور من علة بواحي ،  
أظهرها صيق منطقة القناة التي تسري عنها أحكامها ، وهو ما أثر عليه أن  
السلطات التي تكونت من هذه في الأراضي المصرية حول هذه المنطقة ، وكذلك  
في البحر المحيطة بها ، يتكلم أن يجمع في وقت واحد بين مع حصومها من الاستمادة

من القادة واحترام حصانة معتقهم كما حددتها المعاهدة ، إذ يمكنها أن رابط  
 خارج مباشره ، تر وبحراً ، فتتبع سفن أعدائها من الوصول هذه المنطقة .  
 وهذا لا يكفي أن يعلن أن القادة مفتوحة لدور غير وسكن انهم وصول  
 السفن لمناطقهم . وسبب نفوذ أساطيل احدى بحرية عامة ، وعدم مداخل القادة  
 بحرية خاصة ، لا يتمكن سفن دول امست من دخول هذه سيطرته والاقتراب  
 منها بعد أن تطوف من مسلاتها في لاه الأولى من الحرب وهذا يمكن القول إن  
 حربها دور العامة عظمت صور فترة حرب . لا بالنسبة من الحلفاء وما كان  
 الموقف سمير كثيراً لولاً به هذه . لكن موحدة أصلاً

وكان مركزه نشأته في حصص له مصر في كثير من مراكز القادة ، فقد  
 تحاربت الدولة ضد حجة السيولة القابلية عنها مع ادوية صاحبة السلطة اعلمية بها ،  
 وهو مساعد على احتلال خليج صوص معاهدة ١٨٨٨ التي لا عرض مثل  
 هذا الموقف ولم تحسب حساب مركزه بيطان المخص بمصر واحتمل شوب  
 الحرب معها وبين تركه أي حصص في هذه المعاهدة نفوق حصصه أظهرت  
 حرب الكبرى متحدة تمنعها إلا إذا تمكن هذا بالاتحاد للقوة بل والاعتداء  
 على النصوص الأخرى الواردة بالمعاهدة

ومن الدروس التي يستفاد من ظروف هذه الحرب أن الاعتبارات  
 القابلية لا يكون لها وزن كبير بحسب الاعتبارات بحرية والأعراس التي تسعى  
 إلى تحقيقها الدول بحرية في ظروف تكون السكينة لأول فيها للقوة

وأهم ما يجب التنبيه به ، حتى تصح مراكز القادة وبعد النصوص الخاصة  
 بها سيبدأ دقيق في جميع الظروف ، هو عمل على حسن احترام مبدأ المساواة  
 بين الدول في كل ما يتعلق بالقوة من شأنه حتى القابلية واقعية ، والاحيوط  
 سائر الاحتمالات ، لأن احتلال هذا مبدأ يؤدي نفس النتائج التي خرجنا منها  
 من الحرب الكبرى . ولا يصل هذا العرض إلا إذا كانت الدولة صاحبة السيادة

على الحياة ، وهي مصر ، فلهذا لا يمكن أية دولة أجنبية من أن تشر على هذا الطريق سوداً حكيم عادلاً ومن لا يستند إلى مصالحها والتصحية بمصالح الغير .

## الفصل الثالث

أثر معاهدات السلام وميثاق عصبة الأمم على مركز القناه

مع الحرب عده دول من أن تقي حصار والسائح أي من عيب وانتهيرت أي من . وهو ما حصل من أن وقعت حرب كبرى أوردها في ١١ نوفمبر ١٩١٨ وفي وقت سه دعت حله همة يهدى لأجد وسيلة حسن صيانة الم الم وحل مراعاب مصه دعه ، أت وضع ميثاق «عصبة الأمم» وسمحت أثر هذا كله على مركز قناة السويس في مخرج لاس

### المبحث الأول

#### معاهدات السلام

أثرت الحرب الكبري حد كبير على وضع قناة السويس ومركز مصر بصفة عامة ، خصوصاً من ناحية أهميتها كمنفذ إلى البحر الأسود الخاصة بهذه القارة ثم وردت معاهدات الصلح التي عتقت هذه الحرب وأبى عقدت الخلفاء مع أعدائهم في باريس ، وهي معاهدة فرساي Versailles مع ألمانيا في ٢٨ يونيو ١٩١٩ ، ومعاهدة سان جرمان Saint.Germain مع النمسا وجرمانيا ، ومعاهدة تريانون Trianon مع المجر ، ثلاث في ١٩١٩ . ثم وضع الخلفاء مع ترك معاهدة سيفر Sèvres في ١٠ أغسطس ١٩٢٠ وسكيب . ثم قرروا في معاهدة لوان Lausanne في ٢٤ يولية ١٩٢٣ .

ومما يزيد أهميتها أثر هذه المعاهدات على مركز قناة السويس أن الحرب

بہت نصرت و حمایت و جلدی علی ہر گز و دلوں و سبب و فکر میں شوق و  
میل و رغبت علی جملہ حقوق و آزادیوں و خصوصاً فی الاقلیم  
الی الاولین عین مسرت و شوق و ہمہ وقت و ہمیشہ تفتہ

[illegible]

وید غیر من در و .....  
۱۸۸۸ و در اول من .....  
که آورده من در .....  
فی المظنین الآیین :

المصاب الاول - انكسر بين معاينة ١٨٨٨

[illegible]

وقد نشر هذه معاهدة ١٨٨٨، وهي من معاهد ١٩٠٤، حديث الحرب  
الكبرى ضد كير هذا ٥٠ من أساساً ؟ في معاهدات اصلاح خصوص

سدد كل شك بخصوص تقدمها ، فدة في مواجبة الدور بني وقتها والتي اشتركت  
في الحرب وفي المصروفات التي تمت ٧٠٠٠٠٠٠ تنسقة نقدا . خصوص دور التي سهرت  
ولم تستطع لحكم هذه المدة أن يحصل من جميع مسؤوليه لاستد . فالحرب  
على أحكام المعاهدة ومركز القدة صمعة تامة

وهذا العرض أدرج حسابه في سنة ٢٨٢ من مملكة فرنسا في سنة ١٨٠٠  
والمواثيق العامة التي تحت مملكة كورس على سنة ١٨٠٠ من مملكة فرنسا  
حذيد فيما بينها وبين الدول من كتاب "الفرنسية" من سنة ١٨٠٠ من مملكة فرنسا  
ضمن هذه المجموعة من المصاحف "مملكة ٢٩" كورس ١٨٨٨ خاصة بحدود  
نظام مهاني ضمن حدود مملكة فرنسا من سنة ١٨٠٠ من مملكة فرنسا  
٢٣٤ الفقرات العشرة من مملكة فرنسا من أي شعب - كورس - و  
والمادة ٢٦٩ من مملكة سويسرا ومادة ٩٩ من مملكة فرنسا من مملكة فرنسا  
الخاصتان بالصلح مع تركيا (٢).

وحدث العدد ٩٩ من مجلة - نون - أن وضع = عدد  
الخدمة موضع التمسك ، ودون خلال المصوب لأحد المدخلة ، من حيث  
المعاهدات والأعداد وما سبق المصادقات التي - العدد - أو نسبة ، أو  
فيما يلي ، دور تطبيق من حيث - ك - و - ل - و - و - و -  
(٦) اذنية ٢٩ أكتوبر ١٨٨٨ خاصة - - - - -

السويس ، مع سراج محمد حبيب ، والدتي - دد ١٩ من بوهدة - سنة " .  
والذي يتتبع في هذه مصر ، الذي يمد ، و كرمك بعد بوهدة  
١٨٨٨ . عذري ، لأني أعرف : دون حال ، مضمون لأخي عبد الله .

(١) تاريخ علي بن ابي طالب من ١٠٠ هـ إلى ٢٥ هـ في نسخة ١٠٠ هـ  
 Traite De Paix avec L'Allemagne  
 من ١٧٤٥ هـ إلى نسخة ١٠٠ هـ  
 (٢) حبال ، عن زمكان قبل قنات الويس ، من ٧٧ هـ

الوردة الصادر منه ، وهي شير على الخصوص للمد بين ١٦ و ١٧ ، من معاهدة  
برلين ، التي تميد أولها من راي عن حقوقها على لاغيب التي فصلت عنها ،  
ومهم مصر ، وبعد تسلمها اثر من تركيا عن حقوقها المذكورة تأخذ رايح  
٥٠ فيبر ١٩١٤ . وهذه المادة قول المد السادس « مع مراعاة البود الخاصة  
بواردة في مادة ١٩ من المعاهدة اذنية » ، والمادة ١٩ هي التي علق حل المسائل  
التي قد نشأت عن الاعتراف بمصر دولة ذات سيادة على اعدوت بعقدها في مستقبل  
لدول اي مهم لأم ، وكل ماقد منهم من مدول هذا الحفظ في المد السادس  
لمذكور ان الدول المتعاقدة أرادت أن تحفظ ، عمدا يرب على اوضع الحدود  
مصر من تركيا وعن بعد حكاه معاهدة خاصة بها ١١

وعلى العموم في هذه المحفوظات والامارات لا تمنع النتيجة الأساسية وهي أن  
تركيا ورايا قد اعترفت من حدود تقدم معاهدة ١٨٨٨ . وبس لهذا الاعتراف  
من اثر من الناحية القائمة ، لا في أنه ظهر أن هذه المعاهدة لا زالت قائمة في  
مواجهه جميع الدول اي اصبحت بها ، كما كان الحال قبل الحرب ، وأن كسبها  
هذه في كفاية دالة ، من أحداث الحرب لكبرى التي اصبحت في طلي  
البرس و بنت آية عن السلام

وقد حدد الاعتراف بمعاهدة ١٨٨٨ على كيا والاديب نسبة ، ومعها  
التمس تركيا ، لاسيما المدونان ملحق وضعت على كاهها مدة الاعتداء على الحرب  
على مركزه سوس في مكان . اما اعترافها بالخطأ ، وه شكل صحتي كما حدث  
بهذه الخصوص ، وعادة التسليم سراحة بتأثيرها ، بحكام معاهدة ذات الدول  
الأخرى اذ قعة عيبها ، سواء اي اشرحت في الحرب أو ابي ، شير فيها

١١) أحمد موسى ، عن المد سوس ، من ١٢١ وه عدها بوي في المدون الدولي  
العام ، قسم ٢ من جزء ١ ، من ٣٣٩ . مقال بويش عن قناة سوس وحر ، ب عصبه لأم ،  
من ٦١



ومعنى هذا يصل ترخيص واحد به من عدة لاعبين على أنه هذه وترد حقوقها  
هذا أن ليس لهم حق تمتع بحكم هذه المادة لأخذها في الاستعانة  
أقراره بعد الحرب . . . وكيفية التمتع بعدى يصل عادة من السعة  
وتتبعها على مجموع واحد دون أن يشركه فيه

### المطلب الثاني - مدخل ركنا عن حقوقها

بعد أن جرحب . . . من طب مستعدة قبلت له على أن يحصل  
في هذه الترتيبات . . . إلى طرف الأول منه هذه . . . على مقصود من كل محل  
ترك في حقه . . . في سنة ١٨٨٨  
وقد اعتبرت . . . في سنة ١٨٨٧ من  
معاهدة . . . في سنة ١٨٨٤ من . . . ووجه  
في المادة ٨٦ من معاهدة تريانون .

وفي سنة ١٩٢٢ قدرة دون من سنة ١٩٠٧ من معاهدة  
سان جرمان ، والمادة ٩١ من معاهدة . . . وأقرب هذه الأول منه . . .  
معاقب ، كل من يجب أن "تعمل بحكمة" . . . في سنة ١٨٨٨ خاصة به  
في سنة ١٩٢٩ من سنة ١٩٢٩ من سنة ١٨٨٨ خاصة به  
الملاحقة بقناة السويس (١)

وتتوقف هذه لا تزدت على . . . في سنة ١٩٢٩ من سنة ١٨٨٨ خاصة به  
بحقوق . . . في سنة ١٩٢٩ من سنة ١٨٨٨ خاصة به  
بحقوق . . . في سنة ١٩٢٩ من سنة ١٨٨٨ خاصة به  
في سنة ١٩٢٩ من سنة ١٨٨٨ خاصة به

(١) مدرك . . . في سنة ١٩٢٩ من سنة ١٨٨٨ خاصة به  
في سنة ١٩٢٩ من سنة ١٨٨٨ خاصة به



ونخرج من هذا نصحه واضحة هي أن تركه رت عن حقوق التي اكتسبها على قبة النول سببها كانت مدونه صاحبه السيادة على مصقها تقتضي لمواثيق أي حسب مركز هذه الأراضي . ثم هذه الحقوق ما تحت غلبه معاهدة ١٨٨٨ في مادتها التاسعة والحادية من عدة ترك من بعض أحكام المعاهدة في حالة تدخيل الدولة مصر في سيدها أو تدخيل على الأراضي المصرية أو عن المعاهدات التي يهتد على شئ في تدخيل الأجر . وكان لا تقتضي القواعد الثانية من المادة السابعة أن يكون مذهب من قديم رتبة الاحتمالات السوية لمندوبي الدول السكينة من قبله معاهدة ، وهي لاحتمالات التي تحصل قيرها من اذ حله لعمده عتق محارب وعذب ترهده .

وقد قلنا من قبل أن في معاهدة لندن ورد عام ١٨٨٨ . يذكر به معاهدة حقوق الواردة في معاهدة ١٨٨٨ . قد فهم منه أنها لا قصد لتسليم هذه الحقوق ، أو في لاق قد سمعنا ذلك حين وقوع هذا التماس خصوصاً بعد أن نارت قوة لأن السيادة هذه هي التي كانت أمكن من معاهدة لوران في الانقصاص منها بغير ريب . وكما أن قد خرج في صراحة عن حقوقهم لمقدرة معاهدة ١٨٨٨ وفلوا بحويدي ابريطانيا .

وسكن هذا القول لا يمنع وقوع ما دل ترك عن حقوق المدكورة لأن سادها رأت عن القبة وعد . تقتضي معاهدة لندن ، وبعد تروا كل الحقوق التي تستند في قيرها من هذه السيادة والتي أعطى الترك لا صفتها كانت تلك ، وقت تقرير هذه الحقوق ، لسيادة القادة على الأراضي المصرية ومنها منطقة اقادة ، ومن الحقوق المدكورة بفرية معاهدة القبة استند هذه الدولة دور غيرها من الدول الموقعة .

ونعرض في هذا الخصوص بقصة دقيقة هي هل يدل ترك معاهدة تحميم فقط عن حقوق التي كانت تملكها تقتضي سادها السابقة على

القصة ، وبقى محتفظه تركية مدونه مرفعة على معاهدة ١٨٨٨ ، حكمها في ذلك حكم أي دولة أخرى موقعه عدم ، وأما ما يخصه من كل ما يتعلق بالخدمة والخدمة فيه مدونة المرفعة على هذه المعاهدة .

وحول هذا ترك لا زالت مدونه مرفعة على تبت خدمة الدولة المرفعة على معاهدة ١٨٨٨ ، وأما ما يخصه من كل ما يتعلق بالخدمة على معاهدة القصة في كانت مرفعة على من خدمه خدمه في عموم الامتياز ، خصوص معاهدة ١٨٨٨ ، مدونه صاحب هذه المدونة في ١٩٠٠ .

وهذه المدونه مدونة في الامتياز في كل ما يخصه من كل ما يتعلق بالخدمة عن جميع لأضي اوفدهم في جميع الامتياز ، وأما ما يخصه من كل ما يتعلق بالخدمة الحقوق التي ردت في مدونه مرفعة على من خدمه في عموم الامتياز ، خصوص معاهدة ١٨٨٨ ، مدونه تركية عدم ، وأما ما يخصه من كل ما يتعلق بالخدمة الحقوق التي ردت في مدونه مرفعة على من خدمه في عموم الامتياز ، خصوص معاهدة ١٨٨٨ ، مدونه تركية عدم .

وهذه المدونه مدونة في الامتياز في كل ما يخصه من كل ما يتعلق بالخدمة وهي مدونة في كل ما يخصه من كل ما يتعلق بالخدمة في معاهدة ١٨٨٨ ، الامتياز في الدول الأخرى ، مدونه مرفعة على من خدمه في عموم الامتياز ، خصوص معاهدة ١٨٨٨ ، مدونه تركية عدم ، وأما ما يخصه من كل ما يتعلق بالخدمة الحقوق التي ردت في مدونه مرفعة على من خدمه في عموم الامتياز ، خصوص معاهدة ١٨٨٨ ، مدونه تركية عدم ، وأما ما يخصه من كل ما يتعلق بالخدمة الحقوق التي ردت في مدونه مرفعة على من خدمه في عموم الامتياز ، خصوص معاهدة ١٨٨٨ ، مدونه تركية عدم ، وأما ما يخصه من كل ما يتعلق بالخدمة الحقوق التي ردت في مدونه مرفعة على من خدمه في عموم الامتياز ، خصوص معاهدة ١٨٨٨ ، مدونه تركية عدم .

من كل ما يخصه من كل ما يتعلق بالخدمة الحقوق التي ردت في مدونه مرفعة على من خدمه في عموم الامتياز ، خصوص معاهدة ١٨٨٨ ، مدونه تركية عدم ، وأما ما يخصه من كل ما يتعلق بالخدمة الحقوق التي ردت في مدونه مرفعة على من خدمه في عموم الامتياز ، خصوص معاهدة ١٨٨٨ ، مدونه تركية عدم .

وجوده بالثبات عنه . بل هي حقوق . حظ حق السيادة وتبعها ، قالي من آلت ؟  
آلت طبعاً للدولة التي كانت هذه السيادة سر تركيا ، وهذه الدولة ليست  
إلا مصر ، التي كانت وقت عقد معاهدة لندن قد تم الاعتراف بقيامها ، بعد تصريح  
٢٨ فبراير ١٩٢٢ . وقتئذ كان نص هذا المعاهدة المذكورة .  
وإذا عرفنا هذا ، ثم أن نبحث قصة تركيا في معاهدة فرساي ،  
والتي في معاهدة سان جرمان ، وهما ردت في معاهدة تريانون ، وتركيا في معاهدة  
سيفر ، تتحول إلى حقوق السيادة بتركيا .

هذه الإضرابات لأهمها في سنة ١٩١٣ . فقرار الدول الثلاث لأولي  
السمع ، وجود وعندها ، و تركيا دأبت إلى هي الدولة صاحبة هذه الحقوق  
وكان يمكن أن يرس على هذه الإضرابات تركيا . كانت قد أوتيت شيئاً  
معاهدة سيفر التي من نصيبها على آثارها بعد التحول وعندها يرس على مصر .  
وسكن هذه المعاهدة حسب معاهدة فرساي لا شيء فيها بمقتضى تركيا هذه  
التحول ، ولدي كل معاهدة . ولا يمكن لأمة تركيا بعد قد سارت في ناحية والسيادة  
التي هي أساسه في ناحية أخرى بعد نصيبها الخدية التي ضايعت على مصر والاعتراف  
بسيادتها ، حتى من جانب تركيا . وهذا كله حدثت بإقرار دول الوسط من  
كل أثر دولي . بل أن احق و تركيا  
الأثر الرجعي للتنازل :

بعد أن درسنا حكم المادة ١٦ من معاهدة لوزان ١٩٢٣ ، انما لنا بحث ، أن  
نعرف الأثر الذي رتبته المادة ١٧ منها التي تنص أن « أثر معاهدة تركيا عن كل  
حقوقها وميراثها التي كانت على مصر والسودان عند تاريخ ٥ ديسمبر ١٩١٤ » (١)  
مادة المادة قبل تركيا . سحب سائر ما على المعنى من التصريح الذي  
دخبت فيه الحرب . وقد قررنا عند بحث المادة ١٦ أن التنازل منه تم لمصلحة



معناه من حيث واحد ولا حرف أثر . عية . سمح . نقول ان ترخيب كسبت  
هذه الحجة حق . اولة حقوق سادة وما خرج عنها على الارضى المصرية  
وامانة ومعه وحده على اى ترخيب . من لاجله تقديمية . حق . وله هذه  
الحقوق في هذه الترة

وتمترة امة من ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، تاريخ مصر في ابريل ٢٥ في  
يونيه ١٩٢٣ ، تاريخ عقد معاهدة ان ، وفي كل قدام الاعتراف ، خصوصا  
من جانب بريطانيا ، شخصية مصر مائة في المائة بدولة ، هذا صدور التصريح  
المذكور ، والتاريخ و... في... امة... ، وب... ، على  
أ... ..

هذا هو خلاص ما في كتاب حكيم الله أو غيره من ترغيب وترهيب فعلا  
حقوق مد في كل وقت وفي كل حال في الدنيا الأولى بحكم حلاله لمصلحة  
القادة والراعي مد في بلاد على هذا الاحوال في الدنيا الثانية احكامه  
اي فرض احكامه في الدنيا وورث عبيد كل المذبح اني تامله كل حكمة  
مقره في كل وقت وفي كل حال على هذا في الدنيا الثانية في كل  
الاحوال انما هي في الدنيا وورث عبيد في الدنيا في ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وهي  
التي كانت اني لا اخلص من الدنيا في حق الاشتراف مع مصر في  
حقولها على القادة كما في الدنيا في حكم هذا المصالح

وحتى على فرض أن جزء البرطمة صحيحة وده وترب آثارها انه ماسة  
الي جعل من ان مصر حقيق مصر ، وحتى وفيت ان من  
تركها الحق من ان من ارجح دحود حرب صحيح الاعداء على حقوقها  
هي في هذه المرة ، وهد كاه لايتبع الحق ان تصرفات برطماقي للبريات  
الباقة صدرت اعداء على انه القدة ومعاهدتها ، وهي مساعدة مدوية اتي لها  
هذه الصفة ، وفق القدة اعداء العامة ، كين لايجعل لدولة بمعدا كثر خطيا أن يعدل

أحكامها أو تنصرف في الخلق لتي . منها . ومنه ما حصل لدولة صاحبه القادة

## لمبحث الثاني

### ميثاق عصبة الأمم

سميت الحرب الكبرى حرباً عالمية ، وصعدت لعالمات مدوية  
وسادت شخص بين دول معاهدة شكل جديد . له . فكانت في يوم ١٠  
تحتوى قيم المليون الأولى حصته لأمن وإستقرار . وهذا العرض وافق مؤتمر  
السلام بالإجماع في ٢٨ من ١٩١٩ على ميثاق عصبة الأمم ، ووقعه في ٢٨ من  
١٩١٩ جميع الدول التي وقعت معاهدة فرساي<sup>(١)</sup>

وأصبح هذا الميثاق المرجع الأساسي لحل المنازعات بين كل الدوليه صفة  
وهو يرد به خصوص حارسه على الدول . وكان يرد به عقد من عدم هوادة  
٢٣ إلى قرار من الأمانة العامة . كان هذا الميثاق من أجله وحجره  
الموصلات والمرور<sup>(٢)</sup>

وبل هذا لانصاح إلى دول العصبة . دهر على الأمم من المبدأ  
و لأحسن معاهدة ١٨٨٨ . وكان الميثاق . كان هذا الميثاق من أجله  
هذا الأثر من سنة ١٩٣٥ . وكان الميثاق من أجله  
بما كان مسجداً في بيئات من هذا الميثاق من أجله  
لقادة تيشق العصبة والميثاق . كان هذا الميثاق من أجله  
الاقتضاه أي صوت على . كان هذا الميثاق من أجله  
العصبة التي أنشئت . كان هذا الميثاق من أجله

(١) جبال ، عن المكان قبل قناة السويس ، ص ٥٣ . نسخة معاهدة فرساي ١٩١٩  
(٢) ص ٩٠ . نسخة من طبعه في ١٩٢٠

(٣) ص ١٠٠ . نسخة من طبعه في ١٩٢٠

(٤) ص ١٠٠ . نسخة من طبعه في ١٩٢٠  
دولة التي أنشئت . كان هذا الميثاق من أجله  
خلال مثل كل دوله . كان هذا الميثاق من أجله



## المصاب الأول حرب الألبان والحشة ١٩٣٥

من سنة ١٩٣٥ واصلت حركة الشغب على الحشة وأحدثت  
سقوط بعض عمدة كثر من مملوكة عمدة الحيات وألقت دشمهم في منجمها شرق  
أورقة سبيلها من بعض وقتا، عجزت هذه الحيات عن دفعها، وبذلك عجز  
الحش في قتل العمدة دون هذا الفعل العكسي كوسيلة مع الحرب والدي عم  
حرب الحيات لم يزل في ٧ من سنة ١٩٣٥ مجلس العمدة من هذه الحشة إلى  
أهل سبيلها من دور عمدة زاهي حاربت الحشة<sup>(١)</sup>

وهذه هي الحرب الأولى في ١٩٣٥ حدثت هذه الأمانة  
هذا الأسكان من حيث تحقيق مقاصد، وتحقيق ذلك من حيث العمدة  
مجلس العمدة في ٧ من سنة ١٩٣٥ أن هذه الدولة حدثت الحرب بحركة  
لا امتثال لمقاصد غير في مادة ١٢ من مرسوم ١٠ من سنة  
وقفت الجمعية العمومية للعمدة على رأي المجلس وهو بامتناع هذه  
لمقاصد غير في مادة ١٦ من مرسوم على المادة<sup>(٢)</sup>

وهذه الحالة معقدة، كما نصت المادة المذكورة، فبعض كل حال من  
اقتصاد مع الدولة معقدة، وحيث أن هذه الحالة من هذا قدر على مرور  
قدرة المجلس كوسيلة في العمل العموديات الاقتصادية ذات أثر، فترجع بعض  
مطال مرور المجلس لا سيما بعد الظرف في شكل غير مباشر كصناعة رسوم  
المرور على الفعل الأخرى بها، أو بعد الفكرة مؤلف حدثت بمرور في سبيلها  
داخل هذا<sup>(٣)</sup>، ويرجع، بمرور كثر من، يقول، يمكن حرم من المجلس  
الإطاحة من مرور، فبذلك مع مبادئ الأسكان من حيث، وذلك سوف يحد

(١) أندريه كوستولاني Suez, Le Roman, André Kostolany

(٢) d'un ébour prise, ٢٠٠٠، حريه L'ne, ٨ من سنة ١٩٢٥

(٣) جبال، عن أسكان قتل قتلة المجلس، ص ٥٥.

(٤) كوستولاني، مرجع سابق، ص ٥٨٧

على مرور هذه سنة من ناحية من لا يبيع متوسط أو البحر لأخر،  
خارج مدخله المدونة. بدور المدونة اعطيه دين تعطيل أحكام معاهدة ١٨٨٨. (١)  
وكانت أصح هذا الفتح لا يصح من رتبة الأولى من هذه المدونة  
بحدود دفع خصم على المدونة حتى وكل خارج مدخله  
ورأي أحول في المدونة من جهة كونه في حصة قرار اعطيه وأن  
هذا أي لا يجر حد أو رتبة أو رتبة في منب لاني  
المعتمد في مشروعة فعل الفاء

١٠ من مرسوم مدهد ١٨٨٨ في نفس الحكم. مع مذكور عصبة الأمير  
وهو مذكور في مرسوم مدهد ١٨٨٨ في نفس الحكم. مع مذكور  
١١ من مرسوم مدهد ١٨٨٨ في نفس الحكم. مع مذكور  
١٢ من مرسوم مدهد ١٨٨٨ في نفس الحكم. مع مذكور  
١٣ من مرسوم مدهد ١٨٨٨ في نفس الحكم. مع مذكور  
١٤ من مرسوم مدهد ١٨٨٨ في نفس الحكم. مع مذكور  
١٥ من مرسوم مدهد ١٨٨٨ في نفس الحكم. مع مذكور  
١٦ من مرسوم مدهد ١٨٨٨ في نفس الحكم. مع مذكور  
١٧ من مرسوم مدهد ١٨٨٨ في نفس الحكم. مع مذكور  
١٨ من مرسوم مدهد ١٨٨٨ في نفس الحكم. مع مذكور  
١٩ من مرسوم مدهد ١٨٨٨ في نفس الحكم. مع مذكور  
٢٠ من مرسوم مدهد ١٨٨٨ في نفس الحكم. مع مذكور

الطريقه الأولى حوراء هل أخاة

[illegible]

(١) نحن نأبى مع هذه ١٨٩٨ في معادلات السلام هي أنفت الحرب

(١) حنبلي ، المرحوم السابق ، ص ١١٥ .



من ميثاق عصبة الأمم أن كل دولة لها حق التصويت في الجمعية العامة. وكان في البداية خمسة أعضاء، ثم أصبحوا ثمانية، ثم عشرة، ثم عشرة وعشرون. وكان في البداية خمسة أعضاء، ثم أصبحوا ثمانية، ثم عشرة، ثم عشرة وعشرون. وكان في البداية خمسة أعضاء، ثم أصبحوا ثمانية، ثم عشرة، ثم عشرة وعشرون.

وحاصله ما قدمه أن الطاء لدون الذي قرينه مع عدة ١٨٨٨ قدوة لوس  
قد الطوى، شكل ما تحت خطه لا غير خاص بعينه لأمر وجه فيه،  
أوعى الأمن قوى به واستدبر به. وصار له عدة أن. ثم لسان خاص قدوة  
وترمه وتجه في طاق الصبرين له بدت في الذي  
النصرة الثابتة عدم حوار قتل شهيد.

يقول أسرار هذه الطاعة عدة حبر عدة لوس كعقبة في عدة  
الطية عدة ١٦ من مدي خصمه لأمر. وممن وجهه بغيره و دون من  
مخالفهم بالمحجج الآتية:

(١) أكدت معونات ساحة عدة و عدة ١٨٨٨ و ماني وعينه  
مد حبر من محو عدة معات و عدة ١٨٨٨ في ماني مدي  
أثره ماني طاء مدي و عدة ١٨٨٨ لا غير هذا ماني شكل  
على هذا ماني وهذا ماني قبل مع عدة ١٨٨٨ و ماني ماني  
يدور مع عدة ماني ماني ماني ماني ماني ماني ماني ماني ماني  
وصول هذا ماني ماني ماني ماني ماني ماني ماني ماني ماني

(٢) حبيب ماني من ماني ماني ماني ماني ماني ماني ماني ماني  
ماني ماني من ماني ماني ماني ماني ماني ماني ماني ماني ماني  
ماني ماني ماني ماني ماني ماني ماني ماني ماني ماني ماني  
الحاسة ماني ماني ماني ماني ماني ماني ماني ماني ماني ماني  
للجميع، حبيب ماني ماني ماني ماني ماني ماني ماني ماني ماني

١٨٨٨ ماني ماني ماني ماني ماني ماني ماني ماني ماني  
ماني ماني ماني ماني ماني ماني ماني ماني ماني ماني  
القول ماني ماني ماني ماني ماني ماني ماني ماني ماني  
ماني ماني ماني ماني ماني ماني ماني ماني ماني ماني ماني  
١٨٨٨ ماني ماني ماني ماني ماني ماني ماني ماني ماني  
١٨٨٨ ماني ماني ماني ماني ماني ماني ماني ماني ماني



الحياد أو الحيضية الشهرية (1)

(٦) كمل لمناقشة حرية الصحافة والحرية  
منه التي تضمنت على أن تكون حرية الصحافة  
الواصلات والمرور

(٧) قصت محكمة العدل الدولية سنة ١٩٢٣. في قضية «السنية» ومصر.  
Wimbledon «ألمانية» ضد «دولة» ٣٨١ من معاهدة ترسي لاجور، وقلة  
كيبيل إلا في وجه الدولة التي سكوت في وجه حارب مع «ب» وورث أن قيم  
ألمانيا. قبل هذه القصة سنة ١٩٢١ أثناء الحرب، الدولة في وجه نفس  
الحكومة بعد عملاء غير قانوني ونعترض مع مبدأ حرية السفارات لدى «دولة»  
١٩١٩. وقامت المحكمة في حكم أن القوت الدولية يجب أن يحصل ذلك حرة  
ومفتوحة ومن ثم يمكن أن يملأ في محكمة العدل الدولية قد أكدت حكم الصمص  
أوارده تعاضده ١٨٨٨، خصوصاً المادة الأولى منها التي نص على أن «سكان» قد  
السويس مفتوحة على يدوام المحرم (٢)

(٨) بـت معاهدة ١٨٨٨ من المعاهدات التي مع مصر مع مشرق مصر  
لأن المادة ٢٠ منه ، التي نص على فتح الأنهر من مصر في  
في الأصل تطبيقاً على المعاهدات التي في خارج الحدود المصرية ، وبما  
تعرض بينهما أن أنه حكومة من أعضاء احتكم به في حكومة مراحلة المعاهدة  
المذكورة لإيجاد مبادئ تكون من خصوصية مصر مع مشرق مصر ، تنصف نفس المادة  
٢٠ التي يطلب فيها إثباته من الأعضاء أن تنص على حل من التواضع التي

[illegible]





عبدی، ومحمد بن حنیف، حق مکسب فی نفع احکامی و سائر شریعتیه  
 و غیره، حکم اؤف در دایه عشره مسوحت فی حق سائر مسوحت  
 و غیره، اممیه حتی مدید عصبه لام (۱)

[illegible]

الأساس الصحيح للحدود السياسية

[illegible]

١١٠ - ج. الثاني : ص ١٠٠ - ١٠١

(٢) من المجلدات ٧٢، ٧١ - ج ٤ - ص ٩



صرح انفسه لاجل هذه لانه قد مر من هذا النوع . خصوصاً في صيغ  
في كتاب القصد في حين انهم قد حسموا ذلك في حارج عن  
العقوبات الاقتصادية التي قد تكون عليه

وقد قلنا ان على هذا النوع من المردود ان يكون عليه شيء خاص ،  
وكل نسبة مردود من هذا النوع لا تكون ثابتة ، بل هي متغيرة حتى  
تصبح هذه النسبة صفرية سواء في بعض الادوار او غير ذلك من الاحوال الخاصة ،  
وما كانت تلك النسبة الا ان كانت نسبة المردود في هذه النسبة من نوع العلاقات  
التي تدور في اقتصاد اقتصاد معين ، وهذه النسبة التي عرفت اقتصاداً ، وانه تكون  
تتغير في انفسه في هذه النسبة في انفسه في هذه النسبة في هذه النسبة في هذه النسبة  
المعتدلة عندما يطلب المردود .

واورد على هذا النوع من المردود ان يكون ثابتاً في كل حقيقته في صفة  
اقتصادية بمعنى مفهوم من مفهوم الاقتصاد ، لان قطع هذه الخدمات من  
معناه بعد ذلك اقتصاد ، ومن غير ذلك ، كما ان المردود في هذه النسبة في هذه النسبة في هذه النسبة  
اكثر من الاصل ، بل هو اكثر من المردود في هذه النسبة ، وعلى هذا حور  
بمعنى هذه النسبة في هذه النسبة في هذه النسبة في هذه النسبة في هذه النسبة في هذه النسبة  
اكثر من هذه النسبة في هذه النسبة في هذه النسبة في هذه النسبة في هذه النسبة في هذه النسبة  
متوفرة فعلاً من بين الاصل في هذه النسبة في هذه النسبة في هذه النسبة في هذه النسبة في هذه النسبة  
في موضوع ، وما ان تكون هذه النسبة في هذه النسبة في هذه النسبة في هذه النسبة في هذه النسبة في هذه النسبة  
لا ومنه ، وانما ان تكون هذه النسبة في هذه النسبة في هذه النسبة في هذه النسبة في هذه النسبة في هذه النسبة  
في العقوبات انفسه او لا ، وصرح وصحت ان عقوبة تشكك في الاقتصاد

حده وحيثية

هنا ان العنصر ان ار حقق على تحاييل العقوبات العسكرية لمصوص  
عليها في تقرير من سنة ١٩٤٠ من مائة ١٦ من مشايخ ، وفي كل محور في



قال فيه إن قتل قتلة الله من عند موقعه من الأرض يحصل له ثم  
من العصاة<sup>(١)</sup>

نائب أن يقول مقالة واسع يرتب لأية من أهدد وحس جميع  
الضوابط التي تأسس من هذا القول ، مع صحة حجة فيه أو ما شبه يكون له فيها  
صوت مسروح ، حتى إذا حجة حكماءه ، فليس له أن يترك حجة أو أي حجة حرة  
أركانها بضم كير وله عم عند تحق مثل عدد لإحد ، في حصار  
م أن يتركه ، فبما أن من عمه في أن يتركه ، حتى لا يترك  
مدولة حجة المقالة من مدولة ، فمدولة على مشق ، ومعرض مقالة للحص  
في أسرار العصاة من أسرارهم هي وحدها ، في حصن سلامة الله ويزيد مجموعته  
الدول التي تمثلها عصبة الأمم .

والاحتفال بصلب حكماء ، فبما أن من مدولة في هذا لأحواض لا يعني فيصبح  
مع هذه ١٨٨٨ ، و هذا سادة لأحد من ، في معنى كذا فوفد معرض من  
أحكامه مع هذا لإحد ، فمدولة ، فبما أن من مدولة في شمول هذا المدولة  
مدولة مدولة مدولة

### المصنف ثالثاً في النتيجة

عدها انفس احدى تير حرم من أن يقال ان هذه مقالة خط من خط  
والخشة ، في من ١٩٣٥ ، ١٩٣٦ ، فهي لا من في هذه ، مفتوحة أمام  
السفن الإيطالية .

ويجب أن منه في أن هذه المشقة ، لكن في هذا لا يصح أن أي معنى قول  
عدم حوار قبل المقالة على أن من سبب صحة من الساحة تقاربه ، بل كانت أولاً  
لأصناف أمته ضرورية اوقع ولا اعتبارات اسيسية والخرية فقد رأيت بريطانيا  
أي كانت شرف مهلا على المقالة ، بل في الأمة ، أن مصدقته تقضى عليها

[illegible][illegible]

## الفصل الرابع

قدوة في تاريخ مصر الأخيرة

بہت دور لڑائی ہوئی۔ اور دینی شہداء بہت ہوئے۔  
 جو شہداء ہوئے۔ وہ بھی شہداء ہوئے۔  
 ملازم، اسی شہداء کے ساتھ ہوئے۔



امضاء الأول: حبيب ١٣ يونيو ١٩١٨

[illegible]

## المطابق في مخطوطات سنة ١٩٢٠

عميت الحكومة المصرية سنة ١٩١٩ حله بمرسلة به دود العمل على  
حل امته مصرية . وحدت نفعه - - - - - في ارض مصر  
بمصر بين فدان إلى مدن و صوب - - - - - في صوب - - - - - ١٩٢٠ - - - - - مصري  
رسمه سطر ، عيون - - - - - وحدت بحروب بين - - - - - وفده من - - - - - ومع  
اتفاق يقول المادة الثالثة منه :

« طرأ به شؤنة ابن حمير رده به أقصى على ما تقوى في مدد سابق  
وخطر ما به خطر أقصى من مضجعه لوعته في حقه ما احتاجت مع نفسك  
في الشرق والشرق الأقصى تمتع بمرور رده به حق الله فودع عسكره على

(۱) کلمه جانت، بعد از ده ! و جمله است .  
 ۲۸ : { ۹۳۰ } = ۱۹ : ۷





أصبح مصر بحدودها الحالية جزءاً من مصر في أرض مصر  
 في سنة ١٩١٤ م. مصر في سنة ١٩١٤ م. مصر في سنة ١٩١٤ م. مصر في سنة ١٩١٤ م.  
 هذه هي حدود مصر الحالية. هذه هي حدود مصر الحالية. هذه هي حدود مصر الحالية.  
 حكومة مصر» (١)

ووضع هذا تقريراً في سنة ١٩١٤ م. مصر في سنة ١٩١٤ م. مصر في سنة ١٩١٤ م. مصر في سنة ١٩١٤ م.  
 وسميت هذه الحدود بحدود مصر الحالية. هذه هي حدود مصر الحالية. هذه هي حدود مصر الحالية.  
 هذه هي حدود مصر الحالية. هذه هي حدود مصر الحالية. هذه هي حدود مصر الحالية.  
 هذه هي حدود مصر الحالية. هذه هي حدود مصر الحالية. هذه هي حدود مصر الحالية.  
 هذه هي حدود مصر الحالية. هذه هي حدود مصر الحالية. هذه هي حدود مصر الحالية.  
 هذه هي حدود مصر الحالية. هذه هي حدود مصر الحالية. هذه هي حدود مصر الحالية.

وهذه الحدود هي حدود مصر الحالية. هذه هي حدود مصر الحالية. هذه هي حدود مصر الحالية.  
 وجود حدود مصر الحالية. هذه هي حدود مصر الحالية. هذه هي حدود مصر الحالية.  
 هذه هي حدود مصر الحالية. هذه هي حدود مصر الحالية. هذه هي حدود مصر الحالية.  
 الحماية على مصر أو نأى اسم آخر

وحيث أن الحدود الحالية هي حدود مصر الحالية. هذه هي حدود مصر الحالية. هذه هي حدود مصر الحالية.  
 هذه هي حدود مصر الحالية. هذه هي حدود مصر الحالية. هذه هي حدود مصر الحالية.  
 هذه هي حدود مصر الحالية. هذه هي حدود مصر الحالية. هذه هي حدود مصر الحالية.  
 هذه هي حدود مصر الحالية. هذه هي حدود مصر الحالية. هذه هي حدود مصر الحالية.

و قد شهدوا لاختصاصه في تحرير مصر ، مصالحة و نظام من  
 اوجهه مسئلة في مصر لا تقتصر على مصر ، و قد شهدوا من شأن  
 الامم من جميع مدخلات الامم ، لا سيما مصر من ثمة و قد  
 و قد شهدوا من شأنه في مصر لا سيما من شأنه  
 مصالحة مصر

و قد شهدوا من شأنه في مصر لا سيما من شأنه في مصر  
 من شأنه من شأنه من شأنه من شأنه من شأنه من شأنه  
 التي رأته من شأنه من شأنه من شأنه من شأنه من شأنه  
 في مصر من شأنه من شأنه من شأنه من شأنه من شأنه  
 المحادثات و اقتصر الأمر على نشر تقرير مصر .

المصطفى شام و المحادثات في كير و سنة ١٩٢١

من شأنه من شأنه من شأنه من شأنه من شأنه من شأنه  
 على ما في المفاوضات من شأنه من شأنه من شأنه من شأنه  
 الاحتلال و قد شهدوا من شأنه من شأنه من شأنه من شأنه  
 من شأنه من شأنه من شأنه من شأنه من شأنه من شأنه  
 من شأنه من شأنه من شأنه من شأنه من شأنه من شأنه  
 و كان الحاد من شأنه من شأنه من شأنه من شأنه من شأنه  
 القوات الانكليزية ولا تعتمد .

و قد شهدوا من شأنه من شأنه من شأنه من شأنه من شأنه  
 من شأنه من شأنه من شأنه من شأنه من شأنه من شأنه  
 عند خلاف (٢) و من شأنه من شأنه من شأنه من شأنه من شأنه

(١) مجموعة وثائق المفاوضات ، من ٢٥٥

(٢) مجموعة من وثائق المفاوضات ، من ٣١٨

(٣) مجموعة وثائق المفاوضات ، من ٣٢٨ إلى ٣٦٠



وفروع حرب وكان راح كرامة الدار به على هذا أنها لا تصل إلى علي عن حبه  
القدرة لأنه دولة أخرى ، وه كانت حبيبه

وآخر هذه الحادثة من الحوادث التي تليها من الحوادث  
من حادثة كانت على ن كور، حمود، أحمد، في أي مكان مصر  
ولأي رمان شاء حتى سلك من حادثة، حادثة، حادثة، حادثة  
مصر، وظهرت من لأى من (١)

ورققن عروسه ، بحرامی شد . . . . . و رفعت مروت و حد  
 ن من اء حبر لاعم حن اءان فی ملاء هیل ، ووسعت شه  
 الأعراض التي تريد تحقیق بواسطته .

### المبحث الثالث

نصریح ۲۸ فرایر ۱۹۲۲

[illegible]

ویندهاں وحتیٰ علان متعالیٰ مص علی مرکزہ ہر عذہ و فقیہہ  
عظمتیٰ بکھشتیہ و اصالتیہ دہ دہ و شیرینی کجہ احدہ بن مسہ  
باص مصر کہ عدد ۱۸۸۸ وحتیٰ کشتی شحصہ فی عامہ دہ

المطلب الأول : أثر الاعلان سقنابل وشمس

مصر، ۱۹۳۳ء

[illegible]
$$T^{\pm} = \frac{1}{2} (1 \pm \gamma_5) \quad \text{and} \quad \gamma_5 = \gamma_0 \gamma_1 \gamma_2 \gamma_3$$

[illegible]

المطلب الثاني - منه خمسة فصول ، واولها في الامور :

[illegible]

من الحقوق التي مع حق السيادة، وما دامت هذه السيادة راجعة لمصر، فلهذا  
 بعد ارتداد صفة فاعلية عند زعمائها الادعاء بهذا الحق، فجميع خصمها في هذا  
 الخصوص قد أتت على غير أساس.

وقد عرفت من هذا أن استقلال مصر، أمر واجب، فلهذا يجب أن تتخلص مصر من  
 من التحفظات، وورد على هذا أن استقلال مصر، استقلال معقد، وأنه لكي  
 لها في يوم من الأيام حق سيادة شمس على بقية الدول، فلهذا يجب أن تتخلص مصر من هذه السيادة  
 شروطاً، وكل ما في الأمر أنها، تنقضي مصر عام ١٩٢٢، اعترفت بهذا الاستقلال  
 مجرد اعتراف، ولا يمكن أن يقال إنها هي التي أوجدت هذا الاستقلال، ومنحه  
 أو أعطته لأن فاعد الشيء لا يعطيه.

وحينئذ لو فرضنا، وهذا غير صحيح، أن لاجتماع وجملة هذه الدول  
 صفة نحوها، فلهذا يجب أن استقلال مصر وسيادتها، هي، وقد عرفت أن  
 هذا الوطن بالاستقلال والسيادة يكون قد استقرت عليه جميع من حقوق هي  
 لا يمكن أن مسندة حق السيادة، ومن هذه الحقوق ما يترتب عنه هذه ١٨٨٨ مصر  
 وركبها خصوصاً، فلهذا يجب أن يكون في يد مصر عام ١٩٢٢، قد عرفت من  
 حقوق جميع حقوق يترتب على هذا الأمر في يد مصر، فلهذا يجب أن مصر.

### المطالبة شامث راجعاً مصر ١٨٨٨

صورت مصر دولة مستقلة ذات سيادة في سنة ١٨٨٨، وقد عرفت من  
 السويس حتى في صياغة هذا الحق، فلهذا يجب أن يكون هذا الحق، فلهذا  
 مدى قدرته، فلهذا يجب أن يكون هذا الحق، فلهذا يجب أن يكون هذا الحق، فلهذا

وقد عرفت من هذا أن استقلال مصر، أمر واجب، فلهذا يجب أن تتخلص مصر من  
 من التحفظات، وورد على هذا أن استقلال مصر، استقلال معقد، وأنه لكي  
 لها في يوم من الأيام حق سيادة شمس على بقية الدول، فلهذا يجب أن تتخلص مصر من هذه السيادة  
 شروطاً، وكل ما في الأمر أنها، تنقضي مصر عام ١٩٢٢، اعترفت بهذا الاستقلال  
 مجرد اعتراف، ولا يمكن أن يقال إنها هي التي أوجدت هذا الاستقلال، ومنحه  
 أو أعطته لأن فاعد الشيء لا يعطيه.

التمهات في معرفة أصول الفقه، شمس الدين محمد بن عبد الله بن أحمد بن حنبل  
صاحب كتاب التمهات في معرفة أصول الفقه، وهو

[illegible]

(۱۳) فی ثانی لایزال حقہ ۱۸۸۸ء تا ۱۹۰۰ء فی حیرت و اسیر  
 و فی حکامہ بعدہ شکل ۱۸۸۸ء تا ۱۹۰۰ء فی حیرت و اسیر  
 و فی حکامہ بعدہ شکل ۱۸۸۸ء تا ۱۹۰۰ء فی حیرت و اسیر  
 و فی حکامہ بعدہ شکل ۱۸۸۸ء تا ۱۹۰۰ء فی حیرت و اسیر

(۳) - حبه در هر روز ۲ تا ۳ بار و بعد از غذا شسته شود.

مستحق

۱۹۳۷، ۱۹۳۹ و ۱۹۴۰ء میں شریعت اسلامیہ کے بارے میں تقریریں کی گئیں۔

١ - ...  
٢ - ...  
٣ - ...  
٤ - ...  
٥ - ...

فيها بحثا خاصا مع البحث الرابع .



## المطلب الأول - محادثات سعد - مكدوناند سنة ١٩٢٤

حزت هذه المحادثات لندن في حريف سنة ١٩٢٤ بين سعد زعلول نائب رئيس الوفد المصري ومستر مكدوناند رئيس وزراء بريطانيا. وقدم سعد ناشأا لاطالب انصريه ، التي كان في مقدمتها سحب جميع القوات البريطانية من ارض مصرية وعلى راسها عن دعواها أن لها حق حماية قناة السويس (١) ورد مكدوناند على هذه الطلبات بأن سلامة القناة مدد دائمة مصلحة حيوية لبريطانيا ومصر في لحد والحرب وأن سلامة مواصلات الامبرطورية لارالت ، كما كانت سنة ١٩٢٢ . فنه هدمه لبريطانيا ، وأن صين هذه قناة السويس مفتوحة في السلم والحرب لضرورة حسن المصلحة ضروريا حرا هو الأساس الذي تقوم عليه خطة الدفاع عن الامبرطورية البريطانية ، وأن اسبق ١٨٨٨ كان لاداة التي اعدت لهذا الغرض وسكن ظهر قصوره سنة ١٩١٤ بما حدا بالحكومة البريطانية أن تتحد نفسها لتدبير اللامه لصلب بقا القناة مفتوحة . وليس في وسع أية حكومة بريطانية مد هذه النحره أن تتحلى «لكامل» حتى ولا لدولة حبيبة ، عن مصحتها في حراسه هذا الشريان الحيوي في مواصلات الامبرطورية . ويجب أن تكون هذه السلامة دارة في أي اتفاق يعقد بين الحكومتين ، ويمكن الوصول لهذا الغرض عن طريق معاهدة تحفظ لفرقال ، مص على وجود قوة بريطانية بمصر . (٢)

وقد أن تتفق لرأي نائب المصري بله إلى أن بريطانيا تعرف الآن صراحة لسان رئيس وراثتها أنها بنت أثناء الحرب لكبرى اتحاد لتدابير التي

(١) شو عبد ، عن د . د . جويس (حرب أحمد حاكم) ص ٩٥ . حريفه لأفرام

في ١٧٨ أكتوبر ١٩٢٤

(٢) شو عبد ، مرجع د . د . جويس ص ٩٦ . حريفه لأفرام في ٨ أكتوبر ١٩٢٤ . عبد على بحث في Nature Juridique du Contrat Anglo-Egyptien relatif à l'Indépendance de l'Egypte ص ٥٧

[illegible]

وَقَالَ الْاِخْوَانُ فَنَزَحَ حَتَّى نَصَبَهُ الْاُمَمُ لِلْعَدَاةِ عَمْدًا لَا تَقْبَلُ مَصْرَ عَلَى  
ذَلِكَ وَبَعَثَتْهُ فِي مَعَادٍ مَعَهُ بَنُو مَدْيَنَ وَصَدَقَتْهُ قَوْمُ اُلْ مَدْيَنَ فَوَقَفَ  
اِسْرَءِلُ الْاَحَدِيُّ

وہ صاحبِ علم و تحقیق کے ہیں کہ ان میں سے وحید فیضی فاضلِ علم و ادب ہیں۔  
ان کا نام نہ صرف ایک محقق کی حیثیت سے ہے بلکہ ایک بڑے عالم و دانشور کی ہے۔

المطبوعات - مجلدات - روب - شمیر ۱۹۲۷

[illegible][illegible]

والعرف واضح - من عند في هذه النقطة لأحيرة في معنى من وعاصري  
على الحق احسن في مع هذه على عند حسن التي - كمر هذه قنات البريطانية

(۱) محمد علی نجیب . حق . حق .

[illegible]
$$L^{\infty}(\Omega) \rightarrow L^{\infty}(\Omega) \quad (6)$$

في مكان معين وذلك اتفاقاً على المكان ، ولكن المشروع الانجليزي يرمى إلى عقد معاهدة دون تحديد مكان معين ستقر به القوات بعد مدة معينة ، وكل ما يقول به أن سحت الظروف هذا الأمر بعد عشر سنوات من تنفيذ المعاهدة ، ثم ترى هذه المادة لا تدعو إليها مستقلاً من الطرفين ، وقد تم هذا الاتفاق أولاً

وعند ثروت ناشت مصر دون أن يرفق على مشروع البريطاني وأرسل له شعير من مشروع آخر يتفق مادته السابعة مع مذاتمة من مشروع الأول إلا أنها ردت عليه لإشارة في مقدمتها إلى أن طريقة سمر إلى أن يبين الوقت الذي سكل فيه يرتبط بالحكومة المصرية ، نقصى في سببها ، مهمة حماية طرق مواصلات الامبراطورية ، التي تمر بمصر ، وورد في سببها حملة تقرر أنه إذا لم يتفق الطرفان مذمصى العشر سنوات على المكان الذي يرط به الحدود الانجليزية عرض الأمر على مجلس عصبة الأمم ، على أن يحدد هذا العرض كل خمس سنوات ، على طلب الحكومة المصرية كل كلاً في العتبة لا يوافق طلبها (١)

وه عمل الحكومة المصرية مشروع البريطاني الأخير ، وهذا انتهت هذه المحادثات والاصالات إلى غير اتفاق ولدى يلاحظ على اشرية المقدمه إليها ، سواء من جانب مصر أو بريطانيا ، أنها بين أن حدة مواصلات الامبراطورية البريطانية هو العرض الوحيد الظاهر من سيطرة القوات البريطانية للأراضي المصرية ، وقد جعل هذه اشرية منطقة اقامة من البدايه مكان تركز فيه هذه المراقبة من كانت صرح قيامها في الأراضي المصرية عصبة عامة ، إلا أن منطقة اقامة كانت هي المكان الذي قصد احسان تركيز مراقبه الحدود البريطانية فيه عند أن يتم الاتفاق على حلها عن الأراضي المصرية الأخرى

### المطلب الثالث - مفاوضات محمد محمود - هندرس سنة ١٩٢٩<sup>(١)</sup>

قام محمد محمود بتأليف هذه المفاوضات مع هندرس وزير خارجية بريطانيا ،  
 لندن في صيف سنة ١٩٢٩ وقد سمى الحكومة البريطانية من امداد مشروع  
 اتفاق نص مادته الأولى على خصية لمساكن لمصلحة بين البلدين خصوصاً ما شتم  
 عن تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ومن المادة الثانية على تسهيل الاحلال البريطاني  
 وفيم بحاقه بين الطرفين . وسعى امداد الشمة على أنه سبها لقيم بريطانيا بحرية  
 طرق مواصلات امراطورها . رحله مصر . ناصح شدي التل الكبير القوات  
 اللازمة لهذا العرض .

ورعب المفاوضات المصرية أن تكون امداد لأولى حصه ررون الاحتلال  
 دون إشارة بمساكن الخاصة بصريح ١٩٢٢ وما شتمه ، وأن شتم في المادة الى  
 تخص الادن للقوات البريطانية بالخاصة في منطقة القصة إلى أن بقا . تلك القوات  
 لا بعد احتلالاً ولا على سيده املا . وكان انصاري حريصاً على ألا يرد  
 في المنصوص . يشتم منه شبه الاعتراف من حوت مصر بالاحتلال أو الحبة أو  
 ما عر عليهم من وضع وحقوق رسيها . رايها مصمحم في ملك الدور . وكان  
 حريصاً أيضاً على أن يصر أن فيه السوي . هي وحدها المقصودة بوقاها باعتبارها  
 طريقاً أساسياً لمواصلات بين الأجزاء الممتدة لامراضورية البريطانية ، وذلك  
 لا تكون للقوات البريطانية ، بريطانية في منطقة القصة ، أي شتم أو أي عرض  
 تتعلق بما عدا منطقة القصة من جهات القطر . وكان من أعراس المفاوضات المصرية  
 أن يتحدد مكان مراقبة هذه القوات بوقه حتى لا يعم من لا يعمق أن منطقة  
 القصة كلها أصبحت حاصلة لها .

وبعد أن عرف الجانب البريطاني هذه ارمعات فبدم مشروعاً ثانياً نص  
 مادته الأولى والثانية على اسهاء الاحتلال وفيم بحاقه بين البلدين . وتقول امداد

[illegible][illegible][illegible]

المجلس الرابع - معروضات مجلس - ٤ - ١٩٣٠

و در مدتی ۶۰۰۰ نفر از ساکنان محله در  
حکومه، نامه‌های اعتراضیه را به مجلس شاهی  
و در ادبیات مجلس عالی و در مدتی ۶۰۰۰ نفر از  
مخاطبان در این نامه‌ها در مورد حقیقت

و بعد احوال شایسته موقوفه - در آن نزدیکی قهوه علم و فخر حجاب  
البرکتیه در موقوفات آن ملک در سال ۱۳۲۹ - و همی بنام - حضرت ولیعهد -

وقد رتبوا مصر لطف . ومن عن مدية المدح عن قتلة اسوس به معهم حود  
 صحتين عظيمين كماله . ثم به حصه مستمرة من اخيه وهي أن يخطله  
 أن لا يمد مصر لطف . ان الاخيه اني قد عه على اعداء . وصحة عاهة  
 مستمرة من حدة قدة بي كذا . مع سنة ١٨٨٨ . لأن له وصين المفلح  
 انما حسن . — عداؤه . ثم قبل لرحيل ماله . فساد في عهده  
 عسكره في مصر . مع . له . وحب . في . عسكره  
 فكان له . مع . له . حتى . له .  
 وعلى . له . له . له .  
 . على . له . عسكر . له .  
 الطرفين ، وقول مادته التاسعة :

المد . له . له . له .  
 أن . له . له . له .  
 له . له . له . له .  
 له . له . له . له .  
 الاخيه . له . له . له .  
 وعدم . له . له .  
 شروع . له . له .  
 له . له . له .  
 للقاء . له . له .

وكان . له . له .  
 وصول . له . له .  
 له . له . له .

وطلب الخاب البريطاني ضرورة ذلك كعددة المواصلات البريطانية في صدر  
المادة حتى يشعر ذلك بأنها الهدف الذي يقصد القوات البريطانية جهته فكان  
رد الخاب المصري أن الدافع عن القصة هو الغرض الأساسي الذي يهتم مصر  
والمجتزأ والعلم أجمع ، ولاد على تخصص المواصلات الأمر ضرورة بالاشارة احتراماً  
لحكم معاهدة ١٨٨٨ التي تقرر جدد قسماً باعتبارها ضريبة عند وأنه لا يجوز  
لدولة أن تستمد في معاهدة تفدها مع إحدى الدول ما يصح على أن يكون له إلا  
خاصة في هذه المنطقة .

وتقريراً بوجهي مصر قدم الخاب البريطاني إلى  
لا إلى أن حين الوقت الذي تنق في الطراف منه فدار على أن الحش  
المصري أصبح في حالة يستطيع معها مواجهة الحصة أن صد هجومه على القصة حتى  
يصل مدد الخيف في حالة ثلاث مع يرحض صاحب الخلافة البريطانية ، حد  
لأن القصة طريق أسامي للمواصلات بين لأجزاء احمدة الأمر صورته البريطانية ،  
أن يضع في حوار مرسمد ومارفود ولامدعسه والسوس ، أو غيرها من  
الأماكن التي تنفق عيبها ، القوات التي يرى صاحب الخلافة البريطانية أنها ضرورية  
للدفاع عنه وهذه القوات تسمح بتسهيلات المواصلات ويكون لها من  
منطقة الصحراء على كلاً حاشي القصة بمعدلاتها وتتميز ولا يكون له حدود  
لك القوات مطلقاً صفة الاحتلال ولا يحل بأي وجهه من اوجوه حقوق  
السيادة المصرية (١) .

واعترض المدعون المصريون على هذه اصبحة بالأسباب الآتية أولاً لأنها  
تجس برطانيا تستأثر بالدافع عن القصة وسهل حقوق مصر على هذا الطريق  
وثانياً لأنها تعدد الأماكن التي تنكز فيها القوات البريطانية مع أن مشروع  
ملرسه ١٩٢٠ كان يشير إلى نقطة واحدة : وثالثاً لأنها تنق رول النقطة



اسكريبه على انذار الطر من على أ لحش مصرى أصبح قد أعلى المدافع عن  
القناة حتى يصل مدد حبيب ، وادخلت دون هذه النقطة عند سوب قدرة  
لحش مصرى على هذا المدفع ، وهي حاصه مادية ، دون سقراط على اصراف ،  
على أن على احوال سبب على ذلك على عصه الأمر ، وبعده لانه لا يجوز أن  
قرر مصر أن قناة السويس هى الطريق الأساسى ، ووصلات الامبراطورية  
البريطانية لأن هذا لاقرار فيه معنى سبب ، على على قناة ليس حقوق  
مصر فى ملكه ، لانه عليها ، فصلا على فى هذا من بحقه لأحكام  
معاهدة ١٨٨٨

وأردف ، ووضوح مصرى من عقصه به ، فخرج من نقطة امسكية  
على القناة سرقى اعطيه عقبة للاعبات المدفعه أى أى حاصه برى  
أن نقطة ورفؤاد لا تصلح لها .

وله دفع المدفوعون الى طايون لاغترست انفة وعسكرو ، وحيات  
ظرفهم ، وأن ، وادى أن محور البحث هو القدرة على المدفع عن القناة ، وهي مسألة  
حيوية عند الامبراطورية ، وبعدها فيها ترصد ، ومصر دون ، حل عصه الأمر ،  
لأن هذا الأمر من مسألة دولية أو دولية من مسألة بحرية بحه

وقرر ، حاصه المصرى أن مشنويه المدفع عن القناة تقع أولا على عائق مصر  
وبنوع هذا حاصه ترصد أى ساعد مصر على ذلك كحصفه هذا ، وأنه حاصه  
الأعباء على الناب أن الحش المصرى حتى مع التسيب عدم مقدره على المدفع  
وحده الآن فانه من يكون بعدد عن القناة من سير من منطقتها ، فتستدرون حشش  
على حرسها والمدفع عنها ، ولهذا لا داعى لالتسكك بتعدد الأماكن لى رده  
فيها القوات البرية

وهل المدفوعون لاخبرين هذا سافصين لقول أن نقطة ملك وحق  
مطلق لمصر وللقول أنها طريق على فكان رد حاصه مصرى أن الأمر

لا يفتقر فيه إلى مدح شاذ يورد على اسم المستعمل من صفات تعنيه فهي  
تدحها من كنهها من زود اسم في وقت الذي عد منه أقدم منه في زمانه.

وعد من قسب تدحها من كنهها من زود اسم في وقت الذي عد منه أقدم منه في زمانه.

وعد من قسب تدحها من كنهها من زود اسم في وقت الذي عد منه أقدم منه في زمانه.

وعد من قسب تدحها من كنهها من زود اسم في وقت الذي عد منه أقدم منه في زمانه.

وعد من قسب تدحها من كنهها من زود اسم في وقت الذي عد منه أقدم منه في زمانه.

وعد من قسب تدحها من كنهها من زود اسم في وقت الذي عد منه أقدم منه في زمانه.

وعد من قسب تدحها من كنهها من زود اسم في وقت الذي عد منه أقدم منه في زمانه.

وعد من قسب تدحها من كنهها من زود اسم في وقت الذي عد منه أقدم منه في زمانه.

وعد من قسب تدحها من كنهها من زود اسم في وقت الذي عد منه أقدم منه في زمانه.

وعد من قسب تدحها من كنهها من زود اسم في وقت الذي عد منه أقدم منه في زمانه.

بحقوق السيادة المصرية» (١).

وعد من قسب تدحها من كنهها من زود اسم في وقت الذي عد منه أقدم منه في زمانه.

وعد من قسب تدحها من كنهها من زود اسم في وقت الذي عد منه أقدم منه في زمانه.

وعد من قسب تدحها من كنهها من زود اسم في وقت الذي عد منه أقدم منه في زمانه.

وعد من قسب تدحها من كنهها من زود اسم في وقت الذي عد منه أقدم منه في زمانه.

وعد من قسب تدحها من كنهها من زود اسم في وقت الذي عد منه أقدم منه في زمانه.

وعد من قسب تدحها من كنهها من زود اسم في وقت الذي عد منه أقدم منه في زمانه.

وعد من قسب تدحها من كنهها من زود اسم في وقت الذي عد منه أقدم منه في زمانه.

وعد من قسب تدحها من كنهها من زود اسم في وقت الذي عد منه أقدم منه في زمانه.

وعد من قسب تدحها من كنهها من زود اسم في وقت الذي عد منه أقدم منه في زمانه.

وعد من قسب تدحها من كنهها من زود اسم في وقت الذي عد منه أقدم منه في زمانه.

الفرد، خصوصاً في حالة عدم وجوده في المنزل، والحيثيات، وطبقات  
عسلية، وخصوصاً في حالة عدم وجوده في المنزل، والحيثيات، وطبقات  
وخصوصاً في حالة عدم وجوده في المنزل، والحيثيات، وطبقات  
والحيثيات، وطبقات

طريق على المواصلات كما هي أبن في أساسى المواصلات بين الأجزاء  
متممة

وحدت مہاشہ جی کی دستخطیں یہ ہیں کہ ان کے  
محلہ مختلفہ ایسا نام ہے کہ وہاں یہ نام ہے  
جس پر صریح تحریر ہے :

الحمد لله الذي جعل في الدنيا ما لا يحصى من نعمه  
والموتى من جنات عدن على أشجارها  
والجنة من الجنة والجنة من الجنة  
والجنة من الجنة والجنة من الجنة  
والجنة من الجنة والجنة من الجنة  
والجنة من الجنة والجنة من الجنة  
والجنة من الجنة والجنة من الجنة  
والجنة من الجنة والجنة من الجنة

القوات التي يراها صاحب الحلة البريطانية لامة صحت الدفاع عن انفسه بالشعور  
مع القوات المصرية ، وغدا احرص منه بقى مستودع قوة الطيران العسكرية من  
أى فريقى بر فؤاد وسبع اقمات ابرطية تسهلات لا يبقن ويكون هب  
حق الدخول إلى ماصى اصحاب على كالا حتى القبة بقصد التدريب  
ومسورات ولا يكون بوجود هذه اقمات صفة الاحداث مطلق ولا يخل رنى  
وحه من باحوه حقوق السيادة المصرية " (١١)

واعترض الوفد لمصرى على إدخال مصغه شرب الصوس صحن النقطة  
المسكينة ، واعترض كذلك على لاصير على أن يكون ادى الطاوين فيصلا  
في مسانه معدرة احش مصرى وقبل التفاوضون مصر من أن يكون لبرطانيا  
في بر فؤاد مكان لنزول الطائرات

وإزاء هذا طلب لبر صاى مصغه المعبوت أراه بن مصغه شمال  
اسويس ، ونصر حاسب لمصرى على لا كنة مصغه غرب لاسم عيسه على أن  
تسع عداقه بقدر الذى يكفى لاقامه لعدد دى يحدد من حدود البرطانياس ،  
ولا مانع من امتداد هذه لمصغه شرقى لاسم عيسه أو جنوبى عند للروم .

وبعد مناقشات شمله قدمه حاسب البريطانى مشروع معاهدة نص على  
منهاء الاحتلال البريطانى لمصر وفيه تحفة من لتدبير وتقديم لاسم عيسه منه دة  
في حالة الحرب . (١٢) وبه مادة تقول :

« بما أن قناة السويس ، اى هى جزء لا يتجزأ من مصر ، هى فى نفس  
وقت طريق عامى للمواصلات وكذلك صرى أساسى للمواصلات بين الأحرار  
المختلفة للإمبراطورية البريطانية ، وبلى أن يحسن ااهوت الذى يتفق فيه لبرطال  
سامين المتعددان على أن القوات المصرية أصبحت فى مركز يمكنهم من أن

(١) مجموعته وثائق المفاوضات ، ص ٥٦٩ .

(٢) بس نواهد اشروع نظام

تحقق تمواردها الخاصة بحرية الملاحة بالقناة وسلامتها السمة ، يصرح بحالة ملك مصر لصاحب الخلافة البريطانية ، أن جميع بحار الاسمعية وفي المنطقة الواقعة غربها إلى محطة مكة حددت لحسنة القوات التي يرى صاحب الخلافة البريطانية أنها ضرورية لتحقيق ، تعاون مع القوات المصرية ، الدفاع عن القناة ، وللمرض ينقل بحرين القوات الجوية العسكرية من أي فرد في مصر . ويكون للقوات البريطانية حق دخول مدقق الصخرة على أي جانب من حامي القناة لأغراض الممر والسورات ولا يكون وجود هذه القوات صفة الاحتلال ، أي شكل ، ولا يحل لأي وجه حقوقه في مصر ومن اليوم أنه في نهاية مدة العشرين عاماً المذكورة في المادة (١١) يحصل خلاف بين المصريين المصريين المتساويين بخصوص مسألة ما إذا كان هذه القوات العسكرية مدله بوم معاً بضرورة القوات المصرية في مركز يمتد بها من أن حقق تمواردها الخاصة بحرية الملاحة بالقناة وسلامتها . مدة من هذه المسألة عرض للحل بصفة مخصوص ميثاق عصبة الأمم » . (٢)

وأردف البريطانيون ، مشروع مذكرة تعهد بها مصر بتدبير كافة مسهيلات وبنيت لأقامة القوات البريطانية في الأماكن التي حددت واستمرار انضمامها من الصرنا ، والتمتع بامتيازاتها القائمة وقت الانسحاب ، وكذلك تسهيل تجميع وشحن المعدات الخاصة بميناء سعيد والسويس ، ومنح جميع سمالات الصرنا في المطارات التي وضع تحت تصرف القوات البريطانية

و بعد أن تحت المندوبون المصريون مشروع المذكرة المتبعة واستشاروا فيها زملاءهم بمصر سؤقت المندوبات وقدم الخاب المصري مشروعاً نص مادته الأولى والخامسة على انتهاء الاحتلال وعقد لجنة بين البلدين وتقرر مادته التاسعة مايلي :

(١) مادة أخرى في مشروع خاصة هذه من ن تصادف

(٢) المادة ٢٠ وثاني لمقاصد . من ٦ و ٧ و ٦

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

[illegible]

بعضیہ سہائے نقدی ۱۲، ۳، ۴، ۵، ۶، ۷، ۸، ۹، ۱۰، ۱۱، ۱۲، ۱۳، ۱۴، ۱۵، ۱۶، ۱۷، ۱۸، ۱۹، ۲۰، ۲۱، ۲۲، ۲۳، ۲۴، ۲۵، ۲۶، ۲۷، ۲۸، ۲۹، ۳۰، ۳۱، ۳۲، ۳۳، ۳۴، ۳۵، ۳۶، ۳۷، ۳۸، ۳۹، ۴۰، ۴۱، ۴۲، ۴۳، ۴۴، ۴۵، ۴۶، ۴۷، ۴۸، ۴۹، ۵۰، ۵۱، ۵۲، ۵۳، ۵۴، ۵۵، ۵۶، ۵۷، ۵۸، ۵۹، ۶۰، ۶۱، ۶۲، ۶۳، ۶۴، ۶۵، ۶۶، ۶۷، ۶۸، ۶۹، ۷۰، ۷۱، ۷۲، ۷۳، ۷۴، ۷۵، ۷۶، ۷۷، ۷۸، ۷۹، ۸۰، ۸۱، ۸۲، ۸۳، ۸۴، ۸۵، ۸۶، ۸۷، ۸۸، ۸۹، ۹۰، ۹۱، ۹۲، ۹۳، ۹۴، ۹۵، ۹۶، ۹۷، ۹۸، ۹۹، ۱۰۰، ۱۰۱، ۱۰۲، ۱۰۳، ۱۰۴، ۱۰۵، ۱۰۶، ۱۰۷، ۱۰۸، ۱۰۹، ۱۱۰، ۱۱۱، ۱۱۲، ۱۱۳، ۱۱۴، ۱۱۵، ۱۱۶، ۱۱۷، ۱۱۸، ۱۱۹، ۱۲۰، ۱۲۱، ۱۲۲، ۱۲۳، ۱۲۴، ۱۲۵، ۱۲۶، ۱۲۷، ۱۲۸، ۱۲۹، ۱۳۰، ۱۳۱، ۱۳۲، ۱۳۳، ۱۳۴، ۱۳۵، ۱۳۶، ۱۳۷، ۱۳۸، ۱۳۹، ۱۴۰، ۱۴۱، ۱۴۲، ۱۴۳، ۱۴۴، ۱۴۵، ۱۴۶، ۱۴۷، ۱۴۸، ۱۴۹، ۱۵۰، ۱۵۱، ۱۵۲، ۱۵۳، ۱۵۴، ۱۵۵، ۱۵۶، ۱۵۷، ۱۵۸، ۱۵۹، ۱۶۰، ۱۶۱، ۱۶۲، ۱۶۳، ۱۶۴، ۱۶۵، ۱۶۶، ۱۶۷، ۱۶۸، ۱۶۹، ۱۷۰، ۱۷۱، ۱۷۲، ۱۷۳، ۱۷۴، ۱۷۵، ۱۷۶، ۱۷۷، ۱۷۸، ۱۷۹، ۱۸۰، ۱۸۱، ۱۸۲، ۱۸۳، ۱۸۴، ۱۸۵، ۱۸۶، ۱۸۷، ۱۸۸، ۱۸۹، ۱۹۰، ۱۹۱، ۱۹۲، ۱۹۳، ۱۹۴، ۱۹۵، ۱۹۶، ۱۹۷، ۱۹۸، ۱۹۹، ۲۰۰، ۲۰۱، ۲۰۲، ۲۰۳، ۲۰۴، ۲۰۵، ۲۰۶، ۲۰۷، ۲۰۸، ۲۰۹، ۲۱۰، ۲۱۱، ۲۱۲، ۲۱۳، ۲۱۴، ۲۱۵، ۲۱۶، ۲۱۷، ۲۱۸، ۲۱۹، ۲۲۰، ۲۲۱، ۲۲۲، ۲۲۳، ۲۲۴، ۲۲۵، ۲۲۶، ۲۲۷، ۲۲۸، ۲۲۹، ۲۳۰، ۲۳۱، ۲۳۲، ۲۳۳، ۲۳۴، ۲۳۵، ۲۳۶، ۲۳۷، ۲۳۸، ۲۳۹، ۲۴۰، ۲۴۱، ۲۴۲، ۲۴۳، ۲۴۴، ۲۴۵، ۲۴۶، ۲۴۷، ۲۴۸، ۲۴۹، ۲۵۰، ۲۵۱، ۲۵۲، ۲۵۳، ۲۵۴، ۲۵۵، ۲۵۶، ۲۵۷، ۲۵۸، ۲۵۹، ۲۶۰، ۲۶۱، ۲۶۲، ۲۶۳، ۲۶۴، ۲۶۵، ۲۶۶، ۲۶۷، ۲۶۸، ۲۶۹، ۲۷۰، ۲۷۱، ۲۷۲، ۲۷۳، ۲۷۴، ۲۷۵، ۲۷۶، ۲۷۷، ۲۷۸، ۲۷۹، ۲۸۰، ۲۸۱، ۲۸۲، ۲۸۳، ۲۸۴، ۲۸۵، ۲۸۶، ۲۸۷، ۲۸۸، ۲۸۹، ۲۹۰، ۲۹۱، ۲۹۲، ۲۹۳، ۲۹۴، ۲۹۵، ۲۹۶، ۲۹۷، ۲۹۸، ۲۹۹، ۳۰۰، ۳۰۱، ۳۰۲، ۳۰۳، ۳۰۴، ۳۰۵، ۳۰۶، ۳۰۷، ۳۰۸، ۳۰۹، ۳۱۰، ۳۱۱، ۳۱۲، ۳۱۳، ۳۱۴، ۳۱۵، ۳۱۶، ۳۱۷، ۳۱۸، ۳۱۹، ۳۲۰، ۳۲۱، ۳۲۲، ۳۲۳، ۳۲۴، ۳۲۵، ۳۲۶، ۳۲۷، ۳۲۸، ۳۲۹، ۳۳۰، ۳۳۱، ۳۳۲، ۳۳۳، ۳۳۴، ۳۳۵، ۳۳۶، ۳۳۷، ۳۳۸، ۳۳۹، ۳۴۰، ۳۴۱، ۳۴۲، ۳۴۳، ۳۴۴، ۳۴۵، ۳۴۶، ۳۴۷، ۳۴۸، ۳۴۹، ۳۵۰، ۳۵۱، ۳۵۲، ۳۵۳، ۳۵۴، ۳۵۵، ۳۵۶، ۳۵۷، ۳۵۸، ۳۵۹، ۳۶۰، ۳۶۱، ۳۶۲، ۳۶۳، ۳۶۴، ۳۶۵، ۳۶۶، ۳۶۷، ۳۶۸، ۳۶۹، ۳۷۰، ۳۷۱، ۳۷۲، ۳۷۳، ۳۷۴، ۳۷۵، ۳۷۶، ۳۷۷، ۳۷۸، ۳۷۹، ۳۸۰، ۳۸۱، ۳۸۲، ۳۸۳، ۳۸۴، ۳۸۵، ۳۸۶، ۳۸۷، ۳۸۸، ۳۸۹، ۳۹۰، ۳۹۱، ۳۹۲، ۳۹۳، ۳۹۴، ۳۹۵، ۳۹۶، ۳۹۷، ۳۹۸، ۳۹۹، ۴۰۰، ۴۰۱، ۴۰۲، ۴۰۳، ۴۰۴، ۴۰۵، ۴۰۶، ۴۰۷، ۴۰۸، ۴۰۹، ۴۱۰، ۴۱۱، ۴۱۲، ۴۱۳، ۴۱۴، ۴۱۵، ۴۱۶، ۴۱۷، ۴۱۸، ۴۱۹، ۴۲۰، ۴۲۱، ۴۲۲، ۴۲۳، ۴۲۴، ۴۲۵، ۴۲۶، ۴۲۷، ۴۲۸، ۴۲۹، ۴۳۰، ۴۳۱، ۴۳۲، ۴۳۳، ۴۳۴، ۴۳۵، ۴۳۶، ۴۳۷، ۴۳۸، ۴۳۹، ۴۴۰، ۴۴۱، ۴۴۲، ۴۴۳، ۴۴۴، ۴۴۵، ۴۴۶، ۴۴۷، ۴۴۸، ۴۴۹، ۴۵۰، ۴۵۱، ۴۵۲، ۴۵۳، ۴۵۴، ۴۵۵، ۴۵۶، ۴۵۷، ۴۵۸، ۴۵۹، ۴۶۰، ۴۶۱، ۴۶۲، ۴۶۳، ۴۶۴، ۴۶۵، ۴۶۶، ۴۶۷، ۴۶۸، ۴۶۹، ۴۷۰، ۴۷۱، ۴۷۲، ۴۷۳، ۴۷۴، ۴۷۵، ۴۷۶، ۴۷۷، ۴۷۸، ۴۷۹، ۴۸۰، ۴۸۱، ۴۸۲، ۴۸۳، ۴۸۴، ۴۸۵، ۴۸۶، ۴۸۷، ۴۸۸، ۴۸۹، ۴۹۰، ۴۹۱، ۴۹۲، ۴۹۳، ۴۹۴، ۴۹۵، ۴۹۶، ۴۹۷، ۴۹۸، ۴۹۹، ۵۰۰، ۵۰۱، ۵۰۲، ۵۰۳، ۵۰۴، ۵۰۵، ۵۰۶، ۵۰۷، ۵۰۸، ۵۰۹، ۵۱۰، ۵۱۱، ۵۱۲، ۵۱۳، ۵۱۴، ۵۱۵، ۵۱۶، ۵۱۷، ۵۱۸، ۵۱۹، ۵۲۰، ۵۲۱، ۵۲۲، ۵۲۳، ۵۲۴، ۵۲۵، ۵۲۶، ۵۲۷، ۵۲۸، ۵۲۹، ۵۳۰، ۵۳۱، ۵۳۲، ۵۳۳، ۵۳۴، ۵۳۵، ۵۳۶، ۵۳۷، ۵۳

وقد عمل القوم على إخماد ثورة بني لاجين بخصوص انقضاء  
العسكره لانه تم تصفيع القنده مع عدد من كنيه حقه حده ، ولكن  
لم يصاب مع ذلك ، محج تعداد القوم على مساه السود

مستطاب

19465400

وخرج من مكة فوجد سائقه في مكة فمعه كتاب  
المنهاج في معرفة رتب وفضل الامم على سائر الامم  
في سنة ١٢٣٥ هـ وكتبه في سنة ١٢٣٥ هـ  
والصالح المصطفى في سنة ١٢٣٥ هـ في سنة ١٢٣٥ هـ  
عنه حديثه في سنة ١٢٣٥ هـ في سنة ١٢٣٥ هـ  
والصالح المصطفى في سنة ١٢٣٥ هـ في سنة ١٢٣٥ هـ  
عنه حديثه في سنة ١٢٣٥ هـ في سنة ١٢٣٥ هـ

وقد تم في سبتمبر من سنة ١٨٨٨ في مدينة دمشق  
على أرفف مكتبة دار الكتب في دمشق  
هذه المادة مع معاهدة ١٨٨٨ :

## المطلب الأول — المفاوضات

في حوض مصرى دولى منصرفه من مياه النيل من  
البحرين من هذه المداخل هناك منافع كثيرة من حيث  
المرعى على خصوصياتها من حيث المزارع من حيث  
الأراضي من حيثها ، ويزى من المزارع في هذه المداخل من حيثها من حيثها  
المرحلة في مكانها من حيثها من حيثها من حيثها من حيثها ،  
وهو مختلفه في السوس ، على أن ينتقل من إلى الأراضي من حيثها من حيثها





مصرى في انحصار من لا حلال له في ، وما للدون من مصاح قطر  
مصري مصرى من مصر عند وقوع عدو كاه . وما لا تحيا ، اتق من مصر  
صدقة مصر ، من قوة حب حبيب ، وغيرهم من لاعبات اتق لا بد من  
الترعيم في دونه ، لك في مخرج من . وحتمه حب مصرى في رده في  
صاحب لا يوقع عن عده في الام ، وهو = من لا يبر فيه ، لا يسوحب  
له . وروى وضع قهات : حله في رخص مصر ، اخرى : حله مطلقه القهات ،  
وي . له كبر من عند الله في مكان : له من موب . طاعه سرعه  
بل في حبه . حى في مصر في : له ، شج ، عاب من أي حية ، ولى  
ال محب لى قوم من مصر . ان : له يوقع عن القهات وعن مصر  
كلى ، على : حله ، محبوب في حله حب

[illegible]

مختلف من حيث حاله من ماضى وادنى من والآتى من جهة  
التي هي جزء من أم من ماضى عاقل من ماضى من ماضى  
آخر لا من ماضى من ماضى من ماضى من ماضى من ماضى  
التي هي من ماضى من ماضى من ماضى من ماضى من ماضى  
في الماضي من ماضى من ماضى من ماضى من ماضى من ماضى  
من ماضى من ماضى من ماضى من ماضى من ماضى من ماضى

$\frac{1}{2} \times \frac{1}{2} = \frac{1}{4}$

لقبول أية حل ضمنه لأحد من هؤلاء أي واحد من هؤلاء حقوق مصر  
مصرية ونظر ترك صاحب حجة أخرى أنه ليس له بعدد عترف صاحب  
الحجة من مصر أن صاحب الحجة ليس له أن يتدخل بواسطة قواته  
جميع حقوق الأمانة على - أنه لا يجوز له أن يتدخل في شؤون مصر  
مصرية في جميع الأحوال التي تتدخل في شؤون مصر وأن ذلك متضمنه  
الحصة بتفصيل هذه المادة ورد في الحق الحق

وإن فعلت مصرى هذا الفعل ، أولا لأنه لا يجد مدهمة في قبول  
البرصانية متفقته تقدم ، وهو من عهده منه دواء وجود هذه القوت ، وهذا الحزب  
لا قبل إلا أن يكون هذه الحجة موفقة ، وتب لاه مدش برصانية في  
انقضاء الأول ، ليسه سنوية ادفع على مصر ، على أن مصر هي التي تملك  
حق الدفع على نقص من هذه ١٨٨٨ ، وصمم دعوة أي حري هذه تقدم  
في أرض وآب لهم حقوق السادة باسم مدشهم عن ركب ، وتضمن هذه  
المعاهدة حق لأول في دفع على التقدم وفي مقصد أحكامه ، وقد كان ترك  
صاحبه السيادة وتقدم ، لا حق مدوه في هذا يدفع في حساب مصر هذه  
المساهمة بعد أن يكون قد غور ، ومن ثم ، أي أن كما في هذا مد  
مصر مشددة ، ولأن وقد أصبحت مصر دوه مسفلة لا يمكن أن يكون أول  
حقوقا في مدهمة الأخيرة مصرية عترف استقلاله ، مما كانت في مدهمة قد  
اموس وهي ركب حاصص سيادة عله وهذا أخرى مدش حق  
الأول في دفع على مدش لا يمكن مصر غير محدود مدوه في ذلك ، كما تقترح  
تبريق أن طان في مصر تقدم منه ، كان معنى هذا أن برصانية كحقيقة سيكون  
حقوقه توسع مدى ما كان ترك مدش من السادة على هذا ، طلق



المعصب شق أحكام المدة بشمة

عدد هو تس مائة وثمانية من سنة ١٩٣٦

تحتل نفس السوس منى هو جزء لا يتجزأ من مصر هو في نفس الوقت صديق للمصريين كما هو شريكهم في نفس المصائب التي  
الأحرار تحتضنها في صورته لا تشبهه بل هي وقت مدى خلق فيه  
الفرق بينه وبين غيره في وجهه يتضح معاً أن يكون  
مجردة حتى لا يلاحظ على القدر والقيمة من حيث الحالة مثل مصر  
صاحب الحداثة التي لا تترك في الأرض مصرية حوار القوم  
بمصلحة محددة في معنى هذه المدة مع الموت مصرية في  
يدفع عن القوم ويشهد معنى هذه المدة مع الموت مصرية في  
ولا يكون محدوداً في معنى هذه المدة مع الموت مصرية في  
كما أنه لا يمكن أن يكون محدوداً في معنى هذه المدة مع الموت

ومن معنى عليه أنه إذا كانت القوة معلومة عند بداية مدة العشر من سنة فمقدرة في سنة واحدة أو عدة عشر على ما كان وجود القوات التي حصة به عند ضرور لأن جيش مصرى قسمة في حقه يستطيع معيار كمال فمقدرة حقه الحصة على القوة والتمتع به في حقه حواف حوز عارضة على مجلس عصمة الأمر اتصال فيه عند لأحكام عهد عصمة في دولته فوقع هذه المعاهدة وعلى شحخص أو هيئة لتمثيله عند الأخرات في قد تنفق عليها

الطرفان المتعاقدان « (٢)

من شہدائے حق و سچے ہوں کہ

$\alpha = \frac{1}{2} \pi$  和  $\alpha = \frac{3}{2} \pi$  时， $\sin \alpha = 1$  和  $\sin \alpha = -1$ ，

$\Delta G_{\text{total}} = \Delta G_{\text{mixing}} + \Delta G_{\text{stretching}} = -RT \ln \left( \frac{V}{V_0} \right) + \frac{3}{2} k_B T \left( \frac{r^2}{r_0^2} - 1 \right)$

Égypte Soudan Recueil des Documents.

أولها أن القادة صنفهم هي مصرية وبأية الطريق الإمبراطورية  
 إيطالية ، وثاني أن مصر هي صاحبة حق النوع ، وثالث أن مصر هي  
 بريطانيا بمقتضى هذه الفاتحة ، وسيدخل هذه الأحكام في

أولا

(١) القصة : لا محذور من مصر

القصة السادسة للعدد هي "أحد لا يستعمل من رجلي مص" وهو عترة  
 حبيب المحبة لا شك كراهه. وما شتمه هذه حقيقة من رب حقوق  
 نص على قدر ما عثره حرمه. وأما هذه حذرنا ما نرى على ما كيه بولته  
 بوسه. على أي حرمه. بوسه. كحق. بوسه.

(۲) دوامه عدد و ... در جدول ... می آید

وهذه خمسة. وسبب هذا ما تقدم ذكره من أن هذه الأقسام الخمسة هي التي  
تؤدي بهذا المشروع إلى ما هو المقصود من هذا العمل من إخراج الألبان من  
الأمم إلى ما هو المقصود من هذا العمل من إخراج الألبان من  
وإعداد من هذا العمل من إخراج الألبان من  
الأولى وسائر ما يوفق به هذا العمل من إخراج الألبان من  
حرية المرور للجميع بهذا الطريق.

(۳) القند من ثمرات الحمضيات (البرتقال، الليمون، الخ). القند حار من مصر، هدا

لا شك فيه ، وهي تصدب صفة ذويه من هـ التفتت لأستيقظ اللقن  
يسور حو ، بعد انقضاء ومع أب صرق عني ، وصلاب - بر يدون ، ومنها  
ربطاي ، إلا ان هذه دوة فصحت مصححتها عن مصحح عاوي من دون انباء  
وقد ردت لها ، كما جرت عليه صهيرو ، صفة ثمة وثمة به أب للقيت ، هي أب  
« صرق - سي بمو صفت من لاجراء تحببه لاجراء مربية أرحمة » ،

وہنگت مہندہ شمشادہ صحرانہ، روضہ، گنبد و قبا، علی ۱۵۰

بلى أ. حسب التام ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ م. ١٩٣٦

[illegible]

لَا تَقْرَأُ مَعَهُ - مَا يَكُنْ يَدْرِي - مَا تَقْرَأُ مَعَهُ - مَا تَقْرَأُ مَعَهُ

پہلی قسم، فمیدی حوس - کبر - فی بارہ ماہ

میرزا محمد علی خان

طبرستان و کاشان و کرج و تهران و اصفهان و شیراز و مازندران و گیلان و...

وَالْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِي هَدَانَا لِهٰذَا وَمَا كُنَّا لَكَ شَاكِرِيْنَ

[illegible][illegible]

مجلس شورای عالی، تهران، ۱۳۲۸ هجری قمری، ۱۳۴۸ هجری شمسی

سابقہ شدہ : ماسٹر ، انجینئر ، سول ، الیکٹریکل ، میکانیکل ، کیمسٹری

وہوہ سرکہ کی تھالی داروں، دہریہ، چپڑے، سرورق، دوہریہ،

وہی ہے جو کہ "خداوند" کے نام سے پکارا جاتا ہے۔

$\frac{d}{dt} \left( \frac{1}{r^2} \right) = -\frac{2}{r^3} \frac{dr}{dt}$

[illegible][illegible]

و قد مرّ في باب عليّ عليه السلام في قوله تعالى: ﴿لَا تَتَّبِعُوا الْاَوَّلِينَ وَلَا الْآخِرِينَ﴾

جاء من تيمور. جاء بك و هو ملك في سنة ٩٠٠ هـ. جاء (نصفي المومقند) و

لا اله الا الله محمد بن عبد الله

على مياده مصر والمطام الدوى للقناه .

مجلس

کتاب ترجمہ شدہ از محمد بن عبد اللہ بن یحییٰ بن خالد

[illegible]
$$0.02 + 0.04 + 0.06 + 0.08 + 0.10 + 0.12 + 0.14 + 0.16 + 0.18 + 0.20$$
[illegible][illegible]

وتوفيت وجوده ، على الفصل لاني

(١) عدد لقوت البر طامة قول العدد الأولى من مبحث ، ده شمة

« من غير إحلال حكمه مائة سنة على الأربعة عدد قوت صاحب الحلة »  
 ملك ولا موطر لتي أعاد قرب بقية على عشرة آلاف من القوت م  
 وأربعة صبر من قوت خوة ومعها العدد لاني من المستحسنين  
 لهم الإدارة والأحسن المية ولا يشمل هذا العدد بعض مدريس كالكهنة و صرح  
 والميل « (١) .

عدد هذه لفرة وضوح عدد لقوت البر طامة أي صرح « حوزة »  
 لقطة ، وكما ستذكرت في صدها علة « من غير إحلال حكمه  
 مائة سنة » ، وهي مائة احصة فدية كامل مائة بين أطراف في حلة  
 « الحرب أو حط الحرب بدهم وفيه حلة دومة مد حلة حتى حطه » ، وفي  
 في هذه ، ده مسيل لاني أي علمه مصر في هذه الحلة معص في تقديم  
 جميع التسهيلات أي في مكاتب داخل فيهم في ذلك مستخدمه ده هم  
 ومطابق وطرف مواصلة ، وعرض في المدة الأولى من محقق مائة سنة مبحث  
 بمساعدة أن هذه التسهيلات تشمل سهول ريس قوت أو مبادات حصة في  
 الحالات المذكورة في مائة سنة وهذا كله معده أن تعدد عدد قوت  
 البر طامة بالشكل نورد في العدد الأولى من مبحث ، ده المية صبر على  
 لأوقات العدة ، أما في حلة الحرب أو حط الحرب فده ، وترد من صبر الحرب  
 فإنه يجوز زيادة عدد هذه القوت لمحدد الزمان لتقيد ، عدد السابق

(٢) مكان القوت البر طامة قول المقدم : ثمة من مبحث المدة مائة

« توزيع القوت البر طامة أي أعاد قرب لاني كافي - في مبحث  
 بقوات البرية ، في حسكر ومعلقة حسنة على حط حموى لاني ، بحيرة



[illegible]

عنه هي الأمان في نفسه أي في صفة قدامه عزه . وهو قمع  
عن قدامه عزه . لا يسمع عليه . ولا يحير . ولا يهز . ولا يهز .  
للقوات الجوية ، ويمتد لشرق افقة أيضا عند احراء الترميمات .

[illegible][illegible]

البرطانية ونعتمد تحت سلطنة الحكومة المصرية

$\frac{1}{2} \left( \frac{1}{2} + \frac{1}{2} \right) = \frac{1}{2}$

$$= \frac{1}{2} \left( \frac{1}{2} + \frac{1}{2} \right) = \frac{1}{2} \quad \text{--- (9)}$$





هد عند الامم - عصبة الأمم - وكان في الاتحاده شخص أو هيئة  
 من دوله في هذا التحكيم على صفة لاخرات هي : متفق  
 على - في أي من هذه الامم مسير في هذا صحتي ، وهذا سيجل على  
 رخصه من حصول هذا التحكيم ، مشافه مع حرب - شخص من كونه جهة  
 التحكيم في صالحها (١).

و في كاه نقض في شخص هذه الامم شخص من شخص من دوله  
 في - حتى هذا شخص من دوله ، على خلاف قولهم عن منطقه القضاة في  
 دوله في كاه في دوله في دوله في دوله في دوله في دوله في دوله  
 لا في رخصه من حصول هذا التحكيم ، مشافه مع حرب - شخص من كونه جهة  
 كاه في دوله في دوله في دوله في دوله في دوله في دوله في دوله  
 متفق على رخصه من حصول هذا التحكيم ، مشافه مع حرب - شخص من كونه جهة

انصاف شامت - من دوله في دوله مع معاهدة ١٨٨٨

عادت هذه سنة ١٩٣٩ بحكمه مع رخصه من دوله في دوله في دوله في دوله  
 لأول ، سنة في دوله في دوله في دوله في دوله في دوله في دوله في دوله  
 في دوله في دوله في دوله في دوله في دوله في دوله في دوله في دوله  
 في دوله في دوله في دوله في دوله في دوله في دوله في دوله في دوله  
 في دوله في دوله في دوله في دوله في دوله في دوله في دوله في دوله  
 في دوله في دوله في دوله في دوله في دوله في دوله في دوله في دوله

ولا يهدف هذه قضاة كاه في دوله في دوله في دوله في دوله في دوله  
 جميع الامم - وهذا الشخص وضعت في دوله في دوله في دوله في دوله في دوله  
 ودولته لأول ، كاه في دوله في دوله في دوله في دوله في دوله في دوله في دوله  
 واسم جميع دوله في دوله في دوله في دوله في دوله في دوله في دوله في دوله  
 رخصه في دوله في دوله في دوله في دوله في دوله في دوله في دوله في دوله

حقوق بعض حرية مرور ، ولكن بحدود تطبيق لعملي من أن وجود  
 القرب لمرطبة تنجبه لعدد سب بعض حرية مرور فعلا ، نسبة سب لادون  
 نى دحات حر ، صدد ، لادون أن يكون حد تطبيق سب من معاهدة  
 ١٨٨٨ وأوضح دى على حد ما حصل لحد حرب الكبرى قى شت عام  
 ١٩١٢ و بعد هذه لحد به ، صحة كمن من غير يقون نى وثيقة كعاهدة  
 ١٩٣٦ و دى ترصد على صمد لحد ب ن تطامه ، صجبه سب ، ولو صمد ،  
 فعل لحد فى دحة عدد ، تطامه ، قوى ، سب على هذه اقوت صفة عام به ،  
 و دى فى صمد ، و حصل دحة به برصد ، و به صمد لحد بعد أن كان يعورها  
 لحد برصد فى لحد ، سواء ، لحد و دحة و لحد ، نسبة مصر قارب

ثانيا ، حساب خنيمه شته ، و هى أن لحد حر ، من مصر ، روى من  
 اليد به أن كمن لحد صمد دحة و دة مشدوع على حد الأرض حتى يكون  
 دحة لحد ، لحد ، و من تصدى أن كان لحد صمد دحة لحد قوى فى  
 كيف احكام معاهدة ١٨٨٨ لى و برصد معتمد و مذهب لادون أن كمن  
 مذهب لحد سب من على دحة ، لحد ، لحد من جميع الشعوب دون أى تميز  
 دحة على لحدى و معنى دحة لحد عشرة مذهب صمد هذه لحد ، لحد  
 صمد لحد من مذهب ، لحد ، لحد دحة مذهب لحد على لحد  
 حصة لحد لحد لحد لحد مستعلا من لحد و معاهدت و لحد كات  
 ر لحد من لحد مذهب على معاهدة لحد لحد لحد ، صمد لحد لحد  
 الأحكام ، أن لحد سب دون غيرها ، فى معاهدة كعاهدة ١٩٣٦ ، على حق  
 وضع قو به لحد لحد ، لحد ، لحد لحد مذهب لحد و لصحة فى  
 سب لحد مصلح لحد لحد مذهب لحد من لحد ، لحد لحد لحد لحد  
 لحد و سب لحد فى وقت لحد لحد لحد ، لحد من لحد لحد من  
 المرور بها .



١٨٨٨. من بعد لأخيرة من سنة ثمانية من معاهدة ١٨٨٨ لا يجوز  
 حشد قوت أو قوة خاصة على حدود مصر. فبذلك وهدى وجوده  
 من سنة ثمانية خاصة وضمانه في وقت السلم. وسواء من هذه  
 معاهدة مصر وتركيا، أو مصر وحدها، أو معاهدة أخرى. فحكم هو  
 النص في هذه الشرائع. من بعد معاهدة والشيخ من قديمه. وفي لا نص  
 مصر. مع شرط أن لا يكون هو لا يجوز من لا «في هذه» خاصة.  
 و- يرى هذا الشرط، كما جرى عليه عند وضعه. هذا، على منعه من  
 وجه خاص حتى لا يفسد ليدفع صاحب قوت أو قوة خاصة في هذه  
 معاهدة. فبعد لا يصلح نص، كأي أو حتى في الموضع أو في نص  
 مصر، وهو من بعد عطفه في الموضع. وهو لا يجوز  
 استكبري لترك الأمر، بختمه، وبذلك لا يجوز من سنة ثمانية  
 من لدون الأحسية في يتعلق معاهدة هذا كونه معاهدة مصر. أو أن  
 كل حقوق المدة على أرضها، أصبحت وحده. أي تحت حوز حكم هذه  
 الثمانية من معاهدة ١٨٨٨ حشد قوت مصر في منطقة مدة. عند ذلك  
 تمديد معاهدة أو مدوح عن قديمه أو في لأرض مصر. دون أن يكون  
 لدولة أحسية. أي من، أن بعد حتى حشد قوت مصر. ومنه من ذلك  
 وشأت بحوار هذه المقيمه خرسب و مدوح عبي، سواء وحده أو لا شري  
 مع اعوات مصر، وسواء عرق من مع مصر أو بأي حوز آخر، الأمر  
 لدى قرره ارتباطه على خلاف هذا، مدة من معاهدة ١٩٣٦  
 من هذه الأسباب جميعها بين قيمه نص وصحة بين حكم مدة ثمانية  
 من معاهدة ١٩٣٦ وأحكام معاهدة ١٨٨٨

(١) من بعد تركيا. هذا غير صحيح. من بعد ١٩٢٠. كما في سنة ١٩٢٠ وحوار  
 قوت مصر مع مصر. فبذلك عطفه على لدون معاهدة سويس





المحتمل

لا - ق البريطاني الايطالي عام ١٩٣٨

استهتة فرقة فرقة، في حرمها حرمها كبرى، بين مصر و مصر  
تسوية من استهتة فرقة فرقة، في حرمها حرمها كبرى، بين مصر و مصر  
بين، طين و طين، على حرمها حرمها كبرى، بين مصر و مصر  
ناحية مساهمة مركز و مصر، على التوصل الآتي: (١)

۱۳۳۸  
 فی شعبان، و کاتبه: ...  
 ۱۳۳۸  
 محمد علی ...  
 ۱۳۳۸

[illegible][illegible][illegible]





أفصة بحيث يرى فيه مركزاً جدياً جدياً ، مد - وحدث ما سمي بالامارة  
الإيطالية باسم الامبراطورية البروسية في تقوى أن قد استولى  
سماهي بمواصلات بين الأجزاء المختلفة بالامبراطورية

وإذا راد بوتر العلاقات لدومس أن ريجيا ش - سوى حاله  
بصديا فير بين المدين تفق ١٦ من ١٩٣٨ <sup>(١)</sup> وكما مائة قد استولى  
من مائة لأ - سه ، إذ فون متحق أن من

« من حكومة مدسكة متعدد وانحسار له لا م - فوكس من ح  
تفتقني مد غريم على دوه احرمهم وانهم م - مضمون لاسفقه موه  
في لاسفقه في ٢٩ كثر ١٨٨٨ في فصل في كل لأوت وجميع سول  
ستخذاء قدة السويس » (٢) .

### آثار هذا الاتفاق :

ذكر أن متحق أن من - مضمون مائة سول في وفاق  
بما يلي :

(١) في ١٠ رجب ١٣٠٨ من دول التي وقعت مع هذه ١٨٨٨ وهي  
هذه المعاهدة سارية في مواجعة ، فمات وهو ١٩٣٨ حدث في هذا الخصوص  
لا - كذا البرد لمؤقتين ثم ورح هذا الشك - كواك في مائة  
لما - مضمون مدش حدثت هوارب كثيرة في عن دول كات  
قوية على سائر الأوساع الدولية وأحكام معاهدت

(١) Gertlemen's Agreement

(٢) موه - عن قدة السويس - امبراطورية ٣٨٤ - ١٥٧١  
Canal de Suez Correspondance avec l'Italie  
القبول في حرجه ( مضمون مائة سول - مضمون مائة سول  
موسم ١٩٤٧ مضمون مائة سول - مضمون مائة سول - مضمون مائة سول  
الدولة - مضمون مائة سول - مضمون مائة سول - مضمون مائة سول  
الأميرام في ٤ أبريل ١٩٤٧ .











نه انکام علی عوام و در سال ۱۸۸۸ در شهر مشهد در حبس و کما لث  
رکت انکام علی عوام و در سال ۱۹۳۶ خدمت تدبیر احداث اراضی  
مستقیمه و در سال ۱۹۳۷ در حبس و کما لث و در سال ۱۹۳۸  
خدمت تدبیر احداث اراضی و در سال ۱۹۳۹ در حبس و کما لث و در سال  
۱۹۴۰ در حبس و کما لث و در سال ۱۹۴۱ در حبس و کما لث و در سال ۱۹۴۲

[illegible][illegible]





ماتت بحكومة مصرية حقيقية بعد عدة سنين بعد محمد بن عبد الله  
وكان من بعده حاكمه محمد بن عبد الله الذي تمكن من حكمه  
وعنه ما هو عليه في جميع الدول وهو كان حاكمهم في فترة حرب  
ومر به إلى رتبة صاعدة ثم إلى رتبة عظمى من رتبته عامه  
وكان له شرف كبير في ذلك العهد كما أنه كان له يد في حربه  
في سنة ١٨٨٨ م وكان له اليد الطولى في حربه  
بما لا يمكن الحكومة المصرية من منعه.

[illegible]

وعدت ثانياً وخطبه هي لأخي علي بن أبي طالب عليه السلام رحمه الله وحده.  
ختمها بـ "وعدته" وعلمتها في بعض النسخ بـ "مكتوبة" وهذه كلها على  
حريصة ضد القضاة تحريراً معادياً.

و شریک ، انی شایسته عذر دارم . اما بی قصی و حرم و مبرریم  
آن کس عذر عن محمد بنو مازن حری و احقر دلی وزیر کلاه مسلمات  
برور ستر جمیع مازن علی وجه مسعود فی دولت سیر و حب ، بدست هی  
تجدد عن واحد همد و احصای یکم لاجل اوصاف تمام و بدست  
محکم میرزا

ومن هذه تصبح أن دول حده و محور وميركة عدة سميت كالمات فيه  
مصالحهم دون دمه كمن ورر مصوص مصدرة ١٨٨٨ وحق أن من  
امدون على هذه المصالح جعل هذه ممدلا في من لمر من ، خصوصاً وكل  
مرفق من من حبة وفتح مصلح مصدرة دول في صدر آخر وهذه  
في الحروب ، كما وسمعت هذه حكمة على مرفق من مثل هذه المصروفات بناء  
الحرب الكبرى

### ملاحظة عامة

مخرج من هذه حرب مدح لا يترى في حده من من حرب  
الكبرى وسمعت هذه حكمة في دول حرب هذه في من  
مرفق من هذه لا يترى في حده من حكمة في من قد يكون مثل  
هذه حكمة لا يترى في حده من حكمة هذه حكمة في حده من  
قواعد بعيدة عنها

## المبحث الثاني

منه لأم سجدته ورة على مركز بقده

شبهت أن من دول امه في احب منه في سمعت وبلان ، وحق  
اصبر هذه الشعوب ، مباد و سبر ممد ، حتى عدت كرامة حقيقة على  
الإنسانية ، وكان من جراء هذه الصدمة أن سمعت النفوس في أوجر الحرب ،  
كمدرة ، لم يمت عن وسيله كمن تعاور مدوى وصده نساهم وهذه مذهب  
دول حده الكبرى ، بعد أن لاحظ مصر ، مدعت عقد مؤخر في سافر سبيلكو  
مادلات متجدد نشرت فيه جميع الدول التي سمعت ممد ، مدلات الحرب على  
دول محور ، و يكون ممدته وضع ممد دول حكمة هذه لأمر من وحرف  
عليه وتمه هيئة من الدول التي ستركت في وضعه من مصر ، و عقد مؤخر

في ٢٥ من ربيع الأول ١٢٥٥ هـ كورة ونهت بعد حركات عدة إلى وضع  
مشاق « لأمر متحدة » إلى قرية الدون في وسطه ١

وبكل هذا يسبق الدون جدد في على سائر مث كل التي تتعلق  
بمناقص حقوقه في العهد ، وعلى كثير من المعاهدات الخاصة والعامة ، وهذا  
بما أن عرف مدى هذا لأثر ، بسبب هذه المعاهدات من الذي قررته  
معاهدة ١٨٨٨

وبما كانت خصوص من حيث من سرقة من هذه المعاهدات ، وعلى  
أمر القبول وعلمها صفة عامة ، هذا قد حصل إلى شيء وهذه المقصود شيء  
آخر ولا أثر في عيب ، ولكن لخصه في مساق الذي وسع مدى يهدف للإيمنة  
على شئون المعاهدات سلامة وحسن مث كنه ، والمعقوب ، وهذه صيغته بأن يكون  
له أثر على المعاهدات العامة أي مصمم في كل الأمور والمواصلات الدولية  
كمعاهدة ١٨٨٨ ،

وبما أنه مؤيد مشاق والمفاهيم أحكام معاهدة مقدمة إلى صالحة كثيرة بين  
المصالح ، سواء في الواقع أو التقصير ، وبما صرح هذه صيغة وأن مشاق على هذه  
المعاهدة يجب تدقيق في بين حاديين ، حاد سبب اسما وهذه المعاهدات  
على الوجه الآتي :

### ١ — حالة استقرار السلام :

في معاهدة ١٨٨٨ أحكام تهدف ، وأما المعاهدة عليه وسهول المواصلات  
دولية ، وهذا هو هدفه ، هذا المرحل في الأمور قضية للجميع دائم وبلا منتهى ،  
وهذه الأحكام تنفق منه مع لأمر من التي شئت من حيث هيئة الأمر الجديدة  
التي شجع منافع من هذا المعاهدات بد من ضمن مقدمته على أن شعوب  
الأمم من كل مكان ، هذه هيئة سبب على هذه الأمم في كل حرب ، ومنه  
قد أمنت ملاء على القبة الواقعة من كائنها .

الأمم المتحدة قد أحدثت على عاقبها " لأحزاب أي يمكن في صميم تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي " ، وقرب مقبرة لأولى من مدمر سنة عند أن نسي ، لجمعية العمومية درست وشير توصيات بمصدا " ، ، الدول لدول في ميدان لسياسي وشجع انعدام نظرية من الدول والمدة " ، ومعنى هذا أن أحكام المعاهدات والتدابير لدول في شجع مساق لأمر المتحدة : من كل وسائل لتقدم البشرية .

وعلى هذا ظل أحكام معاهدة الفسة سارية المعمول بصفة عامة في لأوقات المدمر التي لا يضطرب فيها السلام ولا أحد في أحكام مشاق . فصل هذا الفصل .

### ب - حالة تهديد السلام :

تقرر معاهدة ١٨٨٨ منذ سنة ١٩٤٥ بعد هكل بعد قوة كد ، هو أن حرية المرور مضمونة في هذا الطريق لجميع الدول في استثناء ، سواء في وقت الحرب أو وقت السلم ومعنى هذا أن أي دولة تكون مشككة في حرب بحق السلم أن يتمتع ، دور قمة الحواس يكون حرب فيها ، دامت عتقم أحكام المعاهدة ، ولا يتمثل حقهم هذا ، حتى وكانت دعت حرب عند ، على غير هذا ، ومن هذا ما أوجه هذا ، حيث أصبح تحت مذهب من حكاه ليق وأحكام معاهدة الفسة دولة تتدى على الحرب ، وطالب منها ، دور ، معاهدة قطعها معاهدة هذا الحق ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى في دور هيئة الأمم وتحرك مجلس الأمن ، وهو دت ، مسديته الرئيسة ، تطبيق أحكام الفصل السابع من ميثاقها ، وقد يرى بعض القوم أن مصوص سبب في ماديته ٢١ و ٢٢ على الدول المدمر حتى ترمع وسفر سلام . وقد كان من هذه المقودات قبل فترة السنين في وجه ستم . فيهم بعد ، حكم معاهدة في حكم ميشاق ؟

لأخيه محمد بن أحمد بن أبي سفيان . محمد بن عبد الله بن أبي سفيان  
قصيدة لأبيه بن محمد بن عبد الله بن أبي سفيان . ١٨٨٨ . لسان العرب في اللغة والنحو .  
أعقب الحرب الكبرى محمد بن عبد الله بن أبي سفيان .

[illegible]

(١) هذه هي مدروس الشئ الى تصلي هذا الموضوع :

[illegible]



١٠٣٣ إلى عون . « بدعرت لآتمت التي يربط بها أعضاء « الأمم المتحدة » وفقاً لأحكام هذا الميثاق مع أي التزام دولي آخر يربطون به وعبارة « آثار مآثرهم المترتبة على هذا الميثاق » هذه مادة صريحة معاهدة « إذا وحيث دوة من الدول الأعضاء ، خصوصاً بعد صدور قرارات ونداءات مجلس الأمن ، ليرام من مصلح أحدهم مصدره « ثاق ومصادره خاصة أو عامة وآثار مصدره « الميثاق كل عظيم ، أن تلتزم الالتزام الذي ، عن هذا الأخير ، وسعي بتحديد « قضى الميثاق قبل عدة أعوام وصف معاهدة ١٨٨٨ « فتحكم كانت العينة لحكم الميثاق .

و لكن متى يحدد نص من معاهدة مذكورة وميثاق ، ومضى ناقص أحكامها لتدابير التي قد تم مجلس الأمن

الخاصة على هذا - مؤيد يجب أن يكون من هذه التي تحقق فيها مجلس الأمن المادة ٤١ ، وهي حالة لعقوبات غير العسكرية ، والخاصة التي تحقق فيها المادة ٤٢ ، وهي حالة انهيار انت عسكري .

### أولاً - حالة تطبيق ميثاق غير العسكرية

#### تنص المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة على ما يأتي :

« مجلس الأمن أن يقرر ما يجب عمله من تدابير التي لا تنصب استخدام القوات المسلحة تنفيذ قراره ، وله أن يمتد إلى أعضاء « الأمم المتحدة » تطبيق هذه التدابير ، ويجوز أن تكون من بين هذه الصلاحيات الاقتصادية وإمداد الصلاحيات الخدمية والمادية وحماية والتربية والترفيه والالتزامات وغيرها من وسائل العلاقات و« أو كلاً وقطع العلاقات الدبلوماسية »

عندما يقع من دولة من الدول عمل يهدد السلام يتدخل مجلس الأمن ويقرر لهارات التي تحفظ السلام ولأن الدول أو عيده إلى نصه تطبيقاً المادة ٣٩ ويقرر هذا مجلس الأمن التي « تنفيذ هذه القرارات ، وتنص المادة ٤١ على

وحيث أنها وهي لتدبر في « لا تطأ » حدودها تقوت مساحتها . فبقيدها  
ولكي يحميها « اعقوب » غير أنها « لا تطأ » وفيها إحصاءات لأقصاها  
وقضت لها « اعقوب » بحرية . « لا تطأ » « لا تطأ » « لا تطأ » « لا تطأ »  
المواصلات البرية والبحرية والجوية .

وقد ينادى للذهاب إلى حريم الدولة معاهدة من « لا تطأ » « لا تطأ » من حريم  
صلى طاعة « اعقوب » « لا تطأ » « لا تطأ » « لا تطأ » « لا تطأ » « لا تطأ »  
والبحرية « لا تطأ » « لا تطأ » « لا تطأ » « لا تطأ » « لا تطأ » « لا تطأ »  
أن قدس قده « لا تطأ » « لا تطأ » « لا تطأ » « لا تطأ » « لا تطأ » « لا تطأ »  
فوت مساحتها مع « لا تطأ » « لا تطأ » « لا تطأ » « لا تطأ » « لا تطأ » « لا تطأ »  
عن بقاها « لا تطأ » « لا تطأ » « لا تطأ » « لا تطأ » « لا تطأ » « لا تطأ »  
البحرية « لا تطأ » « لا تطأ » « لا تطأ » « لا تطأ » « لا تطأ » « لا تطأ »  
أن « لا تطأ » « لا تطأ » « لا تطأ » « لا تطأ » « لا تطأ » « لا تطأ »  
بحرية « لا تطأ » « لا تطأ » « لا تطأ » « لا تطأ » « لا تطأ » « لا تطأ »  
بحرية « لا تطأ » « لا تطأ » « لا تطأ » « لا تطأ » « لا تطأ » « لا تطأ »  
عن طريق البحر .

وقد « لا تطأ » « لا تطأ » « لا تطأ » « لا تطأ » « لا تطأ » « لا تطأ »  
مصر « لا تطأ » « لا تطأ » « لا تطأ » « لا تطأ » « لا تطأ » « لا تطأ »  
سقطت « لا تطأ » « لا تطأ » « لا تطأ » « لا تطأ » « لا تطأ » « لا تطأ »  
هي مصر « لا تطأ » « لا تطأ » « لا تطأ » « لا تطأ » « لا تطأ » « لا تطأ »  
لحقها « لا تطأ » « لا تطأ » « لا تطأ » « لا تطأ » « لا تطأ » « لا تطأ »  
في « لا تطأ » « لا تطأ » « لا تطأ » « لا تطأ » « لا تطأ » « لا تطأ »  
معاهدة ١٨٨٨ « لا تطأ » « لا تطأ » « لا تطأ » « لا تطأ » « لا تطأ » « لا تطأ »  
وعقوب « لا تطأ » « لا تطأ » « لا تطأ » « لا تطأ » « لا تطأ » « لا تطأ »



يقدر ما يجب تحذره من تقديم طفلة لأحكام مدارس ٢١ و ٢٢ « حفظ اسم و لإعادته إلى نصابه .

وتتولى مديده لفقوه ، أي قبل القدرين روية مُعديه ، فوت بحسب  
لأمن التي مع هيئة الأمم مسندة أو التي معها الانصب ، تحت تصرف مديده  
للزوم ، وعلى حكومه مصر تقديم مسندة قدمت ، أو حد في منطقة القدر  
يرد كل حكومة مديده لروية معقب مديده لأحكام قدة عمود أو مديده منشئ معقب  
الأوامر صادرة ، ويخول مديده مصر من حساب عوات التي تقوم مديده  
مهمة مديده عن مجلس الأمن و مديده . وهذا كله بعد ١٩٢٣ من منشئ التي  
تقوم مديده لأولى مديده

« بعد جميع أعضاء « الأمم المتحدة ، في سبيل مديده في حقه اسم والأمن  
الاولى أن سموها تحت تصرف مجلس الأمن ، على صبه وضفة لائق أو مديده  
حصة مديده من القوات المسلحة وقت عدس و مديدهات حد و رية حفظ اسم  
والأمن الاولى ومن ذلك حق « ور »

## شرطان

حد. المسحة أي مديده حوال قبل القدر كمد مديده عك يه مسحة منشئ يرد  
عليها الشرطان الآتيان :

الاول عصوه مصر لا يرد مديده على منشئ لا يرد مديده ، لا يرد  
الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة ، و كانت قدة السوس حرة لاسحرأمن الأراضي  
مصريه ، في كل مديده منشئ و ضفة على حد لظرف أساسه أن مصر عصو  
في هيئة اندكورة و تحمل مديده الضقة ، مديده شكل حرة مديده أراضي ،  
الالبر مديده في مديده منشئ و لكن و أن مديده في وقت قديع القفوت  
مديده كانت غير عصو في مديده مديده ، حد القول بقل قدة مديده مديده



تش عن مفيد هذه اعتونات في منطقة القصة . ويعمل كثير من يضطرب عمل  
الشركة وترى حركة المرور شكل قد تعرض لعدة داهيات الخطر . ويجعل موقف  
الشركة ومصر حرج . خصوص في حده توقيع مقوبات العسكرية . وقد يعرض  
مناق هيئة الأمر أمن هذه مشكل من حرب على توقيع العقوبات مصر . في  
مادة مجلس أمن . إن عدم مجلس الأمن صدقة دولة مصر مع توقيع  
شكل دولة أخرى ، سوف كانت من أعضاء « الأمم المتحدة » ثم شكل  
د حده مشكل قد صدقة حده مشكل من مجلس حده تدبير ، حق في أن حده كر  
مع مجلس الأمن صدقة حده مشكل . ويهدد أمن تمكين مصر من  
سوى مع مجلس الأمن جميع مشكل حده أي وجهها عن وشركة القصة  
عدم أمن العقوبات ترك دولة له من وسر أمن وحركة المرور .

الثانية - قصة معاهدة ١٨٨٨ من معنى عيب ال مراتب في على أحكام

معاهدة ١٨٨٨ ، في حده دفعه لفتيات العسكرية ، وقد سحب ، لأصراحة  
ولاسمها كما يرى البعض <sup>(١)</sup> ، بل بعدة لفظ حكيم خصوص ، بأجرة حرة  
المرور للدولة معتد به توقف عدم مختص ميشاق نفس القصة كقوة صدقة  
الدولة التي تهدد السلام ، ولكن هذا التوقف مؤقت لمدة لي طان المعوقات سارية  
يسمى . ويهدد طان هذه المعاهدة مؤقتة وصل يستند ، مما ترك التقوى القصة  
لويس مدة صدور ميشاق الأمر متجدد ، وصل دفعه حتى في حاة توقيع  
العقوبات العسكرية ولا توقف مؤقت من أحكام في هذه الحاة إلا ما يتعارض مع  
مقتضيات الميثاق .

### المبحث الثالث

مقاصد لمصرية وعلاقتها بترك القصة

أخضعت مصر وقف الحرب العالمية في تنفيذ معاهدة ١٩٣٦ ، رغم ما يشوبها

(١) أي أن ليس به مجلس شيوخ ( معتمد به مصر بدولة الاتحاد عن نادي )



أولاً حتى يخرج من وقت واحد من الأرض من حمة في بعض هذه  
الطاب و على الأرض عمل من بعض من بعض نقطة صغيرة في منطقة  
القوة قبل هذا بعض الحشرات أو يقيم بها حرة و كمن ذلك سمعه د ر ه  
أولاً في كل ثلاث

وہ عسکرت حاکم مصری تھے اس حاکم کے دور میں ۷ مارچ ۱۹۲۶ء

السياسة في الحكومة المصرية في عهد محمد علي  
وقد كانت مصر على ما كان من قبل من حيث  
السياسة في عهد محمد علي من حيث  
الحكومة المصرية في عهد محمد علي من حيث  
مصر في عهد محمد علي من حيث  
الحكومة المصرية في عهد محمد علي من حيث  
الوشيك بها طبقاً للتخالف (١)

هذا هو التفسير الذي أتت به الحكمة الهية في سورة الزمر  
 جميع قلوب من لا يصدق ما هم عليه فداة بآية من آيات  
 البحر من معجزات الله تعالى في إنباء عباده عن قدره  
 هذا خلاصة ما ورد في سورة الزمر من آياتها  
 ما كان معونه في من طاب أوفى حقه بعد أن استكمل  
 العبد من أي شئ من شئ من نعم الله تعالى  
 بربطها من في شرف لا وسعها من نعمه ولا أثر على وجهه  
 هذا الشرط ومدى شرفه في حق من هو في شرفه

(۱) من قلب ج. مطبقه ب. صا. كز. و. ل. و. ك. ل. صا. د. ب. د. هـ.  
بناطه بق. بي. نا. شحس. {م. ب. م.





[illegible]

محاسب اشائی شکوی تحس نامی

مسک حکومتہ نرندہ و جنوب صدہ شکار (۱۹۵۷ء)۔  
 اقبوہ و بہ و صحت و وراثت و وراثت حکومتہ و ۲۵۔ ۱۹۵۷ء  
 محرم و علی محرم ۱۲۔ و وراثت عربہ و ۱۲۔ ۱۹۵۷ء  
 ۸ جولائی ۱۹۵۷ء (۱۳)

و بعد بحسب شہ کوی فی شہوی شخص و دستبر ۹۵۷ م د  
سقطہ اعمہ اقمیہ بشاریں و ... مص ... و ضمت مناقشات حول ہد  
الموضوع ، و قدمت مقدمہ عدۃ فقرات عمہ من أعمد الحسب . و اسبب  
الشیء عدم حصول فی اقتراح علی الأعلیٰ بصلوہ من ترتب علیہ عدم مکان  
مصورہ فی ہذا موضوع ، و یقین شہ کوی معقہ عدول شہ ہد بحسب  
لادی بحر عن حال لاشکال او حتی مجرد اصدار و رفہ

١٢. منى امته وخ كذا رحمه صلى الله عليه وسلم في ١٨ مارس  
١٩٤٤ م. عدد ١٢٧  
٣. عدد ٣٥ ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠

## المطلب الثالث مدح المؤامرات حسب الحلال

في مقدمه ما ضارته مصر وتمكنت به خلال القوت ان تطامه عن جميع  
 انصبي ، او على وجه الخصوص القوت التي تحارب وجوده حقيقة لفظة مدحة  
 الشبهة من معاهدة ١٩٣٦ ، بل ، معاهدة قى عن نصيب الحكومة مصر به  
 بها صيحت « غير ذلك مدح به » و قدس ما صيحت به « صياح من مصر »  
 هذه المعاهدة في سنة ١٩٣٦ ، و قدس ما صيحت به « صياح من مصر »  
 هذه المعاهدة و قدس ما صيحت به « صياح من مصر »

وخلق من هذا نصيب مني « كذا في عهد » « خلاص دون شرط » مشروع  
 ولا حق من هذا في « صيحت صياح » « صياح من مصر » ١٩٣٦ و قدس ما  
 و قدس ما صيحت به « صياح من مصر » « صياح من مصر »

### أولا عقد المعاهدة في حال الصعوبة

من لأسباب انصبي التي حرج شرعية به هذت عمده في حال الصعوبة أو  
 التهديد أو الاكراه في مدحه طرف على طرف شكل من الأشكال ،  
 كالاحتلال أو سجون القوت أو التهديد باستيفاد أو لادار يتدخل في شئون  
 انصريف الآخر أو ما شاكل ذلك ، حيث لا يكون هذا لطرف مطلق الحرية في  
 قبول أو رفض ما يعرض عليه من مخصص أو ضرائب

وإذا طبق هذا على معاهدة ١٩٣٦ و قدس ما صيحت به « صياح من مصر »  
 من شكل طريق حرج عند تراء هذا المعاهدة ، لأن القوت ان بطاسة كاست تحتل  
 أراضيها ، فصلا عن أن الحاسب ان تطام من مدح عند المتفاوضين المصريين محالا

(١) لا بد أن حجج و سندها يسع له حرج كمن معاهدة ٩٣٦ كله تقريبا  
 دون لاقتصار على مادتها العامة و متعدي في تمام مائة و ثمانية و اثنان عشر . و هذا  
 توسع ضروري منومه أعقب هذه حجج ، بعد أن أن عاده المذكورة قدس حرج من كل  
 و ما يقدم شكل يقدم انصبي و قدس ما صيحت به « صياح من مصر »  
 لا بعد كبر عما كمن لفظة و متعدي في تمام مائة و ثمانية و اثنان عشر

[illegible]

۱۸۴۵ تا ۱۸۴۸  
 ۱۸۴۹ تا ۱۸۵۲  
 ۱۸۵۳ تا ۱۸۵۶  
 ۱۸۵۷ تا ۱۸۶۰  
 ۱۸۶۱ تا ۱۸۶۴  
 ۱۸۶۵ تا ۱۸۶۸  
 ۱۸۶۹ تا ۱۸۷۲  
 ۱۸۷۳ تا ۱۸۷۶  
 ۱۸۷۷ تا ۱۸۸۰  
 ۱۸۸۱ تا ۱۸۸۴  
 ۱۸۸۵ تا ۱۸۸۸  
 ۱۸۸۹ تا ۱۸۹۲  
 ۱۸۹۳ تا ۱۸۹۶  
 ۱۸۹۷ تا ۱۹۰۰  
 ۱۹۰۱ تا ۱۹۰۴  
 ۱۹۰۵ تا ۱۹۰۸  
 ۱۹۰۹ تا ۱۹۱۲  
 ۱۹۱۳ تا ۱۹۱۶  
 ۱۹۱۷ تا ۱۹۲۰  
 ۱۹۲۱ تا ۱۹۲۴  
 ۱۹۲۵ تا ۱۹۲۸  
 ۱۹۲۹ تا ۱۹۳۲  
 ۱۹۳۳ تا ۱۹۳۶  
 ۱۹۳۷ تا ۱۹۴۰  
 ۱۹۴۱ تا ۱۹۴۴  
 ۱۹۴۵ تا ۱۹۴۸  
 ۱۹۴۹ تا ۱۹۵۲  
 ۱۹۵۳ تا ۱۹۵۶  
 ۱۹۵۷ تا ۱۹۶۰  
 ۱۹۶۱ تا ۱۹۶۴  
 ۱۹۶۵ تا ۱۹۶۸  
 ۱۹۶۹ تا ۱۹۷۲  
 ۱۹۷۳ تا ۱۹۷۶  
 ۱۹۷۷ تا ۱۹۸۰  
 ۱۹۸۱ تا ۱۹۸۴  
 ۱۹۸۵ تا ۱۹۸۸  
 ۱۹۸۹ تا ۱۹۹۲  
 ۱۹۹۳ تا ۱۹۹۶  
 ۱۹۹۷ تا ۲۰۰۰  
 ۲۰۰۱ تا ۲۰۰۴  
 ۲۰۰۵ تا ۲۰۰۸  
 ۲۰۰۹ تا ۲۰۱۲  
 ۲۰۱۳ تا ۲۰۱۶  
 ۲۰۱۷ تا ۲۰۲۰  
 ۲۰۲۱ تا ۲۰۲۴  
 ۲۰۲۵ تا ۲۰۲۸  
 ۲۰۲۹ تا ۲۰۳۲  
 ۲۰۳۳ تا ۲۰۳۶  
 ۲۰۳۷ تا ۲۰۴۰  
 ۲۰۴۱ تا ۲۰۴۴  
 ۲۰۴۵ تا ۲۰۴۸  
 ۲۰۴۹ تا ۲۰۵۲  
 ۲۰۵۳ تا ۲۰۵۶  
 ۲۰۵۷ تا ۲۰۶۰  
 ۲۰۶۱ تا ۲۰۶۴  
 ۲۰۶۵ تا ۲۰۶۸  
 ۲۰۶۹ تا ۲۰۷۲  
 ۲۰۷۳ تا ۲۰۷۶  
 ۲۰۷۷ تا ۲۰۸۰  
 ۲۰۸۱ تا ۲۰۸۴  
 ۲۰۸۵ تا ۲۰۸۸  
 ۲۰۸۹ تا ۲۰۹۲  
 ۲۰۹۳ تا ۲۰۹۶  
 ۲۰۹۷ تا ۲۱۰۰

واضح من نص الحرب وما حط منه ندم في هذه الخصم من مقدم بعض  
الذين سكتوا في تبيين بوضوح أن مصر ، كل أممها ، وهي تحت ضغط الحوادث  
وصعد مرتبة ، لا أن يخلق مع الدولة صاحبة الاحسان ، ثم دعا هذه لأحيوة  
بلى استقلال هذه الأسطر ورفض ما يحقق أثر صم من أحكام وصحت على  
الأمة تنده وصاها على كاهل هذه

ثاني عاشر معاهدة ١٩٣٦ مع معاهدة ١٨٨٨ .

شبه معاهدة ١٩٣٦ ، على وجه الخصوص ، في اثنائه من مستحق ،  
من اليوم الأول ، أي وقعت له ، صم مع معاهدة مئة أي في رجب الأول ،  
ومررت به ، عام ١٨٨٨ ، معاهدة لاسيس في حكمه من كبر الدولة  
قمة من ، وهي معاهدة أي ، بـ ، في موجه رجب وعاشرها ،  
وسلمت هذه الدولة عظم ، خصصت في ذلك مع ، عام ١٩٣٨ ، الدولة  
هذا التعاد (٢) .

ثالث محاميه صرف الآخر لأحكام المعاهدة

كل معاهدة سكتت مع مصر في هذه الدولة مع مصر ، يجب على عاقبة ،  
أحرم أحكام ، في ذلك من أحد صرف هذه لأحكام ، كل أو بعض ،  
شكل من ، عن سن ، في ذلك من مدعه ، عريضة كيان هذه المعاهدة ومبرراً  
للتصرف الآخر في أن عمل على التحول من هذه لأحكام

(١) كان كادو حان مندوب هذا مجلس لاسيس في معاهدة مصر في دعوى  
مصر بأنها كانت غير حرة عند عقد المعاهدة ١٩٣٦ . دعوى عند محكمة العدل في باريس في رجب  
أول من سنة ١٩٢٢ و ١٩٣٦ عند محكمة حاب معاهدة بين البلدين وقد لمعنا أن  
مصر كانت تحت طين في ١٩٣٦ . حارة بر قضاة من . اس قد حلت في كوكو دار هذا  
لا حرج ولا صحت ذلك على أنه كان . لاسيس معاهدة في سنة ١٩٣٦ في بـ  
م . دوف حلت كثيرا عما سكتها ، كما بينا .

(٢) فمنا هذا التعارض عند بحث معاهدة ١٩٣٦ .

فردی و معتمد علی - شد قبول و شکر تمام دعا ،  
و شکر خداوند عزوجل در این مقام عظیم و بزرگوار و  
لا اله الا الله محمد رسول الله و بعد از آن که با هم  
باز می نشستند و مدعی خود را خبر دادند و گفتند شما

التحاور فی عدة نواحی منها :

(١) التدخل في الشؤون المصرية : منذ بداية الاحتلال و بريطانيا دائمة على

[illegible]

(٢) قوة البرهان منطقية منطقية هي حجة هي حجة منطقية



ينقص من حقوقها الجوهرية. (١)

[illegible][illegible][illegible][illegible]

1. *Journal of International Law*, 1964, 1, 1, 1-10.  
 2. *Journal of International Law*, 1964, 1, 1, 1-10.  
 3. *Journal of International Law*, 1964, 1, 1, 1-10.  
 4. *Journal of International Law*, 1964, 1, 1, 1-10.  
 5. *Journal of International Law*, 1964, 1, 1, 1-10.  
 6. *Journal of International Law*, 1964, 1, 1, 1-10.  
 7. *Journal of International Law*, 1964, 1, 1, 1-10.  
 8. *Journal of International Law*, 1964, 1, 1, 1-10.  
 9. *Journal of International Law*, 1964, 1, 1, 1-10.  
 10. *Journal of International Law*, 1964, 1, 1, 1-10.



وإن اردنا أن نمدد مدى صلاحية معاهدة ١٩٣٦ للغاء على ضوء هذه  
 القواعد أو لصيغة التي سنس في القواعد الدولية «تجربة تغيير الظروف» أو  
 «الشرط بقية الشيء» على حدة» (C.L.S. Standard) ، فنحن في الاحتلال  
 الغير طارىء من وثائق معاهدة ١٩٣٦ ، والمعروف أن الاحتلال لأحيى لأراضي  
 دونه أخرى كرهها على ما هو بالإعداد ، على سبيل هذه الدولة وسنة لها وسعة  
 حامية على قدمها ، وتهدد كبرها ، وتزيد لاحتلال طارىء على مصر على  
 هذه صفت ، حتى كانت سنة ١٩٣٦ في يوم واضرارها وبشرها ومستغلت  
 ريفها يهدد ، ظروف شتمة واستغلت من مبرراتها على بها انصفت  
 العدوانية لاحتلال مصر ، وعمت على سبيل هذه معمول لأسلط ، التي تسير  
 في جانب واحدة في جانب آخر ، كمال أن يمس في السنة الأولى من معاهدة  
 لتجفاف آثارها لاحتلال مصر ومن ناحية أخرى عمل على سبيل هذه هذا  
 الاحتلال . وهذه الصفة ، وصلت إلى عقد معاهدة ١٩٣٦ ، ولكن على صر  
 اسمين ذات الظروف التي كانت سنة ١٩٣٦ عام ١٩٣٦ وحتت غيرها مكانها  
 وانكشف لغطاء الذي سترت به رعيها مسوئها احتلالها ، وقويت بارة  
 تمرد الصفة العدوانية لهذا الاحتلال مدى أصحى البوء ، مع ماضراً من مبررات  
 وماخذ من ظروف ، قيداً حسب وعملها في كاهل مصر يشل قدمها ويعطل  
 نشاطها في الخرج الدولي كدولة مسخرة في يد ، وكس في ثمة تهديد دائم  
 لتكبيها يتعم من أن تمت حرمة المصروف كدولة في وثائق رسم نفسها  
 سلسلة حرجية مسخرة لامتداد في حيوط . سبيل ريفها ويحجبها في الأسرة  
 ادوية حرجية على انموذج ريفها . ولايكفي أن نمن هذا التهديد لاحتلال  
 ليرطى في قلبها ، انهم وبه مسط على كبرها .

لهذا كله أصبح من مشروع خلق تجربة غير الظروف على معاهدة ١٩٣٦  
 حتى نحاول مضطه القدر من ظروف المبرر خاصة ومخصص مصر من قيود هذه المعاهدة

وهي التطورات الرئيسية التي حدثت على الخاروف التي كانت سائدة ثم

١٩٣٦ ، والتي تبرر هذه النتيجة : (١)

(١) . والحال أنه تمهد حرب مصر في شهر السابعة على وضع معاهدة

١٩٣٦ كل ما كان له من أهداف أول حرب مصر . كمال كل من كل  
واضح قيام حرب آية . وكانت - - - وهي حرب أول اكبر حصة  
في هذه المدة ، والتي تمت في الساحة المصرية - - - قد رايست تقويتها  
بحول حدود مصر العربية ، وكانت في أحسن وقت مستعمر - - - لأحاديث شرق  
أفريقي . وكان منهم من جمع هذه القوت الأربعة : - - - حرب مصر  
وحملتها . وكانت مصر - - - من الأهداف الأولى لأعداء هذه الدولة  
كل هذه العوامل أدت إلى تقديم معاهدة ١٩٣٦ مع - - - من ما رأى ضد مصر  
وما قررته على الخصوص من - - - في - - - منطقة القارة

مدهد مت الحرب العربية وحلت - - - مصر - - - واستكشفت  
في حدود الإقليم لأعداء - - - - - - - - - - - - - - - - - -  
مصر -  
لعقد معاهدة ١٩٣٦ ، والذريعة التي تفتتها بريطانيا حتى توصلت للنصر في هذه  
المعاهدة على وضع - - - - - - - - - - - - - - - - - -

(٢) تحرية الحرب العالمية . بن وضع قوات دائمة بجوار منطقة معينة  
حتى تم حسم حركته . تمت الحرب العالمية الأخيرة - - - - - - - - - - -  
في العصر الحاضر حرب حركه ، - - - - - - - - - - - - - - - - - -  
الحرب تقدر ما يمدده حركه - - - - - - - - - - - - - - - - - -  
من المسور سرعة تحصيلها - - - - - - - - - - - - - - - - - -  
- - - - - - - - - - - - - - - - - -

(١) عرفت هذه المعاهدة بحسب ما ورد في - - - - - - - - - - -  
- - - - - - - - - - - - - - - - - -

خاصة على قدم - من حيث يتجدها من الخشب - نحو ابر - شمعان - من ارضي  
مصر - وفضل من نحو ابر - مكنون - وشمع حجاز - وشمع

وقطعت الحرب اربعة ارباع مصر احدى بالاحتلال والى مصر من قبل  
المصريين وقتها كبرهم وادق بجهدهم من حول من المصارف على قريته لعمدة  
يقول قوات متحصنة من الجيش كمنعها من مكان إلى مكان في صناديق  
معدودة رغم عدد من السكان وهذا أصبح بعد الحرب العربية  
تحوار هذه أسيرة غير ذاهب و هو بجهة ترابها في قلوب مصر مرة هده  
الرائحة لم يذوق عن العدو وحدهم وهي حجة في حصة هذه المدة تتجدها  
على امدتها من بعد ١٩٣٦ التي انقضى في هذا الاحتلال خلق في دولة  
من صميم الأراضي المصرية. (١)

(۳) روز انجمنه دلم که است هر سه انجمنه دلمه در ۱۹۳۶، و کل حتماً  
 علی طاقی در عده ۱۹۳۶، و هم بر سر ای که است حیدر انجمنه دلم انجمنه دلم،  
 مراعات همه انجمنه دلمه و حیدر دلم، و انجمنه دلم انجمنه دلم انجمنه دلم  
 احکام میباید، و کل دلم دلم دلم دلم دلم دلم دلم دلم دلم دلم  
 و شده مواد مهم (۴)

[illegible][illegible]





أيضا أن محسن الأمن أصبح هو حصص لأن ، ترافا ، سديير بحله احش  
المصري في حاة وفروع عتوان مساح على ائمة أو غيرها من الارضى المصرية  
ومن هذا كله يتبين ان حاة تقصو الى كان علم حاش المصري سنة ١٩٣٦  
والى ذلك الى ه يرويع فوات ترياعية الى حابة تقطعة بمدة قد الت  
لأن ، وه مدهاك برعة م ده حيه بة هذه عرب لأحادية في  
أراضى مصر .

[illegible][illegible]

وكانت هذه هي الحالة التي كانت عليها مصر في سنة ١٩١٤ م. وقد كانت مصر في ذلك الوقت تحت الحماية البريطانية. وقد كانت مصر في ذلك الوقت تحت الحماية البريطانية. وقد كانت مصر في ذلك الوقت تحت الحماية البريطانية.

من قواعدها. نسبة ضد وشبهها من الأديب أو الفقيه في الشرق، وأنه دمر ممتلكاتها،  
باعتها بثمنه ضئيلة نسبة عن دفع عن هذه الأديب، أن يؤمن أنها لها  
مهمته كانت. وقصصت عدد من هذه حجة بين وضع. في النسخة في مدة  
١٩٣٦ أي تحريرها وضع في عهد محمد السادس لموضع عنها مع الخش  
الذي... في موضوع هذه الأديب... ولأن لم يعد  
المرجع... في بعض الأديب... في كل مصر... ١٩٣٦،  
في... ١٩٤٧... كانت... في هذه الأديب...  
إلى... في... في... في...  
في... في... في... في...  
في... في... في... في...  
كان... في... في... في...  
في... في... في... في...

(٧) عهد بين مصر وصاحبة صاحبة قدة وصاحبة... الأولى في  
حراسه وصاحبه حتى يدفع عنها، أدت ممر... ١٩٣٦...  
أعراهم، وأصبحت غير ذات موضوع، وشكت لعلا بحس الأمن بطاب حذاه  
القوات بر طاية عن رصم... وعده قرون مصر، شعب وحكومة، بقية هذه  
القوات يتضح أن مير جوهر، قد جد على ما كان عهد الح... وقت ارام معاهدة  
١٩٣٦ أي طرح بهذه قوات، في صحح أوين، يعرف أن قرون مصر...  
لقد المعاهدة كان صحح وقت ارام... وهذا من مصر غير الظروف...  
الافصح الصريح لاحقاً بعدم قبول معاهدة، من جانب دولة طرفها، وإن  
كان لا يكفي وحده لإبطال أحكامه، لأنه يصعب بمغول الحد كبير، بل ويبرر  
الحرص منها إذ صم إليه غيره من أسباب تغير الظروف بحيث يتضح من مجموعها

أن هذه المعاهدة أصبحت عقبة في سبيل تقدم هذه الدولة في ركب الحضارة  
وتتبعها بسيادتها كاملة .

### خامساً — التعارض مع ميثاق « الأمم المتحدة » :

أحكام ومرامى معاهدة ١٩٣٦ لا تتفق وأحكام ومرامى ميثاق هيئة الأمم  
المتحدة ، من ناحيتين أساسيتين .

#### ( ١ ) الإحلال بمبدأ المساواة في السيادة : مصر وبريطانيا ، كلاهما ، عضو

في هيئة الأمم المتحدة ، التي حرصت هذه الهيئة من مبدأها على أن تكون مبدأ من  
المبادئ التي تحقق بها هذه الهيئة أغراضها تقوم « هذه الهيئة على مبدأ مساواة  
في السيادة من جميع أعضائها » وفي الأحكام الدولية ، لكل أو بعض أراضي  
دولة أخرى يكون قد نسبت لعدم رضاها عنه ، وقد قيدت حقها في التدخل في  
هذه الدولة ، وحقهم لا ينفك في الحقيقة ، مع « ولائي » في عدم التدخل  
في السيادة . ولهذا يجب ألا تقوم هذه الهيئة من مبدأها على هيئة الأمم  
وإلا كان هذا حالاً لا يحكم إلا في المبدأ الذي يستند إليه السيادة . هذه في السيادة  
أساساً من أسسها الجوهرية . وكانت هذه الهيئة تتجه إلى خذلان النظام  
منطقاً لقلة ، أي لحزبه من أراضي مصر ، لهذا أصبح هذا الاحتال غير مشروع  
وواجب الزوال .

#### ( ٢ ) وقد فكرت اللجنة لأدى حرب ، دوراً فعالاً في معاهدة ١٩٣٦

فبموجبها تم بين الدارين الأمم هذين دولاً حرة ورفعت من شأنها . هذه اللجنة  
وقررت المقررة خاصة من المادة السابعة عشرة من هذه المعاهدة أن أي تغير في  
المعاهدة عند إعادة طها يجب أن يكون استشارياً وهذا الحكم ، وهذا معناه أن

( ١ ) يلاحظ أن فكرة الأمن الجماعي التي تمسكها صدامها خاصة بعد هروب  
الأمم المتحدة من توجهها خلاف من تمسكها بمعاهدة ١٩٣٦ وأحكامها ، وقد  
الأمم المتحدة



المعاهدة قررت قيام تحالف أُنشئ بين الطرفين ، وفيهم هذا التحالف بين مصر  
وبريطانيا أمر معيب وسبق مع طبعة الأشياء ، إذ أن هذين الدولتين لا ترتبطهما  
عن صلات الحس أو الثقة ما يبرر رعايتهما تحالف غير محدود الزمن ، وهذا  
فضلا عن أن التحالف المذكور ، إنما يُلحظ على صفة تتيح العلاقات المصرية  
البرطانية لأصبح مؤداه داخل مصر سياسة برت على يدوام ، وقد  
لا يتكلم هذا وجه ، بل في نفسه هي دائرة المصالح التي هي في أيدي  
الاسم في مشق الأمر المتحدة كما هو فهم على وجه التحديد ، خصوصاً في حالة  
مرض مصالحة برطانية مع ما يجب على مصر الحدود . بل هذا الذي لدى  
يعرض في سنة ١٩٠٣ م على الأسس ، مما قد تم من حكمه من  
أخرى (١) ولم يجر معبر في ذلك هذا وضع على تردد مقتضيات تحالفها مع  
برطانية على حكم مبدئي لأمر المتحدة ، عند لم يرض أن لا يزال في  
دائم سيادته في قصده من صفة الأرضي المصرية في كل شيء بل في مصر ذاته  
في ركاب سياسة البرطانية ، وما قد تربط على هذا من عدة مبادئ في  
أشياء في قدمت برطانية في يوم من الأيام على تدهور الحكم هذا في مشق  
وحد وثق ما تخليه عليها مصالحها . (٢)

## سادسا - اعتراف مريضاً يا

دست مهربان معاهدة ۱۹۳۶ أصبحت ، و بعد ثلاثه اوصافه ،

1894, 1895, 1896, 1897, 1898, 1899, 1900, 1901, 1902, 1903, 1904, 1905, 1906, 1907, 1908, 1909, 1910, 1911, 1912, 1913, 1914, 1915, 1916, 1917, 1918, 1919, 1920, 1921, 1922, 1923, 1924, 1925, 1926, 1927, 1928, 1929, 1930, 1931, 1932, 1933, 1934, 1935, 1936, 1937, 1938, 1939, 1940, 1941, 1942, 1943, 1944, 1945, 1946, 1947, 1948, 1949, 1950, 1951, 1952, 1953, 1954, 1955, 1956, 1957, 1958, 1959, 1960, 1961, 1962, 1963, 1964, 1965, 1966, 1967, 1968, 1969, 1970, 1971, 1972, 1973, 1974, 1975, 1976, 1977, 1978, 1979, 1980, 1981, 1982, 1983, 1984, 1985, 1986, 1987, 1988, 1989, 1990, 1991, 1992, 1993, 1994, 1995, 1996, 1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 25

[illegible]





واحدٌ سبل حقوقهم المشروعة ، واعدون العدة<sup>٢</sup> ومبحرون فيه أسرارهم ويقررون  
محاربة القوة بالقوة .

هذه الميثقة الحمية ، التي سدها منطق واوامع ، لاشتت تبهده سلام العالم  
لما شيره من صراع مساج ، شكل من الأشكال ، قد تقع مذاق حتى يصح  
حرارة عالية حقه ، الأسرى من هذه الأمم المتحدة ووحدهم يشاها أسساً  
للهمة ١١ ويحسن على هذه فيته ومحسن أسس المدخل في مثل هذه الأحوال  
لحل براسه والدول الكبرى على احترام حقوق الدول والشعوب الأخرى وإلا  
ضاعت الهيئة وضاع الشرف

[illegible]

## الباب الرابع

### دراسة مقارنة

درس في الأواب المثلثة البعثة الأمريكية الأولى لهذه السويس وما أحاط به  
اليوم من موانيق وبعثات وأحداث، وبنية المبحث تزيين طه هذه الدراسة  
مطابقه، وذلك في بحث تركيز المصوب وتبين بدلية التي يرطام بقية  
السويس وحده شبه قريب حتى تتكون لدى بحث، إرجح ما اكتسب  
لديه عن مركز هذه بقية، صورته ووضعه منه عن موضوع هذه ممرات كاهن  
ووضع في الفصول لدون، ونقد هذه بحث من أرقام ذاتها وكان  
وكورث والمصنف لطيفة هذه، خصوصاً بدنية ودراسة مع بين  
مادة من أوجه شبه أو خلاف مع مركز مادة هذه من

## الفصل الأول

### قناة بنما

حصل أمريكا شانه أمريكا خنوعه بترح من المرحه تكون ميسرى  
أمريكا لوسيفى وهذا الكداف هذه قدرت حوى المذكرات في حفرقة  
في قلب الترح لمذكرور، حصل الحجة لأضغى المحيط هدى وكان لدون  
الأوربية الاستعمارية هذه سبق بعد التفكير، سمحت شعوب أمريكا، خصوصاً  
أوليات المتحدة، هذا موضوع، ودحت مائة دور اخذ في مؤتمر سنة  
١٨٢٦ لدى سكاثرات هذه، مشاريع وعملات حصة سنة، مسكرة، دون  
أن تعتبر المبحث على مكان معين في شمال أمريكا كنيرو في أمريكا الوسطى،  
وداوت، شروع عدة شركات وفرد، منهج دسبب نفسه لدى كون، مكرمة

ام صفي وخبر عن سبع عشر. وانكر الالف اى لانه قيل ذلك في  
 راجع من لحي سنة في محو حلة صركا

وآخر رتب حكاه . . . . . (ت) ، بعد أن سألني السيد الأستاذ ،  
وحدثني في عهد دشا ، وحدثني في عهد . . . . . في ١٥ أغسطس ١٩١٤ وحدثني . . . . .  
وحدثني . . . . . (ت) . . . . .

ونعد هذه القصة أقرب القنوات الدولية - فقد عويس وأهم حكايتها ،  
ولها ما الإيجاز في - - - - - ، وتقدم مقالة -  
مما ، على وجه ، في - - - - -

## المبحث الأول

المركز الدولي لتقانة مياه

[illegible]

المبحث الأول - الواجب الخمسة لهذه -

(1) ۱۸۵۶ تا ...

في ٢٢ ديسمبر ١٨٢٣ صدر مرسوم في أمريكا الشمالية و « وودجود »  
 « أمريكا الشمالية » وهي هي هذا المبدأ تحت الولايات المتحدة على

١١) Traité de Droit International Public، قولي،  
حر ١، ص ٣٤٣ و ٣٤٤ Le Détroit de Magellan،  
ص ٢١٩ Suez and Panama، Segrel (راجع عن الفرنسية)  
وما بعدها و ٧ ٢

Colombia, Cuzco and Panama, *ibid.* (4)

الخدم من تدخل دول أوروبا في الشؤون الأمريكية. وكانت سنة ١٨٢٦ سنة حفر قناة عبر أمريكا الوسطى، وفي ٣ مارس ١٨٣٥ دعا مجلس الشيوخ الأمريكي رئيس الولايات المتحدة «جيمس مونرو» مع حكومات الدول لادى، وعلى سنة من حصص دول أمريكا الوسطى وحريته خدمة، بقصد «توحيد خدمة الولايات المتحدة» الأشخاص والشركات التي رغب حفر قناة عبر «جيمس مونرو» في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي سنة ١٨٣٩ أسفر

بعد هذه الملاحظات سرت اللجنة قده إلى لجنة كمال الدين (d) في  
الولايات المتحدة لدى حكومة جريد خوردة (أحمد حجة) من أن  
يتم تسليم دولة مع هذه الحكومة في ١٢ - ١٨٦٦. هذه صفة وحده  
المشترين عاما ، قالت المادة ٣٥ منها :

« تتعهد حكومة حرشدا الجديدة حاكمه ولايات معدة أن يبيع حق  
حرية مرور أو غير ذلك من حقه ولا يملك ولا يملك ولا يملك  
بعد ذلك ، الحكومة وموضوعات معدة ولا يملك ولا يملك ولا يملك  
والمصنع التجاري مشروعة الممتلكات موضوعات معدة ولا يملك ولا يملك  
وأن لا تعرض اسم أو غير ذلك أو حتى على موضوعات ولا يملك ولا يملك  
الصانع التي تخصه ، أي ترسلي كل طرف أو كل فئة يمكن أن تشمل حكومة  
حرشدا الجديدة أو تحت شرط ، لا كسب في نفس وعي ، في نفس

ظروف ، على موطنى حرية . ويتحقق منع المزدحم مهمله اميرات  
تضمن مزايا اشده لحرية حده ، ككل اى الى ، اسيان التام  
لا ، حتى لا يمتد حرية اعداء من بحر لآخر وتقع في مستقبل مدامت  
هذه المصلحة ، وكما تضمن حق في اسيان كية اننى لحرية حديدة  
على رقيب مذكور .

أردت وديان سبعة في هذه المصلحة تضمن برعها حرية المروءة  
ر ، على اى اشروط وبرت الى منع اى حده حديدة اننى تمك  
هذه المصلحة ، ومصلحة حق على اى حده التى تضمن حدها بل يسرى اى  
على كل واحد من مصلحتهم ، على كى كى ، اى وقت عقد المعاهدة أو  
التي تنشأ عليه مستقبلا .

وفى غير هذه المصالح مبادىء لم تلت المصلحة ، تضمن شكل اى  
حدها ، وهى على اى مصلحتى على خصوص دوم ما قد يقع عليه من  
عدوان ، ومصلحة كى مبادىء حرية حده على هذا المصلحة ومصلحة له ،  
وهذه المصلحة ، على مبادىء المصلحة . وكى وهذه قرار ما مصلحتهم صما كى  
هذه المصلحة .

## (٢) مبادىء كى - بولور سنة ١٨٥٠ :

حده ، مبادىء كى مبادىء مبادىء كى مبادىء كى مبادىء كى  
لام ، على مبادىء كى مبادىء كى مبادىء كى مبادىء كى  
على ، على كى مبادىء كى مبادىء كى مبادىء كى مبادىء كى  
وحده مبادىء كى مبادىء كى مبادىء كى مبادىء كى مبادىء كى



مدفوعة تمصحبها الدفعة عن اختلاف بعض المادتين الأمريكية . وكانت كل وحدة  
 منها عشي أسرار الأخرى ، يستود على عبدة لمرجع خبرها ، ويريد أن تضمن  
 حرية المرور . لهذا جرت تصلات ومندوبات بين الدولتين انتهت بوضع  
 معاهدة بينهما وقعتها واشنطن في ١٩ أبريل ١٨٥٠ كايكلون Clayton عن  
 الولايات المتحدة وولتر Bulwer عن إنجلترا ، وكان الغرض من هذه المعاهدة ،  
 كما كانت مقدماتها ، تحديد وجهات تحريرهم ومقاصدهم حال القدة التي بثت مستقبلا  
 بين المحيطين الاصطناعي وذوي (١)

ويجب من مواد هذه المعاهدة ما ييسر لمركر الدولي للعدة ، كمنادة الأولى  
 التي تقوم

« نقرر حكومتا الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى ألا تحصل واحدة  
 منهما أو تحتفظ لهما بأي شرف خاص على هذه الملاحدة المذكورة ، واعتقد على  
 الأتقي أندا أو تحتفظ بة خصصت شرف عيبها أو في الأوليم القريبة منها ،  
 ولا تحتل أو تحص أو تستعمر أو تحصل أو بشر أي سلطان على بيكارحوا  
 وكوستاريكا وشاطيء موسكسو ، أو أي جزء في أمريكا الوسطى ، ولا تستخدم  
 أيها أية حماية مباشرة أو قد مباشرة ، ولا في بحامة تدرسها أو قد تمارسها مع  
 أي دولة أو شعب بقصد إقامة أو الاحتط بأي خصصت من هذا القبيل أو احتلال  
 أو تحصين أو استعمار بيكارحوا وكوستاريكا وشاطيء موسكينو أو أي جزء في  
 أمريكا الوسطى أو الحصول أو مباشرة سلطة عليها ، ولا تحصل الولايات المتحدة  
 أو بريطانيا العظمى على فائدة في أي من سرى أو تستخدم أي بحافة أو علاقة  
 أو تعود قد تحصل عليه أيها مع أي دولة أو حكومة في الإقليم الذي قد تمر منه  
 انقطة المذكورة لكي تحقق أو تحصل ، مباشرة أو غير مباشرة ، مواطنيها أو  
 رعاياها ، على أية حقوق أو فوائد تتعلق ، بتجارة أو الملاحة خلال القدة المذكورة

لأتمتع بنفس الشروط الواضحة أو رعاها لأخرى» (١).

هذه مادة مفصلة مفصلاً دقياً لا بدعاً محالاً إلى مراد من المدعى ومن المدعى  
بها، الذي حوى كل من وعدهات واقتراحت واحتمالات، مقارنه أو مترادفة  
في المعنى، تبين أن كلا من الدولتين كانت تحشى كثير من أفراد الأخرى دوماً  
سبوقاً، مهما كان كده أو كيمه، على انقضاء استنفاد وأرادت تغاضى ذلك بهذا  
النص المفصل.

وقررت المادة الثانية من معاهدة ١٨٥٠ أن «معنى الولايات المتحدة أو  
برصية العظمى التي تعبر القناة المذكورة في حالة الحرب بين الطرفين المتعاضدين  
تبقى من الحصر أو الحجز أو انقضاء واسطة أي واحدة من الدولتين المتحاربتين،  
ويتمتع هذا الإبقاء، عند مدحلي القناة المذكورة له، في التي يرى من  
المناسب تقريرها» (٢).

وترى هذه مادة لمعالجة مركز من الدولتين في منطقة القناة، في حالة شوب  
حرب بينهما، فلا يكون لواحدة منهما في هذه المادة أن ترسكب مع من لأخرى  
أي إحرار، عدائي بمنطقة اقتصاد أو تحوم.

وقالت المادة الخامسة «وعبر هذا بنظم العروق استعاضة بحرية القناة  
المذكورة عند تمها من القطع والاستيلاء والاعتداء، وأن يصمد حيدها، حتى  
تظل مفتوحة وحررة للأند، وتأمين رأس المال الذي ستخدم فيها...».

وهذا الشكل تخرج هذه المادة مسألة حين دولتين متعاضدين سلامة القناة  
وحبدها وحررتها. وهذا يقيد أن المادة التي ستشأ ستعد، على الأقل في نظر

(١) أصول معاهدة في مجموع «Treaties and Acts of Congress Relating to the Panama Canal» من ١٣ وما بعدها.

(٢) في ٣ أبريل سنة ١٨٥٢ نصبت كدولة في بقعة من نصب غير محدده في آخر  
هذه المادة تجديد نصيب الذي سيعب عنه حكم في بحر خمسة وعشرين ملاً بحر  
(فونتي، جيم ٢ من جزء ١، من ٣٤٦ وما بعدها).

الدولتين متعاقدين ، بحسب حرية على الدوام ، فيكون لجميع الشعوب حق تمتع بحرية المرور بها . وهذا كل معنى الجهاد حسب لقواعد عامة ألا يكون القادة مستوحاة للدول استجاره . لأن المولتين استعاقدين ضمنيا لنفسهما هذا الحق طبقاً للمادة الثانية التي لا غير لواحده منهما أن تتعرض لغير الأخرى عند مرورهما في حانة الحرب بينهما . وبلا حظ أيضاً من مبدأ المساواة في المعاملة لاصح له في هذا النص ، ولا يؤمنه بقرار حرية المعاملة وحيداً ، إذ يجوز ، رغم وجود هذه الحرية وهذا الجهاد ، أن يكون هناك أفضلية في المعاملة

والترتبات الدول المتعاقدين تفتقر المادة السادسة من معاهدة ١٨٥٠ أن تدعو كل واحدة منهما الدول التي لها معها علاقات سلمية للأرسلات معها لترامت بمثلها أرماء منهما . حتى يكون الدول الأخرى قد ساهمت في وضع نظام عام يطبق على قدة ستكون ذات فائدة عامة .

وتقرر المادة السابعة أن تقبل حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا ، لرغبتها في وضع مبدأ عام ، مدحهما كلاً وسائل المواصلات ، سواء قدا أو سكة حديدية ، بحري التشكير فيها الآن ويمكن حدها بين المحيطين عبر البر والبحر الذي يربط أميركا الشمالية بحرية ، وأرضها من الجانب التي تسمى . وتثبت وسيلة المواصلات هذه من الشروط على حركة المرور إلا ما راد الحكومتين المذكورتين عدلاً ، وكما أن وسيلة مواصلات هذه ستفتح باب الولايات المتحدة وربطها شروط متساوية ، فإن هذه الشروط يجب أن تمتد إلى موطن ورعاين كل دولة أخرى تقبل أن صبي على انصواب أو لفظق المذكورة نفس الحرية التي الترتبات بها الولايات المتحدة وبريطانيا <sup>(١)</sup> .

ولذلك كانت معاهدة ١٨٥٠ لا يتم دوناً إلا تأليفها ، فقد صمى طرفها ، لهذا

(١) فوشى . رقم ٢ من جرد ١٠٠٠ م ٢٤٨ مجموعة معاهدات لاند Treaties and Acts of Congress Relating to the Panama Canal م ١٥

النسب وطبقاً لمادة السادسة منها . عقد مشيقات وصورتها مع لدول الأخرى .  
وبنت هذه بحرية مع حكومة بكارجو . إلى قدم حذر نفسه في راعيتها ،  
ووضعت ولايات متحدة معها في ١٦ فبراير ١٨٥٧ ، عليه حر في ٢١ يولية  
١٨٦٧ ، أعطى ولايات متحدة حق عموا نفسه على أن يرمي عنها وصاحب  
جداها حتى بقوة بدست هذا بكارجو ، التي حسب كل حقوق لسيادة  
على القناة المقبلة .

وبنس امراض عقدت اجتماع بكارجو في ١١ فبراير ١٨٦٠ معاهدة  
تجارية بين أولاهي حق المرور على كل صراف له صلات بين لأقصى والهادي  
الموجودة أو التي . حدى مستقل نمب نفسه بكارجو ، وفي مائل ذلك ابرمت  
الاعتراض لدافع عن هذه الطريق وخصص جديدها وتستخدم ، حتى لا تتعد  
للقوات امسكية يد أفرت ذلك أو صسته بكارجو

وحدث لدول الأخرى اى . شتر في معاهدة كانتون ١٨٥٠ سنة  
حدودها في انقادت وصحتها مع بكارجو . تمت ذلك سنة ١٨٥٠ في ٢٥ يولية  
١٨٥٠ ، وفر ساو بطا ، كل في يخصها في ١١ ابريل ١٨٥٩ و ٦ مارس ١٨٦٨ (١)  
وهناك معاهدات بؤدس معاهدة كانتون ١٨٥٩ ، خصوصاً مادة اثناسية منها ،  
الأولى في ١٧ أغسطس ١٨٥٦ من بربط وهدورس ، واشتية في ٤ يولية ١٨٦٤  
بين ولايات المتحدة وهدورس ، على غرار مشتبه مع بكارجو (٢)

وهذه لسانية من لاندوت والمعهذات كسب أحكام معاهدة كانتون  
ببور صفة دولة وه بعد الأم قاصر على لاندوت متحدة و بربط وحده

(١) تومس . قسم ٢ من جزء ١ ، ص ٢٥

(٢) دي بلكس ، L'Indépendance de L'Egypte et le Regime

International du Canal de Suez ، ص ١٢٢

### (٣) معاهدة هاى — توسعوت سنة ١٩٠١ :

مقدمه

رئس الولايات المتحدة أن معاهدة ١٨٥٠ وصفتها في مركز مدبر بريطانيا وغيرها من الدول « سنة احدى وصالب ادى مربع حدود بين احدى من غير ايرج الأمريكى وذاك هذا اوصع اى مدقى بجرها بلائمة كره ، خصوصاً بعد أن اشدت عليها وهو ست شوكر . وانه يدقى مع مدأمو رو لادى حمايته من الأسس لخدمة — سبب — حد سبب و أن يكون عمدة مستغنية « قصة أمريكية على أرض تركية لمعولة بالامه الامم كمة » (١١)

وعلى هدى هذا الاتحده حوت الولايات المتحدة في سنة ١٨٨١ أن يحمل اخترا على عدد من هذه كايون ٥٠٠ سنة ١٨٥٠ في جقق الأولى سببها ويصعب الامر في الاسس على القدر وعصها في نصي افاق مع الدوله الى سنة ١٨٥٠ على فيهم . وظنت سياسة الولايات المتحدة من اهل وشدة ثيرة في سبب . معاهدة ١٨٥٠ كليه وحصص حماة لاشراف أمريكى كامل . وهذ فيهمون ادى يجب أن يكون عانده اعم اجمع وأن يكون بصدده عن كل براع . في أن اوصحت أحداث الحرب بين سبب والولايات المتحدة سنة ١٨٩٨ فاند القدر محل البحث ، وعادت للظهور بشكل ريم فكرة وصفت تحت اشرف الولايات المتحدة وصفتها بصفة أمريكية تحت (١٢)

(١) فوشى . قسم ٢ من جزء ١ . ص ٢٥٢ — بعد سى Suez and Panama  
ص ٢٤٨ وما بعدها

جاء في — ١ . وحيث انكمه اذ كنه لمتلها في عاصمة كولومبيا مايلى : « ان الناس غير راض عن الدخول في أى ر — شأن لاسرائل في الاشراف على حد من الدول اخرى وانه بعدد من روع اذ كورى وصفت على سنة ترك كايون ٥٠٠ سنة ١٨٥٠ وفي ٨ مارس ١٨٨١ أرسل رئيس هير Hayes للبرلمان اذ كرى (G. Agnew) رسالة يقول فيها ان سياسة الولايات المتحدة هي ان تكون قامة تحت الاشراف اذ كرى ولا تكون أى توافق غير أن يكون هذا لاسرائل اذ كرى دولة ثروية »

(٢) جده في ر — ١ . رئيس . كيلي (Mac-kinay) في ٩ ديسمبر ١٨٩٨ . وهذ وصح أكثر من أى وقت مضى أن « ديجب أن يكون تحت سببها حكومة الأمريكية » (فوشى . قسم ٢ من جزء ١ . ص ٢٥٢)

وحررت مقاضات بين حكومتى لندن وواشنطن ، على أساس مشروع قدمته  
الولايات المتحدة في ١١ سبتمبر ١٨٩٩ ، واشتهت هذه المقاضات وضع معاهدة في  
٥ فبراير ١٩٠٠ تؤكد مبدأ الحاد الذى وضع في معاهدة ١٨٥٠ ، على أن يقوم  
هذا الحاد على أساس ما قرره معاهدة ١٨٨٨ الخاصة بقناة السويس ولم يوافق  
محس الشيوخ الأمريكى على هذه المعاهدة إلا بعد ثلاث نكبات لقاء معاهدة ١٨٥٠  
مصرحة وعدم تطبيق المواعيد الخاصة بقناة السويس في الحاد حتى عهد ولايت  
المتحدة نفسها مضطرة لأن تعيد نقوسها بدور المدعى عن رسمها وإقرار الخصام  
العام بها ، واستند د. مد. امير الدوى حيد انقضاء ولم يقل ربطا  
هذه التعديلات .

وأخيرا قدمت لولايات المتحدة مشروع حاد استؤنفت بعده اعاضات  
التي توصل في نها تم هدى (1) ، ابرير الأمريكى ، وسموت (2) ،  
مثل اعتراف و شططن ، من وضع معاهدة في ١٨ نوفمبر ١٩٠١ قنصا الدولتين (١)  
أحكامها (٢) :

حادت معاهدة ١٩٠١ مقصده في أحكامها . وسمت مقدمتها رعة الدولتين  
في تسهيل إنشاء قناة بين المحيطين ، واعاد ما قد يعوق هذا العرض من معاهدة  
١٨٥٠ ، مع عدم المساس بمبدأ " الحاد العام " الذى وصفت أسسه المادة الثامنة  
من هذه المعاهدة الأخيرة . وهذا معاد أن ما قرره هذه المادة لا يستعمله معاهدة  
١٩٠١ الحالية وتبقى محترما حتى بعد إلغاء معاهدة ١٨٥٠ .

وبلاحظ على هذه المقدمة أنها وصفت مقصود المادة الثامنة المذكورة بالحيا

(١) دوى ، قسم ٢ من جزء ١٠ ص ٣٥٥ و. بعدها بر ١٠ مصق ماجلان ،  
ص ٢٣ وما بعدها

(٢) مجموعة معاهدات قناة ب. ص ١٦ دوى ، قسم ٢ من جزء ١٠ ص ٣٥٨  
اميريا ، مصق ماجلان ، ص ٢٢٣ وما بعدها . ارياس The Panama Canal ،  
ص ١٠٩ وما بعدها

وكن هذه الصفة لا يسهل سحلابها بهذا الشكل ، لا بد ضرورة لأحكام المادة السابعة مقرونة بغيرها من أحكام الواردة معها في نفس معاهدة ١٨٥٠ وعلى أي حال يستلزم من هذا أن معاهدة ١٩٠١ قررت احترام نوع الحيد الذي قرر له للعامة معاهدة ١٨٥٠ ولا غير من هذه النسخة فون مدتها الأولى « الحق الطرول لتعاقد على أن المعاهدة الحالية عن محل اضافيه ١٩ ابريل ١٨٥٠ » بد من . ط حكم هذه المادة بما قرر له المقدمة بتبين أن معاهدة ١٩٠١ لم ينع ما يتعلق بالحيد أو التركز الدولي للقضاء من مبادئ معاهدة ١٨٥٠ ، وقررت المادة الثانية من معاهدة ١٩٠١ أن تكون الولايات المتحدة حق اثناء القدة وإدارتهم واستعماله وتحقيق الأمن طول بحراه . وبعد هذه مادة بحرد سائر رعايا أن تكون الولايات المتحدة هذا حق ، ولكن لا تترك عنيها عدم الحظ من كور هذه لأجابه لأن هذا ليس باب فيه معها الدولة أو الحكومه التي منشق القدة على أراضيها

وأوردت المعاهدة مادة هامة في ضمن المرور بقدة من صاحب لدويها ، وهي المادة الثالثة التي تقول :

« توافق الولايات المتحدة ، كناس حيد القدة لمذكوره ، على القواعد الآتية ، التي كانت جوهر القدة الآتية لموقع عليها في ٢٩ كانون ١٨٨٨ الخاصة بحرية الملاحة في قدة السوس ، وهي (١) - تكون القدة حرة ومفتوحة للسفن التجارية والحربية التابعة لجميع الشعوب التي تحترم هذه القواعد على وجه المساواة التامة حتى لا تكون هناك تمييز ضد أي دولة أو مواطنين أو رعاياها في سيق شروط ورسوم المرور ، أو غير هذا ، ويكون شروط المرور ورسومه مشروعة وعادلة (٢) لا يجوز توقيع الحصر على القدة أبدا ، ولا ييسر داخل أي حق من حقوق الحرب ، ولا يرسكب أي عمل عدائي ، ومع هذا يكون الولايات المتحدة حرية الاحتفاظ سوس حر في طول القدة بتقدير

ما تستدعيه ضرورة حاجتها ضد الاعتداء ومجموعة المصالح (٣) لا تمنح للسفن الحربية النعمة للحرب ولا، أحدى إمداد داخل القصة إلا بمقتضى الضرورى حداً، ويتم عبور هذه السفن للقصة فى أقصر مدة ممكنة تطبيقاً للوائح المعمول بها، ويكون التوقف فقط نتيجة ضرورات الخدمة، وتخص العدم فى كل الحالات نفس القواعد التى تخص السفن الحربية التجارية (٤) لا يجوز للمحاربين شحن أو إرسال قوات أو ذخائر أو مواد حربية داخل القصة، إلا فى حالة حدوث طارىء. مرور، وفى مثل هذه الحالة يتلف الممر فى أقرب مدة ممكنة (٥) ينطبق مبدأ هذه المادة على البنية متجهة للقصة برفق إلا أنه أمين حرية من كلاً الطرفين، ولا يجوز أن تمسك السفن الحربية البنية التجارية داخل هذه البنية لمدة أقصا من ٢٤ ساعة فى وقت واحد، إلا فى حالة الضرورى، وفى هذه الحالة يحرق فى أقرب وقت ممكن، ولكن لا يجب أن يسلط عليه حرسه تابعة لأحد المتحاربين، إلا بعد مرور ٢٤ ساعة من سمر سفينة حربية تابعة لمحارب الآخر (٦) الم من والبشت والى جميع الأعمال البنية لأشياء القصة أو صيدها أو استخدامهما، عند حرق داخل فى صدى عراض هذه البنية، ويستقر فى وقت الحرب كما فى وقت السلم خصاصة البنية ضد الاعتداء عليها أو لإصرارها من جانب المحاربين، وعند لأعمال التى يركب لأصناف البنية منها كجزء من القناة (١).

بعد هذه المادة أردت الدولتان ألا تأثر لنصم الذى وضعته معاهدة نى بغير قد يطرأ على السيادة على لمطقة التى شق عليها القصة، فخدمت المادة الرابعة تقول « من المتفق عليه أن أى سفينة فى السيادة الإقليمية أو فى العلاقات الدولية الإقليمية أو الإقليمية التى عبرها القصة المذكورة سابقاً لا يؤثر فى المبدأ اعاد للحياد



والبرام الطريقين متعديين ينتهي معاهدة الخطة هـ وهذا أيضاً قررت هذه  
المادة سر يان مبدأ الحياد على القناة .

( ٤ ) معاهدة هـى - فبراير سنة ١٩٠٣ .

مقدمة .

م يكن هذه المعاهدة بحدوثها وسبب بل هى نتيجة لحولات عديدة ،  
مختلفة اشكال متتالية لموضوع ، مدبره ، وصول المعاهد من يدوة الى يخلص  
أن عهد القدة بأرضها واليدوة أو للدول الى مهم . لأم ككث من غيرها ، وهى  
على الخصوص ابو سبب نتيجة اى زادت حيزها مع دور لأور سبب ، خصوصاً  
ر سبب ، وسبب سبب كك القدة . ينتجها سبب سبب فى صفوف وأوقات متعددة  
مع اليدوة ، وأور سبب يخلص أن قرة القدة من أ سبب ، وهى دور سبب  
السلطة أو السبب على مدعى سبب سبب ، وهم كك سبب ، فى كل سبب  
سبب ، وسبب سبب . وكان قصد اهل لابل المتحدون هذه جهود مصر بل يبر  
اننى تؤدى لتعيد المشروع ، ثم بد سبب واستعماله تم سبب سبب . سبب  
عموماً حمية مصر سبب ، بل جانب خدمة سبب سبب .

وقد رأنا معاهدة اى عقد سبب لابلات نتيجة مع حريمان الخدمة أو  
كونه سنة ١٨٤٦ عشرين عام . وهذه وصفت حكومه . لابلات نتيجة فى  
١٤ ماير ١٨٦٩ مشروع معاهدة مع حكومه كوسب سبب لأولى حق . سبب قامة  
غير اقليم سبب والإشراف سبب ويدر سبب واستقلالها واستقلال قوم سبب لابلات والبرام  
عها . واحتضنت كوسب سبب سبب على اعمام وحضوع هذه لأخيرة مبدأ الحياد  
والتساوية السبب على أن تعزى سبب مكوسب . سبب سبب سبب سبب على قاعدة  
« المساواة لتمام جميع الشعوب فى وقت السلم كما فى وقت الحرب » . وصت امد  
التاسعة على أن يسمح بمرور القوافل والدخول والحقن الحربية وقت السلم ،  
والسكك « تقفل سبب فى وجه قوات وسفن وغتاد الدول اننى يكون فى حالة حرب



وردت عليها هذه التعديلات ، ووقف الأمر عند هذا الحد (١) .

بعد هذه البديحة تمت حكومة وشطش شطش دولة أخرى من دول البحر هي بكارحوا التي فاضتها هذه الحكومة في فبراير ١٨٧٧ بعد أن تحت عن فكره القسطنطين التي سادت منصوصها مع كوس ، وفرضت معاهدة فردت مبدأ الحيد المطلق للعدة ، وأن كل دولة غير معاهدة تمتع جميع منهم في وقت الحرب كما في وقت السلم حتى المورعة القعدة وتراسد بخدة عند طريقها . وفرضت حكومة بكارحوا أن توفق للولايات شحنة على الامتيازات التي رتبها هذه لإقامة لإرشاد القعدة ، وقضيت ، فاضت دون أن تؤدي مبيحة مائية (٢)

وهذه الميزة من بين دوليات المتحدة ، بل كانت المحاولات أخرى من جهة أخرى وضع التدابير لإقامة نفوذ مشروع . وامت هذه المحاولات هشة من رجال فرنسا رغبة دسوس ، وقد عيب مدوس في حين دراسة مشروع على الطبيعة وأبدا فكرة حفر القناة عبر اقليم . وأصدرت كوس في ١٨ مايو ١٨٧٨ لذين المدوس ٥٥ ، نصيبها امتياز حفر القناة على نفسها . وفأنت مادة الخمسة من هذا القرار « بقرار حكومته جمهورية كوس أن تكون مواى طريق القناة ومبها من هذا البحر الآخر بحيدة ، وكسبيحة هذا لا يقطع عبور القناة في حالة الحرب بين الدول الأخرى ، وللسفن التجارية والأشخاص القاصين لجميع شعوب العاد حق دخول الموانىء المذكورة دون مضائق أو حرج . ونصف عامة يكون لكل سفينة حق المرور بحرية دون أى عرفة أو حرمان أو تفصيل للخصيات أو أشخاص ، شرط دفع الرسوم واحترام للأوامر التي تصدرها الشركة صاحبة الامتياز لاستخدام القناة المذكورة ومنحقاتها . ويستثنى من هذا الحق

(١) فوشى ، قسم ٢ من جزء ١٠ ، ص ٢٥٢ .

(٢) فوشى ، للرجع السابق ، ص ٢٥٣ .

القوات لأحسبه فهي لا تملك إلا مضرج ليزول (الكومبي) وكذلك ستبقى  
مع الأمم التي تكون في حالة حرب مع كومبيا ولا يكون قد اكتسب حق  
المرور الدائم ثم هذات عامة صممت سيادة كومبيا على مخرجها والاقليم الذي  
منشق عنه القدة، وحده وحده ليس قد قومه ولا وحده ولا وحدها  
وكذلك ما يتعلق بها من حدود « واثبتت هذه الحدود » « عتد كومبيا  
الحق مرور سفن بحرية وقومها وحدها وحدها في كل وقت ودون دفع أي  
شيء، وتسمع من الدول المجاورة لها ليس بحرية التجارة بدون في حالة حرب  
مع دولة أو دول أخرى، ولا يكون قد اكتسب ثم هذه عامة اتفاقية مع حكومة  
كومبيا الحق في عبور القدة في كل وقت (١) »

وشرع ديسن فعلا في تنفيذ الشروع على أساس لامتياز الذي ضمنه هذا  
القبول واعترضت الولايات المتحدة على هذا كله، وأخطرت كومبيا بأنه مضيقا  
المادة ٣٥ من معاهدة ١٢ ديسمبر ١٨٤٦ لا يجوز لكومبيا أن تطلب أو تطلب  
الامتيازات الخاصة بعبور دون موافقة الولايات المتحدة (٢)

وفي نفس الوقت حاصرت حكومة الولايات المتحدة في ١٧ فبراير ١٨٨١  
مع مמש كومبيا، تطبق المادة ٣٥ من معاهدة ١٨٤٦، ونتيجة في شكل بروز كول  
على أن تكون القدة حرة ومنسوحة بالحكومة والولايات المتحدة وكومبيا،  
علا حالة الحرب بين الدولتين، وأنه في وقت السلم ليس للسفن الحربية التابعة  
لدول الأخرى حق استخدام القدة، ولكن للدولتين فقط أن يسمح بالاستخدام  
لأبدي شرط مراعاة المصلحة والقيود التي تضعها، وأن يكون الولايات المتحدة  
حق احتلال هذه نقط المخرج بدون مع قوت كومبيا ولا تدخل هذا

(١) فونسي، المرجع السابق، ص ٣٥٤.

(٢) لاحظ أن معاهدة ١٨٤٦ لا تمنح هذه الولايات المتحدة سنة ١٨٧٨ بموجب

« البرونكو » دور اعتماد لأن حكومة كولومبيا (١)

طلبت مسألة سير جنس أن تمكن هي ، عن ولايات المتحدة ، وهيران Heilman ، عن كولومبيا ، من وضع مشروع معاهدة فتمت في ٢٢ يناير ١٩٠٣ ، حصلت ولايات المتحدة فم على حق إنشاء دولة في منطقة عرصب سنة أميل هي تحت سنده كولومبيا ، وتضمن حدود ولايات المتحدة التي كولومبيا حق التدخل من سلامها بد ، تمكن كولومبيا من ذلك ، وكولومبيا ولايات المتحدة أن امتياز استغلال هذه اعمدة مدة مائة عام لتحدد ترسيم وصديق على هذا المشروع واشتراط في ١٧ مارس ١٩٠٣ ، وكان كولومبيا انكومي رفض سنده في أغسطس من نفس العام ، سبب مسألة التفاوض التي لم يمتد ستحصل عليه كولومبيا (٢) .

حدث بعدها رفض أن ثارت مقاضته ، في ٣ نوفمبر ١٩٠٣ ، و حصلت عن كولومبيا وأعلنت نفسها جمهورية مستقلة ، صنعت حكومة واشنطن هذه الفرصة وأسرعته لا يعرف بهاء جمهوره جديدة ، ودخلت فوراً في محادثات خاصة بمسألة القارة مع بلانكو بونافانتي Bunau Varilla ، الذي وقع في باريس مع هي . وزير خارجية امالات المتحدة ، معاهدة في ١٨ نوفمبر ١٩٠٣ ، اعتمدتها الدولتين (٣) .

### أحكام المعاهدة

هذا أن أصبحت معاهدة هي تاريخ ١٩٠٣ نافذة المفعول بهما أن بين شيء من التفاصيل الأحكام الأساسية التي تضمنتها هذه المعاهدة بما يتيسر

(١) فوشى ، مرجع السابق ، ص ٣٥٤ . و - عديم برونكو ، مقبول خلال ، ص ٢٢٤ .

و - سدها

(٢) فوشى ، مرجع السابق ، ص ٣٠٠ International Law, Moller

١٩٢٢ - ص ١٢٢ American Foreign Relations, Mathews ، ص ١٢٤

(٣) فوشى ، المرجع السابق ، ص ٣٦١ .

## المركز الدولي لقناة بنما ، كايلى :

يتضح من مواد لأول وثانية واساسه والبنية من هذه المعاهدة أن جمهورية بنما أعطت لولايات المتحدة صفة نهائية حتى سنة ١٩٠٠ واستقلال قناة تربط المحيط الأطلنطي والهادى ، واستخدمه واحتلال مضيق عرصب عشرة أميل في المسافة بين المحيطين وتنتدى من هب مسافة ثلاثة أميال بحرية ، وكذلك على كل الخزر الواقعة في نحوه هذه المنطقة وأربع حير صغيرة في جميعها ، واحتكار شيء كل وسائل التواصل في هذه المنطقة ولاحتياطية (١)

وحصلت المادة السبعة على موافقة الولايات المتحدة وبما على أن تكون موافق ومياه مدخل القناة حرة دائمة بحيث لا يجوز أن تفرض على السفن التي تستخدم هذا الطريق من ارسوه إلا ما هو من هذا الاستخدام أو ما علق منها غير منطقة القناة من بنى مناطق جمهورية بنما (٢)

ودلت المادة ١٨ « تكون القناة ، عندما عشت ، ومداخلها ، بحرية للأند ، وسكون مفتوحة وفق مطلق لسد الأول من المادة الثانية ، والمخصوص الأخرى ، من به هذه المبرمة بين حكومتى الولايات المتحدة وبنما ط . المسمى في ١٨ نوفمبر ١٩٠١ » (٣)

هذه هي المادة الأساسية من مركز اللذين وحسن . ور في به هذه ١٩٠٣ ، وأي قرار به أنه أن تكون المادة المحددة بنى بنما ، وأبحاث ما يتعلق بتنظيم . ور بنى على معاهدة ١٩٠١ وأهم هذه النقطة عند محل عاينها ما حصلت عليه المادة الثانية في هذه المعاهدة من تحسب المواعيد الأساسية خاصة بقدر سوس وبناردة في معاهدة ١٨٨٨ على قناة بنما .

ودلت المادة ١٩ مبرمة خاصة لدولة بنما بقول « تكون حكومة جمهورية

(١) لوسى . . . . .

(٢) مجموعة معاهدات قناة بنما ، ص ٢٠ .

(٣) مجموعة معاهدات بنما ، ص ٢٢ .

بما الحق في أن ينقل على القناة سمها وقواتها وعندها جرى في هذه المسألة (١) في كل الأودت دون دفع رسوم من أي نوع كان « (٢) ».

وعالجت المادة ٢٣ مسألة المدع عن القناة وتحقيق سلامتها وأمنها فقالت « باتت في أي وقت ضرورة استخدام قوات مسلحة سلامة وحماية القناة أو السفن التي تستخدمها أو السفن الخدمية ولأعمال المصلحة ، تكون للولايات المتحدة الحق ، في كل وقت وحسب ما يراه ، في استخدام قوتها وأرضها وقواتها البحرية أو همة تخصصت لهذه الأغراض » (٣).

وأما المادة ٢٥ للولايات المتحدة أن شرى أو شتر من أراضي ما يبرم لإشياء محطات بحرية للتمسك من « بعد الترمات هذا الاتفاق على أحسن وجه وحماية القناة بشكل كامل ومن حياها » (٤).

والتزمت الولايات المتحدة في مقابل هذا كله أن ضمن استقلال جمهوريه بها مع دفع تعويض مالي وجعل سنوي

### تعديلات وملاحظات مدققة

تعد خصوص معاهدة ١٩٠٣ من الأسس المهمة التي يهتد بها مركز قناة ، وقد ألحقت هذه المعاهدة بمعدلة قوانين ومواثيق بعد أحكام أو تنصم أو سوى ما رسم عليها وعلى موقف موقع

وأول ما يهتد من هذه الدحية موقف كوسه التي أصبحت على اتصال بها عبر ومسارعه ولايات مسجلة للاعتراف بهذا الاتصال وعقد معاهدة مع الحكومة الخديده وكل منها الولايات مسجلة لا يتم هذا الموقف وعقرحت في سنة ١٩٠٩

---

(١) بعد عام ٢٠ في هذه المسألة أن ما جرى من رسوم من قوتها وعندها هو ما ينقل على سفنها .

(٢) مجموعة معاهدات قناة بنما ، ص ٢٢ .

(٣) مجموعة معاهدات قناة بنما ، ص ٢٤ . The Panama Canal من ١١ .

(٤) فوش ، الرقيم السابق ، ص ٢٦١ . أرياس ، قناة بنما ، ص ١١٦ .

هذه حصل بمقتضاه كوبيا على عو من تصريفها موضع الحديد . ولكن هذه  
لأخيرة من قبل ذلك . وتضمنت الشركة وضع حقل في ٦ ابريل ١٩١٤ م في  
عمدة حتى تم انقضاء عليه في ١٠ مارس ١٩٢٢ . وحصلت كوبيا بمقتضاه  
على عو من سجن مع معجها حتى مرور بقعة على وجه الدولة مع اوليات  
متحدة . وهذا الذي عثرت في كاري الحديد وقد عثرت من معدن  
خاصة . وترتب على هذا حصول قوة في معاهدة ١٩٠٣ (١)

وفي ٢ سبتمبر ١٩١٤ وقعت . لآلات معدن مع . وفيه حددت  
المنطقة بين الأراضي التي تدخل تحت هذه المنطقة والتي كوت بوليات  
حق الانسحاب منهم . وحدث . وأن . كوت . مراد .  
مراسي وأرضية . (٢)

وفي ٢٨ ديه ١٩٣٦ تم اعلان بين ولايات معدن في شكل تعاقب  
شركاين بمقتضاه في المدخ عن القدة (٣)

وبعد هذه السنين بدأت ولايات معدن في مدبرين سياسيين بعد الا حوهر  
خصوصا بعد ولي فرا سكين روبرت راسين . ورات حكومة واشتغل أن  
بني سياسته على أساس حسن الخور وان ترد من نصيب الدول الامريكية  
كها . وشملت هذه السياسة اقامة علاقات اوليات المتحدة مع جمهوريه  
بها . خصوصاً ما تعلق منها بمنطقة القدة . فوضعت الدول في سنة ١٩٣٦ معاهدة  
حدوده . حيث بعض التعديلات على أحكام معاهدة ١٩٠٣ . وبها إذ قررت  
قيام بحجة عامة بين الدولتين بدل الصل الذي للاستقلال . وقيدت حق

راجع الى Suez and Panama ر ٣٢٩ ود معدن . International Law من ٢٢٣ .

٢ كود . د . د . معاهدة مصر . لاجه ٩ . ر ٢٥٤ . قوسي . ترجمه سيني .  
من ٣٢٣

(١) حال " Peut on fermer le Canal de Suez " ر ١٦ . د .  
القانون د . ر ٢٢٣







من موافق وعده . وفي حصة ما تم تسديد نفصلا عن هذه الويس وودي  
هذا المبحث أن بمقد مقارنة من به شمل سائر القط الرئيسية التي تحيط بالقناتين  
و كلف مكره ووضعه في العهد الدولي ، فموضح أوجه الشبه والخلاف بين  
الحسين في كل من هذه القط كما يلي

### (١) ناحية تنفيذ المشروع :

تمت حصة أسوس شركة خاصة حصلت على منح الحفر من حكومة  
الإقليم ، و سكوت رؤوس أموال ساهمت فيها حكومة مصر وهيئات وأفراد من  
دور عديدة أهم من . وتغطيه هذه الأموال وصيان أرباح معقولة لها فرصت  
رسوم خاصة على مرور السفن والصالح والسفن من هذه القبة ، وفرص منح  
تصيب من أرباح الشركة .

أما قبة ما فقد تمت تنفيذ مشروع دونه بمعية هي الولايات المتحدة ، التي  
سحرت لها سهدا حكومة ما ، ودور أن شرك مع رؤوس أموال خاصة لامن  
حساب رعاياه ، ولامن أمير ، ووصت على حركة ملاحاة بالقبة رسوم مرور منحها  
وعطى جمهورية ما حصة من .

### (٢) الملكية والسيادة :

لملكية وسيادة على كل من القدي رحمن أسد للدولة صاحبة الإقليم  
و لكن هناك حالة جوه في احتل ، وفي حصة قبة أسوس لاشوب ملكية  
الدولة صاحبة الإقليم وسيادتها عيب شامة وتمسكها اسمها وهما ولا شاركتها  
فيهما أي دولة ، و لكن في حصة قبة ما ملك جمهورية ما عيب للملكية والسيادة  
اسمها بل قد حصل خاتمة إلى أن من ملكية وسيادة سمة يد أن سلطة الولايات  
لمتحدة على هذه القبة طلع على ملكية وسيادة الدولة صاحبة الإقليم لأن ما  
أعطى مدة غير محدودة حتى لاستلاء على منقبة القبة واحتلال وإدارتها بشكل  
الذي ترد بل من مآيات شحدة من فعلا على هذه المنطقة كل منتمتع به أسول

على صيرته قديم ، وقد تجردت من كل سلطة على هذه المنطقة ومعه لها غير  
 ميع تقصده ، وعدد سلطة في سنة وسعة مسكن ، ولايات متحدة قسماً بمواثيق  
 التي سمى و من جمهورية .

### (٣) إدارة منطقتي القناتين :

قسم هذه الإدارة منطقتي القناتين ، من شأنها قيادة ومصر ، في شركة تولي  
 تنظيم حركة المرور وحماية ، وسواء كانت في دولة واحدة أو في عدة دول خاصة  
 من ، وتكون مقصد ماعد هذه الإدارة ، حيث كانت كمنظم أمور السكان جميعهم  
 بهذه المنطقة خاصة عامة من عامر وقصا ، ومن هذه صلاص وغير هذه تلك عشرة  
 على أي جزء آخر من دولها ، وقد تم مدة ميسر الشركة سنة ١٩٦٨ ستؤول  
 اختصاصات جميع الحكومات المصرية التي يولاهها حاكم في حيا  
 سلطاتها الحالية .

وسكان في منطقة واحدة ، في نفس هذه الأمور ، كما إدارة عامة حكومة  
 وشغل رأس ، فهي التي شرف على حاكم بلاصة ومصر ، مرور الممنوعة قسمة  
 وتسمى بسوء وقوعه ، من الخاصة وغير مثل شربة ومدد أمور السكان  
 من جميع ما حتى وهذه دولة في في حقيقه حكومة مصدرة داخل حلق  
 حكومات ولايات المتحدة

### (٤) دولة القناتين :

تحت قيادة أسوس سنة ٨٦٩ ومعه مركزها بدون ، لا عام ١٨٨٨ .  
 وقبل هذا لم يكن هناك موثيق سليل بها مركز هذه القادة غير عقود لأمير  
 اتق أصدره ولي مصر ومن السنين التي في أي سنة هذه العقود وب  
 ظم مدى همة هذه القادة بتجارة عبية بدحت بدون سبب مركزها ووضع  
 معاهدة ١٨٨٨ التي وقعت مع دول ، من كل دول لأوروبا الكبرى والدولة  
 صاحبة السيادة على القادة ، فمستب دول لأحيى تمده ، فتمتحت لأساس مدى

سند به مركز قناة السويس ومصر سنة ١٩٠١ م في شركته وأوفيه جبهة  
الاول اكتسبت هذه القناة صفة دولية حقيقته في حرب ١٩١٤ جزء من  
أراضي مصر .

وإذا سلمنا قوة هذا المدعى دونها لا جد غير معهود في تاريخ  
السياسة ، واحد من ولايات المتحدة سنة ١٩٠١ ، وبها في  
الولايات المتحدة ومصر ، سنة ١٩٠٣ ، سنة ١٩٠٤ ، سنة ١٩٠٥ ، سنة ١٩٠٦ ،  
الشركات في مصر مصر في مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر  
توليد كل مركز في مصر ، وية فأنهم وضع هذه كاسب صفة دولية عامة  
تحدد في مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر  
وصفها هذه الدول ، بـ مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر  
لا تمنع هذه مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر  
هذه مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر  
تلك القوية مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر  
من الصفة الدولية لقناة السويس .

١٥ مصر مصر

فإذا سلمنا قوة هذا المدعى مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر  
وهذا مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر  
أعيا مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر  
ومعنى مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر  
مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر

ولكن في مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر  
واضع مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر  
واضع مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر مصر

قررية معاهدة ١٨٥٠ ونعده ذات تى جاءت على نصيب ومودة لى ، وحدث  
معاهدة ١٩٠١ التى حبس الحبس وحرصت مقدمها على أن تقرر عدم المساس بمبدأ  
الحيد الذى قرره معاهدة ١٨٥٠ ، وقررت مدتها اثنتى عشر المدة الخاصة  
للمستعمرة من قود سنة من دود كات من جهة أن حدود موعود لم يصمم لمصلحة  
على حيد من قود ، وقررت مدتها على أن تسمى فى المادة على الإقليم أو  
لأقليم التى مبرها على جانب الأقليم على من جهة حدودها على وقررت  
معاهدة ١٩٠٣ فى المادة ١٨ من أن تكون الحدود موحدة «

من هذا كله يتضح أن دلائل محدودية فرنسا فى دول التى  
تولت وصم المعاهدات الخاصة به ديم ، وحرصت جميعها على ترسيم الحدود  
واسمها على حدودها ، وقررت هذه المعاهدات أن تكون الحدود موحدة  
سكان على أن تكون حدودها موحدة ، وما إذا كانت القناة تقفل فى  
وجه دول أخرى غير دولها عند مدخلها ، فإنها تكون موحدة ، أو  
تصرح بحدودها على أن تكون موحدة ، وتكون موحدة ، وتكون موحدة ، وتكون موحدة ،  
وجه الدول التى تكون فى جهة جانب مع دولها من جهة الحدود عند مدخلها  
للإقليم المسمى من دولها ، وعبرها إلى شعب أميري على دولها .

وسكان من مجموعها موحدة ، وتكون موحدة ، وتكون موحدة ، وتكون موحدة ،  
سكان موحدة من شعبها ، وهو أن تكون موحدة ، وتكون موحدة ، وتكون موحدة ،  
سكان موحدة ، وتكون موحدة ، وتكون موحدة ، وتكون موحدة ، وتكون موحدة ،  
قناة السويس

## (٦) حرية المرور :

مرر المادة الأولى من معاهدة ١٨٨٨ ، ومع هذا أن تكون قناة السويس  
حرة ومفتوحة دائمة ، وتكون موحدة ، وتكون موحدة ، وتكون موحدة ، وتكون موحدة ،  
والحرية النافذة لجميع الدول التى تقيم











(٩) مفيد النقاد مؤلفه و قوله خفيه

وكانت معاهدة ١٨٨٨ مهمة جدا في مصر التي هي الآن صاحبة  
 حريته على يد الله من وحب على حريته خاصة على هذا التمييز بتولاهما  
 كونه اولى في امة الله من وحب على حريته خاصة على هذا التمييز بتولاهما  
 تحت لاد وحب على حريته خاصة على هذا التمييز بتولاهما  
 لا تترك من امة الله من وحب على حريته خاصة على هذا التمييز بتولاهما  
 من وحب على حريته خاصة على هذا التمييز بتولاهما  
 حريته خاصة على هذا التمييز بتولاهما

ويعرض مجلس إدارة الشركة على مجلس الإدارة، ولا يملك مجلس إدارة الشركة اتخاذ قراراته  
التي تتعلق بالشؤون المالية للشركة، ولا يجوز له إصدار أية قرارات تتعلق بالشؤون المالية للشركة  
التي تتعدى لوائح النصوص ولا في الواقع.

1. 2. 3. 4. 5. 6. 7. 8. 9. 10. 11. 12. 13. 14. 15. 16. 17. 18. 19. 20. 21. 22. 23. 24. 25. 26. 27. 28. 29. 30. 31. 32. 33. 34. 35. 36. 37. 38. 39. 40. 41. 42. 43. 44. 45. 46. 47. 48. 49. 50. 51. 52. 53. 54. 55. 56. 57. 58. 59. 60. 61. 62. 63. 64. 65. 66. 67. 68. 69. 70. 71. 72. 73. 74. 75. 76. 77. 78. 79. 80. 81. 82. 83. 84. 85. 86. 87. 88. 89. 90. 91. 92. 93. 94. 95. 96. 97. 98. 99. 100. 101. 102. 103. 104. 105. 106. 107. 108. 109. 110. 111. 112. 113. 114. 115. 116. 117. 118. 119. 120. 121. 122. 123. 124. 125. 126. 127. 128. 129. 130. 131. 132. 133. 134. 135. 136. 137. 138. 139. 140. 141. 142. 143. 144. 145. 146. 147. 148. 149. 150. 151. 152. 153. 154. 155. 156. 157. 158. 159. 160. 161. 162. 163. 164. 165. 166. 167. 168. 169. 170. 171. 172. 173. 174. 175. 176. 177. 178. 179. 180. 181. 182. 183. 184. 185. 186. 187. 188. 189. 190. 191. 192. 193. 194. 195. 196. 197. 198. 199. 200. 201. 202. 203. 204. 205. 206. 207. 208. 209. 210. 211. 212. 213. 214. 215. 216. 217. 218. 219. 220. 221. 222. 223. 224. 225. 226. 227. 228. 229. 230. 231. 232. 233. 234. 235. 236. 237. 238. 239. 240. 241. 242. 243. 244. 245. 246. 247. 248. 249. 250. 251. 252. 253. 254. 255. 256. 257. 258. 259. 260. 261. 262. 263. 264. 265. 266. 267. 268. 269. 270. 271. 272. 273. 274. 275. 276. 277. 278. 279. 280. 281. 282. 283. 284. 285. 286. 287. 288. 289. 290. 291. 292. 293. 294. 295. 296. 297. 298. 299. 300. 301. 302. 303. 304. 305. 306. 307. 308. 309. 310. 311. 312. 313. 314. 315. 316. 317. 318. 319. 320. 321. 322. 323. 324. 325. 326. 327. 328. 329. 330. 331. 332. 333. 334. 335. 336. 337. 338. 339. 340. 341. 342. 343. 344. 345. 346. 347. 348. 349. 350. 351. 352. 353. 354. 355. 356. 357. 358. 359. 360. 361. 362. 363. 364. 365. 366. 367. 368. 369. 370. 371. 372. 373. 374. 375. 376. 377. 378. 379. 380. 381. 382. 383. 384. 385. 386. 387. 388. 389. 390. 391. 392. 393. 394. 395. 396. 397. 398. 399. 400. 401. 402. 403. 404. 405. 406. 407. 408. 409. 410. 411. 412. 413. 414. 415. 416. 417. 418. 419. 420. 421. 422. 423. 424. 425. 426. 427. 428. 429. 430. 431. 432. 433. 434. 435. 436. 437. 438. 439. 440. 441. 442. 443. 444. 445. 446. 447. 448. 449. 450. 451. 452. 453. 454. 455. 456. 457. 458. 459. 460. 461. 462. 463. 464. 465. 466. 467. 468. 469. 470. 471. 472. 473. 474. 475. 476. 477. 478. 479. 480. 481. 482. 483. 484. 485. 486. 487. 488. 489. 490. 491. 492. 493. 494. 495. 496. 497. 498. 499. 500. 501. 502. 503. 504. 505. 506. 507. 508. 509. 510. 511. 512. 513. 514. 515. 516. 517. 518. 519. 520. 521. 522. 523. 524. 525. 526. 527. 528. 529. 530. 531. 532. 533. 534. 535. 536. 537. 538. 539. 540. 541. 542. 543. 544. 545. 546. 547. 548. 549. 550. 551. 552. 553. 554. 555. 556. 557. 558. 559. 560. 561. 562. 563. 564. 565. 566. 567. 568. 569. 570. 571. 572. 573. 574. 575. 576. 577. 578. 579. 580. 581. 582. 583. 584. 585. 586. 587. 588. 589. 590. 591. 592. 593. 594. 595. 596. 597. 598. 599. 600. 601. 602. 603. 604. 605. 606. 607. 608. 609. 610. 611. 612. 613. 614. 615. 616. 617. 618. 619. 620. 621. 622. 623. 624. 625. 626. 627. 628. 629. 630. 631. 632. 633. 634. 635. 636. 637. 638. 639. 640. 641. 642. 643. 644. 645. 646. 647. 648. 649. 650. 651. 652. 653. 654. 655. 656. 657. 658. 659. 660. 661. 662. 663. 664. 665. 666. 667. 668. 669. 670. 671. 672. 673. 674. 675. 676. 677. 678. 679. 680. 681. 682. 683. 684. 685. 686. 687. 688. 689. 690. 691. 692. 693. 694. 695. 696. 697. 698. 699. 700. 701. 702. 703. 704. 705. 706. 707. 708. 709. 710. 711. 712. 713. 714. 715. 716. 717. 718. 719. 720. 721. 722. 723. 724. 725. 726. 727. 728. 729. 730. 731. 732. 733. 734. 735. 736. 737. 738. 739. 740. 741. 742. 743. 744. 745. 746. 747. 748. 749. 750. 751. 752. 753. 754. 755. 756. 757. 758. 759. 760. 761. 762. 763. 764. 765. 766. 767. 768. 769. 770. 771. 772. 773. 774. 775. 776. 777. 778. 779. 780. 781. 782. 783. 784. 785. 786. 787. 788. 789. 790. 791. 792. 793. 794. 795. 796. 797. 798. 799. 800. 801. 802. 803. 804. 805. 806. 807. 808. 809. 810. 811. 812. 813. 814. 815. 816. 817. 818. 819. 820. 821. 822. 823. 824. 825. 826. 827. 828. 829. 830. 831. 832. 833. 834. 835. 836. 837. 838. 839. 840. 84

[illegible]





ذكر . بدو احتفظت بحرد سيادة لإسمية وأعصت الولايات المتحدة حق التمتع بجميع مظاهر عملية هذه السادة ، ولأنه أحدصوص أو انتماءات دويصة تحول دون دويصة هذا الدارل لمكس احد باسطة لقدة لوسيس إذ لم تتم من جانب لدولة معاهدة الإقليم منه انما نصا ، وحتى لمصا هذا مصر بحق مشاركتها في اندفاع عن هذا لصرق ، كما حصل في معاهدة ١٩٣٦ ، قبل هبات معاهدة دولة باقده في مواهبهما ، هي معاهدة ١٨٨٨ ، بحول دون صحة هذا التسليم من الساحة القابوية .

## الفصل الثاني

### قناة كيل وقناة كورث

هذا السويس وبن لا يوجد من انقوات الدولة عسير قناتي كيل ١٨٦١ وكورث ١٨٨٨ (١١) وبكات هذه السعة الدولة العامة تجمع هذين القناتين هذه السوس لهذا بقصا لمحت لى بتركرها ، حتى وإن كا ، أقل أهمية من قناتي السويس وبنها .

### المبحث الأول

#### قناة كيل

في ديه سنة ١٨٩٦ فتحت قناة كيل (١٢) لى توصيل د الشمال معمر البطلق عبر لاراسى الألمانية ومنب أسا ببحر هذه القدة دون أى تدخل حتى . وكان الغرض من ، شطب حريرة كثر منه تحار ودمسكتب صفة دويصة ، لخدمه ، لا بعد الحرب الكبرى ، ومن هذا جانب أهميتها في خف وبعرفة حقيقة مركزها الموضع ، بالشكل الذى عنصه هذه المرسى بقرنة ،

١١ هناك قناتان خاصة داخلية لانهما هنا

١٢ كما يسمى أيضا قناة شوه لى لا بد من ممر

سسته ص هي بلى الصوص الى سطر هداير كيه ، ومجد عى همد لفة من  
أحداث ذات في كيه . وبين أول نون مده من أوجه الشبه والاختلاف  
العامة بينهما وبين قناة السويس .

المصب الأول. النصوص الخاصة بتركيب هذه القناه

فصحت قدة كييل بالعسر طرط وصا تح في صمير لأرضي لادنية ،  
وكان لأذنيب عشم كل حقوق السكينة والسدة وللمود ولادرة والاسعال وه  
لكل هات خصوص ، اشركت فيها أي دولة ، فبديسته سبب التي كان ه  
مطلق حرية في كييف سركر هذه القدة وفي أن تمنع أي سفسه من مرور ،  
إلى أن وصحت الحرب الدكرى أو اده وحدت سبب سبب مهرومه فزنت اده  
التي وصحت مع هذه سبب لا يصح مع أن تمنع مهدد المعاهدة خصوصاً مطر سركر  
قدة كييل وعصى عشم صسته دومه سببة ، وهذا الموضع أدرحت في انه هذه  
الذكورة الموادم ٣٨٠ إلى ٣٨٦ (١١)

وقد فصلت المادة ٣٨٠ في مادة حرية البروقية « تكون قسمة بين  
وملاحق حرية ومفتوحة دانه على قدم مود منه بسن الحرية والحرية  
لجميع الشعوب الى في حده مع « وسبقه مص مع دة بخصوص  
قسمة لوس من غير حرية وجميع نوع امة جميع الشعوب  
في كل الاوقات ، ولكن مع فاف جوهى هو ل الدول الى كمل في حاة  
حرب مع ثي لاحق في م ورقدة كين ، وهو قد م يرد في مع هدة  
١٨٨٨ خاصة قسمة لوس الى م شش لود لوه تن يكون في حاة

[illegible]





تدون معونات وروعي كيد ضرر وده حقوم مذكرة حتى عند تطبيق  
هذه القيود لكي يحس على تعدد واحد - نسبة الجميع - ومن جهة على ألا يطبق  
هذه القيود إلا في كل معنوي ، في نفس الوقت ، حتى لا يفسد حريته ورو  
دون مبرر .

وجاءت المادة ٣٨٢ خاصة بتجديد العهد وخصصت في رتب الأدي على  
المن غير المصائب في حصص ، على وجه عام ، مصر ، مع صيانة ملاحه  
وعظمه ، وحينئذ قد ودم حرم ، وكون قد ير هدد برسوم على وجه  
الاحصاء في حصص ، معصين حتى لا يفسد مبرر السس ، وان كذب المادة ٣٨٢  
مسألة سوء ، معص على سوء حوز حريته في سفي عدد ودم حني عيود كرتة  
هذه النصوص .

ومحيط المادة ٣٨٣ مع ما يتعلق من المادة Transit وقد مر برال وشحن  
المصالح ومساوس ، هذه على ثوب في حدودها .

وكانت المادة ٣٨٥ « على أن لا يحد كل بلد من المدة لاستبعاد العواقب  
والأحداث التي تهدد ملاحه ورتب ، لما كره سروب حروف طيبة ، ولا يجوز حبس  
إقامة أشخاص من صيغهم عرفه ملاحه قده ودم احب » وهذه المادة عطلت أديا  
مهمة المدعى عن قده ودم احب ، بل قد ير حني سلامة ملاحه بها وطما حنيها  
على يدوم ، وقد رقت في الأخير بمسألة عامة عدم حوز إقامة في حوز من  
المات التي عرف ملاحه قده أقوى مد حرم

وبلى جانب هذا المصالح عدم تمت المظري المادة ١٩٥ ، من نفس معاهدة  
برسي ، التي فرضت على أديا بخطير المخصصات الموجودة في منطقة اقسمة  
ومحوزها وتاريخ إقامة عصبست حبيده بها ، وهذا المصالح في حرد منطقة قده  
كمن من المخصصات تشبه ما في مده معاهدة ١٨٨٨ من تخريم إقامة عصبسات  
دائمه منطقة قده السس



ما يتعلق بتحريره، ويقع حصر على القادة وركاب تحمل الحرب في حبسهم وبيع  
 في وسجن قوات واعتدلت في حربهم خطة من حرية وتكونها  
 وما يخص تنده وروحه و... كما وحده منحت القادة ومباة حشد القوات  
 وبثقت بعض على هذه من بعض أسير حتى تصرف حصار تنده على هدى  
 لقوم عند المنة في القاد لمون وما قرر بقوات بدوية كقوة الدون  
 وكانت تسعة ركاب من تسعة معاهدة و... على قوة كييل محل بحث  
 الشرايح وقد بعض أن هذه معاهدة قد حارب هذه القاد من القاد الوطني  
 وأكسبهم صفه دوية، وفي حروب معاهدة، بعض أكبر من أنها خصصت  
 القاد قواعدهم مقدمة حقوق السادة في حكمهم، باسم وأر حربة البرو  
 التي أعظم معاهدة معاهدة است... رعاك دونه و... على الأرض  
 الألمانية (١).

وأخير نقول إن الموضوعات هذه ستعرف قوة في أن أعلنت أنها في  
 ١٤ تموز سنة ١٩٣٦، معاهدة و... وحدها من أحكامها، ومما يتعلق  
 بقوة كس، ومما يخص على هذا بعض من ظروف هذه معاهدة غير و...  
 وشيكوسلوفاكية ٢، ونفت حرب سنة ١٩٣٩ على كل أثر  
 هذه المعاهدة، و... هذه حرب سنة ١٩٤٥، مبرمة... و... وضع لنوم  
 معاهدة صلح أو ما أشبه من... جميعه ركاب قواد كييل لأن، وهذا بعد هذا  
 المركز غير واضح من الناحية القانونية في الوقت الحاضر.

### المطلب الثاني سیر الأمور بالقناة

قد بر قوة كس كانت قبل معاهدة دساي تحت صطل الناس المصنق،

(١) هوش، قسم ٢ من جزء ١ من ٣٧٠.

(٢) حجة على أساس قانون... ٧٠، أوسام، International

Law، جزء ١ من ٣٧٩.



التعليق الأديبية للعيد خرم مرور مورد خا من لآسي للطرفين .  
وانتظرت لعمية نسخة الاحتجاج ، وانه صرح لها الحكومة الأديبية بالمرور  
أكتت رجس عن طريق مصفق سكاجن Skagen حول اديبية ، وأصعدت  
عدة أيام بسلب رفض مرورها بالقناة .

وقد وقع مر هذه لعمية بحكمة العدل اديبية اديبية ، وصبت حكومات  
احترقا ووسا ، وغطاها وادس من بحكمة ان عكاش عن استصت الأديبية  
كل خطا ون حكم ، وادس بحكمة اديبية اديبية اديبية ، وادس  
اقيصة ، واسترأ أحد اقمم ، لآس في هذه الحكمة

وكان دوع اديبية ، وحدثت بسبب مصفوة الاخصار من آيا من ، الا لآس  
اديبية عن جيم دس ، وادس اديبية اديبية اديبية ، وادس  
العمل اديبية اديبية اديبية اديبية ، وادس اديبية اديبية

وتمتت الحكمة جيم ، لآس ، وادس اديبية اديبية اديبية ، وادس  
اديبية اديبية ، وادس اديبية اديبية اديبية ، وادس اديبية اديبية  
وحدثت اديبية اديبية اديبية اديبية اديبية اديبية اديبية اديبية  
من مصفوة اديبية اديبية اديبية اديبية اديبية اديبية اديبية اديبية  
الاشراف على استخدام الدولة التي اديبية اديبية اديبية اديبية اديبية  
شكل اديبية اديبية اديبية اديبية اديبية اديبية اديبية اديبية  
اديبية اديبية اديبية اديبية اديبية اديبية اديبية اديبية اديبية  
الشرط لأخير لا يصدق الا في حالة الحرب حتى يكون اديبية اديبية اديبية  
مرور اديبية اديبية اديبية اديبية اديبية اديبية اديبية اديبية  
على الجيد اديبية اديبية اديبية اديبية اديبية اديبية اديبية اديبية  
الجيد في اديبية اديبية اديبية اديبية اديبية اديبية اديبية اديبية

وإن هو حدير، لا شدة في هذا استدلال محكمة العدل ذكرت في حكمها  
حالة عدتي السويس، وبعد أن يستأن مرور السفن الحربية التابعة  
لبحرين والسفن الحربية المصرية لا عدم قصد حدود دول التي جرى هذه  
القضايا في أواخر سنة ١٩٣٦ أن هذه السفن بهذه حجة أي قول بأن وحدث  
تأخير كمونه بحرية كان يحلها مرور السفن لا وحدث تأخير كبيرين وحدث  
الحكومة في سواحل في سنة ١٩٣٦ هي في سنة ١٩٣٦ صاحبة لا يرى السائد  
الذي يقضي أنه عدم كون هذا صريح من صريح برطمان في سنة ١٩٣٦،  
وخصص على الدول في سنة ١٩٣٦، فإن من هذا صريح في سنة ١٩٣٦،  
التي هي، معنى أن مرور سفن حربية هذه مدونة بحرية لا في قض حيدر الدولة  
صاحبه لسيادة على صريح في سنة ١٩٣٦.

بعد حدث السنة وحدثت لأمر سيرة الخبيثي هذه كمين، وكان  
شرف أديا وعوده عيبا رددها في سنة ١٩٣٦ من  
أحكام معاهدة بوسى وحدثت لأمر سيرهم لأمر في سنة ١٩٣٦ التي حصلت حصولاً  
به في السنة الثانية لأدائه إلى أن شاب الحظ له سنة ١٩٣٩ وحدثت  
أديا أعداءه من سنة ١٩٣٩، وحدثت في سنة ١٩٣٩ في سنة ١٩٣٩ إلى أن  
حدثت من سنة ١٩٣٩ مبرمة وحدثت لأول مرة لأمر في سنة ١٩٣٩  
أرضها، وحدثت هذه المنطقة ضمن المصالح بين شرف عيبه لأن برطمان،  
وحدثت بالأمر في سنة ١٩٣٩، وكان حاية الدول هذه مستند في موقع  
فقط ولا يوجد الآن ميثاق واضح، كما هذه القصة من السجية القومية بعد أن  
أت الأحداث على معاهدة بوسى وأحكامها

## المبحث الثاني

### قناة كورنث

في ٢٤ أغسطس ١٨٩٣ تمت قناة كورنث التي تقع ضمنها في أراضي

ليوان وعصل شبه جزيرة مورده عن رضى المنقش وهي ذات أهمية  
 تاريخية مقدس إلى غيرها من القنوط لمينوس السفلى وعقصر وسبها في نها  
 تقرب المسافات بين موانى بحر لادريث وموى بحر رجة وسبحر الأسود وتوفر  
 على السفن ادوارا حول شبه جزيرة مورده والىوان على شدة قسوة كل حقوق  
 اسكنية والسيدة ، وهي التي شرف على الملاحة بها .

ويعتمد أي انفس ذوي تخصص هذه الفترة ، ومعها فقد جعلنا ليون  
مفتوحة في الواقع ، ودر جميع السمن لخدمة جميع الشعوب<sup>(١)</sup> ومن هم كمنست  
هذه انقصة صفة شبه دونه بتعبر في عدد القوت دت بصفة ادويه

وعدم وجود بی خطی مرکز کرده اند که اسرار که بی بی بود  
انی لطیف در حقوق ای بیع عن . که واد ده ، وبع ان قه و  
وجه ای دوة حضور و وبع هم موجب عدم

وسبب عدم وجود اتفاق خاص بين نبيه محمد من جهة كونه غير  
الواعود له في ذلك بل هو في رأي صاحب القلم باحق هذه التسمية بالنسبة  
الاقضية ومنه ان حكم هذه الامور فيها وثمة من هذه هذه من ضرر بخارجين  
بالقوة بعد مشروعة وقت ما هو من جهة القادة على احيداء شرط احترام مبدأ  
عدم التعدي وهو ما حصل فعلا في بعض الحالات خاصة من عدم مذكرة (١٧)

١) مؤلفه ، ص ٢٠٠ جزء ١ ، ص ٣٧٧ حبه ، دوس الدوله ، ص ٢٠٣  
 ٢) اوسماي ، القانون الدوله ، جزء ١ ، ص ٣٧٥ .  
 ٣) د هنده ، ص ١٥١ .  
 ٤) د هنده ، ص ١٥١ .  
 ٥) د هنده ، ص ١٥١ .  
 ٦) د هنده ، ص ١٥١ .  
 ٧) د هنده ، ص ١٥١ .  
 ٨) د هنده ، ص ١٥١ .  
 ٩) د هنده ، ص ١٥١ .  
 ١٠) د هنده ، ص ١٥١ .

## الفصل الثالث

المغربيين

القبول ثمرات متعينة لا لاس وامتت في مثلك رتبها الطبيعية ، وان كان  
موجود الاختلاف بينهم في مثل ذلك ، فكم يتفق في صفه جوهرية أساسية لا مع  
دواعيهم ، مع ذلك وثبتت خصائصهم في أمدهم ، وسميت في صفه الجوهرية  
الذاتية ، وتلك التي ليس من حيزهم روحاني ، وهما هاتان ، وتلك التي من  
دحون خارجيات هي موجد دواعيهم ، ولا هاتان ، وهما الصفات الجوهرية  
المشتركة متأخرة على ما حدث في نفسهم ، فلهذا سمي هاتان ، كما أنه مقسم ،  
صفة عامة أو خاصة ، بل هي خاصة على ما ذكرنا من تنوعه حتى كانت  
لحدث صفة شمولية ، وهي انتمية في انفسهم ، وسميت

وعلى هدى هذه الفكرة يحب علينا ، وقد عثر ، قدوة لسوا من نصيلا  
وأخلاقنا ستعجب من كبر محبت شهيدنا ، بل نحن نعلمه به الله به  
سبحت من كبر ، يصور طبيعته وهما ، قدس في ، عظيم لأشياء ، ع  
أعظمه لأشياء في ، قدس من الدولى ، كـ ، كـ ، وكما أن عدم تصديق  
أنى لا سند حرم للقوعدامة وحده ، في ، فثبت أنه سبق حاشية هذا ، مع  
ما يكون هناك من ، وجه الفكرة ، مع ، كـ ، قدس

## المبحث الأول

۱۹۴۸ء

هذه هي القوة التي تدفع الجسم من موضع إلى موضع آخر  
وتتولد من القوى التي كانت قبلها في هذا الموضع وحركتها  
والمواضع التي وصفتها من جهة أخرى هي القوة التي تدفع  
القوة التي تدفع الجسم من موضع إلى موضع آخر









وحدۃ شایعہ مصیق ماجلان Magellan واقع جنوبی آمریکا  
الطوبیہ و کتاب جہان بحث من الا جنس و شیبی صحتی شواضہ ، و فی  
معادہ تعیین حدود بہشتی ۲۳ یومہ ۱۸۸۱ حیات لمدة خمسة من قول  
« نقل مصیق ماجلان محمد علی بدوہ و سکن حدیۃ ملاحۃ بہ مکس و جمیع  
سول ، و حصہ حدیۃ و حدیۃ حدیۃ لا تہد علی شواضہ خصصت و  
مشابہ الیہ صلیب یکنی صلیب مع حدیۃ عرض » و حدیۃ صلیب دو  
معنی ۱ و ۲ و ۳ و ۴ و ۵ و ۶ و ۷ و ۸ و ۹ و ۱۰ و ۱۱ و ۱۲ و ۱۳ و ۱۴ و ۱۵ و ۱۶ و ۱۷ و ۱۸ و ۱۹ و ۲۰ و ۲۱ و ۲۲ و ۲۳ و ۲۴ و ۲۵ و ۲۶ و ۲۷ و ۲۸ و ۲۹ و ۳۰ و ۳۱ و ۳۲ و ۳۳ و ۳۴ و ۳۵ و ۳۶ و ۳۷ و ۳۸ و ۳۹ و ۴۰ و ۴۱ و ۴۲ و ۴۳ و ۴۴ و ۴۵ و ۴۶ و ۴۷ و ۴۸ و ۴۹ و ۵۰ و ۵۱ و ۵۲ و ۵۳ و ۵۴ و ۵۵ و ۵۶ و ۵۷ و ۵۸ و ۵۹ و ۶۰ و ۶۱ و ۶۲ و ۶۳ و ۶۴ و ۶۵ و ۶۶ و ۶۷ و ۶۸ و ۶۹ و ۷۰ و ۷۱ و ۷۲ و ۷۳ و ۷۴ و ۷۵ و ۷۶ و ۷۷ و ۷۸ و ۷۹ و ۸۰ و ۸۱ و ۸۲ و ۸۳ و ۸۴ و ۸۵ و ۸۶ و ۸۷ و ۸۸ و ۸۹ و ۹۰ و ۹۱ و ۹۲ و ۹۳ و ۹۴ و ۹۵ و ۹۶ و ۹۷ و ۹۸ و ۹۹ و ۱۰۰ و ۱۰۱ و ۱۰۲ و ۱۰۳ و ۱۰۴ و ۱۰۵ و ۱۰۶ و ۱۰۷ و ۱۰۸ و ۱۰۹ و ۱۱۰ و ۱۱۱ و ۱۱۲ و ۱۱۳ و ۱۱۴ و ۱۱۵ و ۱۱۶ و ۱۱۷ و ۱۱۸ و ۱۱۹ و ۱۲۰ و ۱۲۱ و ۱۲۲ و ۱۲۳ و ۱۲۴ و ۱۲۵ و ۱۲۶ و ۱۲۷ و ۱۲۸ و ۱۲۹ و ۱۳۰ و ۱۳۱ و ۱۳۲ و ۱۳۳ و ۱۳۴ و ۱۳۵ و ۱۳۶ و ۱۳۷ و ۱۳۸ و ۱۳۹ و ۱۴۰ و ۱۴۱ و ۱۴۲ و ۱۴۳ و ۱۴۴ و ۱۴۵ و ۱۴۶ و ۱۴۷ و ۱۴۸ و ۱۴۹ و ۱۵۰ و ۱۵۱ و ۱۵۲ و ۱۵۳ و ۱۵۴ و ۱۵۵ و ۱۵۶ و ۱۵۷ و ۱۵۸ و ۱۵۹ و ۱۶۰ و ۱۶۱ و ۱۶۲ و ۱۶۳ و ۱۶۴ و ۱۶۵ و ۱۶۶ و ۱۶۷ و ۱۶۸ و ۱۶۹ و ۱۷۰ و ۱۷۱ و ۱۷۲ و ۱۷۳ و ۱۷۴ و ۱۷۵ و ۱۷۶ و ۱۷۷ و ۱۷۸ و ۱۷۹ و ۱۸۰ و ۱۸۱ و ۱۸۲ و ۱۸۳ و ۱۸۴ و ۱۸۵ و ۱۸۶ و ۱۸۷ و ۱۸۸ و ۱۸۹ و ۱۹۰ و ۱۹۱ و ۱۹۲ و ۱۹۳ و ۱۹۴ و ۱۹۵ و ۱۹۶ و ۱۹۷ و ۱۹۸ و ۱۹۹ و ۲۰۰ و ۲۰۱ و ۲۰۲ و ۲۰۳ و ۲۰۴ و ۲۰۵ و ۲۰۶ و ۲۰۷ و ۲۰۸ و ۲۰۹ و ۲۱۰ و ۲۱۱ و ۲۱۲ و ۲۱۳ و ۲۱۴ و ۲۱۵ و ۲۱۶ و ۲۱۷ و ۲۱۸ و ۲۱۹ و ۲۲۰ و ۲۲۱ و ۲۲۲ و ۲۲۳ و ۲۲۴ و ۲۲۵ و ۲۲۶ و ۲۲۷ و ۲۲۸ و ۲۲۹ و ۲۳۰ و ۲۳۱ و ۲۳۲ و ۲۳۳ و ۲۳۴ و ۲۳۵ و ۲۳۶ و ۲۳۷ و ۲۳۸ و ۲۳۹ و ۲۴۰ و ۲۴۱ و ۲۴۲ و ۲۴۳ و ۲۴۴ و ۲۴۵ و ۲۴۶ و ۲۴۷ و ۲۴۸ و ۲۴۹ و ۲۵۰ و ۲۵۱ و ۲۵۲ و ۲۵۳ و ۲۵۴ و ۲۵۵ و ۲۵۶ و ۲۵۷ و ۲۵۸ و ۲۵۹ و ۲۶۰ و ۲۶۱ و ۲۶۲ و ۲۶۳ و ۲۶۴ و ۲۶۵ و ۲۶۶ و ۲۶۷ و ۲۶۸ و ۲۶۹ و ۲۷۰ و ۲۷۱ و ۲۷۲ و ۲۷۳ و ۲۷۴ و ۲۷۵ و ۲۷۶ و ۲۷۷ و ۲۷۸ و ۲۷۹ و ۲۸۰ و ۲۸۱ و ۲۸۲ و ۲۸۳ و ۲۸۴ و ۲۸۵ و ۲۸۶ و ۲۸۷ و ۲۸۸ و ۲۸۹ و ۲۹۰ و ۲۹۱ و ۲۹۲ و ۲۹۳ و ۲۹۴ و ۲۹۵ و ۲۹۶ و ۲۹۷ و ۲۹۸ و ۲۹۹ و ۳۰۰ و ۳۰۱ و ۳۰۲ و ۳۰۳ و ۳۰۴ و ۳۰۵ و ۳۰۶ و ۳۰۷ و ۳۰۸ و ۳۰۹ و ۳۱۰ و ۳۱۱ و ۳۱۲ و ۳۱۳ و ۳۱۴ و ۳۱۵ و ۳۱۶ و ۳۱۷ و ۳۱۸ و ۳۱۹ و ۳۲۰ و ۳۲۱ و ۳۲۲ و ۳۲۳ و ۳۲۴ و ۳۲۵ و ۳۲۶ و ۳۲۷ و ۳۲۸ و ۳۲۹ و ۳۳۰ و ۳۳۱ و ۳۳۲ و ۳۳۳ و ۳۳۴ و ۳۳۵ و ۳۳۶ و ۳۳۷ و ۳۳۸ و ۳۳۹ و ۳۴۰ و ۳۴۱ و ۳۴۲ و ۳۴۳ و ۳۴۴ و ۳۴۵ و ۳۴۶ و ۳۴۷ و ۳۴۸ و ۳۴۹ و ۳۵۰ و ۳۵۱ و ۳۵۲ و ۳۵۳ و ۳۵۴ و ۳۵۵ و ۳۵۶ و ۳۵۷ و ۳۵۸ و ۳۵۹ و ۳۶۰ و ۳۶۱ و ۳۶۲ و ۳۶۳ و ۳۶۴ و ۳۶۵ و ۳۶۶ و ۳۶۷ و ۳۶۸ و ۳۶۹ و ۳۷۰ و ۳۷۱ و ۳۷۲ و ۳۷۳ و ۳۷۴ و ۳۷۵ و ۳۷۶ و ۳۷۷ و ۳۷۸ و ۳۷۹ و ۳۸۰ و ۳۸۱ و ۳۸۲ و ۳۸۳ و ۳۸۴ و ۳۸۵ و ۳۸۶ و ۳۸۷ و ۳۸۸ و ۳۸۹ و ۳۹۰ و ۳۹۱ و ۳۹۲ و ۳۹۳ و ۳۹۴ و ۳۹۵ و ۳۹۶ و ۳۹۷ و ۳۹۸ و ۳۹۹ و ۴۰۰ و ۴۰۱ و ۴۰۲ و ۴۰۳ و ۴۰۴ و ۴۰۵ و ۴۰۶ و ۴۰۷ و ۴۰۸ و ۴۰۹ و ۴۱۰ و ۴۱۱ و ۴۱۲ و ۴۱۳ و ۴۱۴ و ۴۱۵ و ۴۱۶ و ۴۱۷ و ۴۱۸ و ۴۱۹ و ۴۲۰ و ۴۲۱ و ۴۲۲ و ۴۲۳ و ۴۲۴ و ۴۲۵ و ۴۲۶ و ۴۲۷ و ۴۲۸ و ۴۲۹ و ۴۳۰ و ۴۳۱ و ۴۳۲ و ۴۳۳ و ۴۳۴ و ۴۳۵ و ۴۳۶ و ۴۳۷ و ۴۳۸ و ۴۳۹ و ۴۴۰ و ۴۴۱ و ۴۴۲ و ۴۴۳ و ۴۴۴ و ۴۴۵ و ۴۴۶ و ۴۴۷ و ۴۴۸ و ۴۴۹ و ۴۵۰ و ۴۵۱ و ۴۵۲ و ۴۵۳ و ۴۵۴ و ۴۵۵ و ۴۵۶ و ۴۵۷ و ۴۵۸ و ۴۵۹ و ۴۶۰ و ۴۶۱ و ۴۶۲ و ۴۶۳ و ۴۶۴ و ۴۶۵ و ۴۶۶ و ۴۶۷ و ۴۶۸ و ۴۶۹ و ۴۷۰ و ۴۷۱ و ۴۷۲ و ۴۷۳ و ۴۷۴ و ۴۷۵ و ۴۷۶ و ۴۷۷ و ۴۷۸ و ۴۷۹ و ۴۸۰ و ۴۸۱ و ۴۸۲ و ۴۸۳ و ۴۸۴ و ۴۸۵ و ۴۸۶ و ۴۸۷ و ۴۸۸ و ۴۸۹ و ۴۹۰ و ۴۹۱ و ۴۹۲ و ۴۹۳ و ۴۹۴ و ۴۹۵ و ۴۹۶ و ۴۹۷ و ۴۹۸ و ۴۹۹ و ۵۰۰ و ۵۰۱ و ۵۰۲ و ۵۰۳ و ۵۰۴ و ۵۰۵ و ۵۰۶ و ۵۰۷ و ۵۰۸ و ۵۰۹ و ۵۱۰ و ۵۱۱ و ۵۱۲ و ۵۱۳ و ۵۱۴ و ۵۱۵ و ۵۱

اندرد بین و المشور

المرتبين والستور ومعهم خبر سره د يكون كلم في واقع مصبق واحد  
ممتداً يوصل بين البحر الأسود وحده به يدى هو جزء من البحر الأبيض المتوسط

(۱) اریه ، مصی ماحلان ، نب ۲۶۲ - اوسم ، اندرون ، دولت ، حر ، ۱ :

وله مصيقات كثيرة وأعدادها تتفاوت باختلاف ربح حوض طول وحروف مثلاً  
ووضع صيداني حوض ، شكله في ربح واحد غير متناسق الطبيعية في  
المد ، حتى يثبيث خوفهم أهمية الموصال والحدارة الدولية وكثير ما كان  
المد من الاستعوار يجرع حبيبهم في مذمة ش كل التي تهمهم ، فخير .  
وفي بعض شعراء مركز غير متضمن ، مدية ووفد ، من لده ظهور  
مشكلة اليوم .

تصل البحر الأسود بحر اممہ واسطۃ سفور و اردن فقط و ہم  
کل ہذا بحر و قد رُمی دحل خیمہ ترکہا کل مہر البحر من شد  
لانیہ ، وکل ہذا دیوۃ حۃ حصراف گمہ خصوصاً الاحد و ورمہ  
و. ۴. وکانت مشحہ من بعض دیوں ، موت حاصلہ شدہ .

و در ملک روس بعض شواصی و بعضی از خفایای معتمد کوشو  
کا. رحی سنه ۱۷۷۴ حضرت برکات علی بن میرزا شرفی صاحب فرقه در کاشان  
الجزیره در ملک روس و در امپراطوری بعضی از اشراف و بعضی از شواصی و  
و عاقبت برکات و بعضی از اشراف و بعضی از خفایای معتمد کوشو  
معتمدی زاده سنه ۱۸۲۹

وسميت ركبا سمى حتى ان مدخل واسبور وانجر الأسود في وجه  
الركب حذوة وسور حذوة في معهد يترفتها مع الدول الحديثة في  
القرن التاسع عشر ، كعهد الاتحاد مع روسيا سنة ١٨٠٥ وأخرى مع  
انجلترا سنة ١٨٠٩ وسميت روسيا حذوة من هذا القيد وسميت لها تركيا  
لاحق في اتحاد مركب حربية في البحر الأسود في معاهدة ايسليرسكيين  
سنة ١٨٣٣ .

عدد احداث معددة ١٣ وية ١٨٤١ الي عتده لسطان مع مديط  
والك وفر وروسيا ، وعدت بقدر فم المصقي في وجه مراك الخرية

جميع دول الأحيية ومم روسيا ، وحقني المصل حقه لأسس في القديس في  
البحر ، و... ك... به حبيبة موضوعة في خدمة أسدرت واقصصات  
وأيدت معاهدة باريس سنة ١٨٥٦ التي شغلت حوت في... مع  
الأسس... ك... ت... مصد... وردت عنه است... حاص  
... ك... به لأحيية الأريمة ح... ش... سوية عند مص...  
... (١)

وأمرت معاهدة مد... في ١٣ مارس ١٨٧١ المصل على ح... ملاحه اموية  
البحر... في المصيفين وقصده في وجه البحر ك... به لأحيية مع...  
الرفق... وردت عليهم... ش... ش... الحق فمجه... ك...  
الخر... الدول... وحده... ش... ش... ش... من... معاهدة  
صالح... من سنة ١٨٥٦ وأل... من سنة ١٨٧٨... مع...  
١٨٥٦ و ١٨٧١. (٢)

وكانت... على... م... م... م... م... م... م...  
م... م... م... م... م... م... م... م... م...  
وأيدت سنة ١٩٠٢ ، خارجة من البحر الأسود... م... م...  
ح... م... م... م... م... م... م... م... م...  
الأحد... م... م... م... م... م... م... م... م...  
... م... م... م... م... م... م... م... م...

(١) سمع... م... م... م... م... م... م... م... م...  
... م... م... م... م... م... م... م... م...  
(٢) حبيبة... م... م... م... م... م... م... م... م...  
The Principles of International Law ، م... ١٨٤...  
... م... م... م... م... م... م... م... م...  
... م... م... م... م... م... م... م... م...







وتعتبر هذه الاتفاقية لمدة لفعل ٢٠ سنة من ٧ و١٩٣٦ تاريخ دخولها  
دور التنفيذ. ونص فيه على أن يكون لكل دولة موقعة عليها أن تقترح ما تراه  
من تعديلات كل خمس سنوات. على أن يحس رخصتها قبل انتهاء السنوات الخمس  
ثلاثة أشهر.

وقد وافقه مؤتمر حرية مرور قادم من السفن التجارية لتبعة جميع الأمم  
في وقت السلم وذلك لحظ. مع حصول هذه السفن للرسوم والتدابير لصحيتها  
المقررة، وأن يكون تركها حق في نفس مرور السفن التجارية لتبعة للدول التي  
شملت معهم في حرب، ويجب على سفن التجارة أن تحيده التي تسمح لها بمرور  
في هذه الحالة لا تقدم أي مدعاه بعدد وان يكون مرورهم رأوى حفظ السير  
الذي تميزته السلطات التركية.

والسنة الأولى للسفن الحربية دخول البحر الأسود وفرت بحماية مؤتمر  
من مرورهم في وقت السلم ومرارهم في وقت الحرب. في وقت السلم أعطيت  
مركب حربية حرية مرور، مقصود في قيود حركته، وقد قصرت على المراكب  
الحربية غير المسلحة، وشترحت أن يكون مرورهم بعد احضار سابق، أما  
بالسنة للسفن العسكرية غير المسلحة ولها صلاصت فقد قصرت حرية الملاحة على  
سفن دول البحر الأسود على أن تمر في وادي وهد كلفه في عدد زيارات لخدمة  
إلى قوامهم من حرية حركته، على دعوة الحكومة التركية في وقت  
الحرب عندما يكون تركيا غير مشترك فيها فتتبع سفن الحربية - مع مخرج من  
بحرية مرورهم كان مرورهم طبقاً لاتفاقيات ميثاق عصبة الأمم، وفي حالات  
مستعدة التي على سبيلها يعتدى عليها بحرية معاهدة مدعاه متدده يكون تركها  
مرصحة لها في حدود ميثاق عصبة الأمم. كانت تركيا مشتركة في الحرب أورات  
أبها مهلدة تحت حرب ومث حق مرورهم على موقوفها، ولكن بحس عصبة  
الأمم أن حركته، نظر بصدده سنة اثنين، أن في الحكومة التركية أنها

مهذبة بالحرب في غير محله فتلقى الأحرار التي كانت متحدة ثمة عليه .  
وأعطت الاتفاقية للحكومة التركية الحق في أن تحيد تخصيص المصالح ، وهو  
ما لا يتوان في سعيه . وكثير من مصلحتها اختصاصات تلحقه الدولية التي سبق  
تقريرها بمعاهدة لوزان . (١)

وقد صادقت اتفاقية مونترو قبولاً عاماً وفي سنة ١٩٣٩ قامت الحرب  
العالمية ، ووقعت تركيا بين قبيلتين منها على حديد . وحدث في سبب هذه الحرب أن  
مرت من مصلحي بعض السفن التجارية في غير الأحوال التي أحارمتها  
الاتفاقية المذكورة .

وهي خرجت روسيا من حرب منتصرة سمعت وراء توسيع نفوذها ، وأمد  
طاه إلى الدردنيل والسمور ، وأتت أن اتفاقية مونترو سنة ١٩٣٦ لا تفي  
بوضع الحدود ، فتمددت على أن تكون الكبريت سميت في مؤتمر ورسام سنة  
١٩٢٥ ، ثم رأت أنه الحكومة الروسية من ضرورة وضع حد جديد للمصالح ،  
فجاءت مذكرة في ٧ أغسطس ١٩٢٦ إلى الحكومة الروسية ورطما  
والمصالح الجديدة ، فتمت لهم تعديل لاتفاقية السابقة على أساس مبادئ خمسة  
هي : أن يكون الدردنيل والسمور مفتوحين دائماً لمرور السفن التجارية  
لجميع الشعوب ، وأن يكون مفتوحين دائماً لمرور السفن التجارية التابعة  
للدول الواقعة على البحر الأسود ، وتأمين عدم السماح لمرور السفن التجارية التابعة  
للدول لبحر الأسود إلا في أحوال خاصة بعض عيوب في الاتفاق . وفي هذا أن

١ - أوتومانيا ، قانون مونترو ، جزء ١ ، من ١٩٢٤ : حجبته ملكة محاصرات في  
قانون الجياد ، من ٧٧ : حجبته ملكة القانون الدولي العام ، من ٢٤٩ و ٢٥٠ : أمداد خاصة  
للمرور ، من ٢٢٢ : حجبته لأمر في ١٣ أغسطس ١٩٢٦ : حجبته لمرور السفن التجارية التابعة  
في ٣ أغسطس ١٩٢٦ ، البلد ١١٤٢ .

(٢) عقد عهد مؤتمري في صيف سنة ١٩٢٥ بعد سلم ألماتي

(٣) قدمت هذه مذكرة في صيف ١٩٢٦ حجبته من بعد اتفاقية مونترو ثلاثة  
سنوات في مؤتمر مونترو بعد حجبته من حجبته لمرور السفن التجارية التابعة





عندما عسكر روس في الاشتراكية مع ترك في الموضع عن مصافق يد ردت هذه  
 الأخيرة أنها ترى في هذه الاشتراكية مائة سيدها وأنها من قبل هذه أبدأ ،  
 وشارت برحمتها وولايات مسجلة إلى شدة أرها في رأيها والتطرق معها في  
 رفض هذه الخطب وقد تقدم في حقه وفاة الويس خدم مصر وقد ميتة احتلال  
 حتى يكون لأمة فرصة على رأيها ولأول حادثة منصفه أمة ، ولا يرى  
 في حالي حرج من قومه كل هذه الامور ولا يشترط به مع مصر في الدفاع عن  
 الأمة ، غير حق ، ولا يرى حرج من دفعه في صح بين موقفين من المرد قبل  
 والبسفور وموقفها من وفاة الويس .

كل هذه ووق من مضعه ، شدة مبه في في بر هذا استعداء في خلاف  
 الظروف والأهمية بين المرد قبل والسفوف من حجة وفاة الويس من حجة  
 أخرى

## كلمة ختامية

انتهت من درسه مركز الدولي عند اسويس بكنية وحريته . موافقة  
وأحداثه ، ولحقه درسه مقربة عن هذه لفظة . ولأن من بعد هل  
معاهدة ١٨٨٨ ، التي وضعت منذ سنين ، لا زالت صالحة لتنظيم مركز  
قناة اسويس في الحاضر والمستقبل . هل الأحداث التي حدثت على هذه لفظة  
والبحر التي مرت بها ، في هذه في هذه اسهل يصح به . تدعو لايحاء  
نظام جديد ، و قد كان الأمر في حله في هذه مع هذا . وفي أي أسس  
يقوم ، وما هي الاعتبارات التي يجب مراعاتها عند وضعه . وما هي مقصد الأسس  
التي يجب مراعاتها ، وبعبارة أخرى ، هذه في هذه في هذا . ولأنه في حيث  
عنها في هذه الحكمة فنقول

اعتبرت مع هذه ١٨٨٨ عند وضعها . لا من تنظيم مركز قناة  
الاسويس . وعقدت هذه مع هذه في حوض معية . وما بعد هذه معية  
ينتهي بهذه معية . وبعد مرور هذه السنين هذه في من قبل بشرية  
من لتقريب ماء من قبل ، ترى هذه . وفي يوم وقد عبرت حد كبير ،  
فمثلا كانت معية بفتح حصة . بعد هذه المعية ، وقد بينت هذه معية  
ذات سادة كبيره من يوم . وكان المقصود من هذه لا عدو كثير في مقصده  
حيث معاهدات واتفاقيات خاصة قد لا يقبل شيئاً شيئاً حتى سدد في ميدان  
عالم . وظهر في شكل معية سميت « عصبة الأمم » . في ضمت هذه حتى يقر  
عقدت هذه ذات لفظة لأخيرة ، ثم تمت على خطها . وعشق أقوى من  
مشاقم هذه « الأمم المتحدة » . وهذه تعتبر وغيرها . مصروف ، ما يشوب  
بخصوص معاهدة ١٨٨٨ ذات من ضعف . وقصور ، حيث لم يكن الأمر ذات  
يستدعي أو يحتاج . وفي قليل أصبح من . عوب هذه . ومن المستحسن تعديل  
أو غير المقصود . فمثلاً حيث يوجد نظام جديد . شلا في عيوب المصطفى . وراعى

ظروف الحاضر ويصبح أساساً للمستقبل .

وعندما بدأ رسم الخطوط الرئيسة بمصفا المربعوت فيه تعرض له مسألة  
أوية هامة تدور حول طسعة هذه الطء ومدى نصبه ونصيب البعة في طله من  
الصيغة الدولية أو الصيغة الوطنية .

وتوصييح هذه المسألة هـ ما أولاً الإبتدء إلى أن بعض المخبين قد عرض  
له، أخيراً ، فقال أحدهم نعمل منطقة السويس منطقة دولية جامعة هيئة الأمم  
المتحدة التي علم مفهومة للجميع تحت إشراف وتخصيص قوة دولية بمحافطة  
عليها ، اسناداً إلى أن هذه المنطقة ومثيلاتها من مد حق الشا في الأوسط كالندرديل  
والسور ذات حصورة خاصة لأمن الامم المتحدة ، ولا يحدى ككده هذا  
الأمن العنى غير حمل هذه المنطقة ذات صيغة دولية بعة سرى عليها  
هيئة الأمم . (١)

ومن أحد رجال القوان مصافى اممة والقوب المدوية كاسوس  
و لا يجب أن نخصص جميع مدواً واحد تنضم بمفها دول تحت صيرت دولية ،  
أو بعة واحدة جميع ارفقات دولية متسعة لعم الأمم تحت إشراف هيئة  
الأمم المتحدة مسترة دول تتصت لا تعرض هذه مدوة أو بث من الدول التي  
لا يرضيها هذا الحل ثم تصبح هذا المدة في مارة عن قوة السويس بصفة  
خاصة فتقول إن هذه القوة يجب تقب من المصافى الثاني من مصر وريديا  
إلى المصافى مدولى نواسع الذى سب ما هذا يرفق الدولى من الأهمية ، على  
ألا يكون معنى هذا حلال قوت دولة تنصت بدل القوات البريطانية بل مجرد  
الاكتفاء بصفة دولية شرف على حاد القوة وحرية المرور في السلم والحرب  
بمسألة لجميع الدول في حدود نظام هيئة الأمم المتحدة وتحت إشرافها وقبول

(١) مقال همدن حسب ، عن مصر وفد سويس هلته حرمه المصافى في ٢١ ريل







يعبر قيام هذه الحاجة ، لأن الاعناء على القدة ، فوق أنه اعتناء على أحكام  
 هذه دولة دودة ، سيوصف ذلك ، أنه علة على مصر التي هي عضو في هيئة  
 الأمم المتحدة لأن الذي يستدعي ، حل هذه الهيئة ، قد ضللت منها ، وهذا فضلا  
 عما يكون هناك من سمات أخرى في وضع وقد أصبح للقصة من مؤامرات خاصة  
 وقد كان هذا ، في ترتيب من مصالح أعداء هذه المصالح تنكس كقائدها  
 تحت إسطه مصر التي أصبحت أن تعتمد بالقوة بهذا أو حسب  
 « في ١٩٤٦ » على هذه الأزمات مصر خفقت « هيئة الأمم المتحدة »  
 التي أعاد لبعض في هذه الحالة ، وأحد ما أنصحه من مظهر سخيم ، ضد  
 لقول « أعاد بعض خبيره » ، « ما » ، كمنصفه في لسان من ، من سادة الدول  
 التي تنعم ورحمة ، بهذا خشة ، وعلى الأقل ، خشة دولة تنعم وشرف على  
 من هذه القدة ، فمصر ، من هذه المنظمة وأحت بها بحرية إرساء إسلام الدولي على  
 أسس حسب البشرية ، من حيث ذلك ، وغير العدل ، وتعد به في حجة ، حجة ،  
 ووضع هذا مشق ، من حيث كنه هو هذه ، به لينة ، صبر ، أمضا ، حجة ،  
 نقد في مصر ، من هذا ، ولما في هذه الهيئة ، من هذا ، ولكن هذا  
 لأما بعد ، فمصر ، في دول وضع من موقع المجرية أهمية ، وتتم في  
 هذه مدة قصيرة التي مضت على ، في هذه المنظمة ، من ذرات بعيدة عن خفيق  
 بعض من كثر بها ، وهو ممكن الآن من بعيد بعض صوم من ميثاقها ، خصوصاً  
 ما يتعلق من ، في هذه دولة بعض تحسين لأمن ، ولايات فصح ويطمع مع  
 الخاصة للدول الكبرى ، حجة سيبر ، ومحكم في شاطئ ، وحل الكثير من  
 قرر بها ، فبذلك سهل العدل ، ولا يضاف . ونظرة وحدة عذرة لأن الله ، ومآسيه ،  
 خصوصاً ، نسبة لشرق العربي الذي جرى في قلبه هذا لوسس ، لا بدع بحالا  
 للشك في صحة هذا لخطر ، وهذا كله لا يستند بدوم يوم واحد في هذه المنظمة مثل  
 مواجعتها سابقاً « عصبة الأمم » ، وفي حرب بالآراء ، البعده ، وتحقق نظام قدة



يترك عليه نوع الضرر المالية التي لا يجوز تعديل حقوقها . والى كل صاحب  
هو هدف لأساسي لدى حصر ولاية مصر على التصريح بحقوقه .  
والآن وقد رأينا عدم صواب مطاف به حبه بديهية الحق أو له حبه بطلية  
الحق . يبقى أمامنا لأن نبحث عن حل وسط برعى مصالح العامة ومصالح  
وحدة مصر في وقت واحد ، وكانت هذه حصة بديهية . وهذا الحل هو  
وضع معاهدة دولية بين مصر وسائر كافة السويس ونحل محل معاهدة ١٨٨٨  
و شريطة مصر . دول التي كانت في وضع به هذه . كما ورد وغيره  
من دول التي يسمونها لأمر . ومن شأنه في وضع معاهدة أكثر عددا من  
دول مشتركة في هذه الأمر المتحدة حتى يكتب صفة دولية . ثم دول  
تتحلف عام دولية ذات مصلحة في هذه . ولا يريد دولة هذا لا شريطة أن  
صدر به رغبة دول من هذه الأمر .

و نرى على ضوءه نظام لدى هذه الدولة من معنى صفة لا شريطة  
عيبا وعيبا . وهذه مبدء حسن لكل مقدم ، فيكون له زيادة حركة  
العمل . شكل لدى هذه المصالح . وندرج عن هذه في ولا اختصاص صفة  
على كل ما يتعلق ، حسب السبق لدى هذه مقدمه ، ونرى بقصر دور الدول  
الاحدية على لا شريطة وضع معاهدة جديدة ، فلا بد من شريطة حتى  
نصلها القصة سواء في شكل دولة ، نولاه حبه أو ما شئنا ، وفي شكل قوات  
التي هي من أول المدخل ، حتى لا يكون صفة هذا المدخل الاعتدال على  
حقوق مصر في افضاء شكل لا بدولة صفة مادامت هذه الدولة مستقلة  
تحقيق مصالحهم وكفهم حرية . دور مشروع ، وهي أولى من غيرها بهذا  
لأمر بل هي الوحيدة صاحبة الحق فيه . وهذا ما يضمن إلى حدتها مبدء  
المسؤولية . نعم مبدء لأن من عناصر مدية ومعوية سيرب سرية خو  
المبدء والقوة . وهذا لا يمنع المصالح على أن تكون في الاستعداد عند اللزوم





اللائمة لحفظ السلم والأمن الدولى ، والتدابير التى يتخذها الأعضاء استعمال حق الدفاع عن النفس منع إلى عيش قور . فو حسب مصر حره لا يمكن أن يتغير مع أن وقف مكثفه الأيدي حاس مرور أعداها من قدة تقع فى صميم أراضيها وهذا عيب سائر حقوق لمسيكه واسيده ، خصوصاً إذ أخذ هذا المرور وسيلة مباشرة لخدمة عمليت هجوميه ضد الأراضي لمصريه ، وهو ما يعرض كيان هذه الدوله بفسه لخطر حسيم . وبذا كان لأمر كذا وكذا من مدوع مع أن مصر ، دوناً عن نفسها ، أن مع أعداها من مرور هذه أسوس فلهذا لا راعى هذا المسأله عند وضع القواعد الخاصه بهذه القده بدلاً من وضع قاعدة لا راعيه ويكون النتيجة مرض مسدق ، هو مقدم أن اعنه سيكون به لحق الدفاع عن النفس .

(٢) . خصوصاً نصيب الطبيعيه أن قواعد . مع فى الدوله بعض الدوله صاحبة التصديق حتى فقه فى وجه اسفن مع ربه ها . وبعد هذا لحق مخصوص للدرديل واسفور فى لاندوت ومع هذات خاصه . واء لوقت الدول لركيا بحق مع أعداها من مرور . مع . من كذا من هذ عطيت هذه الدوله فى اعاقه مؤتمرو سنة ١٩٣٦ ، تحت رويه عصمه للأمم ، حتى مع مرور سفن بعض لدول ، حتى فسن أن وقف مع هذه دول مع صف العده . إذ رأت نفسها مهددة بخطر الحرب ، وبذا كان هذ هو حاس . سنة التصديق اتى أوحدتها الطبعه فيه يجب ، على الأقل ، مساواة فى هذا الخصاص بين هذده مصاق واقتموات الصناعيه اتى حذرتها يد لاسار فى أراضي دولة معصه ، واتقي ما كانت أوحدله . أسس بها هذه الدوله . وهذا لا يستغرب بل يجب أن يكون نصر على قدة أسوس من مثل ما مركيا وعبرها من الدول على نصيب الطبعه . بل ، لو حاربنا مطلقاً لوجب أن يكون لأمر على العكس حره مرور مطلقه فى المصاق الطبيعيه ومقيده فى اقتموات الصناعيه

(٣) تمت فكرة قتل العمة في وجه بعض الأندلس بدعة شاذة يصعب قبوله

كما كان الحال وقت وضع معاهدة ١٨٨٨ ، وقد أثرت المسألة بصفة جدية وقت تطبيق العقوبات لأفندية وردة في مشق عصبة الأمم على خطاب عند اعتمادها على الخشنة عام ١٩٣٥ ، ثم جاء ميشق للأمم المتحدة بدى عبر أحكامه ضد انقراض كفوة عسكرية ، كما سـ

(٤) لا يمكن الاعتراض على هذا النوع من فيه حصلاً للمصالح لدون الأمم ،

لأن النوع لا يشمل غير الدول مع دولة مصر دون سائر الدول ، وهذا لصالح العالم كما شئت مصلحة هـ دولة تشمل مصالح مصر ، ولا بد من عيب يحدى نص من داخل نفسه في حجة الأمم ، ولأدب للعقل أن يرجح مصلحة الدولة من حجة القوة وخير من دول مع دولة من دول في الحدود وهو شرط الزمة

(٥) قد قلنا في حجة فيه العديد من مصر ودولة أخرى سندخل هيئة

الأمم ومبدأ مبدأ الزمة نفس المبدأ ، وقد يكون من هذه التدابير قتل العمة كفوة هـ سـ كـ ضد دولة معادية مصر ، أو ضد بعض عن إعادة الأمن في معاهدة دولة على نحو حسن هذا الدولة من أوروبا ، وكذا ، أمم اضطرب روم هذا البعض وأنه لا معنى عنه حكم ميشق هيئة الأمم ، حتى لو نص على حكم هذا يسم في صلب هذه خاصة بخاصة ، لأن حقوق العقوبات العسكرية اندكوت في هذا ساق ضد دولة معادية ، وهي حجة جديدة لى حار فصل القوة ، دون بحر ، بـ حولة ، وسقطت عند محاولات عديدة معقدة ، كموافق معونات أفندية ودولة مصر ، وهي محاولات ستعقد وقت صلا ، ولا يمكن حار مصر حار هذا ، فـ على سـ حولة معادية بدور في ضم أصبحت وكبير ، بدور من بدير ضمن لعموم ونعم ضد لأرضى مصرية وقد حطمت ميشق هيئة الأمم مع هذا ، حار ، مصر ، في بحارات



هذه الهيئة ، هي في المادة ٥١ من ، التي أشرنا إليها في الحقبة الأولى ، أن تكون للدول أن تتدخل ما تراه من التدبير اللازمة ، تقتضي حق الدفاع عن النفس ، إلى أن يتدخل مجلس الأمن وتدخل ما تكفل إعادة السلم إلى نصابه وغير هذا التأخير المحصل في التدخل العسكري المجمع قد يعجز هيئة الأمم أو سكت عن توقيع العقوبات العسكرية ، وهو أمر غير مستبعد على ضوء التجارب القريبة التي أحضرت فيها حتى عن توقيع العقوبات الاقتصادية ، من الذي يوم يرى فيه هذه الهيئة وقد أصبحت في دمه أن يحل كما تقدمت عليه الأمم ، وإذ ذاك يظهر لوصوح ميرة النصوص الخاصة أي نزعى مصلحة مصر من هذه الحالة .

عد هذا في دور ثلاثي أوجه العهد المعاهدة ١٨٨٨ ، بإصلاح ما يشوب النصوص من عيوب أو يحقق من قصور ، خصوصاً ما يتعلق منها بمسائل حرية المرور .

والحق أن هذه المعاهدة قررت بعض مواعيد التي لا بأس بها لتحقيق حصص القضاة وسلامتها حتى تبقى مبرورة لمرور الحر . كمنعهم أعمال الحرب وقيود حقوق البحار بين مصفئ ، وهو ما يجب إعادة تقرير أصوله في التنظيم الجديد . ومع هذا لا زالت هذه القواعد في حاجة إلى مزيد من التقوية والإضافة خصوصاً في المواحي التي سبق وحدث من بعد لأحكام هذه المعاهدة عند دراستها .

من العيوب التي شوب بعض النصوص من المادة أربعة التي تعدد لنحوم البحرية لقضاة شائلة تميل داخل البحر ، وسبق من هذه مسافة فاصدة عن أن تكون سلامة القضاة ، وإذا كان هذا قصور فذلك عام ١٨٨٨ فهو أوضح اليوم بعد أكثر من سبعين سنة وبعد أن تقدمت أساليب الحرب ووسئها ووسائلها ، خصوصاً مدى فدتها ، شكل يختلف اختلافاً حسيماً عما كان عليه الحال في الماضي . وهذا صرح من اللازم مد بصقة التي سري

عليها الخاصة إلى المسافة المسجلة داخل البحر خصوصاً من ناحية الجنوب ، حتى لو استوجب الأمر تقرير حصاة البحر الآخر ، كله أو بعضه ، أو حتى مجرد تقيد حقوق المخرين به . وإذا كان هذا الأمر قد نحت بصيغة حدية في اللجنة الدولية باريس سنة ١٨٨٥ ، فقد جد من التصورات بعد هذه البدة التطورية ما يجعله أولى بالبحث الآن .

ويجب أن يراعى في النصوص المحددة آخر ما استقر عنه الرأى أو جرى به العمل في القانون الدولى العام . وث كان هذا القانون كبيره من القوانين في تصور مستقر ، فيه يحتم أن تكون النصوص المحددة مربية لدرجة تسمح بمحرارة هذا التطور ، فلا تقف عند قواعد وحدود جامدة كما هو الحال في بعض أحكام معاهدة ١٨٨٨ ، كاستثناء معنى ٢٥ ساعة بين سفر سفينين متعاقبين وأن يراعى قدر الإمكان وصمة عامة تطور الزمن وما قد يتوقع من ظروف على ضوء اشوهد القائمة ، خصوصاً إذا لم يحدد مبررات النظام الجديد أجل معين .

وبدأت التسلسلة مراقبة ونصبها في معاهدة ١٨٨٨ الرأىها وردت في سود صعبة في مادة انتمية ، فصلاً عن أن هذه السود لم تراعها ما طيبة هذه البدة ، ولهذا لا نس من الاستعداد عن مثل هذه الأحكام بعد أن نشت الأيام أن قيام خنة مرفه لقدة السويس ، حتى وإن صافت اختصاصتها ، أمر غير عملى ، فصلاً عما يبيده في أن هذه السكة من أن قبله خنة مرفه للقدة سيكون حين على حساب مصر ، وفيه حدد حقوقه الأساسية وإنه على حرة من صميم أرضيه ، دون معروض صحيح تحمل تقريره مثل هذه اللجنة أمراً لا مفر منه ويجب أن تكون مضمون التي تصعب متسقة مع نصها في غير ساقص ، خصوصاً ما يتعلق منها بذكر السفن البحرية ، حتى لا يتقرر مثلاً ، كما هو الحال في معاهدة ١٨٨٨ ، تحريم مرابطة هذه السفن عمومًا داخل بحرى القناة ، ثم يأتي

نص آخر ويمنح غير البحريين بإبرار وشحن القواف وعقد الحرب داخل  
هذا البحري نفسه ، وهو العمل الذي تنول عادة السفن الحربية ويقتضى مراعاتها  
بعض الوقت لا بحرية

هذا احتمال لم يجب بلامه من العيوب التي لحقت بعض نصوص معاهدة  
١٨٨٨ ، أما عن المسائل التي يجب انتباهها مما أعيد هذه المعاهدة فهي عديدة  
منها أن القصة تدبر حركة المرور بها شركة خاصة ، وهذه الشركة أثر على كثير  
في كيفية تحقيق مخصص السلطة الدولية لهذا العهد الطريق ، ويظهر هذا الأثر  
وضوحاً معالاً في الأوقات غير العادية وأوقات الحرب ، ولهذا يجب أن يكون وضع  
الشركة ومبادئها وصيغتها ، الدول الخمسة في الحرب والسلم عساري لتنظيم الجديد .  
وقد أعدت معاهدة ١٨٨٨ مضمناً صراحة السفن البحرية منطقتي القصة ،  
وأبديتها للتجارب ، خصوصاً في الحرب الكبرى عام ١٩١٢ ، ضرورة هذا  
التنظيم والمضامير صراحة على مبدأ كان يسمح هذه السفن أن رابط نصفه مطابقة  
بالقصة ، بحرها وموانئها ، لأي وقت . وفي عدد ، ولجميع الدول في الحرب والسلم ،  
وأن تحدد هذه المبراطلة كان مخصص على جهة دون أخرى منطقتي القصة ، أو تحدد  
مذنبها ، أو عدد السفن التي سمح بها ، وصفه بدول التي حشرها ، كل يوم  
فأرى بين دول بحرية والدول غير البحرية ، وما إذا كان لوقت الحرب حكم  
يختلف عن وقت السلم ، وغير هذا من المسائل التي تنهكها بالسفن التجارية  
نصفه عامة .

وسكنت معاهدة ١٨٨٨ عن تقرير خبراء على مجموعة مخصصها ، على أن  
هذه مسألة حيوية ، وعدم مسد له قيمته الخاصة القصة واحترام نظامها ، ويلزم اتعنه  
هذا في التنظيم المحدد تقرير ، مع من الخبراء على أهمية أو أهمية التي لا تحترم  
الأحكام المقررة ، كل بحرية منها من حصص المرات أو التسهيلات أو حرمانها من  
لمرور أو اتحاد بحريات قهر به صدها تناسب بحرية التي ركبت ، وهذا تكون

السن ، وأصبح على سعة من الأمر مقدما ولا يفده على تدخل نظام القضاة .

وتعالمدا يجب ألا يعمل المصلح خديده ضرره ، انص على التزام الدول المتعددة بصير الطفرة اندي بتقرر حتى تؤدي الأمر للتدخل في جانب الدولة صاحبه القضاة ، وأبيدها بكل ابوتل صد اخبة التي تحارب المصوص لموضوعه ، إذا طامت هذه الدولة هذا التدخل عندما تكون الختمة بدرجة ستدعي الاتحاد ، لعون لدول المشتركة معها في وضع هذه القضاة ، وفي حسب هذا يجب أن تدخل المصوص كنه هذا الصير ، وأن يمين بدقة أحوال التدخل حتى لا نرد الأحكام الخاصة به موضوع عامة تسبح بالكثير من الخلاوت خصوصاً في مثل هذه المسائل الحساسة بطبيعتها .

وهناك أحكام عامة لا تعرض في معاهدة ١٨٨٨ ، وهذه الأحكام يرجع لمصوصها للفواعل العامة في القرون الأولى ، إذ - مصص خصوص معاهدة من المعاهدات ، وسكن يحسن التمه لها ووضع خصوص - سة ه - مدي ، قد شوب هو عد القرون الأولى من خلاف وفصور ، خصوص - سة المعاهدات العامة التي تظم مسائل كبرى - هم العامة أجمع و شترت فيها عدد كبير من الدول ، وهم هذه المسائل التي يجب ألا يعطب التنظيم خديده كرفة اسوس متعدي ، خلاف لدى قد شور عمد تصسق لمصوص موضوعه ، وقد بقه خديده ، وجهة اتق يحكم بين خله ، وكذلك مانه معدل انصم اندي مصص ، بالن كميته هذا التمدل ، وط بقه اوصور به ، وأمدد في يجب متعيب على عمد لا ماق حتى يتمكن طاب تعديله ، وبدي هذه من مسائل عمت عدة أحكام المعاهدات

ولابد للتنظيم خديده من مراعاة أحكام ميثاق الأمم المتحدة ، الذي رخصه

عامة دول له ذلك كصك مظم معاون في سيم ، و ميثاق لأسس في سكل تحميمين الأساسية في تحديدها من تدور حرب ، وهو ميثاق يعي لأن على غيره من اوائيق الدعوة ، ونعاب أحكامه ، في ميثاق عصا الأمم المتحدة ، على

ما يحلها من أحكام الميثاق لأخرى سنة ١٩٠٣ منه وهذا يجب ألا توسع في التطبيق الخاص بالقناة أحكام بحالف هذا الميثاق حتى لا تكون لغوا إلى حاسه ، خصوصاً ومصر وعلاوية الدول التي يهملها أمر القناة أعضاء الان في الأمم المتحدة . وهذا يستلزم تصوة عامة مراعاة بماسق أحكام بعدم القناة مع أحكام هذا الميثاق وتقرير ما سبق وأعرصه في هذا النظام ولا تنس وضع نص في النظام المذكور بقرار أن أحكامه ليس فيها ما يتعارض وأحكام ميثاق الأمم المتحدة ، وهو ما حارب به الدولة في السنين الأخيرة بالنسبة بمعاهدات والاعاهدات التي وصفت بين أعضاء هيئة الأمم .

وإلى جانب هذا يجب الاحتياط ما قد يحدث من ظروف تؤثر في قيام هذا الميثاق ، وذلك مراعاة أن تكون النظام القناة في مجموعة صفة مستعلاية لا تحده مستند في قومه أو منطقاً بأي ميثاق آخر ، حتى لا كان ميثاق الأمم المتحدة ، حتى يصح نسب عدم القناة نتائج ما قد يحدث من تطورات تصف بمثل هذه الموانيق العامة ، وكيفية قيمه وعدده في مثل هذه الأحوال

هذه يجب لتنته إلى لأثر الذي سيجرب على نهج امتياز الشركة عام ١٩٦٨  
إذ من المعلوم أنه حول يوم ١٧ نوفمبر ١٩٦٨ انتهى مدة الامتياز الذي منح شركة القناة لمدة ٩٩ عاماً من يوم منح القناة الذي تم في ١٧ نوفمبر ١٨٦٩ ، ونهاية الامتياز انتهى الشركة (١) وهذه نقطة شير من وجهة نظر التنمية الدولي للقناة مسألتين :

السنة الأولى أن الإدارة المباشرة لحركة الملاحة بالقناة سلمت بملكيتها وحرثتها للحكومة المصرية بمجرد انتهاء مدة امتياز الشركة ، وهذا طور لا بد

(١) في سنة ١٩١٠ جرى بحث إمكانية مدة الامتياز . - أخرى أي إلى عام ٢٠٠٨  
و لكن المصريين - علوا هذه محاولة فأخفق وأى محاولة أخرى من هذا النوع ستلقى نفس المصير .

من أن يجب حسابه في السطيم الجديد لأن مصر هي التي ستفقد عملياً كل ما يوضع لمرور من مصر

والنسبة الثانية - وهي أدعى لمزيد من التكبير ، تخص رسوم الملاحة .  
والعموم أن عقود الامتياز الأولى في سني ١٨٥٤ و ١٨٥٦ نصت شكل مؤكد على أن تكون رسوم المرور متناسبة لجميع الأمم دون أي تفصيل خاص لواحدة منها مهما كانت صفاتها أو مركزها من هذا الحريق . وهذا كانت أحكام هذين الامتيازين واضحة بطلانها والتأكد في أن الدولة صاحبة السيادة على القناة والحكومة صاحبة السلطة على إقيمتها تفصل على قدم المساواة في هذا الخصوص مع غيرها من الدول والحكومات . وحدثت معاهدة ١٨٨٨ وأكدت مبدأ المساواة بصفة عامة . وخلصت الشركة كل هذه الأحكام عملاً منذ افتتاح القناة الآن . وهذا كله رشح أن مصر ، التي استغنت تماماً عن لدولة العثمانية القديمة وجمعت بين يديها السيادة والسلطة على القناة ، تعامل من حيث دفع الرسوم كما تعامل لدول لأخرى دون أي تفصيل خاص . وإذا كان في هذا الوضع بعض العمل على مصر صاحبة القناة ، إلا أن هذا العمل لا يجد ما يبرر مدافعه الآن أمام صراحة المصوح ، خصوصاً ما ورد منها في عقود الامتياز ، وأمام ما جرى عنه العمل عملاً كل هذه المدة الطويلة ، وأمام قبول لدولة العثمانية والحكومة المصرية لهذا الوضع منذ البداية . ولكن هذا الوضع سيستمر عند انتهاء الامتياز عام ١٩٦٨ ، وستنتقل سائر حصصات وحقوق الشركة خاضعة للحكومة المصرية التي ستدر حركه مرور بالقناة ، بنفسها مباشرة أو بواسطة هيئة خاصة من جانبها ، وناسس وأوضاع ترتبها لها ، دون أن يكون هذه الهيئة المنظر الدولي الذي يتمتع به شركة القناة لأن وفي كلا الحدين ، أي سواء أدارت الحكومة المصرية حركة الملاحة بالقناة مباشرة نفسها أو غير مباشرة بواسطة هيئة معينة ، ستعفى رسوم مرور باسم مصر ، ولن يكون هناك معنى أو أساس لتطبيق مبدأ المساواة

في هذه المسألة على هذه الدولة بالشكل الذي يود الآن ، إذ أن طبعه الأمور  
ستحمل دوام المداوة بهذا الشكل غير مفهومة ما دامت مصر هي التي ستحس  
الرسوم لحسابها ، فتكون نتيجة لمداوة وطفت كالآن أن هذه الدولة تدفع  
لنفسها ، ولكن يجب التنبيه إلى أن هذا القول ينطبق ، أساساً ، على ما يخص  
الحكومة المصرية ذاتها وما يتبعها من سمس ، أو بمعنى آخر على السمس والنفقات  
دلت لصفة الحكومية الرسمية ، لأن الدفع والحديبة يكونان في هذه الحالة لحساب  
حرارة الدولة مباشرة أو غير مباشرة أما سمس السمس والنفقات لتسعة للرعايا  
المصريين والشركات المصرية ، والتي ليس لها صفة رسمية ، فالأمر يختلف فمثلاً  
إذ أن الدفع والحديبة من يكون في هذه الحالة لحساب جهة واحدة ، وإذا كان  
الشكل دونه الحق في أن نعتبر رعاياها معاملة خاصة في هذا لا يجمع أن يطلب  
جهة ما لمداوة في العملة بين الرعايا المصريين والشركات المصرية ورعايا وشركات  
الدول الأخرى ، ويكون طبعها في هذه الحالة مفهوماً ، بل قد يكون هذا الطلب  
حديثاً بالبحث من جانب المصنف المصرية ولا يصح هذا تفصيل هذه  
المسائل الفرعية ولكن إحدى بعض ، وأوردت في هذه التلمحة ، هو أن تنبه إلى  
ما سيحدث حتى في مسألة الرسوم ، ومساواة خصوصاً ، من أن طبعها بعد  
انتهاء امتياز شركة القناة ، وضرورة الاعتدال إلى هذا لتطور عدم يجري البحث  
في وضع التخصيص لدولة الحديد للقناة

وهناك اعتبار هذه أو صفة تأسيسية بالأمر دائماً لمسائل الخاصة بقناة السويس ،  
ولف أن هذه النفوس في مصائر هذا الطريق وما يوضع له من فوائد ، وهي أن  
القناة حرة من صميم لأراضي لمصرية وهذه لصفة لا يمكن إنكارها أو التراجع  
في آثارها ، والذي يهم من أفرادها بالذكر الآن التنبيه إلى أنها تمت لمصر على  
انقضاء حقوق السادة ومساكنة كما هو الحال بالنسبة لأي جزء آخر من أراضيها  
وما كانت هذه الحقيقة في حاجه لتدبيره لولا وجود صفة أخرى اكتسبتها القناة

من تاريخها ، إذ رأت مصر أن سائر مشروعاتها في نهضة لشريعتها ، وحملاتها  
طريقاً لمواصلات العسكية ، ودرست أن تكتسب إلى جانب صفحتها الأولى ، كجزء  
من مصر ، صفة دولية كان لها أثرها في نشرها لدون الأخرى في عظم مركزها  
الدولي ووضع معاهدة ١٨٨٨ ، ولكن هذه الصفة الدولية لا تحجب الصفة الأولى ،  
ويقتصر مداها وأثرها على دائرة القواعد التي تقرها الدول مع مصر لتطهير الملاحة  
بهذا الطريق ، ولا يوجد خارج هذه الدائرة أو في نطاق أوسع من هذا النطاق  
غير مجال الصفة الأولى التي تسري على النقطة تفصلها ما تسري على أي جزء آخر  
من أراضي مصر وحسباً فعل واصنع معاهدة ١٨٨٨ تنص في المادة الثالثة عشرة  
منها على أنه في عدا لا يبرمات بمصوص عابداً في حقها في طل حقوق وميراث  
السلطان والحديد دون مساس ، وفي هذا من شأنه أن يحل كل من الصفتين  
ووجب أن يرد في التطهير الحديد من قوى وأصناف خصوص احترام حقوق  
السيادة والملكية للدولة صاحبه القصة

هذا علماً أن هذه الحقوق تسري من نفسها بغير اللوائح العامة حتى لو لم  
يرد بمصوصها من خاص ، ولكن لدى دعوى إلى عدم اعتبارها على احترامها  
هو أن تكون هذه الصفة من شأنه دتم إلى هذه الصفة بين قواعد النظام الدولي  
للقدرة ، حتى لا يضر البعض في عمره الأحكام الدولية من فئة اسوس قد  
برعت شكل ما من سيادة مصر ، أو أن يحل في تحلل صفاتها كجزء من مصر  
ويعمل على ترتيب آثار وأحكام لا تراعى هذه الصفة

وفي النهاية لدينا ثلاث ملاحظات أو اعتبارات عامة ، يجب أنصوص التي  
ستوضع وتؤثر في صانعها ومدها ، ويجب أن تكون مثله في أذهن الذين  
يختصون لوضع التطهير الحديد ، وأولها يكون مقسمين بصحتها حتى يصعوا من  
الأحكام ما لا يتم عدولها ولا يتم عن تحولاتها وهذه الملاحظات أو اعتبارات



أولا إلى مصر والدول الأخرى نشرت في وضع مصر هذه لأعلى طرفي  
نقص ، مصر في حاجة والدول في حاجة أخرى . يسعى كل طرف ، صاحبه  
و تحقيق أقصى ما يمكن من مصلحته على حساب الآخر ، بل تشتت الكاهل على سبيل  
التعاون التام لوضع نصوص تضمن مصلح الجميع ، سواء مصلح الأمة أو الولاية  
أو مصالح مصر ، في وقت واحد .

وثالثا ، من مصلح مصر أن يبرأ ملاحه بقية دولته على مملوكة وأكل  
طعام ، وأن يجد جميع دوله وشعبه كماله في رفاهية وسلامة وسلامة  
أعلى ثم شهد الطريق ، وأن يرى مفضل الحق مرور ، أي حرمانه من دفعه بعض  
الدين ، ليس وأخر ، مصلح مصر بعض مملوكة ، وأن يروح مملوكة دولته  
وأن يروح بقية دوله رواج وسلامة مصلح مصر ، وهذا يدعو إلى ملاحه في  
حسن قدم هذه الدولة بتمديد مصلح للعامة من صدم

وثالثا ، من مصلح مصر وسلامتها ، ومصلح مملوكة دوله ورأس ملاحه  
فيها سيرا على ، أن يرى على الوجه المطلوب ، لا كما كانت مملوكة ، ومتمتع  
بالحقوق كماله ، وحررة في سبيل سبيل في سبيل ، حيث يكون في مملوكة  
الدفع من القصة ومصلح المصلح حصصه والألقاب ، مملوكة مملوكة دوله  
غير أو جديف ، وهو لا يسمع ، لا كانت مصر صدمه ، ومملوكة دولة  
أحسبه ، كإرشاد في مملوكة وسه مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة كل  
التدابير التي كمل سلامة مملوكة في وقت مملوكة مملوكة ، ومملوكة  
بأقصر المفعول من مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة  
هذا هذا المصلح ، ومملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة  
من تعسف في سبيل مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة

وبلى هذا يكون قد أحسن على مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة  
وأقربا صوما ورسمه مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة

والاعتبارات التي تحب مدتها عند ما يجري وضع نظام دولي جديد لقناة  
الوسن بدل معاهدة ١٨٨٨ التي دأرت وثمة لليوم

( تم البحث والمصادقة )

حامد سنان  
أستاذ القانون الدولي العام  
مكتبه الحقوق بجامعة بغداد الأول

صبر و مؤمن ، صبح ما  
١٩٤٩ - ١٩٥٠

محمد مصطفي العيسى  
عميد كلية الحقوق  
جامعة بغداد الأول

موفق على صبح ما  
١٩٤٩ - ١٩٥٠

## المراجع

( باللغات العربية والعربية والاحدية )

### ( ١ ) مؤتمرات عامة في لقانون الدولي العام .

الذكور محمود سائى حنة ب - لقانون الدولي عام - ( ١٩٢٨ م . ١٩٢٩ م )  
 . . . . .  
 . . . . .  
 على - هر - راشا - لقانون الدولي عام - ( ١٩٢٤ م . ١٩٢٥ م )

Paul Fauchille ( Professeur ) — Traité de Droit International Public ( Paris 1926 ).

Georges Scelle ( Prof ) — Droit International Public ( Paris 1944 ).

Georges Scelle — Cours de Droit International Public ( Paris 1948 ).

Georges Scelle — Précis de Droit des Gens ( Paris 1934 ).

Hildebrande Avelly ( Prof. ) — Traité de Droit International Public ( Paris 1942 ).

Charles de Visscher ( Prof. ) — Le Droit International des Communications ( Card 1921 1923 ).

Henry Bonhays ( Prof. ) — Manuel de Droit International Public ( Paris 1894 et 1898 ).

Robert Redskin ( Prof. ) — Histoire de Grands Principes du Droit des Gens ( Paris 1923 ).

Louis Le Fur ( Prof. ) — Précis de Droit International Public ( Paris 1939 ).

Kené Pognet ( Dr. ) et Emile Dupont ( Dr. ) — Manuel Élémentaire de Droit International Public ( Paris 1932 — 1935 ).

Francesco Cosentino ( Prof. ) — Code International de la Paix et de la Guerre ( Berne 1937 ).

Karl Streip ( Prof. ) — Éléments du Droit International Public ( Paris 1930 ).

Marte Moye ( Prof. ) — Le Droit des Gens Moderne ( Paris 1920 ).

- T. J. Lawrence (Prof.) — The Principles of International Law (London 1910 et 1923).
- T. J. Lawrence — Essays on some disputed questions in modern International Law (Cambridge 1880).
- L. Oppenheim (Prof.) — International Law (London 1907).
- John Westlake — International Law (Cambridge 1910).
- James W. Garner (Prof.) — International Law and the World War (London 1920).
- John Bassett Moore (Prof.) — International Law and some current discussions and other essays (New York 1924).
- Axel Møller (Prof.) — International Law in Peace and War (London 1931).
- Pasquale Fiore (Prof.) — International Law Conflict and its Legal Solution (New York 1918).
- A. Berner de Keith (Prof.) — Wheaton's elements of International Law (London 1920).
- Amos S. Hershey (Prof.) — The Essentials of International Public Law (New York 1912).

## (٢) مؤلفات عن قناة السويس

- محمد علي حرب (م) — قناة السويس — (قاهرة ١٩١٥).
- أحمد شوقي باشا — قناة السويس.
- فؤاد فرياد — قناة السويس.
- عبد الرحمن بن وحيد بن شوق — قناة السويس — (قاهرة ١٩١٥).
- هنري شاميل (م) — (قناة السويس) — (قاهرة ١٩١٥).
- أنجلو سامماركو (م) — (قناة السويس) — (قاهرة ١٩١٥).
- (Angelo Sammarco - La Veta sulla Questione Del Canale Di Suez).
- J. Charles Roux — L'Isthme et le Canal de Suez (Paris 1901).
- M. I. Camard (Dr) — L'Etat sur le régime juridique du Canal de Suez — (Lyon - Grenoble 1899).
- L. M. Rissagnol (Dr) — Le Canal de Suez — Etudes historique, juridique et politique (Paris 1898).

- Ahmed Moïssa (Dr) — Essai sur le Canal de Suez [Droit et Politique] (Thèse — Paris 1935).
- Alfred Schiarabati (Dr) — De la condition juridique du Canal de Suez avant et après la Grande Guerre (Thèse — Lyon 1930).
- Issa Amine (Dr) — Le Canal Maritime de Suez (Thèse, Lyon 1927).
- Audré Kostolany — Suez le roman d'une entreprise (Paris 1939).
- François Micard — Le Canal de Suez et le Gême français (Paris 1930).
- Charles Lessage — L'achat des Actions de Suez Novembre 1875 (Paris 1906).
- M. F. Fournier de Flax — L'indépendance de l'Egypte et le régime international du Canal de Suez (Paris 1883).
- Vosni Bey — Le Canal de Suez (Paris 1902).
- J. J. Beno (Dr) — La situation internationale du Canal de Suez (Lyon 1929).
- Farik N. Bérkal (Dr) — Le Statut juridique actuel des ports maritimes situés sur la Méditerranée [Les Détroits — Le Canal de Suez] (Paris 1910).
- P. Vegher (Dr) — Le Canal de Suez et la réglementation internationale des canaux interocéaniques (Lyon 1927).
- George Davis — L'attaque du Canal de Suez 3 février 1915 — (Paris 1922).
- Raymond Garat, (Dr) — Peut-on fermer le Canal de Suez (Paris 1937).
- Ablate (Dr) — La Neutralisation Quarantenaire du Canal de Suez (Le Caire 1887).
- Comte Guillaume de Saint-Victor (Dr) — Le Canal de Suez (Paris 1934).
- Christian Fink Bretton — Compagnie Universelle du Canal de Suez — Collection Economie, (Paris 1947).
- Ele Sorn — Suez, Histoire de la jonction des deux mers (Paris 1870).
- Charles W. Halberg — The Suez Canal its history and

diplomatic importance (New York 1931).

André Siegfried. Suez and Panama, translated, London 1940).

Pierre Crabtès The Spoilation of Suez (London 1940).

Arnold T. Wilson The Suez Canal, its past, present and future ( London 1933).

Ferdinand de Lesseps The Isthmus of Suez Question ( London 1855).

Ferdinand de Lesseps The Suez Canal Letters and documents descriptive of its rise and progress in 1854 - 1856 ] ( London 1871 )

## (٢) مؤلفات في مواضيع مختلفة :

- الدكتور محمد حسن عبد الوهاب ( ١٩٤٧ - ١٩٤٩ ) .  
 محمد حسن عبد الوهاب ( ١٩٤٧ - ١٩٤٩ ) .  
 محمد حسن عبد الوهاب ( ١٩٤٧ - ١٩٤٩ ) .  
 الرضاى الدولى بالقاهرة عام ١٩٤٧ .  
 محمد حسن عبد الوهاب ( ١٩٤٧ - ١٩٤٩ ) .  
 أبو رقلة — الثورة العربية ،  
 دكتور محمد حسن عبد الوهاب ( ١٩٤٧ - ١٩٤٩ ) .  
 محمد حسن عبد الوهاب ( ١٩٤٧ - ١٩٤٩ ) .  
 الدكتور محمد حسن عبد الوهاب ( ١٩٤٧ - ١٩٤٩ ) .  
 ( القاهرة ١٩٤٧ ) .

Jean Marie Abruant (Dr)—Le Détroit de Magellan Au point de vue international ( Paris 1902 )

C de Freycinet La Question d'Egypte (Paris 1904)

M. F. Martens ( Prof ) — La Question Egyptienne et le droit international ( Bruxelles 1882)

Sayed Kamel ( Dr ) La Conference de Constantinople et la Question Egyptienne en 1882 (Thèse Paris 1913)

Liu Mou\_Cho (Dr) — De la condition Internationale de l'Egypte depuis la declaration anglaise de 1922 ( Lyon 1925).

Paul Godey (Dr) Régime International de la Mer

Territoriale (Thèse Paris 1896).

Pierre Biard (Dr) — Le Canal Interocéanique et son régime juridique (Thèse Paris 1902)

Mohamed Ali Naguib (Dr) — Nature juridique du Conflit Anglo-Egyptien relatif à l'indépendance de l'Egypte, déclarée le 28 Février 1922 (Paris 1933)

Jean Lugol — L'Egypte et la Deuxieme Guerre Mondiale (Le Caire 1945).

Albéric Rolin (Prof) — L'Institut de droit International (La Haye 1919).

George Peméant (Dr) — L'Egypte et la Politique française (Thèse, Paris 1909).

Fawzi Tadros Awad (Dr) — La souveraineté égyptienne et la déclaration du 28 Février 1922 (Paris 1935)

Jules Cocherys (Dr) — Situation Internationale de l'Egypte et du Soudan (Paris 1903)

Hamei Sultan (Dr) — L'Evolution du concept de la neutralité (Thèse, Le Caire 1938).

Ahmed Caouk Pacha — L'Egypte moderne et les influences étrangères (Le Caire 1931).

Joseph Leonard Latour (Dr) — La Mer Territoriale (Paris 1889)

Halford L. Hoskins (Prof) — British routes to India (New-York 1928).

P. G. F. Good — Egypt and the army (Oxford 1921)

« — The transit of Egypt (London 1928).

Jean Lugol — Egypt and World War II (translated, Cairo 1945).

Harmedio Aras — The Panama Canal, a study in International Law and Diplomacy (London 1911).

Viscount Milner — England in Egypt (London 1920).

E. W. Posson Newman — Great Britain in Egypt (London 1928).

Habert Hull — Digest of cases decided in British Prize Courts [Aug. 1914 - Nov. 1927 (London 1927).

John Mabry Mathews (Prof) — American Foreign relations, conduct and policies (New York 1938).

— Red Sea and Gulf of Aden Pilot (London 1932)

— Encyclopedia Britannica Vol 21 (Chicago 1946)

## (٤) مذكرات وتقارير وأبحاث :

الكتور محمود ساي حنة بك - مذكّرة عن « لائحة الثامنة من معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا » (١٩٤٧) .

حنة بك ساي حنة - مذكّرة عن « بروتوكول لائحة الثامنة من معاهدة ١٩٣٦ مع مشايخ الأمازيغ » (١٩٤٧) .

حنة بك ساي حنة - مذكّرة عن معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وجمهورية (البحرين) (١٩٤٧) .  
 حنة بك ساي حنة - مذكّرة عن « بروتوكول لائحة الثامنة من معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا » (١٩٤٧) .

الكتور حنة ساي حنة - مذكّرة عن « بروتوكول لائحة الثامنة من معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا » (١٩٤٧) .

الكتور حنة ساي حنة - مذكّرة عن « بروتوكول لائحة الثامنة من معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا » (١٩٤٧) .

الكتور حنة ساي حنة - مذكّرة عن « بروتوكول لائحة الثامنة من معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا » (١٩٤٧) .

الكتور حنة ساي حنة - مذكّرة عن « بروتوكول لائحة الثامنة من معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا » (١٩٤٧) .

Abdel Humid Barakat Pacha (Dr) — Note sur Le Statut International du Canal de Suez (1936)

« Canal de Suez » Note Présentée Par la Délégation Égyptienne à la Conférence de Lausanne ( 1923 ) .

Traver, Louis (Prof) — « Neutralisation et Protection internationale du Canal de Suez » Rapport à l'Institut de Droit International ( Session de Paris 1878 ) (Annuaire de l'Institut de Dr. Int. Edition Nouvelle 1928) .

Charles Lesseps — «Rapport» sur la Perception du droit de passage dans le Canal.

Max Baños — « Le libre usage du Canal de Suez et sa neutralité » (Communication Paris 1946) .





عرب حاكمي بن - محاضرة عن "دور السويس بعد سنة ١٩١٩" (في ١٧ نوفمبر ١٩٢٩)  
(هناك مقالات ومجموعات صحفية أخرى في هذه المسألة في كتيب يومين من قبل)

- A. D'Avril. — "Négociations relatives au Canal de Suez"  
(Année Revue d'Histoire Diplomatique, année II, 1888,  
G. Robin Jacques. — "Développements récents des communications internationales et leurs conséquences pour le droit des gens" (Art. Revue du Droit International et de Législation Comparée, Tome II, 1870)  
Travers Iwiss. — De la sécurité de la navigation dans le Canal de Suez (Art. Revue de Dr. Int. et de Législation Comparée, tome XX, 1882)  
C. Asser. — La Convention de Constantinople pour le libre usage du Canal de Suez (Art. Revue de Dr. Int. et de Législation Comparée, Tome XX, 1888)  
Fritz Despart. — Le canal entre l'Égypte et l'Abyssinie (Art. Revue Générale de Dr. Int. Public, Tome IV, 1895)  
M. de Visschers. — L'Égypte et le Canal de Suez (Art. Revue de Paris, 15 Avril 1939).  
Carl Hahn von Zett. — Les Soudans et le Canal de Suez (Art. Revue de Dr. Int. tome XXV, 1900) part.  
Kiyoshi Ise. — Buer. — Le Canal de Suez et les Soudans de La S.D.N. (Art. Revue Générale de Dr. Int. Public, Tomes IX et XLIII, 1936).  
— Canal de Suez et la Déclaration Internationale, 15 Septembre 1935)  
Sammy Bataha. — Suez et l'Empire britannique (Art. Les Cours et le Droit, 1916)  
— L'Égypte et le Canal (Art. Images 2N, 1916)  
Maurice Bernot. — Le Canal de Suez et les relations internationales (Art. L'Esprit International, 1er Juillet 1939)  
• L'Action Paris 27 V, 1928 (André Kellogg (Art. Recueil des Cours, 1930, tome VI)  
Waheed El-Kayfat. — Le Problème des Détroits (Conférence publique dans la "Revue Égyptienne de Droit International", Vol. 2, 1946).

Halford L. Hoskins. — The Suez Canal as an international





- Recueil des Actes de la Compagnie du Canal de Suez (Nos. 30 1854 à Avril 30 1928).
- Commission Internationale pour l'usage du Canal de Suez (1885).
- Négociations pour l'usage du Canal de Suez 1880-1887.
- Traité de Paix avec l'Allemagne, Versailles le 28 Juin 1919.
- Egypt - Sudan, Recueil des documents Ministère Des Affaires Étrangères - Le Caire 1947).
- Parliamentary Debates — House of Commons — London 24/11/1936).
- Parliamentary Debates — House of Lords — London 25/11/1940.
- Treaties and acts of Congress relating to the Panama Canal (Annotated 1921).
- Despatch from Granville (Jan. 3, 1882) respecting the Suez Canal.
- Concessions, Conventions' statutes and Resolutions of the Suez Canal Company, With the Sultan's Firman (London 1883).
- Declarations by the Governments relative to the free navigation of the Suez Canal (London March 1885).
- Declarations by the Turkish Government respecting the Suez Canal (1885).
- Statement issued by the British Embassy (Cairo, May 1, 1946).

## فهرس

## كلمة افتتاحية

## الباب الأول

المهد السابق على التنظيم الدولي

( من سنة ١٨٩٨ )

## الفصل الأول

عقود الامتد

١٨٩٤ - ١٨٩٥ - ١٨٩٦

١٨٩٦ - ١٨٩٧ - ١٨٩٨

١٨٩٨ - ١٨٩٩ - ١٩٠٠

## الفصل الثاني

المادة العامة

النظرية الأولى - التفتتات الصناعية تحت المظان

١٨٩٤ - ١٨٩٥ - ١٨٩٦ - ١٨٩٧ - ١٨٩٨ - ١٨٩٩ - ١٩٠٠

١٨٩٤ - ١٨٩٥ - ١٨٩٦ - ١٨٩٧ - ١٨٩٨ - ١٨٩٩ - ١٩٠٠

النظرية الثانية - التفتتات صفة مزدوجة

صنوية بمجادل واضح

## الفصل الثالث

آراء وجهود لتنظيم مركز القضاء

١٨٩٤ - ١٨٩٥ - ١٨٩٦ - ١٨٩٧ - ١٨٩٨ - ١٨٩٩ - ١٩٠٠

١٨٩٤ - ١٨٩٥ - ١٨٩٦ - ١٨٩٧ - ١٨٩٨ - ١٨٩٩ - ١٩٠٠

(١) تقرير جمعية العلوم الأدبية والسياسية

(٢) محلات وقرارات جمعية القانون الدولي

(٣) رأي جمعية اصلاح وتفتت القانون الدولي

(٤) قرار الرابطة الدولية للسلام

(٥) آراء حتى القضاء

(٦) رأي من الناسة والماء الانخير

صفحة

|    |   |
|----|---|
| ٣٤ | البحث الثالث — مركز اقامة في مجلس المؤتمر والمناقشة |
| ٣٤ | (١) مؤتمر لتعدي عام ١٨٦٩                            |
| ٣٥ | (٢) مؤتمر الأستاذة عام ١٨٧٣                         |
| ٣٦ | (٣) مؤتمر الأستاذة عام ١٨٨٢                         |
| ٣٦ | (٤) مشروع الاتفاق الاعلاني الذي عام ١٨٨٧            |

## الفصل الرابع

### الواقع

|    |                    |
|----|--------------------|
| ٣٨ | (١) حرب سنة ١٨٧    |
| ٣٩ | (٢) حرب سنة ١٨٧٧   |
| ٤٧ | (٣) حوادث عام ١٨٨٧ |
| ٤٥ | سجدة               |

## الباب الثاني

١٨٨٨

## الفصل الأول

الأعمال الخاصة بالحدود

|    |  |
|----|--|
| ٤٧ | البحث الأول — مشروع جرائيل ( ٣ يناير ١٨٨٣ )          |
| ٥١ | البحث الثاني — أبحاث للجنة الدولية ( مارس عام ١٨٨٥ ) |
| ٥٢ | (١) مبدأ حرية المرور                                 |
| ٥٥ | (٢) بناء أسود لعدة                                   |
| ٥٧ | (٣) حدود معقبات ثمة                                  |
| ٥٧ | (٤) حريم تحصينات                                     |
| ٥٩ | (٥) تهديد حقوق الممارين بمنطقة القناة                |
| ٦٤ | (٦) ازال وتحت القوات ومواد الحرب                     |
| ٦٥ | (٧) مرور القائم                                      |
| ٦٧ | (٨) مراقبة السفن الحربية                             |
| ٦٩ | (٩) مراقبة تطبيق المعاهدة                            |
| ٧٤ | (١٠) تدابير تنفيذ المعاهدة                           |
| ٧٦ | (١١) الدفاع عن الأراضي المصرية                       |
| ٨  | (١٢) خروج حرب خاصة                                   |
| ٨٧ | (١٣) مراعاة التدابير الصحية                          |

صفحة

|     |   |
|-----|---|
| ٨٢  | جامع من جهة                                     |
| ٨٥  | المبحث الثالث — مقاومات الحكومات                |
| ٨٦  | (١) مادة جديدة (خدمة شعبة حبوب في كل منطقة عسك) |
| ٨٨  | (٢) مادة جديدة (خدمة كبار وسفراء غلات و...      |
| ٩٠  | (٣) مادة جديدة (خدمة مائة من مائة)              |
| ٩٤  | (٤) المادة الماثرة (القضية بتباير تعيد الماهدة) |
| ٩٥  | (٥) مادة جديدة (خدمة مائة من مائة)              |
| ٩٩  | مادة جديدة                                      |
| ٩٠٠ | نص الماهدة                                      |

## الفصل الثاني

### أحكام معاهدة ١٨٨٨

|     |   |
|-----|---|
| ٩٠٦ | مبحث أول — مرور                             |
| ٩٠٦ | أ — المبدأ العام                            |
| ٩٠٦ | ب — قيود على المبدأ العام                   |
| ٩٠٧ | (١) احترام أحكام الماهدة                    |
| ٩٠٧ | (٢) مداولات الشركة                          |
| ٩٠٨ | (٣) دفع الرسوم                              |
| ٩٠٨ | (٤) مراعاة التقدير الصحية                   |
| ٩٠٩ | (٥) مشروعية النقل                           |
| ٩١  | (٦) مادة جديدة (قضاء و...)                  |
| ٩١٠ | (٧) الضرورات العملية                        |
| ٩١١ | المبحث الثاني — ضمانات حرية المرور          |
| ٩١١ | (١) الترام عام                              |
| ٩١١ | (٢) ...                                     |
| ٩١٣ | (٣) حرم حقوق حرب                            |
| ٩١٤ | (٤) مع شريطة من ...                         |
| ٩١٤ | مستأنف                                      |
| ٩١٦ | (٥) حرم مائة من مائة                        |
| ٩١٦ | مستأنف                                      |
| ٩١٧ | (٦) قيد على الممن الحرية التجارية           |
| ٩١٩ | (٧) مرور الممن الحرية التجارية في أقصر وقت  |
| ٩٢٠ | (٨) قيد مراعاة الممن الحرية التجارية مع ... |







## الفصل الثاني

## مركز القناة في حروب ١٩٠٤-١٩١١ و ١٩١٤

|     |   |
|-----|---|
| ١٨٩ | مبحث الأول - حرب سنة ١٩٠٤ عام ١٩٠٤                    |
| ١٩٢ | مبحث الثاني - حرمه تركيه الأجداد عام ١٩١١ - ١٩١٢      |
| ١٩٤ | مبحث الثالث - حرب سنة ١٩١٢ - ١٩١٨                     |
| ١٩٥ | المطلب الأول - تدابير الحكومة المصرية                 |
| ١٩٩ | المطلب الثاني - مركز النفس المعادة سنة ١٩٠٤           |
| ٢٠٥ | مبحث الرابع - الحرب بين مصر وفرنسا                    |
| ٢٠٦ | المطلب الرابع - الترتيبات والمطالب الحربية بمطقة ١٩٠٤ |
| ٢٠٦ | أولا - الأحداث الواقعة                                |
| ٢٠٨ | ب - الحكم على هذه الأحداث                             |
| ٢١٠ | (أ) عن تصرفات بريطانيا وحلفائها                       |
| ٢١٣ | (ب) عن تصرفات تركيا والمانيا                          |
| ٢١٩ | المطلب الخامس - موقف شركة القناة                      |
| ٢١٥ | المطلب السادس - نتائج ودروس                           |

## الفصل الثالث

## مبحث الأول - حروب عام ١٩١٤ و ١٩١٥ و ١٩١٦

|     |   |
|-----|---|
| ٢٢١ | أحداث الأول - معاهدات السلام                    |
| ٢٢٢ | مبحث الأول - حروب ١٩١٤ - ١٩١٥ - ١٩١٦            |
| ٢٢٥ | المطلب الثاني - تبادل الحكم بين مصر             |
| ٢٢٨ | من آتت هذه الحرب                                |
| ٢٢٩ | لأجل حق المصالح                                 |
| ٢٣٢ | المبحث الثاني - مفاوضات عام ١٩١٥                |
| ٢٣٣ | المطلب الأول - الحرب الإيطالية الحبشية عام ١٩٣٥ |
| ٢٣٤ | المطلب الثاني - مشروعية قتل القناة              |
| ٢٣٤ | النظرية الأولى - حوار قتل القناة                |
| ٢٣٧ | النظرية الثانية - عدم حوار قتل القناة           |
| ٢٤١ | الأساس الصحيح لعدم حوار قتل القناة              |
| ٢٤٣ | - حالة فرنسا                                    |
| ٢٤٥ | المطلب الثالث - النتيجة                         |

## العصل الرابع

القضاء في النزاع المصري الأجنبي

٢٤٧ البحث الأول - المفاوضات في ظل الحماية

٢٤٨ ..... ١٩١٩

٢٤٩ ..... ١٩٢٠

٢٥٠ ..... ١٩٢١

٢٥١ البحث الثاني - نصريخ ٢٨ فبراير ١٩٢٢

٢٥٢ المطلب الأول - أثر إعلان خلال مصر

٢٥٣ ..... ١٩٢٢

٢٥٤ ..... ١٩٢٣

٢٥٥ البحث الثالث - المفاوضات بعد اعلان الاحتلال

٢٥٦ ..... ١٩٢٤

٢٥٧ المطلب الثاني - معادلات قروت - نشر لائحة ١٩٢٧

٢٥٨ ..... ١٩٢٨

٢٥٩ ..... ١٩٢٩

٢٦٠ ..... ١٩٣٠

٢٦١ المطلب الأول - المفاوضات

٢٦٢ ..... ١٩٣١

٢٦٣ ..... ١٩٣٢

٢٦٤ ..... ١٩٣٣

٢٦٥ ..... ١٩٣٤

٢٦٦ ..... ١٩٣٥

٢٦٧ ..... ١٩٣٦

٢٦٨ ..... ١٩٣٧

٢٦٩ ..... ١٩٣٨

٢٧٠ ..... ١٩٣٩

٢٧١ ..... ١٩٤٠

٢٧٢ ..... ١٩٤١

٢٧٣ ..... ١٩٤٢

٢٧٤ ..... ١٩٤٣

٢٧٥ ..... ١٩٤٤

٢٧٦ ..... ١٩٤٥

٢٧٧ ..... ١٩٤٦

٢٧٨ ..... ١٩٤٧

## محتوى خامس

|     |                                       |             |     |
|-----|---------------------------------------|-------------|-----|
| ٣٩٥ | اتحاد في خور                          | ١٩٤٠ - ١٩٤١ | ٣٩٥ |
| ٣٩٦ | أولاً - أحداث الحرب المتصلة           | ١٩٤٠ - ١٩٤١ | ٣٩٦ |
| ٣٩٩ | ثانياً - تقدير هذه الأحداث            | ١٩٤٠ - ١٩٤١ | ٣٩٩ |
| ٣٠١ | ملاحظة عامة                           | ١٩٤٠ - ١٩٤١ | ٣٠١ |
| ٣٠١ | أ - حالة استقرار السلام               | ١٩٤٠ - ١٩٤١ | ٣٠١ |
| ٣٠٢ | ب - حالة تهديد السلام                 | ١٩٤٠ - ١٩٤١ | ٣٠٢ |
| ٣٠٥ | أولاً - حالة تطبيق العقوبات عبر لمسية | ١٩٤٠ - ١٩٤١ | ٣٠٥ |
| ٣٠٧ | ثانياً - حالة تطبيق العقوبات الصكر    | ١٩٤٠ - ١٩٤١ | ٣٠٧ |
| ٣٠٨ | ١ - حالة تطبيق العقوبات               | ١٩٤٠ - ١٩٤١ | ٣٠٨ |
| ٣٠٩ | ٢ - حالة تطبيق العقوبات               | ١٩٤٠ - ١٩٤١ | ٣٠٩ |
| ٣١٠ | ٣ - حالة تطبيق العقوبات               | ١٩٤٠ - ١٩٤١ | ٣١٠ |
| ٣١١ | ٤ - حالة تطبيق العقوبات               | ١٩٤٠ - ١٩٤١ | ٣١١ |
| ٣١٢ | ٥ - حالة تطبيق العقوبات               | ١٩٤٠ - ١٩٤١ | ٣١٢ |
| ٣١٣ | ٦ - حالة تطبيق العقوبات               | ١٩٤٠ - ١٩٤١ | ٣١٣ |
| ٣١٤ | ٧ - حالة تطبيق العقوبات               | ١٩٤٠ - ١٩٤١ | ٣١٤ |
| ٣١٥ | ٨ - حالة تطبيق العقوبات               | ١٩٤٠ - ١٩٤١ | ٣١٥ |
| ٣١٦ | ٩ - حالة تطبيق العقوبات               | ١٩٤٠ - ١٩٤١ | ٣١٦ |
| ٣١٧ | ١٠ - حالة تطبيق العقوبات              | ١٩٤٠ - ١٩٤١ | ٣١٧ |
| ٣١٨ | ١١ - حالة تطبيق العقوبات              | ١٩٤٠ - ١٩٤١ | ٣١٨ |
| ٣١٩ | ١٢ - حالة تطبيق العقوبات              | ١٩٤٠ - ١٩٤١ | ٣١٩ |
| ٣٢٠ | ١٣ - حالة تطبيق العقوبات              | ١٩٤٠ - ١٩٤١ | ٣٢٠ |
| ٣٢١ | ١٤ - حالة تطبيق العقوبات              | ١٩٤٠ - ١٩٤١ | ٣٢١ |
| ٣٢٢ | ١٥ - حالة تطبيق العقوبات              | ١٩٤٠ - ١٩٤١ | ٣٢٢ |
| ٣٢٣ | ١٦ - حالة تطبيق العقوبات              | ١٩٤٠ - ١٩٤١ | ٣٢٣ |
| ٣٢٤ | ١٧ - حالة تطبيق العقوبات              | ١٩٤٠ - ١٩٤١ | ٣٢٤ |
| ٣٢٥ | ١٨ - حالة تطبيق العقوبات              | ١٩٤٠ - ١٩٤١ | ٣٢٥ |
| ٣٢٦ | ١٩ - حالة تطبيق العقوبات              | ١٩٤٠ - ١٩٤١ | ٣٢٦ |
| ٣٢٧ | ٢٠ - حالة تطبيق العقوبات              | ١٩٤٠ - ١٩٤١ | ٣٢٧ |
| ٣٢٨ | ٢١ - حالة تطبيق العقوبات              | ١٩٤٠ - ١٩٤١ | ٣٢٨ |













386.43:R22na:c.1

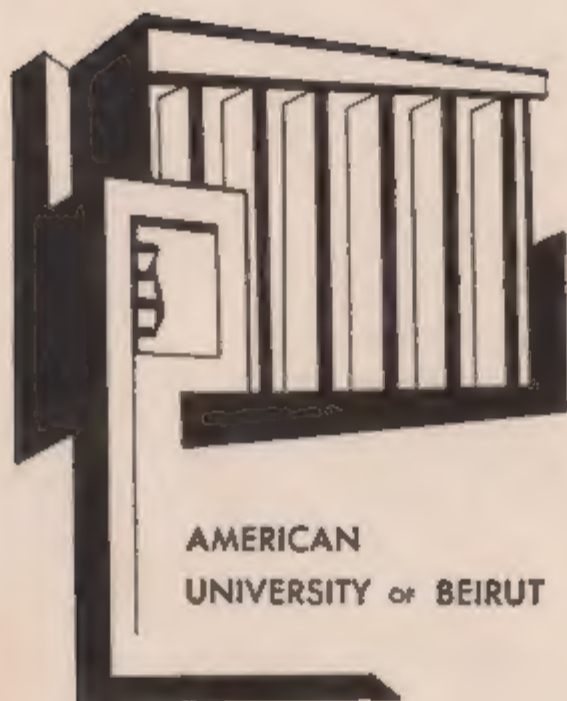
رشوان، عبد الله

المركز الدولي لثقافة السويس ونظائرها

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01-05-AC02



AMERICAN  
UNIVERSITY of BEIRUT

